

أسرة د/ عبد الرحمن بدوي
مكتبة د/ عبد الرحمن بدوي للإبداع
القاهرة

١٤
١٥

المدخل

المذهب الإمام أحمد بن حنبل

للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى

المعروف بابن بدران الدمشقي

عفي الله عنه

آمين

٧٩٩

يشتمل هذا الكتاب على أصول الدين وأصول الفقه
وفن الجدل وعلى مسائل تختص بتلك العلوم

قام بتصحيحه ونشره جماعة من العلماء بأشراف

إدارة الطباعة المنيرية

لقد تم هذا العمل بحمد الله تعالى في شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٩

(حقوق الطبع محفوظة إلى)

(إدارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من هو محمود بكل لسان * حمد من انصف بالايان بقوله وعمله
والجنان * ونزهك يا من ليس كمثل شئ * فلا يشغله شان عن شان * ولا يحلو من
علمه مكان * عن كل ما يصفك به أولو الزينغ والطمان * والافتراء والبهتان *
نصفك بما وصفت به نفسك في كتابك المنزل * وبما بلغنا عن نبيك المصطفى
المرسل * من غير تشبيه ولا تمثيل * ولا تأويل ولا تعطيل * ونكل علم حقيقة
ذلك اليك يا واجب الوجود * وبما فيض الكرم على عبادك والجود * سبحانه
لا تمثلك المقول بالتفكير * ولا تتوهمك القلوب بالتصوير * فالخلق عاجزون عن
كنه الحقيقة * ولو خبروا العلم بأجمه جليه ودقيقه *

ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك شهادة مقر بالعبودية لا يجعل
يفتك وينته أنداداً * ولا ينقاد الا الى شرعك الذي أوجبه الى نبيك إلهياداً *
ويجهد فيما يرضيك من الاعتقاد والعمل اجتهاداً * عله أن يبالغ من رضك
ورحمته مراداً * وأن ترزقه في دنياه وأخراه اسعاداً * ونشهد أن محمداً عبداً
ورسولك خير خلقك ومهبط وحيك والمبلغ لشرعك والامين على ما أنزلت عليه
من كتابك ودينك (ان الدين عند الله الاسلام) * صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
عموما البررة الكرام السادة الاعلام * ماسرت في ميادين الطروس وعلى جباهها
الاقلام * وما غردت حمائم الايك على النصون * وأطرب العيس حادي العيس بالأنف
الالفاظ وأعذب اللحون * واستنبط من الكتاب الزيز وماصح عن المصطفى
الخمار أدق المعاني المستنبطون وسلم تسليماً *

(أباعد) فيقول الفقير لفقو ربه المان عبد القادر من احمد بن مصطفى بن عبد الرحيم

(نبذة من ترجمة المؤلف وطرف من أخباره)

هو الشيخ العلامة المحقق المفسر المحدث الاصول الكبير الفقيه المتبحر
 النحوى المتفنن عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن عبدالرحيم بن محمد بن عبدالرحيم
 الاثري الحنبلى الدومى ثم الدمشقى المعروف لقباً بابن بدران ولد ببلدة دوما (١)
 من أعمال دمشق وتلقى العلوم فى مدة لاتزيد عن ست سنوات عن جهابذة المشايخ
 (أشهرهم) الشيخ العلامة محمد بن عثمان الحنبلى المشهور بخطيب دوما المتوفى بالمدينة المنورة
 سنة ١٣٠٨ ثم بعد تلك المدة عكف على المطالعة لنفسه حتى برع فى الكتاب
 والسنة والاصليين والمذهب ومعرفة الخلاف وسائر العلوم العقلية والادبية والرياضية
 وتوفى بمدينة دمشق فى شهر ربيع الثانى عام ست وأربعين وثلاثمائة والى كان
 رحمه الله شيخاً جليلاً مقتنيا لطريقة السلف الصالح مدافعا عنها صابراً على اذى
 الاعداء فيها تاركاً للتعصب مع الدين والتقوى والعفة والصالح زاهداً فى عظام
 الدنيا متقللاً منها متقشفاً فى ملبسه ومسكنه ومعيشته كثير التثقل بين قرى غوطة
 الشام لتبليغ العلم للعامة وتعليمه للطلبة الذين لا يستطيعون الرحلة لان أكثر أهل
 هذه القرى حنابلة المذهب وارتحل اليه آخرون من القازان وغيرها فكانوا
 يسألونه عن المشكلات فيجلبها لهم باجوبة مفصلة كان فيما مضى يدرس تحت قبة
 النسر فى الجامع الاموى التفسير والحديث والفقه ثم انتقل أخيراً الى مدرسة
 عبد الله باشا العظم المشرفة على القاعة الفرنسوية وكان شافعيًا ثم حنبلياً، وسبب
 ذلك كما قاله بعض الخواص كنت فى أول عمري ملازماً لمذهب الامام الشافعى
 رحمه الله سالكا فيه سبيل التقليد ثم من الله على حجب الى الاطلاع على كتب التفسير
 والحديث وشروحها وأمهات كتب المذاهب الاربعية وعلى مصنفات شيخ الاسلام
 وتلميذه الحافظ ابن القيم وعلى كتب الحنابلة فما هو الا أن فتح الله بصيرتى وهدانى
 للبحث عن الحق من غير تحزب لمذهب دون مذهب فرأيت أن مذهب الحنابلة
 أشد تمسكاً بمنطوق الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومفهومهما فكنت حنبلياً من

(١) بالالف المقصورة والنسبة اليها دومي على القياس ودوماني على غير القياس

كما بخط المؤلف

ذلك الوقت. له وألف المؤلفات النافعة التي تشهد له بالفضل وسعة الاطلاع غير أن بعضها لم يكمل ووجهه فيها يظهر ما أصيب به من هاء الفالج في آخر عمره حتى خدرت يمينه عن الكتابة واستعان عليها باليسري فمنها كتابه جواهر الافكار ومعادن الاسرار في التفسير لم يكمل وكتاب شرح سنن النسائي لم يكمل وشرح العمدة سماء مورد الافهام من سلسيل عمدة الاحكام جزآن وشرح ثلاثيات مستند الامام أحمد وشرح الاربعين حديثا المنذرية في جزء وشرح الشهاب القضاعي في الحديث في جزء وشرح التونية لابن القيم في التوحيد وشرح روضة الاصول (١) للشيخ المذهب موفق الدين في مجلدين وله كتاب المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل في الاصلين والمجلد وبعض أسماء الكتب المشهورة لمشاهير الاصحاب وهو هذا وحاشية على شرح المنتهى جزءان بلغ فيها الى باب السلم وحاشية على شرح الزاد وحاشية على أخصر المختصرات (٢) وتعليق على مختصر الافادات وكلا الكتابين للشيخ بدر الدين البلباني ودررة الفواص في حكم الزكاة بالزصاص وحاشية على رسالة الشيخ الموفق في ذم الموسوسين وشرحان على منظومتى الفرائض وله كتاب طبقات الحنابلة لم يكمل وكتاب سبيل الرشاد الى حقيقة الوعظ والارشاد جزآن ومذهب (٣) تاريخ دمشق للمحافظ ابن عساكر في ثلاثة عشر مجلدا اعتني فيه بتخريج أحاديثه وكتاب الآثار الدمشقية والمعاهد العلية في جزء وإيضاح المعالم من شرح الالفية لابن النازم جزآن ولخص الفرائد السنية في الفوائد النحوية للشيخ أحمد المنيبي الدمشقي في رسالة سماها آداب المطالعة وله شرح الكافي في العروض والقوافي جزء لطيف والعقود الدرية في القناوي الكونية في مجلد والعقود المرجانية في جيد الاسئلة القارانية كبري وصغرى في مجلد وتلخيص كتاب (الدارس في المدارس) للنجمي ورسالتان في أعمال الربيعين المحجب والمفطر وديوان خطب منبرية وديوان

(١) قد طبعاً بالسلفية في القاهرة على نفقة ملك العرب الامام ابن السعود

(٢) وهي تقيسة وقد طبعت بدمشق في حياة المؤلف وكذا درة الفواص

وشرحاه على الفرائض

(٣) قد طبع منه خمسة أجزاء في دمشق في حياته ولا تزال الثمانية مخطوطة

كثيرة الخطأ لما في هامش أصلها من التحريف

شعر اسمه تسليمة الكتييب عن ذكرى الحبيب هذا سوي مألدي من الرسائل
والفتاوي في أصناف العلوم مما لو جمع لبلغ مجلدات ولما كان منها ما يقع في كراس
وكراسين أضربنا عنه خوف الاطالة وبالجملة فقد كان غرة عصره ونادرة دهره
ذا مزايأ حميدة لا يمكن استقصاؤها الا بتأليف خاص رحمه الله رحمة واسعة وقد
رناه بعض معاصريه بايات اثبتناها بنماها وهي قوله

نار الجوي قد صمرت في الجسم بالسقم * فالدمع ما بين مسجون ومنسجم
عمم الاسى وعلا السيل الزنى وربا * وكدت لولا الحيا اصبو من الام
أحسب العمر أن العمر لانحس * به فيا قرب هذا الوم (١) للوم
يا عين جودي دما سحا على آدم (٢) * واستنزلى عبرا أدهى من الديم
لام العذول بالطحاح فقلت له * اليك عني فلو أصبت لم تلم
أني كفاني من أمر دهمت به * فالحزن منى ودائي غير منقسم
بالله دعني أنوح هائلا وأقل * والهف نفسي لفقد البدر في الظلم
بحر العلوم ببحور العلم تغبطه * وابن الكريم قتل ماشئت من كرم
لاح اسمه (٣) قمرآ في الاحد منخسفا * حسا ومعنى فخال القلب في ضرم
هو الذي تشرق الدنيا بطلاته * لاشمسها وأبو اسحاق ذو الشيم
سقي ضريح حماء صوب مغفرة * من الاله مزيل الكرب والنقم
يا نفس لا تجزعي مما دهي فلکم * لله من فرج يشفيك من ألم
فاستسلي ودعي الاقدار جارية * فانت صائرة لاشك في العدم
وانهي (٤) صلاة بتسليم يقارنها * على شقيق الوري في مجمع الائم
محمد بن سعيد الحنبلي الهامى

(١) الوم مسكنا الظن ومحركا الغلط

(٢) اي جلد الحدين

(٣) أي في لفظة البدر الموافق للقبه في أكثر الحروف

(٤) باسقاط الهمزة للوزن

﴿ فهرست كتاب المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل ﴾

صحيفة	صحيفة
المراد منها على التفصيل	٢ خطبة الكتاب
٢٣ روضة في كليات اللامام في مسائل	٦ بيان عقود الكتاب وهي ثمانية وما
من أصول الدين	اشتمل عليه على وجه الاجمال
٢٥ شذرة في كلامه في الاصول	٧ (العقد الاول) في العقائد التي شلت
٣١ ذكر أسماء والقاب أصحاب البدع	عن الامام أحمد بن حنبل
وبيان معتقداتهم على التفصيل	٩ صورة كتاب كتبه الامام أحمد بن
٣١ (العقد الثاني) في السبب الذي لاجله	حنبل الى مسدد بن مسرهد في القول
اختار كثير من كبار العلماء مذهب	بخلق القرآن والقدر والرفض
الامام أحمد على مذهب غيره	والاعتزال الى غير ذلك من الاشياء
٤١ (العقد الثالث) في ذكر أصول مذهبه	التي حصلت بسببها الفتن
في استنباط الفروع وبيان طريقتة	١٢ للموضع الاول قول الامام في قدم
في ذلك وقد ذكر أن تلك الاصول	القرآن وما في المصحف وتلاوة
خسة واليك بيانها	الناس غير مخلوق الخ
٥ الاصل الاول النص كان إذا وجد	١٣ للموضع الثاني في قوله واحذروا
النص أفتى بموجبه ولم يلتفت الي	رأي جهم وبيان ذلك على التفصيل
ماخالفه ولا الى من خالفه كائنا من كان	١٤ للموضع الثالث في بيان المعزلة وتقسيمهم
٤٢ الاصل الثاني ما أفتى به الصحابة	الى طوائف وبيان مذهب كل طائفة
٤٣ الاصل الثالث. كان اذا اختلف	١٥ للموضع الرابع في بيان الرفض
الصحابة فخير من أقوالهم ما كان	وفرقهم وبيان مذهب كل فرقة
أقربها الى الكتاب والسنة ولم	١٧ للموضع الخامس قول الامام كذا
يجرج عن قولهم	نقول أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت
» الاصل الرابع الاخذ بالمرسل	عن على حق صح لنا حديث
والحديث الضعيف اذا لم يكن في	ابن عمر بالتفصيل وذكر الروايات
الباب شيء يدفعه	الواردة في ذلك وأسانيدها وبيان

(٥) الدخلى الى مذهب الامام احمد بن حنبل

صفحة	صفحة
٥٧ مقدمة ذكر فيها تلك الاصول على وجه الاجمال	٤٣ الاصل الخامس القياس
بسط هذا الاجمال .	٤٦ (العقد الرابع) فى مسلك كبار اصحابه
فصل فى التكليف	فى ترتيب مذهب واستنباطه من قتيابه
٥٨ فصل فى أحكام التكليف	والروايات عنه وتصرفهم فى ذلك
٥٩ فصل فى أحكام التكليف	الارث المحمدي الاحمدى
٦١ فصل فى مسألة ما لا يتم الواجب	٤٧ شذرة فى بيان طريقة الاصحاب
الابوه ذكر فيه جملة فصول بسيطة	فى فهم كلام الامام احمد وطريق
فى معانى الاحكام الخمسة	تصرفهم فى الروايات عنه
٦٥ فصل فى خطاب الوضع	٥١ فصل واذا قال الامام أحب كذا أو
٧٢ فصل فى اللغات	يعجبني أو أعجب الى قيل يحمل
٨٦ فصل فى الاصول	على النذب وقيل يحمل على الوجوب
٨٧ الكتاب العزيز الذى هو أصل	وبيان الاقوال الواردة فى ذلك
الاصول	على التفصيل
٨٩ الاصل الثانى السنة	٥٣ فصل ذكر فيه جملا من كلام
٩٠ فصل فى شذرات من مباحث	الباحثين فى الاصول التى بنى الامام
السنة وفيه جملة من المسائل	مذهبه عليها
التفيس	٥٥ فصل ذكر فيه بيان المراد من لفظ
٩٧ باب النسخ وفيه بيان التاسخ	الروايات المطلقة والتنبيهات
والمسوخ وأقسام المسوخ	والاوجه فى مذهب الامام أحمد
واختلاف العلماء فيه	٥٦ فصل فى قول الشافعى رضى الله
١٠١ الاوامر والنواهي	عنه إذا وجدتم فى كتابي خلاف
١٠٧ العموم والخصوص	سنة رسول الله ﷺ فقولوا بئنه
١٢١ فصل فى حد الحمل وبيان معانيه	ودعوا ما قلت
١٢٤ فصل فى المنطوق والمفهوم	د (العقد الخامس) فى الاصول الفقهية
١٢٨ الاصل الثالث الاجماع	التي دونها الاصحاب

صحيفة	صحيفة
تعريف النقد التعديري	١٣٣ الاصل الرابع من الاصول
١٤٩ فصل في بيان أن العلة لا تشترط	المتفق عليها استصحاب الحال
أن تكون أمراً ثبوتياً	١٣٤ الاصول المختلف فيها عند العلماء
١٥٠ فصل في بيان أن لمفردات القياس	وهي أربعة شرع من قبلنا
وجوها	وقول الصحابي والاستحسان
١٥١ مرجوع أدلة الشرع الى نص	والاستصلاح وبيان ذلك مفصلاً
أو إجماع أو استنباط وثبت العلة	١٣٧ بيان ما كان من ضروريات سياسة
بشكل منها على سبيل البدل	العلم وبقائه وانتظام أحواله
١٥٢ بيان أن للإمام أنواعاً	١٣٨ الفرق بين المصالح المرسلة والقياس
١٥٣ إثبات العلة بالإجماع	» تعريف سد الدرائع وأقوال
١٥٤ فصل في بيان إثبات العلة بالاستنباط	العلماء فيها
وهو على أنواع	١٤٠ الاصل الخامس من الاصول
١٥٦ إثبات العلة بالسبب والتقسيم	القياس
١٥٧ طريق ثبوت حصر السبب من وجهين	» تعريف القياس لغة وشرعاً
١٥٨ النوع الثالث إثبات العلة بالدوران	١٤١ أركان القياس أربعة وبيانها مفصلاً
١٥٩ بيان الطرق التي تدل على فساد العلة	١٤٣ تعريف تخريج المناط
١٦٠ فصل في تعريف قياس الشبه	١٤٤ فصل في شرائط أركان القياس
١٦١ فصل في تقسيم القياس الى مناسب	ومصححاته
وشبهي وطردى	١٤٦ بيان أن حكم الفرع له شرطان
١٦٣ تنبيه في أن العلة الشرعية أمانة	١٤٧ فصل في بيان شرط الفرع
» فصل في الاستسئلة الواردة	» بيان أن للعلة الشرعية أسماء كثيرة
على القياس	١٤٨ بيان قول الفقهاء أن هذا الحكم
١٦٤ فساد الاعتبار	مستق من قاعدة القياس أو يخرج
١٦٦ تعريف فساد الوضع	عن القياس أو ثبت على خلاف
١٦٧ تقسيم المنع الى أربعة أضرب	القياس

صحيفة	صحيفة
المؤلف تعلق بالاجتهاد والتقليد	١٦٨ تعريف التقسيم
١٩٦ عقد نفيس في ترتيب الادلة	١٦٩ تعريف سؤال المطالبة ومثال ذلك
والترجيح وقد بسط الكلام	١٧٠ تعريف النقض
في ذلك	١٧٢ تعريف الكسر والقلب
٢٠٢ (العقد السادس) فيما اصطلح عليه	١٧٣ تقسيم المعارضة الى قسمين
المؤلفون في فقه الامام احمد بما	وتعريف كل منهما
يحتاج اليه المبتدئ وهو نفيس	١٧٥ بيان المعارضة في الفرع
جدا ينبغي لارباب المذاهب الاخر	تعريف التأثير وعدمه
أن يطلعوا عليه	١٨٦ مثال القياس المركب
٢٠٤ بيان أسماء المؤلفين في مذهب	١٧٧ تعريف القول بالموجب
احمد بن حنبل وأسمائهم وتراجهم	١٧٩ عقد لضيد في الاجتهاد والتقليد
وم أئمة اعلام تنبى معرفتهم	وقد أطلب فيه المؤلف وأجاد
٢١٠ أسماء الكتب المؤلفة في مذهب	١٨٣ شروط المجتهد المطلق
احمد بن حنبل أصولا وفروعا	١٨٤ أقسام المجتهدين خمسة مراتب
وضبطها وبيان مؤلفيها	وبيانها مفصلة
٢١٣ (العقد السابع) في ذكر الكتب	١٨٦ مسائل يوردها الاصوليون في
المشورة في المذهب وبيان طريقة	هذا المقام
بعضها وما عليه من التطبيقات	١٨٧ مسألة مهمة ينبغي التنبيه عليها
والحواشي وقد ابتدأه المؤلف	١٨٩ يجوز للمامح تقليد بشرطه المجتهد
بتمهيد مفيد	بالاتفاق بخلاف المجتهد
٢١٤ تعريف كتاب المغني ومختصر الحرق	١٩٠ لا يتقضى حكم حاكم في مسألة
٢١٧ كتاب المستوعب	اجتهادية عند الامة الاربعة
٢١٨ تعريف كتاب الكافي والعمدة	مع بحث في أنه هل يجوز خلو
٢١٩ تعريف كتاب مختصر ابن تيم	العصر من المجتهدين
ورؤس المسائل والهداية	تعريف التقليد وهنما مسائل أوردها

صحيفة	صحيفة
٢٣٧ بيان الكتب المؤلفة في الاحكام السلطانية	٢٢٠ تعريف كتاب التذكرة والحرد والمنع
٢٤٣ بيان الكتب المؤلفة في الاحكام اطلع عليها المؤلف	٢٢٣ تعريف كتاب الفروع
٢٤٤ بيان الامور التي منعت من الاشتغال بمسند الامام أحمد	٢٢٤ تعريف كتاب مغنى ذوى الافهام
٢٤٨ بيان كتب التفسير التى للائمة الحنابلة	عن الكتب الكثيرة فى الاحكام
٢٤٩ بيان أسماء الكتب الخاصة بتراجم أصحاب الامام أحمد بن حنبل	٢٢٥ تعريف كتاب منتهى الارادات فى جمع المنع مع التقيح وزيادات
٢٥٠ بيان أمور تلزم من يريد التفقه على مذهب من مذاهب الائمة وهو مبحث مهم جداً ينبغي لطالب العلم مطالعته	٢٢٦ تعريف كتاب الاقناع لطالب الانتفاع ودليل الطالب
٢٥٣ ذكر قواعد لطيفة تقيد طالب العلم وتبجمله نابتة أقرانه	٢٢٧ غاية المسنى
٢٥٧ رد المجز على الصدر وهو كالخاتمة للكتاب وفيه بيان كتب التوحيد التى تنفع أهل العلم	٢٢٨ تعريف كتاب عمدة الرغب وكافي للمبتدي واخصر المختصرات ومختصر الافادات
٢٦٥ ترجمة مؤلف هذا الكتاب	٢٢٩ الرعايتان ومختصر الشرح الكبير
	٢٣٠ (المقد الثامن) فى أقسام الفقه عند أصحابنا وما ألف فى هذا النوع وفيه درر
	٢٣١ تعريف فن الخلاف
	٢٣٦ بيان الكتب المؤلفة فى القواعد الاصولية

ابن محمد المشهور كاسلافه بن بدران أتى لما من الله على بطلب العلم هجرت له الوطن والوسن (١) وكنت أبكر فيه بكور الثراب وأطوف المعاهد لتحصيله واذهب فيه كل مذهب وانعم فيه كل شعب ولو كان عسراً أشرف على كل بفاع (٢) وانا مل كل غور (٣) فتارة أطوح بنفسى فيما سلكه. ابن سينا في الشفا والاشارات * وتارة ألقف ماسيكه أبو نصر الفارابي من صناعة المنطق وتلك العبارات * وتارة أجول في مواقف المقاصد والمواقف * وأحياناً أطلب الهداية ظناًنى أنها تهدي الى رشد. فأضم اليها ماسلكه ابن رشد. ثم أردد في الطبيعى والألهى نظراً. وفي تشرريح الافلاك اطلب خبراً أو خبراً. ثم أجول في ميادين الملوم مدة كعدد السبع البقرات المجاف فارتد الى الطرف خامثا وهو حسير ولم أحصل من معرفة الله جل جلاله الا على أوهام وخطرات وسوس وأشكال نشأ من البحث والتدقيق فادفعه بما أقم نفسي بنفسى فلما همت في تلك الليداء اتى هى على حد قول أبي الطيب يتلون الخريت من خوف التوى * فيها كما تتلون الحرياء

ناداني منادى المهدي الحقيقى هلم الى الشرف والكمال ودع نجاة ابن سينا الموهومة الى النجاة الحقيقية وما ذلك الا بأن تكون على ما كان عليه السلف الكرام من الصحابة والتابعين والتابعين لهم بأحسن فان الامر ليس على ماتوم وحقيقة الرب لا يمكن ان يدركه المرئوب وما السلامة الا بالتسليم وكتاب الله حق وليس بعد الحق الا الضلال فذلك هدى روعى وجمعت عقيدتى كتاب الله أكل علم صفاته اليه بلا تحسيم ولا تأويل ولا تشبيه ولا تطيل وأبغى ما كان على قاي من دين أودته قواعد أرسطوطاليس وقلت ما كان الا من النظر في تلك الوسوس والبدع والدسائس فمن أين لباد الكواكب أن يرشدونا الى الصراط المستقيم وما كانوا مهتدين. ومن أين لاصحاب المقالات ان يعلموا حقيقة قيوم الارض والسموات ولو كانت حقيقة صفات الله تعالى تدرك بالمقول لوصل اصحاب رسائل اخوان الصفا الى الصفا ولا فصل صاحب النجا. والشفا الى النجا

(١) هو بفتحين الناس (٢) هو ما رتمع من الارض
(٣) النور في كل شيء قمره يقال غار في الامر اذا دق النظر فيه

وغلب عليه شفا ولكن ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء وما أوتيتم من العلم الا قليلاً وأين هم من قوله صلى الله عليه وسلم «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عايبها بالتواجد وإياكم ومحدثات الأئمة» ورفان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» (١) لكن من اتبع هواه هام في كل واد ولم يال بأي شعب سلك ولا بأي طريق هلك . فمن ثم جعلت شغل كتاب الله تديساً وتفسيراً وبسنة نبية المختار قراءة أيضاً وشرحاً وتحريراً فله الحمد على هذه المنة وأسأله التثبيت على ذلك وازدياد النعمة ثم اني زججت نفسي في بحار الاصول والفروع والبحث عن الأدلة حتى لا أكون منقاداً لكل قائد ولا مقلداً قهليد أعمى لمن يقوده فان هذه حالة لا يرضى بها الصبيان فضلاً عن أوتي شيئاً من العقل ثم سبرت المذاهب المتنوعة الآن وكثيراً من غير المتنوعة فوجدت كلا منهم قدس الله أسرارهم وجعل في عليم منازلهم قد اجتهد في طلب الحق ولم يأل جهداً في طلبه ولا قصر في اجتهاده بل قام بما عهد اليه حق القيام ونصح الأمة واجتنب كل ما يشين غير ان الامام احمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه كان أوسعهم معرفة بحديث رسول الله ﷺ كما يعلم ذلك من اطلع على مسنده المشهور وأكثرهم تتبعاً لمذاهب الصحابة والتابعين فلذلك كان مذهبه مؤيداً بالأدلة السمعية حتى كأنه ظهر في القرن الأول لشدة اتباعه للقرآن والسنة الا انه كان رحمه الله تعالى لشدة ورعه ينهى عن كتابة كلامه ليبقي باب الاجتهاد لمن هو أهل له مفتوحاً وليعلم القوم أن فضل الله لا ينقطع وان خزانته لم تنفذ على عكس ما يدعيه القاصرون وينتحله المبطلون ولحسن نيته قبض الله من دور قناوه وجمعها ورتبها حتى صار له مذهب مستقل معدود بين الأئمة الذين دونوا والفقهاء هم أئمة الله له أتباع وأصحابا سلكوا في رواياته مسلك الاجتهاد كما تعلمه ماسياً في وألقوا في ذلك المطولات والمتوسطات والمختصرات فجزاهم الله خيراً غير انهم تركوا

(١) هذا بعض حديث وأوله قال وعظماً رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة الخ رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أيضاً الامام احمد وابن ماجه وأبو نعيم ومذكور في الاربعين النووية

اصطلاحات متفرقة في غضون الكتب لا يعلمها الا المتقنون وملكوا مسالك
لا يدركها الا الحصول وأصاب هذا المذهب ما أصاب غيره من تشتت كتبه حتى
آلت الى الانداس وأكب الناس على الدنيا فنظروا اليه فاذا هو منهل سنة وفقه
صحيح لامورد مال فهجروه كثير من كان متبعاً له رجاء طلب قضاء أو وظيفة
فمن ثم تقلص ظله من بلادنا السورية وخصوصاً في دمشق الا قليلاً وأشرق
نوره في البلاد النجدية من جزيرة العرب وهب قوم كرام منهم لطبع كتبه
وأثقفوا الاموال الطائلة لاجلاء هذا المذهب لا يطلبون بذلك الا وجه الله تعالى
ولا يقصدون الا احياء مذهب السلف وما كان عليه الصحابة والتابعون
فجزاهم الله خيراً وأحسن اليهم على أن قوماً من أولى التقليد الاغبي أسراء
الوهم والخيالات الفاسدة والجهل المركب يطعنون في أولئك وينفرون الناس
منهم وما ذلك الا أن الله أراد بأولئك القوم خيراً فظاهر لهم أعداء لينشروا فضلهم
من حيث لا يعلمون (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) وما هؤلاء الا على
حد ما حكاه الحافظ أبو القاسم علي بن عساكر الدمشقي في أوائل تاريخه عن
أبي يحيى السكري قال دخلت مسجد دمشق فرأيت به حلقة فقلت هذا بلد
دخله جماعة من الصحابة فقلت الى حلقة في صدرها شيخ جالس فجلست
اليه فقال له رجل امامه من علي بن أبي طالب فقال خفاق يعني ضعيفاً كان
بالعراق اجتمعت عليه جماعة فقصد أمير المؤمنين أن يحاربه فنصره الله عليه
قال فاستعظمت ذلك وقت فرأيت في جانب المسجد شيخاً يصلي الى سارية
حسن السمات والصلاة والهيئة فقلت له يا شيخ أنا رجل من اهل العراق جلست
الى تلك الحلقة وقصصت عليه القصة فقال في هذا المسجد عجائب بلني ان
بعضهم يطعن على أبي محمد الحجاج بن يوسف فلي بن أبي طالب من هو ثم
جعل يكي اتبي . فهو لاه ماعرفوا الا غلباً المكون في مخيلتهم ولم يعلموا علماً
الحقيقي وكذلك الذين يطعنون على المتبعين لمذهب السلف يطعنون على قوم لا
وجود لهم الا في مخيلتهم الفاسدة وتصوراتهم الختلة ولو فهموا حقيقة التوهم
لاقادوا اليهم وجعلوهم أمة هدام ولذلك وضعت كتابي خدمة لهذا المذهب

الحق ومشاركة لهم في أحيائه عليه ينالني من الاجر ما ينالون ومن الخير والبركة ما يؤملون * ولا رتبته وأعمته وسمنه بالمدخل الى مذهب الامام احمد بن محمد بن حنبل وضمنته جل ما يحتاج الى معرفته للمشتغل بهذا المذهب وسلك به مسلكا لم أجد غيري سلكه حتي صار بحيث يستحق أن يكون مدخلا لسائر المذاهب وليس على الختزع أن يستوفي جميع الاقسام بل عليه ان يفتح الباب ثم لا يخلو فيما بعد من مستحسن له يقف عند ما.ونه او مستدرك عليه بذكر ما اخل به أو مختصر له بحذف ما يراه من الزيادات بزعمه على انه لا يمكن الانسان أن يأتي بما يستحسنه جميع البشر فان هذا شأن الذي لا على جل وعلا * ورتبت هذا المدخل على ثمانية عقود عدد أبواب الجنان رجاء ان يدخلنا الله يوم القيامة منها كلها : وهذه فهرست تلك العقود :

(المقد الاول) في العقائد التي نقلت عن الامام للمجمل احمد بن محمد بن حنبل

(المقد الثاني) في السبب الذي لأجله اختار كثير من كبار العلماء مذهب الامام

احمد علي مذهب غيره

(المقد الثالث) في ذكر أصول مذهب في استنباط الفروع وبيان طريقته

(المقد الرابع) في مسلك كبار أصحابه في ترتيب مذهب واستنباطه من قياه

والروايات عنه وتصرفهم في ذلك الارث المحمدي الاحمدي

(المقد الخامس) في الاصول الفقهية التي دونها الاححاب وفي فن الجدل

(المقد السادس) فيما اطلع عليه المؤلفون في فقه الامام احمد بما يحتاج

اليه المبتدى

(المقد السابع) في ذكر الكتب المشهورة في المذهب وبيان طريقة بعضها

وما عليه من التعليقات والحواشي حسب الامكان

(المقد الثامن) في اقسام الفقه عند أصحابنا وما اتى في هذا النوع وفي

هذا المقعد دور ورد العجز على الصدر

وهذه طلائع تلك العقود وما أودع فيها من الفقر والبرر والله المعين

- العقد الأول -

(في العقائد التي نقلت عن الامام الميرزا محمد بن محمد بن خنبل)

اعلم أننا اذا كرون ان شاء الله ما كان عليه الامام أحمد من الاعتقاد الذي هو مذهب الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين والسادة المحدثين رضوان الله عليهم ولنا نذكر الا ما نقله لنا الثقات من كلامه في هذا النوع ليستغنى بذلك أتباعه عما ألف في علم العقائد عموما بما دخله التأويل والتعطيل والتشبيه والتنزيل أو حاش حول الحلول والاتحاد أو كان من قبيل مغالطة الخصم في الجدل فقطه الذي مذهبنا لقائله فقلده به تقليدا أعمى فضل وأضل حيث أن مسائل الجدل غير مسائل الاعتقاد وأنت اذا طرحت التعصب ونظرت في كتب علماء الكلام الموثوق بهم بانصاف وسبرت غورهم في عقائدهم تجدوا راجعة الى عقيدة السلف إما بالاضطرار وأما بصريح التصريح أو التلويح كما جرى لأبي الحسن الأشعري فإنه لما ألف الكتب في الرد على المعتزلة على طريقة فن الجدل أعلن أخيرا بيان عقيدته في كتابه المسمى بالإبانة عن مذهب أهل الحق وصرح فيه بأن مذهبه مذهب الصحابة والتابعين بأحسن فن فهم مقاصده أصبح سلفاً محتاماً ومن لم يفهم موارد التقط مسائل كتبه التي رد بها على المعتزلة على علالتها وجعلها مذهبا له واسمها الى الأشعري وما رأيت أحدا من الأشاعرة كشف هذا المعنى وقادي بالصواب سوى الشيخ محمد بن يوسف النعماني فإنه قال في شرح له صغير على عقيدته المشهورة المسماة بأمر البراهين عند الكلام على صفة الكلام ماضه . ولكنه هذه الصفة يعني صفة الكلام وسائر صفات الله جل وعز محبوب عن العقل كالذات العملية فليس لاحد أن يخوض في الكنه بمد ما يجب لذاته سبحانه أو لصفاته وما يوجد في الكتب من التنزيل بالكمال النفسى انما هو لرد على المعتزلة حيث قالوا ان الكلام لا يوجد من غير حرف ولا صوت فقال أهل السنة انما نجد لنا كلاما نفسيا بلا حرف ولا صوت وفيه من كلام الفصحاء (ان الكلام لى

الفؤاد وأما * جعل اللسان على الفؤاد دليلاً (وما قصدوا إلا التمثيل من حيث الحرف والصوت فقط. أما الحقيقة فجعلت صفات الله أن ياتلها شيء من صفات خلقه فإن كلامنا النفس فيه حروف متعاقبة تتعدهم وتحدث ويوجد فيه تقديم وتأخير وترتيب وغير ذلك فأعرف هذا فقد زلت هنا أقدم لم تؤيد بنور من الملك السلام . هذا كلامه فقد صرح بالحق ولم يخش فيه لومة لائم ولى في هذا مسلك آخر وهو أن الأعيان إما جواهر وإما أعراض والكلام لا شك في أنه عرض يحتاج إلى محل يقوم به وهو الجوهر وهو يقتضي أن وجود الجوهر سابق على وجود العرض فإذا قلنا بالكلام النفسي لزم أن يكون ذلك العرض قائماً بالجوهر وهو النفس ولزم منه إثبات النفس لله تعالى وحدوث الكلام ضرورة أن العرض حادث للحالة وحينئذ قلنا إن بقى الكلام على ظاهره. وندعى حدوث كلامه تعالى وثبوت النفسية له تعالى وهو خلاف المطلوب لأن المطلوب تزيهه تعالى عن سمات الحوادث ويزام منه أن الكلام صفة لله تعالى قائمة بذاته وهو حادث والمركب من الحادث والتقديم حادث وينتج الدليل أنه تعالى حادث وهو خلاف المدعى لأنه إقامة الدليل على قدم الصفات والذات معا وأما أن نخرج إلى التأويل فنقول : كلام نفسي يليق بذاته فيقال عليه حينئذ قل من أول الأمر وكلم الله موسى تكليماً بكلام يليق بذاته تعالى واقتصر على هذا ودع عنك ذلك التطويل الذي ليس هو من شأن البهائم والمقلاء ومثل هذا يقال في تأويل اليد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء فإن القدرة صفة مشتركة بين الخالق والمخلوق فإذا قلت بها لزمك أن تقول قدرة تليق بذاته تعالى فاطر هذا وقل يد تليق بذاته تعالى وأيضاً فالقدرة عرض يحتاج إلى أن تقوم بالجوهر ويزام في ذلك ما لزم في صفة الكلام من الحدوث لله تعالى وأما الاستيلاء فإن مادته تقتضي سبق مستول سابق وأن الثاني قهر الأول واستولى على ما كان مستولياً عليه فليست شعري من كان المستولي أولاً على العرش حتى أن الله تعالى قهره واستولى عليه ألا يرى أن قولهم استوى بشر على العراق ينادى على أن العراق لم يكن يد بشر بل كان في يد غيره ثم إن بشراً غلب ذلك المستولى وضم العراق إليه فيليق

بشأن عاقل ان يصف ربه بتلك الصفات تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وحيث
 تبين ان الحق الصراح هو مذهب السلف وان هذا المذهب ظهر على لسان الأئمة
 واخصهم بذلك الامام احمد بن حنبل وجب علينا ان ننقل لطلاب اليقين كلامه
 بنصه ليهتدوا به الى الصراط المستقيم فقول . روى القاضي أبو يعلى محمد بن محمد
 ابن الحسين بن خلف القراء في الطبقات والحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي
 ابن الجوزي الحنبلي في كتابه مناقب الامام احمد وذكر القاضي برهان الدين
 ابراهيم بن مفلح في كتابه المقصد الارشد ان أبا بكر أحمد بن محمد البردعي
 التميمي قال لما أشكل علي مسدد بن مسرهد أمر الفتنة يعني في القول بخلق القرآن
 وما وقع فيه الناس من الاختلاف في القدر والرفض والاعتزال وخلق القرآن
 والارجاء كتب الي أحمد بن حنبل ان اكتب الى سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلما ورد الكتاب على أحمد بن حنبل بكى وقال إنا لله وأنا اليه
 راجعون يزعم هذا البصري انه قد اتفق على العام مالا عظيم وهو لا يمتدئ الى سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في كل زمان بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى
 الهدى وينهون عن الردى ويحيون بكتاب الله الموثق وبسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اهل الجلالة والردى فكم من قيل لا بليس قد أحيوه وكم من ضال
 تائه قد هدهوه فما أحسن آثارهم على الناس ينفون عن دين الله تحريف الغالين
 واتحال المبطلين وتأويل الضالين الذين عقدوا ألوية البدع واطلقوا عنان الفتنة
 مخالفين في الكتاب يقولون على الله وفي الله (تعالى الله عما يقول الظالمون علواً
 كبيراً) في كتابه بغير علم فعمود بالله من كل فتنة مضلة وصلي الله على محمد النبي
 وآله وسلم تسليماً (أما بعد) وفقنا الله وأياكم لكل ما فيه رضاء وطاعته وجنبنا
 وأياكم ما فيه سخطه واستعمانا وأياكم عمل الخاشعين له المارفين به الخائفين منه
 فإنه المسؤول ذلك وأوصيكم ونفسي بتقوى الله العظيم ولزوم السنة والجماعة فقد
 علمتم ما حل بمن خالفها وما جاء فيمن اتبعها فإنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أنه قال «إن الله يدخل العبد الجنة بالسنة يمسك بها» وأمركم أن لا تؤثروا
على القرآن شيئاً فإنه كلام الله وما تكلم الله به فليس بمخلوق وما أخبر به عن
أقرون الماضية فليس بمخلوق وما في اللوح المحفوظ وما في المصحف وتلاوة الناس
وكيفما قرئ وكيفما وصف فهو كلام الله غير مخلوق فمن قال مخلوق فهو كافر بالله
العظيم ومن لم يكفره فهو كافر ثم من بعد كتاب الله سنة نبيه صلى الله عليه وسلم
والحديث عنه وعن المهديين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والابن من بعدهم
والصديق بما جاءت به الرسل وأتباع السنة نجا وهي التي نقلها أهل العلم كابراً
عن كابر واحذروا رأي جهنم فإنه صاحب رأي وكلام وخصومات وأما الجهمية
فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أنهم قالوا إن الجهمية افرقت ثلاث فرق
فقال طائفة منهم القرآن كلام الله وهو مخلوق وقالت طائفة القرآن كلام الله
وسكنت وهي الواقفة للمعونة وقالت طائفة منهم الفاضل بالقرآن مخلوق فهو لاء كلم
جهمية كفار يستأبون قان تابوا والا قتلوا * واجمع من أدركنا من أهل العلم
على أن من هذه مقالة أن لم ينب لم يناكح ولا يجوز قضاؤه ولا تؤكل ذبيحته
والإيمان قول وعمل يزيد وينقص زيادته إذا أحسنت وقصانه إذا أسأت ويخرج
الرجل من الإيمان إلى الإسلام قان ناب رجع إلى الإيمان ولا يخرج من
الإسلام إلا الشرك بالله العظيم أو برد فريضة من فرائض الله جاحداً لها قان
تركها كسلاً أو تنهاونا بها قان في مشيئة الله أن شاء عذبه وأن شاء عفا عنه (وأما)
المعتزلة فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أنهم يكفرون بالذنب ومن كان منهم
كذلك فقد زعم أن آدم كان كافراً وأن أخوة يوسف حين كذبوا أبهم عليه
السلام كانوا كفاراً واجمت المعتزلة على أن من سرق حبة فهو كافر وفي لفظ
في النار تبين منه امرأته ويستأنف الحج أن كان حج فهو لاء الذين يقولون بهذه
المقالة كفار وحكمهم ألا يكلموا ولا يناكحوا ولا تؤكل ذبايحهم ولا تقبل شهادتهم
حتى يتوبوا (وأما) الرافضة فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أنهم قالوا إن
علياً بن أبي طالب أفضل من أبي بكر الصديق وإن إسلام علي كان أندم من إسلام
أبي بكر فمن زعم أن علياً بن أبي طالب أفضل من أبي بكر فقد رد الكتاب والسنة
يقول الله تعالى (محمد رسول الله والذين معه) فقدم الله أبا بكر بعد النبي ولم

يقدم علياً وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لو كنت متخذاً خليلاً لا تتخذ أبا بكر خليلاً ولكن الله قد اتخذ صاحبكم خليلاً يعني نفسه ولا نبي بعدى » ومن زعم ان اسلام على كان أقدم من اسلام أبي بكر فقد اخطأ لأن أبا بكر اسلم وهو يومئذ ابن خمس وثلاثين سنة وعلى يومئذ ابن سبع سنين لم تحجر عليه الاحكام والحدود والفرائض . وتؤمن بالقضاء والقدر خيره وشره وحلوه ومره من الله وان الله خلق الجنة قبل خلق الخلق وخلق لها اهلاً ونعيمها دائم فمن زعم انه يبيد من الجنة شئ فهو كافر وخلق النار قبل خلق الخلق وخلق لها اهلاً وعذابها دائم وان الله يخرج أقواماً من النار بشفاعته التي محمد صلى الله عليه وسلم وان أهل الجنة يرون ربهم بإبصارهم لا محالة وان الله كلم موسى تكليماً واتخذ إبراهيم خليله والميزان حق والصراط حق والأنبياء حق وعيسى بن مريم عبدالله ورسوله وكلمته والايان بالحوض والشفاعة والاعان بالعرش والكرسى والايان بملك الموت وانه يقبض الارواح ثم ترد الى الاجساد في القبور ويستلون عن الايمان والتوحيد والرسول والايان بمنكر ومنكر وعذاب القبر والايان بالنفخ في الصور (والصور قرن ينفخ فيه اسرافيل) وان القبر الذي هو بالمدينة قبر النبي صلى الله عليه وسلم معه أبو بكر وعمر وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن عز وجل والدجال خارج في هذه الامة لا محالة وينزل عيسى بن مريم الى الارض فيقتله ياب له وما أنكرته العلماء من أهل السنة من الشبهة فهو منكر * واحذروا البدع كلها ولا عين تطرف بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من أبي بكر ولا عين تطرف بعد أبي بكر أفضل من عمر ولا بعد عمر عين تطرف أفضل من عثمان ولا بعد عثمان بن عفان عين تطرف أفضل من علي بن أبي طالب قال أحمد كنا نقول أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت عن علي حتى صح لنا حديث ابن عمر بالنفضيل قال أحمد هم والله الخلفاء الراشدون المهديون . وان شهد للعشرة أنهم في الجنة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح فمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة شهدنا له بها . ورفع اليدين في الصلاة زيادة في الحسنات والجهر بما بين عند قول الامام ولا الضالين والصلاة على من مات من أهل هذه القبلة وحسابهم على الله عز وجل والخروج مع كل امام

خرج في غزوة وحجة والصلاة خاف كل يروفاجر صلاة الجمعة والعيد والبعاء
 لأنمة المسلمين بالصالح ولا تخرج عليهم بالسيف ولا تقاتل في الفتنة ولا تاتى على
 أحد من المسلمين أن يقول فلان في الجنة وفلان في النار الا العشرة الذين شهد لهم
 النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة والكف عن مساوى أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تحدثوا بفضائلهم وأمسكوا عما شجر بينهم ولا تشاور اهل البدع في
 دينك ولا تراقب أحدا منهم في سفرك وصفوا الله بما وصف به نفسه واقفوا عن
 الله ما يقاه عن نفسه واحذروا الجدال مع أصحاب الاهواء ولا نكاح الابولى
 وخاطب وشاهدى عدل ولثمة حرام الى يوم القيامة والتكبير على الجنائز أربع فان
 كبر الامام خمسا نكبر معه كفعل علي بن أبي طالب قال عبد الله بن مسعود
 كبر ما كبر أمتك قال احمد خالفني الشافعي فقال ان زاد على أربع تمكيرات
 تباد الصلاة واحتج على بحديث النبي صلى الله عليه وسلم «انه صلى على جنازة
 فكبر أربعاً وفي رواية «صلى على العجاشي فكبر أربعاً» وزاد ابن مفلح في المقصد
 الارشد ومن طلق ثلاثاً في لفظ واحد فقد جهل وحرمت عليه زوجته» ولم أجد
 هذه الزيادة في رواية الحافظ ابن الجوزي والمسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام
 وليالين وللمقيم يوم وليلة وصلاة الليل والنهار مثني مثني ولا صلاة قبل العيد اذا
 دخلت المسجد فلا تجلس حتى تصلى ركعتين تحية المسجد والوتر ركعة والاقامة
 فرادي أحبوا أهل السنة على ما كان منهم أماتنا الله واياكم على الاس لام
 والسنة ووزقنا واياكم العلم ووقفنا واياكم لما يحب ويرضى * هذا آخر
 ما اتصل بنا مما كتبه الامام الى مسدد رحمها الله تعالى . وفي
 الأصول التي نقلنا عنها خلاف في بعض المسائل بحيث توجد المسألة في رواية
 ابن الجوزي ولم توجد فيما نقله صاحب المقصد وقد ضمننا زيادة بعض الي بعض
 ولما التصريح بالسنن فلم نحمد الا فيما نقله البرهان بن مفلح ولعله من زيادة الرواة
 فان ورع الامام وزهده يأتي له ذلك وبقي في هذه الرسالة مواضع تحتاج الى
 بيان لا بأس بإيراده فلنذكره على شريطة التلخيص فنقول *

(الموضع الأول) قول الامام في م القرآن وما في المصحف وتلاوة الناس
 غير مخلوق معناه ان القرآن مهما تكيف كيفية فهو كلام الله وكلامه تعالى غير

مخلوق سواء كتب في المصاحف او تكلم به التالى فانه لا يخرج عن كونه كلام الله تعالى واياك انت تذهب في كلامه مذهب سعد الدين مسعود التفازانى في شرحه لعقائد النسفي حيث نسب الى بعض الاصحاب انهم يقولون بقدم جلد المصحف والكاغد والحرير الذى كتب به السكاغند فكيف قد اعظمت الاقراء على القوم ونسبت اليهم الم يقل به عاقل فضلا عن أئمة أعلام ولم تدرك أن مرادهم تنزيه كلام الله تعالى عن أن ينسب اليه كونه مخلوقا فانه مهمقري أو كتب فلا يخرج عن كونه كلام الله تعالى ولا يلىق باحد ان يدعى أن كلامه تعالى مخلوق فحقق هذا المقام واطرح التمصب بنور الله قلبك بنور الايمان والعرفان *

(الموضع الثانى) قوله واحذروا رأى جهنم أراد به جهنم بن صفوان وهو من الجبرية الحليصة ظهرت بدعته بترمز وقتله سالم بن أحوز المازنى بمرؤ في آخر ملك بنى أمية ووافق المعتزلة في نفي الصفات الازلية وزاد عليهم باشباه (منها) قوله لا يجوز أن يوصف البارى تعالى بصفة تكون مشتركة بينه وبين خلقه لان ذلك يقتضى تشبيها فقال لا يجوز ان يوصف تعالى بكونه حياً عالماً وأثبت كونه قادراً فاعلانا لانه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق (ومنها) أنه أثبت لله تعالى علوما حادثة لافى محل قال لا يجوز ان يعلم الشيء قبل خلقه لأنه لو علم ثم خلق أنيق عليه على ما كان أو لم يبق فان بقى فهو جهل فان العلم بان سيوجد غير العلم بان قد وجد وان لم يبق فقد تغير والتغير مخلوق ليس بقديم ووافق في هذا مذهب هشام بن الحكم قال واذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو إما أن يحدث فى ذاته تعالى وذلك يؤدى الى الغير فى ذاته وانت يكون محلا للحوادث وأما أن يحدث فى محل فيكون المحل موصوفا به لا البارى تعالى فتعين أنه لا محل له فثبت علواً حادثاً بعدد المعلومات الموجودة (ومنها) قوله فى القدرة الحادثة ان الانسان ليس يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة وأما هو مجبور فى افعاله لاقدرة له ولا ارادة ولا اختيار وأما يخلق الله تعالى الافعال فيه على حسب ما يخلق فى سائر الجمادات وينسب اليه الافعال مجازاً كما ينسب الى الجمادات كما يقال اثمرت الشجرة وجري الماء وتحرك الحجر وطلعت الشمس وغربت وتفتت السماء وامطرت وازهرت الارض وانبثت الى غير ذلك والتواب

والغالب جبر كما ان الافعال جبر قال وإذا ثبت الجبر فالكلية ايضاً كان جبراً
(ومنها) قوله ان حركات اهل الجنة والنار تنقطع والجنة والنار تفنيان بعد
دخول اهلهما فيها وتلذذ اهل الجنة بنعيمها وتأنم اهل النار بمحبيها
اذ لا يتصور حركات لا تنتهي آخرها كما لا يتصور حركات لا تنتهي أولاً وحمل
قوله تعالى (خالدين فيها) على التأكيد والمبالغة دون الحقيقة في التخليد كما يقال
خلد الله لك فلان واستشهد على الاقطاع بقوله تعالى (خالدين فيها مادامت
السموات والارض إلا مشاء ربك) قالاية اشتملت على شرطية واستثناء والخلود
والتأييد لا شرط فيه ولا استثناء (ومنها) قوله من أني بالمعرفة ثم جحد بلسانه
لم يكفر بجحده لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد فهو مؤمن قال والايمان
لا يتبعض أي لا يتقسم الى عقد وقول وعمل قال ولا يفاضل أهله فيه قائمان
الانبياء وايمان الامة على منط واحد اذ المعارف لا تتفاضل وكان السائق كلهم من
أشد الرادين على جهم ونسبته الى التعطيل المحض وهو أيضاً موافق للمعتزلة
في نفي رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وفي اثبات خلق الكلام واجباب المعارف
بالعقل قبل ورود الشرع وقد شن الفارة على جهم واتباعه واخوانه من المبتدعة
أساطين العلماء وردوا استدلالهم وأكثروا من نصب نفسه لبيان الحق والرد عليهم
من طريق العقل والنقل الامام أبو محمد على بن أحمد بن حزم الظاهري ثم شيخ
الاسلام أحمد بن تيمية الحراني ثم صاحبه شمس الدين محمد بن قيم الجوزية قدس
الله أسرارهم فمن أراد الاطلاع على كسر جيوشهم وغلبتهم في ميدان الاستدلال
فليبه بكتب هؤلاء الاعلام ولولا اننا اشترطنا في كتابنا هذا الاختصار لاقفينا أثر
اولئك النجوم فاهتدينا بهم وعسانا ان شرعنا بشرح نونية ابن القيم أن تأتي بما
يكفي ويشفي *

(الموضع الثالث) ذكر الامام رضي الله عنه المعتزلة وهم طوائف كثيرة استوفى
أقسامها من الف في الملل والحل كما في منصور البغدادي وأبي الفتح محمد بن
عبد الكريم الشهرستاني ولكنهم على كثرتهم يعمهم القول باصول اتخذوها أساساً
لمداركهم ونحلتهم وهي قولهم ان الله تعالى قديم والقديم أحسن وصف ذاته ونقوا
الصفات القديمة أصلاً فقالوا هو عالم بذاته قادر بذاته حي بذاته لا يعلم ولا قدرة

وحياة هي صفات قديمة وممان قاعة به لانه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو
أخص الوصف لشاركته في الالهة واتفقوا على ان كلامه محدث مخلوق في محل
وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه فايما وجد في الحل
عرض نقدني في الحل واتفقوا على ان الارادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة
بذاته لكن اختلفوا في وجودها ومحامل معانيها واتفقوا على رؤية الله تعالى
بالابصار في دار القرار ونفى التشبيه عنه من كل وجه جهة ومكانا وصورة وجسما
وتجيزاً وانتقالا وزوالا وتغيراً وتأثراً وأوجوا تأويل الآيات المتشابهة التي يشبه
فيها سموها هذا النمط توحيداً واتفقوا على ان المبد قادر خالق لانفاله خيرها
وسرها مستحق دلي ما يفعله ثوابا وعقابا في النار الآخرة والرب منز أن يضاف
اليه شر وظلم وقيل هو كافر ومضية لانه لو خلق الظلم كان ظلما كما لو خلق
العدل كان عادلا واتفقوا على ان الحكيم لا يفعل الا الصلاح والخير ويجب من حيث
الحكمة ربابة مصالح العباد وأما الاصلح واللطيف ففي وجوبه خلاف عندهم
وسموها هذا النمط عدلا واتفقوا على أن المؤمن اذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة
استحق الثواب والعوض والتفضل معنى آخر وراء الثواب واذا خرج من غير
توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار ولكن يكون عقابه أخف من
عقاب الكفار وسموها هذا النمط وعداً ووعيداً واتفقوا على ان أصول المعرفة
وشكر النعمة واجب قبل ورود السمع والحسن والقيس يجب معرفتهما بالعقل
واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك وورود التكليف اللطيف للباري
تعالى أرسلها الى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتحانا واختباراً (ليهلك من
هلك عن ينه ويحيى من حي عن ينه) واختلفوا في الامامة والفول فيها نصا واختيارا
فهذه أصول مذاهبهم وأما الفروع فللطوائف فيها اختلاف يطول بيانه *

(الموضع الرابع) ذكر الامام رضي الله عنه الرانضة وهم أيضا فرق وبجمهم
القول بوجوب التبيين والتخصيص فانهم شايعوا عليا عليه السلام علي الخصوص
وقالوا بامامته وخلاته نصا ووصاية إما جليا وإما خفيا واعتقدوا ان الامامة لا تخرج
من أولاده وان خرجت فبظلم يكون من غيره أو ببقية من عنده قالوا وليست
الامامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الامام بنصبهم بل هي قضية

أصولية هي ركن الدين لا يجوز لرسول عليه الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله وقالوا بثبوت عصمة الأئمة وجوبا عن السكائر والصفائر والقول بالتولي والتبري قولاً وضلاً وعقداً إلا في حال التقية وبخالفهم بعض الزيدية في ذلك والإمام رضي الله عنه رد على المفضلة فقط وتوقع عن أن يذكر منهم من ينسب الشيخين للاتفاق على قبيح مقاصدهم ولقد أحسن ابن حزم حيث قال في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) بعد أن أتم الكلام على المرجئة: والاصل في أكثر خروج هذه الطوائف عن ديانة الاسلام أن الفرس كانوا من سعة الملك وعلو اليد على جميع الامم وجلالة الخطيئة في أنفسهم حتى أنهم كانوا يسمون أنفسهم الاحرار والابناء وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم علي أيدي العرب وكانت العرب أقل الامم عند الفرس خطراً فعاضهم الامر وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا كيد الاسلام بالحاربة في أوقات شتى وفي كل ذلك يظهر الله سبحانه وتعالى الحق وكان من فائتهم ستفاعة واستناسيس والمقنع وبابك وغيرهم وقبل هؤلاء رام ذلك عمار الملقب بخدش وأبو سلم السراج فرأوا أن كيد الاسلام على الحيلة أنجح فآطروهم قوم منهم الاسلام واستمالوا أهل التشيع باظهار محبة أهل بيت رسول الله ﷺ واستشناع ظلم على رضى الله عنه ثم سلكوا بهم مسلك شتى حتى أخرجوهم عن الاسلام فقوم منهم أدخلوهم إلى القول بأن رجلاً ينتظر يدعى المهدي عنده حقيقة الدين إذ لا يجوز أن يؤخذ الدين من هؤلاء الكفار إذ نسبوا أصحاب رسول الله ﷺ إلى الكفر وقوم خرجوا إلى قوة من ادعوا له النبوة وقوم سلكوا بهم المسلك القائل صاحبه بالحلول وسقوط الشرائع وآخرون تلاعبوا فأوجبوا عليهم خمسين صلاة في كل يوم وليلة وآخرون قالوا بل هي سبع عشرة صلاة في كل صلاة خمس عشرة وكمة وهذا قول عبد الله بن عمر بن الخطاب الكندي قبل أن يصير خازن صوريا وقد سلك هذا المسلك أيضاً عبد الله بن سبا الحميري اليهودي فإنه لعنه الله أظهر الاسلام لكيد أهله فهو كان أصل إثارة الناس على عثمان رضي الله عنه وأحرق علي بن أبي طالب رضى الله عنه منهم طوائف أعلنوا له بالالهية ومن هذه الاصول المملوكة حدثت الامعايلية والقرامطة

وهما طائفتان مجاهرتان بترك الاسلام جملة قائلتان بالجوسية الحضة ثم مذهب مردك الموبد الذي كان على عهد أنوشروان ابن قباد ملك الفرس وكان يقول بوجوب تأسي الناس في النساء والاموال قال ابن حزم فاذا بلغ الناس الى هذين الشيعين أخرجوه عن الاسلام كيف شاءوا اذ هذا هو غرضهم فقط قاله الله عباد الله اتقوا الله في أنفسكم ولا يذرنكم أهل الكفر والاطداد ومن موه كلامه بغير برهان لكن بمويهات ووعظ على خلاف ما أتاكم به كتاب ربكم وكلام نبيكم ﷺ فلا خير فيما سواهما . واعلموا أن دين الله ظاهر لا باطن فيه وجهر لا سرتحته كله برهان ولا مسامحة فيه واتهموا كل من يدعو أن يتبع بلا برهان وكل من ادعى للديانة سراوطنا فهي دعاوي ومخارق واعلموا أن رسول الله ﷺ لم يكتف من الشريعة كلمة فما فوقها ولا اطلع أخص الناس به من زوجة أو ابنة أو عم أو ابن عم أو صاحب على شيء من الشريعة كتمه عن الاحمر والاسود ورعاة النعم ولا كان عنده عليه الصلاة والسلام سر ولا رمز ولا باطن غير ما دعى الناس كلهم اليه ولو كتمهم شيئاً لما بلغ كما أمر ومن قال هذا فهو كافر فإياكم وكل قول لم ين سبيله ولا وضع دليله ولا توجه عن ما مضى عليه نبيكم ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم قال وجلة الحير كله أن تلزموا ما قص عليكم ربكم تعالى في القرآن بلسان عربي مبين لم يفرط فيه من شيء تديماً لكل شيء وماصح عن نبيكم ﷺ برواية اثقات من أمة أصحاب الحديث رضي الله عنهم مسنداً اليه ﷺ فهما طريقتان يوصلانكم الي رضا ربكم عز وجل : هذا كلامه فقد نادى بالحق علنا وأبان عن عقيدة الفرقة الناجية فرحمه الله تعالى *

(الموضع الخامس) قول الامام رضي الله عنه كنا نقول أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت عن علي حتى صح لنا حديث ابن عمر بالتفضيل يشير الي انه رضي الله عنه كان يدور مع الدليل الصحيح كيفما دار فاذا أشكل عليه سكت إلى أن يتجلى له الحق ولما كان عنده تردد في حديث ابن عمر من حيث الصحة وعدمها أ طرح الميل الثاني ولم يعبأ به فلما تبين له صحته باح بمضمونه وليس سكوته أيضاً إلا عن دليل فقد قال في مسنده حدثنا أبو معاوية حدثنا سهيل بن أبي صالح

عن أبيه عن ابن عمر قال كنا نمدور رسول الله صلى الله عليه وسلم حياً وأصحابه متوافرون أبو بكر وعمر وعثمان ثم لسكت ورواه الترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث عبيد الله بن عمر وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابن عمر انتهى (وقوله) من غير وجه أشار به إلى ما رواه الإمام أحمد فليس بغريب من هذا الوجه (وأما) الحديث الذى أشار إليه الإمام فأنى كشفت عليه فى المسند فلم أجده ولست أدرى هل هو فيه فراغ عنه البصر أم هو مفقود منه وكذلك قنشت عليه فى الكتب الستة فلم أجده لكننى وجدت أن الحافظ أبى القاسم على بن عساکر الدمشقى رواه فى ترجمة أبى بكر الصديق رضى الله عنه من تاريخه الكبير عن ابن عمر قال كنا نقول ورسول الله حى أفضل الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينكره وفى لفظ ثم ندع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نفاضل بينهم . وحيث أن الإمام أشار إلى صحة هذا الحديث تركنا الكلام عليه إكتفاءً بتوثيق إمام الحديثين . وقد أخرج ابن عساکر رضى الله عنه أنه قال * من فضلى على أبى بكر وعمر جلده جلد المفترى وهل أنا إلا حسنة من حسنات أبى بكر وعمر * وله كلام غير هذا ذكرته فى كتابى تهذيب تاريخ ابن عساکر *

روى الحافظ ابن الجوزى والناضى أبو يعلى فى طبقاته وبرهان الدين بن مفلح فى التصديدارشد عن محمد بن حميد الأندلسى عن الإمام أحمد أنه قال: صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأقر بجميع ما أنتمت به الأنبياء والرسل وعقد قلبه على ما أنظر من لسانه ولم يشك فى إيمانه ولم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنوب وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله عز وجل وفوض أمره إلى الله ولم يقطع بالذنوب العصمة من عند الله وعلم أن كل شئ بقضاء الله وقدره الخير والشر جميعاً ورجا لحسن أمة محمد وتخوف على سيئهم ولم ينزل أحداً من أمة محمد الجنة بالإحسان ولا النار بذنوب اكتسبها حتى يكون الله الذى ينزل خلقه كيف يشاء وعرف حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه وقدم أبى بكر وعمر وعثمان وعرف حق على بن أبى

طالب وطاحنة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن قيل على سائر الصحابة فان هؤلاء التسعة الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم على جبل حراء فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكن حراء فاعليك إلا نبي أو صديق أو شهيد والنبي ﷺ عاشهم وترحمهم على جميع أصحاب محمد صغيرهم وكبيرهم وحدث بفضلهم وأمسك عما شجر بينهم وصلاة العبد بن الحسوف والجمعة والجماعات مع كل أمير ير أو قاجر والمسح على الخفين في السفر والحضر والقصر في السفر . والقرآن كلام الله وتزيده وليس بمخلوق والايان قول وعمل يزيد وينقص والجهاد ماض منذ بعث الله محمداً ﷺ إلى آخر عصاة يقاتلون الدجال لا يضرهم جور جائر . والشراء والبيع حلال إلى يوم القيامة على حكم الكتاب والسنة . والتكبير على الجنائز أربعاً والدعاء لأمة المسلمين بالصلاح ولا تخرج عليهم بسيفك ولا تقاتل في قتلة والزم بيتك . والايان بعذاب القبر . والايان بنسك ونسك . والايان بالحوض والشفاة . والايان بأن أهل الجنة يرون دهم تبارك وتعالى : والايان بأن الموحدين يخرجون من النار بعد ما تمحشوا كما جاءت الاحاديث في هذه الاشياء عن النبي صلى الله عليه وسلم نؤمن بتصديقها ولا تضرب لها الامثال . هذا ما اجتمع عليه العلماء في جميع الآفاق : انتهت رواية الاندراى وتليها رواية عبدوس *

روى أبو يعلى في الطبقات والحلال والحافظ ابن الجوزى في المناقب عن عبدوس بن مالك أبو محمد البطار قال سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول : أصول السنة عندنا الخمس كما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والافتداء بهم وترك البدع « وكل بدعة فهي ضلالة » وترك المراء والجدال والخصومات في الدين * والسنة عندنا آثار رسول الله ﷺ والسنة تفسير القرآن وهي دلائل القرآن وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الامثال ولا تدرك بالمقول ولا الأهواء وإنما هو الاتباع وترك الهوى (ومن) السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها الايمان بالقدر خيره وشره والتصديق بالأحاديث فيه والايان بها ولا يقال لم ولا كيف إنما هو التصديق والايان بها ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفى ذلك

واحكم له فعليه الايمان به والتسليم له مثل حديث الصادق المصدوق ومثل ما كان مثله في القضاء والقدر ومثل أحاديث الرؤية كلها وإثبتت عن الاسماع واستوحش منها المستمع قائماً عليه الايمان بها وأن لا يرد فيها حرفاً واحداً وغيرها من الاحاديث المأثورات عن الثقات وأن لا يخاصم أحداً ولا يناظره ولا يتعلم الجدل فان الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه ممنه عنه لا يكون صاحبه وإن أصاب بكلامه السنة من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم ويؤمن بالآثار * والقرآن كلام الله وليس بمخلوق ولا يضعف أن يقول القرآن ليس بمخلوق فان كلام الله ليس بآئن منه وليس منه شيء مخلوق * وإياك ومناظرة من أحدث فيه ومن قال باللفظ وغيره ومن وقف فيه فقال لا أدري أمخلوق أو ليس بمخلوق وإنما هو كلام الله فهذا صاحب بدعة مثل من قال هو مخلوق وإنما هو كلام الله وليس بمخلوق . والايمان بالرؤية يوم القيامة كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الصحاح وان النبي صلى الله عليه وسلم قد رأي ربه فانه ما ثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيح رواه قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ورواه الحاكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس ورواه علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس والحديث عندنا على ظاهره كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والكلام فيه بدعة ولكن تؤمن به على ظاهره ولا تناظر فيه أحداً . والايمان بالميزان يوم القيامة كما جاء « يوزن العبد يوم القيامة فلا يزن جناح بموضوعة وتوزن أعمال العباد كما جاء في الاثر والتصديق به والاعراض عن رد ذلك وترك مجادته . وان الله يكلم العباد يوم القيامة ليس بينه وبينهم ترجمان والايمان به والتصديق . والايمان بالحوض وأن لرسول الله صلى الله عليه وسلم حوضاً يوم القيامة ترد عليه أمته عرضه مثل طول مسيرة شهر آنيته كدند نجم السماء على ما حجت به الاخبار من غير وجه . والايمان بنذاب القبر وأن هذه الأمة تفتن في قبورها وتسال عن الايمان والاسلام ومن ربه ومن نبيه وبآتيه منكرونيك كيف شاء الله وكيف اراد . والايمان به والتصديق به . والايمان بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم وقوم يخرجون من النار بعد ما احترقوا وصاروا فحماً فيؤمر بهم إلى نهر على باب الجنة

كما جاء الاثر كيف شاء وكما يشاء إيماناً هو الايمان به والتصديق به . والايمان بأن المسيح الدجال خارج مكتوب بين عيذه كافر والاحاديث التي جاءت فيه والايمان بأن ذلك كائن وأن عيسى بن مريم عليه السلام ينزل فيقتله ياب لد . والايمان قول وعمل يزيد وينقص كما جاء في الخبر « أكل المؤمن إيماناً أحسنهم خلقاً » ومن ترك الصلاة فقد كفر وليس من الاعمال شيء تركه كفر إلا الصلاة من تركها فهو كافر وقد أحل الله قتله ، والنفاق هو الكفر أن يكفر بالله ويمسك غيره . ويظهر الاسلام في العلانية مثل المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه فهو منافق ، على التلخيص يروونها كما جاءت ولا يفسرها . وقوله لا ترجعوا بعدى كفراً زلاتاً يضرب بعضهم رقاب بعض . ومثل « إذا التقى المسلمان سيفهما فالتقاتل والمقتول في النار » ومثل « سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر » ومثل من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما . ومثل كفر بالله تعالى من تبرأ من نسب وإن دق ونحو هذه الاحاديث مما قد صح وحفظ وأما لسم له وإن لم نعلم تفسيرها ولا تسكلم فيه ولا نجادل فيه ولا نفسر هذه الاحاديث إلا بمثل ما جاءت لا تردّها إلا بأحق منها . والرجح حق على من زنا وقد أحسن إذا اعترف أو قامت عليه اليقينة قد رجم رسول الله ﷺ ورجعت الخلفاء الراشدون : قال ولا تشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمل به بجنة ولا نار نرجو للصالح ونحاف على المسيء للذنب ونرجو له رحمة الله . ومن لقي الله بذنب تحب له به النار ثابتاً غير مصر عليه فإن الله يتوب عليه (ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات) ومن لقيه وقد أقيم عليه حد ذلك في الدنيا من الذنوب التي قد استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله أن شاء عذبه وإن شاء غفر له . قال ومن الايمان الاعتقاد بأن الجنة والنار مخلوقتان قد خلقتنا كما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « دخلت الجنة فرأيت قصرأ ورأيت فيها الكورأ واطلمت في الجنة فرأيت أكثر أهلها كذا واطلمت في النار فرأيت أكثر أهلها كذا وكذا فمن زعم أنهما لم يخلقا فهو مكذب بالقرآن وأحاديث رسول الله ولا أحسبه يؤمن بالجنة والنار . ومن مات من أهل القبلة موحداً فصلى عليه ونستغفر له ولا يججب عنه الاستغفار ولا ترك الصلاة عليه لذنب أصغراً كان أو كبيراً

ونفوض أمره إلى الله عز وجل . وتقال النصوص والخوارج جائز إذا عرضوا
للرجل في نفسه وماله فله أن يقاتل عن نفسه وماله ويدفع عنها بكل ما يقدر
وليس له إذا فارقه أو تركوه أن يظلم ولا يتبع آثارهم ليس لأحد إلا للإمام
أو ولاء المسلمين إنما له أن يدفع عن نفسه في مقامه ويؤى مجده أن لا يقتل
أحداً فإن أتى على بدنه في دفعه عن نفسه في المركة فأبعد الله المقتول وإن قتل
هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجوت له الشهادة كما جاء في
الاحاديث وجميع الآثار في هذا إنما أمر بقتاله ولم يؤمر بقتله ولا اتباعه ولا
يمجز عليه إن صرع وإن كان طريحاً وإن أخذه أسيراً فليس له أن يقتله ولا أن
يقيم عليه الحد ولكن يرفع أمره إلى من ولاء الله فيحكم فيه . والسمع والطاعة
للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة من أجمع الناس عليه
ورضوه ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة ويسمى أمير المؤمنين : والغزوماض
مع الأمراء إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يترك : وقسمه اثني : واقامة الحدود
إلى الأئمة ماض ليس لأحد أن يظن عليهم ولا ينازعهم ودفع الصدقات اليهم
جائزة نافذة من دفعها اليهم أجزأت عنه برأ كان أوفاجراً : وصلاة الجمعة خلفه
وخلف من ولي جائزة امامته ركعتين من أعادها فهو مبتدع تارك للآثار
مخالف للسنة ليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة كائنين
من كانوا برهم وفاجرهم قالسنة أن تصلي معهم ركعتين وتدين بأنها تامة لا يكن
في صدرك شك : ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كانوا اجتمعوا عليه
وأقروا له بالخلافة بآي وجه كان بالرضا أو بالقلبة قد شق هذا الخارج عصا المسلمين
وخالف الآثار عن رسول الله فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية ولا يحل
قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على
غير السنة والطريق : انتهت رواية عبدوس واليك غيرها *

أخرج أبو يعلى في الطبقات والحافظ ابن الجوزي في المناقب وذكر البرهان
ابن مفلح في الطبقات عن الحسن بن اسماعيل الربيعي أنه قال قال لي أحمد بن
حنبل إمام أهل السنة والصابر لله عز وجل تحت الخنة : أجمع تسعون رجلاً من
النابيين وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها

رسول الله صلى الله عليه وسلم أولها الرضاء بقضاء الله تعالى والتسليم لأمره والصبر تحت حكمه والاخذ بما أمر الله به والنهي عما نهى الله عنه وإخلاص العمل لله والايان بالقدر خير وشره وترك المراء والجدال والخصومات في الدين والمسح على الخفين والجهاد مع كل خليفة بر وفاجر والصلاة على من تاب من أهل القبلة والايان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمصيبة والقرآن كلام الله منزل على قلب نبيه صلى الله عليه وسلم غير مخلوق من حيث تلى والصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور ولا تخرج على الامراء بالسيف وإن جاوروا ولا نكفر أحداً من أهل التوحيد وإن عملوا بالكبائر والكف عما شجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفضل الناس بعد رسول الله أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ابن عم رسول الله والترح على جميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وأولاده وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين فهذه هي السنة الزوها تسلموا أخذها بركة وتركها ضلالة *

❦ روضة في كلمات للامام في مسائل من أصول الدين ❦

روى عنه أبو داود صاحب السنن أنه قال الايمان قول وعمل. وزيد وينقص البر كله من الايمان والمعاصي تنقص الايمان. وروي الحافظ ابن الجوزي عن صالح بن الامام احمد قال تاهى إلى أن أبا طالب يحكى عن أبي أنه يقول لفظي بالمخلوق غير مخلوق فأخبرت أبي بذلك فقال من أخبرك قلت فلان فقال أبى إلى أبي طالب فوجهت إليه فجاء وجاء بوران فقال له انى انا قلت لك لفظي بالقران غير مخلوق وغضب وجعل يردد فقال قرأت قل هو الله أحد قلت هذا ليس بمخلوق فقال له لم حكيت عنى أبى قلت لك لفظي بالقرآن غير مخلوق وبلغني أنك وضعت ذلك في كتاب وكتبت به إلى قوم قان كان في كتابك فامحه أشد المحو واكتب إلى القوم الذين كتبت اليهم لئنى لم أقل ذلك فجعل بوران يستند له وانصرف أبو طالب فذكر أنه قد كان حك ذلك من كتابه وأنه قد كتب إلى القوم يخبرهم أنه وهم على أبى في الحكاية. هنا قلت ولقد وهم أبو طالب حقاً قان قول الامام هذا ليس بمخلوق أشار به إلى المتروك وأبو طالب فهم أنه

أشار به إلى الفاظ القارئ وهذا أشد التلظ وحاشا أن يجعل لفظه بالقرآن غير مخلوق فليقيم . وكان يقول في أحاديث الصفات زويها كما جاءت وكان يقول علماء المعتزلة زنادقة وقال لابنه عبد الله لا تنصل خلف من قال القرآن مخلوق فإن صلى رجل خلفه أعاد الصلاة وقال لليموني يا أبا الحسن إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فانهمه على الاسلام . وقال لما مرض رسول الله ﷺ قدم أبا بكر ليصلي بالناس وقد سكن في القوم من هو أقرأ منه وإنما أراد الخلافة وأخرج ابن الجوزي في المناقب وأبو يعلى في طبقاته عن عبدوس بن مالك العطار قال سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان تقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا في ذلك ثم من بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الحسنة علي والزيد وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد وكاهل يصلح للخلافة وكاهلهم إمام نذهب في ذلك إلى حديث ابن عمر « كُنَّا نعد ورسول الله حي وأصحابه متوافرون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ونسكت ثم نعد أصحاب الشورى أهل بدر من المهاجرين وأهل بدر من الأنصار من أصحاب رسول الله على قدر الهجرة والسابقة ولا فاولا ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الترن الذي بث فيهم كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر ما صحبه وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه نظرة فادناهم صحبة هو أفضل من الترن الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا النبي صلى الله عليه وسلم ورواه وسمعوا منه ورآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل لصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير ومن انقص أحداً من أصحاب رسول الله وابغضه لحثت كل منة أو ذكر مساويه كان مبتدعاً حتى يترحم عليهم جميعاً ويكون قلبه سامياً (تأنيه) أدرج أبو يعلى هذه الرواية في رواية عبدوس السابقة وأفردها ابن الجوزي ونحن تبعناه في أفرادها وكان يقول قدموا عثمان على علي وقال من قدم علياً على عثمان فقد

أزرى بأصحاب الشورى . وقال أيضا من فضل علياً على أبي بكر فقد طعن على رسول الله ومن قدم علياً على عمر فقد طعن على رسول الله وعلى أبي بكر ومن قدم علياً على عثمان فقد طعن على رسول الله وأبي بكر وعمر وعلى المهاجرين ولا أحسب يصلح له عمل . روي ابن الجوزي ذلك عن محمد بن عوف عن أحمد وروي أيضا من عبد الله بن الإمام أحمد قال كنت بين يدي أبي جالساً ذات يوم فجاءت طائفة من الكرخية فذكروا خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان فأكثروا وذكروا خلافة علي بن أبي طالب فزادوا وأطالوا فرفع أبي رأسه إليهم فقال يا هؤلاء قد أكثرتم القول في علي والخلافة ان الخلافة لا ترين علياً بل علي يزنيها قال البشاري فحدثت بهذا بعض الشيعة فقال لي قد أخرجت نصف ما كان في قلبي على أحمد بن حنبل من البغض . وكان الامام أحمد يقول مالا حد من الصحابة من الفضائل بالاسانيد الصحاح ما لم يرضي الله عنه . وقال من لم يثبت الامامة لملي فهو أضل من حمار أهله . وروي ابن الجوزي عن حنبل قال قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل هل خلافة علي ثابتة فقال سبحانه الله يقيم على الحدود ويقطع ويأخذ الصدقة ويقسمها بلا حق وجب له أنوع ذلك من هذه المقالة نعم هو خليفة رضى أصحاب رسول الله وصلوا خلفه وغزوا معه وجاهدوا وحجوا وكانوا يسمونه أمير المؤمنين راضين بذلك غير منكرين فبحن تبع لهم . وقال له رسل الخليفة ما تقول فيما كان من علي ومعاوية فقال لا أقول إلا الحسن . وسأله رجل من بني هاشم عن مثل ذلك فقرأ قوله تعالى (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت وليسلمكم ما كتبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون) وقال له ابنه عبد الله من الرافضي فقال الذي يشتم ويسب أبا بكر وعمر . وقال عبد الله سألت أبي عن رجل شتم رجلا من أصحاب رسول الله فقال ما أراه على الاسلام *

— شذرة أيضا في كلامه في الاصول —

أخرج ابن الجوزي عن أحمد بن محمد بن هاني الطائي المعروف بالانرم قال سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول إنما هو السنة والاتباع وإنما القياس يقيس على أصل ثم يجيء إلى الأصل فيهذه ثم يقول هذا قياس ففعل أي شيء كان

هذا القياس . وقيل له لا ينبغي أن يقبس إلا رجل عالم كبير يعرف نسبة الشيء بالشيء معرفة كثيرة فقال أجل لا ينبغي . قال الأثرم وسمعت أبا عبد الله يقول إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا بقول من بعدهم وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ يختلف تخيير من أقاويلهم ولا نأخذ بقول من بعدهم وإذا لم يكن فيها حديث ولا قول لأحد من الصحابة تخيير من أقوال التابعين وربما كان الحديث عن النبي ﷺ وفيه مناديه شيء فنأخذ به إذ لم يحجى خلافة قال وربما أخذنا بالحديث المرسل إذ لم يحجى خلافة . وروى محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي عن الإمام أحمد مقالة طويلة في الاعتقاد حكاهما عنه أبو يعلى في الطبقات لكنها لما كانت مسائلها قد تضمنتها رسالتى مسدود عبدوس أضرتنا عن ذكرها خوف التطويل *

وروى أبو يعلى في ترجمة أحمد بن جعفر بن يعقوب الفارسي الاضطخري عنه رسالة مطولة عن الإمام أحمد ونحن نقلناها وإن كان فيها تكرير لما مضى فإن المكرر أحلى *

قال الاضطخري قال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بمرورها للروافضيين المتقدمين بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا وأدركت من أركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها فن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو أعاب قائمها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق وكان قولهم إن الإيمان قول وعمل ونية وتمسك بالسنة والإيمان يزيد وينقص ويستني في الإيمان غير أن لا يكون الاستثناء شكا إنما هي سنة عند العلماء ماضية قال وإذا سئل الرجل أمؤمن أنت فانه يقول أنا مؤمن إن شاء الله أو مؤمن أرجو أو يقول آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله . ومن زعم أن الإيمان قول بلا عمل فهو مرجى . ومن زعم أن الإيمان هو القول والأعمال شرائع فهو مرجى . ومن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فقد قال يقول المرجئة . ومن لم ير الاستثناء في الإيمان فهو مرجى . ومن زعم أن إيمانه كإيمان جبريل والملائكة فهو مرجى قال ومن زعم أن المعرفة تنفع في القلب لا ينسلكم بها فهو مرجى . قال والقدر خيره وشره وقليله وكثيره وظاهره وباطنه وحلوه ومره ومحبه ومكره وحسنه

وقيهه وأوله وآخره من الله قضاء وقدر آ قدره عليهم لا يبدو أحد منهم مشيئة الله عز وجل ولا يجاوز قضاءه بل هم كلهم صائرون الى ما خلقه لهم واقعون فيما قدر عليهم لافعاله وهو عدل منه عز وجل . والزنا والسرقة وشرب الخمر وقتل النفس وأكل المال الحرام والشرك بالله والمأصي كلها قضاء وقدر من غير أن يكون لأحد من الخلق على الله حجة بل لله الحجة البالغة على خلقه (لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) علم الله تعالى ماض في خلقه بمشيئة منه قد علم من إبليس ومن غيره ممن عصاه من لدن أن عصي تبارك وتعالى إلى أن تقوم الساعة المعصية وخاتمها وعلم اطاعة من أهل اطاعة وخلقهم لها وكل يعمل لما خلق له وصائر إلى ما قضى عليه وعلم منه لا يبدو أحد منهم قدر الله ومشيئته والله الفاعل لما يريد الفاعل لما يشاء ومن زعم أن الله شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة وإن العباد شاءوا لا أنفسهم الشر والمعصية فعدوا على مشيئتهم فقد زعم أن مشيئة العباد أغلظ من مشيئة الله تبارك وتعالى قاي افتراء أكبر على الله عز وجل من هنا : ومن زعم أن الزنا ليس بقدر قيل له : أ رأيت هذه المرأة إن حملت من الزنا وجاءت بولد هل شاء الله عز وجل أن يخلق هذا الولد وهل مضى في سابق علمه قان قال لا فقد زعم أن مع الله خالفوا وهذا هو الشرك صراحا ومن زعم أن السرقة وشرب الخمر وأكل المال الحرام ليس بقضاء وقدر فقد زعم أن هذا الانسان قادر على أن يأكل رزق غيره وهذا صراح قول الجوسية بل أكل رزقه وقضى الله أن يأكله من الوجه الذي أكله . ومن زعم أن قتل النفس ليس بقدر من الله عز وجل فقد زعم أن المقتول مات بغير أجله وأى كفر أوضح من هذا بل ذلك قضاء الله عز وجل وذلك بمشيئته في خلقه وتديره فيهم وما جري من سابق علمه فيهم وهو العدل الحق الذي يفعل ما يريد ومن أقر بالعلم لزمه الاقرار بالقدرة والمشيئة على الصغروالتما (١) ولا تشهد على أحد من أهل القبلة انه في النار لتنب عمله ولا لكيرة اتها إلا أن يكون في ذلك حديث كما جاء على ما روي بصدقه ونعلم انه كما جاء ولا ننص الشهادة والخلافة في قريش ما في من الناس انثان ليس لاحد من الناس ان يثا زعم فيها ولا يخرج عليهم ولا يقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة والجهاد ماض قائم مع الأئمة بروا او فجعروا لا يظله جور جائر ولا عدل عادل

والجمعة والعيدين والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة ولا أقياء ولا عدولا
ودفع الصدقات والخراج والاعشار والفئى والفتنم إلى الامراء عدلوا فيها أم
جاروا والابقاد إلى من ولاه الله أمركم لا تنزع يداً من طاعته ولا تخرج عليه
بسيك حتى يجعل الله لك فرجا ومخرجاً ولا تخرج على السلطان وتسمع
وتطيع . ولا تنك يمة فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة .
وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية فليس لك أن تطيعه البتة وليس لك أن
تخرج عليه ولا تنعمه حقه . والامساك في الفتنة سنة ماضية واجب لزومها فإن
ابتليت فقدم نفسك دون دينك ولا تكن على الفتنة ولا بلسان ولكن اكف
يدك ولسانك وهواك والله المعين . والكف عن أهل القبلة ولا تكفر أحدا
منهم بذنوب ولا تخرجه من الاسلام بعمل إلا أن يكون في ذلك حديث فيروى
الحديث كما جاء وكما روى ونصده وقبلة ونعلم أنه كما روى نحو ترك الصلاة
وشرب الخمر وما أشبه ذلك أو يتدع بدعة ينسب صاحبها إلى الكفر
والخروج من الاسلام فاتباع الأثر في ذلك ولا تجاوزه والاعور الدجال خارج لاشك
في ذلك ولا ارتباب وهو أكذب الكاذبين . وعذاب القبر حق يستل العبد
عن دينه وعن ربه وعن الجنة وعن النار ومنكر ونكير حق وهما قناتا القبر
فمسأل الله الثبات . وحوض محمد صلى الله عليه وسلم حق رده أمته وله آية
يشربون بها منه . والصراط حق وضع على سواء جهنم وغير الناس عليه والجنة
من وراء ذلك نسأل الله السلامة . والميزان حق توزن به الحسنات والسيئات
كما شاء الله أن توزن . والصور حق ينفخ فيه اسرافيل فيموت الخلق ثم ينفخ
فيه الآخرى فيقومون لرب العالمين . والحساب والقضاء والثواب والعقاب والجنة
والنار والألواح المحفوظ تستسخ منه أعمال العباد لما سبق فيه من المقادير والقضاء
والقلم حق كتب الله به مقادير كل شئ وأحصاه في الذكر تبارك وتعالى .
والشفاعة يوم القيامة حق يشفع قوم في قوم فلا يصيرون إلى النار ويخرج قوم
من النار بعد ما دخلوها بشفاعة الشافعين ويخرج قوم من النار بعد ما دخلوها
ولبنوا فيها ما شاء الله ثم يخرجهم من النار وقوم يخلدون فيها أبداً أبداً وهم أهل
الشرك والتكذيب والجحود والكفر بالله عز وجل ويذبح الموت يوم القيامة

بين الجنة والنار . وقد خلقت الجنة وما فيها والنار وما فيها خلقها الله عز وجل
وخلق الخلق لها ولا يفنيان ولا يفني ما فيها أبداً . فان احتج مبتدع أو زنديق
بقول الله عز وجل (كل شيء هالك إلا وجهه) ونحو هذا من مثابه القرآن
قيل له كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والهلاك هالك والجنة والنار خلقا للبقاء
لا للفناء ولا للهلاك وهما من الآخرة لامن الدنيا . والحدود العينية لا يتن عند
قيام الساعة ولا عند النفخة ولا أبداً لان الله عز وجل خلقهم للبقاء لا للفناء
ولم يكتب عليهم الموت فمن قال خلاف هذا فهو مبتدع وقد ضل عن سواء
السير . وخلق سبع سموات بعضها فوق بعض وسبع أرضين بعضها أسفل من
بعض وبين الارض العليا والسواء الدنيا مسيرة خمسمائة عام وبين كل سماء الى
سواء مسيرة خمسمائة عام والماء فوق السماء العليا السابعة وعرش الرحمن عز وجل
فوق الماء والله عز وجل على العرش والكرسي موضع قدميه وهو يعلم ما في
السموات والارضين السبع وما بينهما وما تحت الثرى وما في قعر البحار ومنبت
كل شجرة وشجرة وكل زرع وكل نبات ومسقط كل ورقة وعدد كل كلمة وعدد
الحصى والرمل والتراب ومناقيل الجبال وأعمال العباد وآثارهم وكلامهم وأشياءهم
ويعلم كل شيء لا يخفى عليه من ذلك شيء وهو على العرش فوق السماء السابعة
ودونه حجب من نور وظلمة وما هو أعلم بها . فان احتج مبتدع ومخالف
بقول الله عز وجل (وهو معكم ايها كنتم) وبقوله (ما يكون من نجوى ثلاثة
الا هو رابعهم) ونحو هذا من مثابه القرآن فقل إنما يعني بذلك العلم لان الله
تعالى على العرش فوق السماء السابعة العليا يعلم ذلك كله وهو باين من خلقه
لا يخلو من علمه مكان والله عز وجل عرش والعرش حمله يحملونه والله عز
وجل على عرشه وليس له حد والله أعلم بحده والله عز وجل سميع لا يشك
بصير لا يرتاب علم لا يعجز جواد لا يمتلئ حليم لا يعجز حفيظ لا ينسى يقظان
لا يسهو قريب لا يغفل يتحرك ويتكلم وينظر ويبسط ويضحك ويفرح ويحب
ويكره ويفض ويرضى ويغضب ويسخط ويرحم ويعفو ويغفر ويعطي ويمنع
ويزل كل ليلة الى سماء الدنيا كيف يشاء (ليس كمثل شيء) وهو السميع البصير
وقلوب الباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء ويعيها ما أراد

وخلق آدم بيده على صورته والسموات والأرض يوم القيامة في كفه . ويضع
 قدمه في النار فتزول ويخرج قوماً من النار بيده . وينظر إلي وجهه أهل الجنة
 برونه فيكرمهم ويتجلى لهم فيعطيهم . وتعرض عليه المباد يوم القيامة ويتولي
 حسابهم بنفسه لا يلبى ذلك غيره عز وجل . والقرآن كلام الله تكلم به ليس
 بمخلوق ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهى كافر . ومن زعم أن القرآن
 كلام الله وونف ولم يدل ليس بمخلوق فهو أخبث من قول الأول ومن زعم
 أن الفاظنا به ونلا وتنا له مخلوقة والقرآن كلام الله فهو جهى ومن لم يفهم هؤلاء
 القوم كلهم فهو مثلهم (وكلم الله موسى تكليماً) من فيه وناوله التوراة من
 يده إلى يده ولم يزل الله عز وجل متكلماً (فتبارك الله أحسن الخالقين) والرؤيا
 من الله عز وجل وهي حق إذا رأى صاحبها شيئاً في منامه ما ليس هو صعب
 فقصها على عالم وصدق فيها وأولها العالم على أصل تأويلها الصحيح ولم يحرف
 فالرؤيا تأويلها حينئذ حق : وقد كانت الرؤيا من الانبياء عليهم السلام وحيّاً
 فأما جاهل أجهل ممن يظن في الرؤيا وبزعم أنها ليست بشيء وبلاني أن من قال
 هذا القول لا يرى الاعتسالم من الاحتلام وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 « أن رؤيا المؤمن كلام يكلم الرب عبده » وقال إن الرؤيا من الله عز وجل
 وبالله التوفيق * ومن الحجّة الواضحة الناجية اليقينة المعروفة ذكر محاسن
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم أجمعين والكف عن ذكر مساوئهم
 التي شجرت بينهم فمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحداً
 منهم أو تنقص أو طعن عليهم أو عرض بعيثهم أو تاب واحداً منهم فهو مبتدع
 رافضى خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً بل جهم سنة والدناء لهم
 قرينة والافتقار بهم وسيلة والأخذ بأثرهم فضيلة وخير الأمة بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم أبو بكر وعمر بعد أبي بكر وعثمان بعد عمر وعلي بعد عثمان ووقف
 قوم على عثمان . وم خلفاء راشدون مهديون ثم أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعد هؤلاء الأربعة خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من
 مساوئهم ولا يظن على أحد منهم عيب ولا ينقص فمن فعل ذلك فقد وجب على
 الساطان تأديبه وعقوبته ليس له أن يعفو عنه بل يعاقبه ويستديه فان تاب قيل

قف وراجع
 ابن مسعود
 الصلاة
 ربه تعالى

منه وإن ثبت اعادة عليه العقوبة وخلده في الحبس حتي يموت أو يراجع . ونعرف
 للعرب حقها وفضلها وسابقتها ونحبهم لحديث النبي ﷺ فان حبهم لمعان
 وبفضهم نفاق ولا تقول بقول الشعوية وأراذل الموالى الذين لا يحبون العرب
 ولا يقرون لها بفضل فان لهم بدعة ونفاق وخلافا . ومن حرم من المكاسب
 والتجارات ومليب المال من وجهه فقد جهل وأخذوا وخالف بل المكاسب من
 وجهها حلال قد أحياها الله عز وجل ورسول الله ﷺ والرجل يشغى له أن يسعى
 على نفسه وعياله من فضل ربه فان ترك ذلك على أنه لا يرى الكسب فهو مخالف
 وكل أحد أحق بئله . لذى ورثته واستفاده أو أوصى به أو كسبه لا كما يقول
 المتكلمون المخالفون . والدين إنما هو كتاب الله عز وجل وآثار وسنن وروايات
 صحاح عن الثقات الصحيحة القوية المرونة يصدق بعضها بعضاً حتي ينتهي
 ذلك إلى رسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم والثابطين وتابعيهم أو
 من بعدهم من الأئمة المعروفين المقندين ٣٣ المتمسكين بالسنة والمتعلقين بالآثار
 لا يعرفون بدعة ولا يطمعون فيهم بكذب ولا يرمون بخلاف وليسوا أصحاب قياس
 ولا رأي لأن القياس في الدين باطل والرأي كذلك وأبطل منه وأصحاب الرأي
 والقياس في الدين مبتدعة ضلال إلا أن يكون في ذلك أثر عن سلف من الأئمة
 انشأت ومن زعم أنه لا يرى التقليد ولا يقلد دينه أحداً فهو قول فاسد عند الله
 ورسوله ﷺ إنما يريد بذلك ابطال الاثر وتعطيل الدلم والسنة والفرد بالرأي
 والكلام والبدعة والخلاف وهذه المذاهب والاقاويل التي وصفت مذاهب أهل
 السنة والجماعة والآثار وأصحاب الروايات وحجة العالم الذين أدركهم وأخذوا
 عنهم الحديث وتعلمنا منهم السنن وكانوا أئمة معروفين ثقات أصحاب صدق يقدي
 بهم ويؤخذ عنهم ولم يكونوا أصحاب بدعة ولا خلاف ولا تخليط وهو قول أئمتهم
 وعلمائهم الذين كانوا قبلهم فتمسكوا بذلك رحمكم الله وتعلموه وتعلموه وبالله
 التوفيق *

ولأصحاب البدع القاب وأسماء لا تشبه أسماء الصالحين ولا العلماء من أمة
 محمد صلى الله عليه وسلم . ومن أسمائهم المرجئة وهم الذين يزعمون أن الايمان قول
 ولا عمل وأن الايمان قول والأعمال شرائع وأن الايمان مجرد وأن الناس

لا يفاضلون في إيمانهم وأن إيمان الملائكة والأنبياء واحد وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأن الإيمان ليس فيه استثناء وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً . هذا قول المرجئة وهو أخصب الأقاويل وأضلها وأبعدها من الهدى .
والقدرة وم الذين يزعمون أن اليهم الاستطاعة والمشيئة والقدرة وأنهم يملكون لأنفسهم الخير والشر والضر والنفع والطاعة والمعصية والهدى والضلالة وأن العباد يعلمون بديا من غير أن يكون سبق لهم ذلك من الله عز وجل أو في علم وقولهم يضاعف الجوسية والنصرانية وهو أصل الزندقة * والمنزلة وم يقولون قول القدرة ويدنيون بدينهم ويكذبون بعباد القبر والشفاعة والحوض . ولا يرون الصلاة خلف أحد من أهل القبلة ولا الجمعة إلا من كان على هواهم يزعمون أن أعمال العباد ليست في اللوح المحفوظ * والنصيرية وم قدريه وم أصحاب الحجة والقبراط والذين يزعمون أن من أخذ حبة أو قيراطاً أو داقها حراماً فهو كافر وقولهم يضاهي قول الخوارج * والجهمية أعداء الله وم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق وإن الله لم يكلم موسى وإن الله ليس بمكلم ولا يتكلم ولا ينطق وكلاماً كثيراً أكره حكايتهم وم كفار زنادقة أعداء الله . والواقفة يزعمون أن القرآن كلام الله ولكن الفاظ القرآن وقرائنه مخلوقة وم جهمية فساق * والرافضة وم الذين يتبرعون من أصحاب محمد ﷺ ويسبونهم وينقصونهم ويكفرون الأئمة الأربعة . علي . وعمرار . والمقداد . وسليمان : وليست الرافضة من الاسلام في شيء * والمنصورية وم رافضة اخبث من الروافض وم الذين يقولون من قتل اربعين نفساً ممن خالف هواهم دخل الجنة وم الذين يخيفون الناس ويستحلون اموالهم وم الذين يقولون اخطأ جبريل عليه السلام بالرسالة وهذا هو الكفر الواضح الذي لا يشوبه إيمان فتعوذ بالله منه * والسبائية وم رافضة وم قريب ممن ذكرت يخالقون الأئمة كذابون وصف منهم يقولون على في السحاب وعلى يمت قبل يوم القيامة وهذا كذب وزور وبهتان * والزيدية وم رافضة وم الذين يتبرؤون من عمان وطلحة والزبير وعائشة ويرون القتال مع كل من خرج من ولد علي رضي الله عنه براً كان أو فاجراً حتى يئلب او يقتل * والحشوية وم يقولون بقول الزيدية وم فيما يزعمون يتحلون آل محمد ﷺ وكذبوا بل هم

المبغضون لآل محمد ﷺ دون الناس إنا الشيعة لآل محمد المتقون أهل السنة والأثر من كانوا وحيث كانوا الذين يحبون آل محمد ﷺ وجميع أصحاب محمد لا يذكر أحد منهم بسوء ولا عيب ولا منقصة . فمن ذكر أحداً من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بسوء أو طعن عليهم أو تبرأ من أحد منهم أو سبهم أو عرّض بشتهم فهو رافضى خيث نخبت *

وأما الخوارج ففرقوا من الدين وفارقوا الملة وشردوا عن الاسلام وشذوا عن الجماعة فضلوا عن السبيل والهدي وخرجوا على السلطان وسلوا السيف على الأئمة واستحلوا دماءهم وأموالهم وأبعدوا من خالفهم إلا من قال بقولهم وكان علي مثل قولهم ورأيهم وثبت معهم في بث ضلالتهم وم يشتمون أصحاب محمد ﷺ وأصحابه وأختانه ويتبرءون منهم ويرمونهم بالكفر والعظائم ويرون خلافهم في شرائع الاسلام ولا يؤمنون بعذاب القبر ولا الحوض ولا الشفاعة ولا خروج أحد من النار ويقولون من كذب كذبة أو أتى صغيرة أو كبيرة من الذنوب مات من غير توبة فهو في النار خالدًا مخلدًا أبداً : وم يقولون بقول البركية في الحبلة والتمياط . وم قدرية جهمية مرجئة رافضة لا يرون الجماعة إلا خلف إمامهم وم يرون الصوم قبل رؤية الهلال والفطر قبل رؤيته وم يرون النكاح بنير ولي ولا سلطان ويرون المنعة دينهم ويرون الدم بدرهمين يداً يده ولا يرون الصلاة في الاخفاف ولا المسح عليها ولا يرون للسلطان عليهم طاعة ولا تقرشى عليهم خلافة وأشياء كثيرة يخالفون عليها الاسلام وأهله وكفى بقوم ضلالة يكون هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم وليسوا من الاسلام في شيء *

ومن أمماء الخوارج الحرورية وم أصحاب حرورا . والأزارقة وم أصحاب نافع بن الأزرق وقولهم أخبت الاقاويل وأبعده من الاسلام والسنة * والتجدية وم أصحاب نجدة بن حامر الحرورى * والاباضية وم أصحاب عبد الله بن أباض والصفرية وم أصحاب داود بن النعمان * والمهلوية والحارثية والحازمية كل هؤلاء خوارج فساق مخالفون للسنة خارجون من الملة أهل بدعة وضلالة * والشمية أو الشموية وم أصحاب بدعة وضلالة وم يقولون إن العرب والموالى عندنا واحد لا يرون للعرب حقاً ولا يعرفون لهم فضلاً ولا يحبونهم بل يبغضون العرب

ويظهرون لهم الغل والحسد والبغضة في قلوبهم وهذا قول فيح ابتدعه رجل من أهل العراق فتابعه يسير فقتل عليه *

وأصحاب الرأي وهم مبتدعة ضلال أعداء السنة والآثر يطلون الحديث ويردون على الرسول صلى الله عليه وسلم ويتخذون صاحب الرأي ومن قال بقوله إماماً ويتدينون بدينهم وأى ضلالة أئين ممن قال بهذا وترك قول الرسول وأصحابه ويتبع صاحب الرأي وأصحابه فكفى بهذا غياً مردباً وطغياناً . والولاية بدعة والبراء بدعة وهم الذين يقولون تتولي فلانا وتبرء من فلان وهذا القول بدعة فاحذروه فمن قال بشئ من هذه الأقاويل أو رآها أو صوبها أو رخصها أو أحبها فقد خالف السنة وخرج من الجماعة وترك الآثر وقال بالخلاف ودخل في البدعة وذل عن الطريق وما نؤيدنا إلا بالله *

وقد رأيت لأهل البدع والاهواء والخلاف أسماء مشنعة قبيحة يسمون بها أهل السنة يريدون بذلك عيبهم والطنن عليهم والوقيعة فيهم والازراء بهم عند السفهاء والجهال (فأما) للمرجئة فانهم يسمون أهل السنة شكاكاً وكذبت المرجئة بل م بالثك اولى وبالتكذيب اشبه (وأما) القدرية فانهم يسمون أهل السنة والايان مجبرة وكذبت القدرية بل م اولى بالتكذيب والخلاف التوا قدر الله عز وجل عن خلقه وقالوا ليس له بأهل تبارك وتعالى (وأما) الجهمية فانهم يسمون أهل السنة المشبهة وكذبت الجهمية أعداء الله بل م اولى بالنسبة والتكذيب افتروا على الله عز وجل الكذب وقالوا الافك والزور وكفروا بقولهم (وأما) الرافضة فانهم يسمون أهل السنة الناصية وكذبت بل م اولى بهذا لانصابهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسب والشتم وقالوا فيهم بغير الحق ولسبوم إلى غير العدل كفرأ وظلماً وجراًة على الله تعالى واستخفافاً بحق الرسول صلى الله عليه وسلم م والله اولى بالتعبير والانتقام منهم (وأما) الخوارج فانهم يسمون أهل السنة والجماعة مرجئة وكذبت الخوارج في قولهم بل م للمرجئة يزعمون أنهم على إيمان وحق دون الناس ومن خلفهم كافر (وأما) أصحاب الرأي فانهم يسمون أصحاب السنة ثابتة وحشوية وكذب أصحاب الرأي أعداء الله بل م الثابتة والحشوية تركوا آثار الرسول وحديثه

وقالوا بالرأي وقاسوا الدين بالاستحسان وحكوا خلاف الكتاب والسنة وم أصحاب بدعة جهلة ضلال وطلاب دنيا بالكذب والبهتان رحم الله عبداً قال بالحق واتبع الأثر وتمسك بالسنة واقتدي بالصالحين . اللهم أدرحض باطل المرجئة وأوهن كيد القدرية وأزل دولة الرافضة وأحق سنة أصحاب الرأي واكفنا مؤنة الخارجية وعجل الانتقام من الجهمية *

اتمى مارواه أبو يعلى في طبقاته عن الاصطخري ولم أجد هذه الرسالة في المناقب لابن الجوزي وذكر البرهان ابن مفلح صدرها في طبقاته وفي هذه الرسالة حط على بعض الأئمة ولم يقصد بذلك تنقيصهم ولكن سبيله في ذلك على ما قاله الحافظ ابن الجوزي . وقد كان الامام احمد لشدة تمسكه بالسنة ونهيه عن البدعة يتكلم في جماعة من الاخير إذا صدر منهم ما يخالف السنة وكلامه في ذلك محمول على النصيحة في الدين ثم روي عنه أنه طلب من اسماعيل بن اسحاق السراج أن يسمعه كلام الطارث المحاسبي فأحضر اسماعيل بشراً وأجلسه في مكان مع أصحابه بحيث يسمعه الامام أحمد وكان ذلك ليلاً فتكلم من نصف الليل إلى الصباح فلما انقضى كلامه قال له اسماعيل كيف رأيت هؤلاء يا أبا عبد الله فقال ما أعلم أي رأيت مثل هؤلاء في علوم الحقائق ولا سمعت مثل كلام هذا الرجل وعلى ما وصفت من أحوالهم ولا أرى لك صحبتهم . وروي عنه ابن الجوزي انه قال من رد حديث رسول الله فهو على شفا هلكة . وإنما كان ينهى عن الرأي ليتوفر الناس على النقل وقال لعثمان بن سعيد لا تنظر في كتب أبي عبيد ولا فيما وضع اسحاق ولا سفيان ولا الشافعي ولا مالك وعليك بالأصل . وقال اسحاق بن ابراهيم بن هاني سأله عن كتب أبي ثور فقال : كتاب ابتدع فبن بدعة عليكم بالحديث . وقال له رجل اكتب كتب الرأي فقال لا قال فإيه المبارك قد كتبها فقال إن ابن المبارك لم ينزل من السماء إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق . قال ابن الجوزي وكان ينهى عن كتابة كلامه فنظر الله الى حسن قصده فنقلت القائله وحفظت قل أن تقع مسألة الاوله فيها نص من الفروع والاصول وربما عذمت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا فرضي الله عنه وأرضاه آمين *

المقد الثاني

(في السبب الذي لأجله اختار كثير من كبار العلماء
مذهب الإمام أحمد على مذهب غيره)

هذا المقد له مدخل عظيم لمن يريد التمهيد بمذهب أحمد وما ذلك إلا لأن
الداخل على بصيرة في شيء أعقل من الأسفل فيه علي غير بصيرة وأبعد عن
عن التعصب والتقليد الخوض وكل إنسان يختار لمطعمه وملبسه وحوائجه الضرورية
فلأن يختار ويختار لدينه أولى ولما كان المقلد لا رأي له ولا ترجيح وأما نصيبه
من العلم أن يقول قالوا قلنا أثبتنا له هذا المقد لينزله به ونصبتنا له هذا العلم
أملاً بأنه إن ترك التعصب القديم والجبل المركب انتهى قليلاً إلى درجات أوائل العلم
ولاح له لسان من نور الهدى فيجرح اختيار المذهب إلى اختيار بعض الفروع
بالدليل والبرهان فيكون حيثئذ من المفكرين ويتزجر عن نوافل الفقه والتقليد الأعمى
المذموم على لسان كل عاقل له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . واليك بيان ما نوهنا
به وأشارنا إليه *

قال الإمام الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي أحد المجتهدين في مذهب
أحمد في كتاب المناقب في الباب السابع والتسعين منه : أعلم وقك أنه بمائتين
الصواب في الأمور المشبهة لمن اعرض عن الهوى والتفت عن العصبية وقصد الحق
بطريقه ولم ينظر في أسماء الرجال ولا في صيتهم فذلك الذي ينبغي لا غامض المشتبه
فأما من مال به الهوى فمفسر قومه وأعلم أننا نظرنا في أدلة الشرع وأصول
الفقه وسبرنا أحوال الأعلام المجتهدين فرأينا هذا الرجل يعني الإمام أحمد أوفر
حظاً من تلك العلوم فانه كان من الحفاظين لكتاب الله عز وجل وقرأه علي
أساطين أهل زمانه وكان لا يميل شيئاً في القرآن وروى قوله ﷺ (أنزل القرآن
فخفا ففخموه) وكان لا يدغم شيئاً في القرآن إلا اتخذتم وبابه كابي عمر وعبد
متوسطا : وكان رضى الله عنه من المصنفين في قنون علوم القرآن من التفسير
والتأنيخ والمنسوخ والمقدم والمؤخر في القرآن وجوابات القرآن والسند وهو ثلاثون ألف
حديث وكان يقول لابنه عبد الله احتفظ بهذا السند فانه سيكون للناس إماماً .

والتاريخ وحديث شعبة والناسك الكبير والصغير وأشياء آخر . وقال عبد الله قرأ علينا أبي المسند وما سمعه منه غيرنا وقال لنا هذا كتاب قد جمعته وانقته من أكثر من سبعمائة الف حديث فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله فارجعوا اليه فان وجدتموه فيه ولا فليس بحجة * قال ابن الجوزي وأما النقل فنقدسلم السلك له باقراده فيه بما لم يفرد به سواء من الأئمة من كثرة محفوظه منه ومعرفة صحيحه من سقيه وفنون علومه وقد ثبت أنه ليس في الأئمة الأعلام قبله من له حظ في الحديث كحظ مالك ومن أراد مقام معرفة احمد في ذلك من مقام مالك فلينظر فرق ما بين المسند والموطأ . وقال ابنه عبد الله سمعت أبا زرعة يقول : كان احمد بن حنبل يحفظ الف الف حديث (بتكرير الالف مرتين) قبيل له وما يدريك قال ذاكرته بأخذت عليه الابواب * وقيل لأبي زرعة من رأيت من المشايخ الحديثين أحفظ فقال احمد بن حنبل حزمت كتبه في اليوم الذي مات فيه فبلغت اثني عشر حملا وعزل ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان وفي بعضها حديثا فلان وكل ذلك كان يحفظه احمد عن ظهر قلبه * قال ابن الجوزي وقد كان احمد يذكر الجرح والتعديل من حفظه اذا سئل عنه كما يقرأ الفاتحة ومن نظر في كتاب الملل لأبي بكر الخلال عرف ذلك ولم يكن هذا لأحد من بقية الأئمة . وكذلك انفراده في علم النقل بفتاوى الصحابة وقضاياهم وإجماعهم واختلافهم لاتزاع في ذلك (وأما علم العربية فقد قال احمد كتبت من العربية أكثر مما كتبت أبو عمرو الشيباني . وأما القياس فله من الاستنباط ما يطول شرحه قال أبو القاسم ابن الحنبل أكثر الناس يظنون أن احمد انما كان أكثر ذكره لموضع الحجة وليس هو كذلك كان احمد بن حنبل اذا سئل عن المسألة كان علمه الدنيا بين عينيه . وقال ابراهيم الحاربي أدركت ثلاثة لن يرى الناس مثلهم أبدا وتصجز النساء أن يلدن مثلهم رأيت أبا عبيد القاسم ابن سلام فما مثله إلا بحبل نفخ فيه روح ورأيت بشر بن الحارث فما شبهته إلا برجل عجمي من قرنه إلى قدمه عقلا ورأيت احمد بن حنبل فرأيت كأن الله جمع له علم الاولين والآخرين من كل صنف يقول ما شاء ويمسك ما شاء * وقال احمد بن سعيد الرازي ما رأيت أسود رأس أحفظ لحديث رسول الله ولا أعلم بفقهاء ومعاينه من أحمد . قال الخلال

كان أحمد قد كتب كتب الرأي وحفظها ثم لم يلتفت إليها وكان إذا تكلم في
الفقه تكلم بكلام رجل قد انتقد العلوم فتكلم عن معرفة قال الامام أبو الوفاء
على بن عقيل الحنبلي البغدادي : ومن عجيب ما سمعته عن هؤلاء الجهال أنهم
يقولون أحمد ليس بفقير لكنه محدث وهذا غاية الجهل لانه قد خرج عنه
اختيارات بناء على الأحاديث بناء لا يعرفه أكثرهم وخرج عنه من دقيق الفقه
ما ليس نراه لأحد منهم واقعد بما سلوه له من الحفظ وشاركهم وربما زاد على
كبارهم ثم ذكر ابن عقيل مسائل دقيقة مما استنبطه الامام ثم قال ومما وجدنا
من فقه الامام أحمد ودقة علمه أنه مثل عن رجل نذر أن يطوف بالبيت على
أربع قال يطوف طوافين ولا يطوف على أربع فالنظروا إلى هذا الفقه كأنه
نظر إلى المشي على أربع فرأه مثله وخروجا عن صورة الحيوان الناطق إلى
التشبيه بالبهائم فصانه وصان البيت والمسجد عن الشهرة ولم يطل حكم القضية
في المشي على اليمين بل أبدلها بالرجلين اللتان هما آلة المشي * ثم ذكر مسائل
من هذا القبيل ثم قال . ولقد كانت نوادر أحمد نوادر بالغة في الفهم إلى أقصى
طبقة قال ومن هذا فقهه واختياراته لا يحسن بالمتصف أن يفرض منه في هذا
العلم وما يقصد هذا الا مبتدع قد تمزق فؤاده من فحول كلمته وانتشار علم أحمد
حتى إن أكثر العلماء يقولون : أصلي أصل أحمد وفرعي فرع فلان فحسبك
من يرضى به في الأصول قدوة * قال ابن الجوزي إن أحمد ضم إلي ماله من
العلم ما عجز عنه القوم من الزهد في الدنيا وقوة الورع ولم يقل عن أحد من
الأئمة أنه امتنع من قبول أوقاف السلاطين وهدايا الإخوان كما امتناعه ولولا
خدش وجوه فضائلهم رضى الله عنهم لذكرنا عنهم ما قبلوا ورخصوا بأخذه .
وقد عقد ابن الجوزي في مناقبه بابا خاصا في بيان زهده في المباحات ثم انه ضم
إلى ذلك الصبر على الامتحان وبذل المهجة في نصرة الحق ولم يكن ذلك لغيره
وقد أخرج أبو نعيم الحافظ عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال . قال لي محمد
ابن الحسن صاحبنا أعلم أم صاحبكم قلت تريد المسكارة أم الانصاف قال بل
الانصاف فقلت له فما الحجّة عندكم قال الكتاب والسنة والاجماع والقياس قال
قلت أنشدك الله صاحبنا أعلم بكتاب الله أم صاحبكم فقال إذا أنشدني بالله

فصاحبكم قلت فصاحبنا أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أم صاحبكم
قال صاحبكم قلت فصاحبكم أعلم بأقوال أصحاب رسول الله أم صاحبكم قال
صاحبكم قلت فبقي شيء غير القياس قال لا قلت فتعجب ندعى القياس أكثر مما
تدعونه وإنما يقاس على الأصول فيعرف القياس قال ويريد بصاحبكم مالك
قال ابن الجوزي فقد كفانا الشافعي رضي الله عنه بهذه الحكاية المتناظرة
لأصحاب أبي حنيفة وقد عرف فضل صاحبنا على مالك فانه حصل ماحصله
مالك وزاد عليه كثيراً وقد ذكرنا شاهد هذا باختيار المسند مع الموطأ : وقد
كان الشافعي عالماً بفنون العلوم الا أنه سلم لاحد علم الثقل الذي عليه مدار
الفقه . وقد روي ابن الجوزي عن عبد الله بن أحمد قال سمعت أبي يقول قال
لي الشافعي أنتم أعلم بالحديث منا فإذا صح الحديث فقولوا لنا حتى نذهب اليه .
وأخرج هذه الحكاية الطبراني وأبو نعيم الحافظ . وروي الطبراني أن أحمد
كان يقول استفاد منا الشافعي ما لم نستفد منه وأخرج الحافظ ابن عساكر عن
الحسن بن الربيع أنه قال أحمد إمام الدنيا وقال لولا أحمد لأحدثوا في الدين
وقال إن لاحد اعظم منة على جميع المسلمين وحق على كل مسلم أن يستغفر
له (قلت) وقد ذكرنا كثيراً من مناقبه في كتابنا تهذيب تاريخ ابن عساكر قال
ابن الجوزي قلت فهذا بيان طريق المجتهدين من أصحاب أجد لقوة علمه وفضله
الذي حث على أتباعه عامة المتبعين يعني - بفتح الباء الموحدة - فأما المجتهد من
أصحابه فانه تتبع دليله من غير تقليد له ولهذا يدل إلى إحدى الروايتين عنه
دون الأخرى وربما اختار ما ليس في المذهب أصلاً لانه تابع للدليل وإنما ينسب
هذا إلى مذهبه ليله لموم أقواله ثم قال (فان) قال أصحاب أبي حنيفة إن أبا
حنيفة قد لقي الصحابة (فالجواب) من وجهين (أحدهما) ان الدارقطني قال
لم يلق أبو حنيفة أحداً من الصحابة وقال أبو بكر الخطيب رأي انس بن مالك
(والثاني) ان سعيد بن المسيب وغيره من التابعين لقوا الصحابة فان كان الفضل
باللقى فلم لم يقدموا عليه (وإن) قال أصحاب مالك إن مالك لقي التابعين
قلنا هذا يوجب تقديم التابعين لرؤيتهم الصحابة (وإن) قال الشافعي ان
الشافعي نسب اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره (قلنا) النسب

لا يوجب التقديم في العلم فان الحسن وابن سيرين وعطاء وطاوس وعكرمة ومكحول وغيرهم بل عموم التابعين كانوا من الموالى وقدموا على خلق كثير من أهل الشرف بالنسب لان قدمهم كان بكثرة العلم لا بقرب النسب وقد أخذ الناس بقول ابن مسعود وزيد مالم يأخذوا بقول ابن عباس (قلت) وهذا باب واسع جداً . وذكر ابن الجوزي من هذا كثيراً ثم قال : هذا قدر الاختصار لاختيارنا لمذهب أحمد ورحمة الله على الكل والناس فيما يشقون مذاهب *

وكان الامام أبو الوفاء على بن عقيل البغدادي يقول هذا المذهب يعني مذهب احمد إنما ظلمه أصحابه لان أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع أحد منهم في العلم تولى القضاء وغيره من الولايات فكانت الولاية سبباً لتدريسه واشتغاله بالعلم (فاما) أصحاب أحمد فانه قل فيهم من يعلم بطرف من العلم الا ويخرجهم ذلك إلى العبد والزهد لغلبة الخير على القوم فينقطعون عن التشاغل بالعلم انتهى *

وهذا غاية ما وقع اختيارنا عليه من القول في هذا الموضوع ليعلم المتبع لمذهب ما لا ي معنى اتبعه ولا ي برهان اختاره دون غيره فلا يكون متبعاً للهوى والتقليد الاعمى الضار والتعصب القديم والله المستعان *

(تنبيه) لا يذهب بك اليوم ما قدمنا الى ان الذين اختاروا مذهب أحمد وقدموه على غيره من الائمة وم من كبار أصحابه انهم اختاروا تقليده على تقليد غيره في الفروع فان مثل هؤلاء يأبى ذلك مسلكتهم في كتبهم ومصنفاتهم بل المراد باختيار مذهب إنما هو السلوك على طريقة أصوله في استنباط الاحكام وإن شئت قل السلوك في طريق الاجتهاد مسلكتهم دون مسلكتهم غيرهم على الطريقة التي سبقتها فيما بعد إن شاء الله (وأما) التقليد في الفروع فانه يرفع عنه كل من له ذكاء وفطنة وقدرة على تأليف الدليل ومعرفة وما التقليد إلا للضعفاء الجامدين الذين لا يفرقون بين الفت والسين وكيف يظن بمثل أحمد بن جعفر ابن المنادي وأبي بكر النجاد ومحمد بن الحسن أبو بكر الأجري والحسن بن حامد والقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن القراوى أبو الوفاء على بن عقيل البغدادي وأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني وعلي بن عبيد الله

الزاغوني، وموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، وشيخ الاسلام المجد ابن تيمية وحفيده الامام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية. والمحقق شمس الدين محمد بن القيم وغيرهم أنهم مقلدون في الفروع وكتبهم للمثلية بالادلة طبقت الآفاق ومداركهم ومسالكهم سارت بمدحها الركبان وكتبهم ملأت قلوب كل منصف من الايمان والايقان فتنبه أيها الامسي ولا تسكن من المقلدين النافلين *

❦ العقد الثالث ❦

(في ذكر اصول مذهب في استنباط الفروع وبيان طريقته في ذلك)

أما طريقة الامام في الاصول العقبة فقد كانت طريقة الصحابة والتابعين لهم باحسان لا يتعمدي طريقته ولا يتجاوزها إلى غيرها كما هي عادته في مسالكه في التوحيد والفتيا في الفقه وفي جميع حركاته وسكناته وكما قدم لك آنفاً ما كان عليه من الاعتقاد وكما سنبينه من مسالكه في الاجتهاد . وحيث علمت ذلك فاعلم انه قد صرح المجتهدون من أهل مذهب التابعين له في الاصول أن فتاواه رضى الله عنه مبنية على خمسة اصول *

(الاصل الاول النص) : كان اذا وجد النص أفق بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا إلى من خالفه كائن من كان ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس ولا إلى خلافه في التيمم للجنب لحديث عمار بن ياسر المصريح بصحة تيمم الجنب وكذلك لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب في ترك الغسل من الاكسال لصحة حديث عائشة أنها فعلته هي ورسول الله ﷺ فاغتسلا إلى غير ذلك مما هو كثير جداً ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم عليه بالخالف الذي يسميه كثير من الناس بالاجماع ويقدمونه على الحديث الصحيح * وقال الامام ابن القيم وغيره من علماء الاصول قد كذب احمد من ادعى هذا الاجماع ولم يسع تقديمه على الحديث الثابت وكذلك الشافعي أيضاً نص في رسالته الجديدة على أن ما لم يعلم فيه خلاف لا يقال له إجماع ولفظه (ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعاً)

وقال عبد الله ابن الامام أحمد سمعت أبي يقول : ما يدعى فيه الرجل الاجماع فهو كذب ومن ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس يختلفوا ما يدريه ولم ينته اليه فليقل لا تعلم الناس يختلفوا . هذه دعوي بشر المريسي والاصم ولكنه يقول لا تعلم الناس يختلفوا أو لم يلغنى ذلك هنا لفظه * ونصوص رسول الله أجل عند الامام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توم اجماع مضمونه عدم العلم بالخالف ولو ساغ لتعطلت النصوص وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالخالف على النصوص فهنا هو الذي أنكره الامام أحمد والشافعي من دعوي الاجماع لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده *

(الاصل الثاني) من أصول فتاوى الامام أحمد ما أفتي به الصحابة فكان

رضي الله عنه إذا وجد لمضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يتجاوزها إلى غيرها ولم يقل إن ذلك اجماع بل من ورعه في المبالغة يقول لأعلم شيئاً يدفعه أو نحو هذا . وكان إذا وجد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً فكانت فتاواه لذلك من تأملها وتأمل فتاوى الصحابة رأيت مطابقة كل منهما على الأخرى ورأيت الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان وكان تحريره لفتاوى الصحابة كتحري أضحابه لفتاواه ونصوصه بل أعظم حتى إنه ليقدم فتاواه على الحديث المرسل . قال اسحق بن ابراهيم بن هاني في مسائله : قلت لأبي عبد الله حديث عن رسول الله مرسل برجال ثبت أحب اليك أو حديث عن الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت قال أبو عبد الله رحمه الله عن الصحابة أعجب إلى ومن ثم صارت فتاواه إماماً وقادة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى أن المخالفين لمذهب في الاجتهاد والمقلدين لغيره ليعظمون نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة *

(الاصل الثالث) من أصوله إذا اختلفت الصحابة تخير من أقوالهم ما كان

أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يبين له موافقة أحد الأقوال حكمي الخلاف فيها ولم يجزم بقول . قال اسحق بن ابراهيم بن هاني في مسائله : قيل لأبي عبد الله يكون الرجل في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف

قال يقتضي بما وافق الكتاب والسنة وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه قيل له أفيجاب عليه قال لا *

(الاصل الرابع) الاخذ بالمرسل والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا في روايته منهم بحيث لا يسوغ الذهاب اليه فالعمل به بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف وللضعيف عنده مراتب فاذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قول صحابي ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافق له على هذا الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس فلو حذيفة قدم حديث القهقهة في الصلاة على محض القياس على ما فيه من المقال بحيث إنه أجمع أهل الحديث على ضعفه وقدم حديث الوضوء بنيد التمر على القياس وأكث أهل الحديث بضعفه وقدم حديث أكثر الحيض عشرة أيام وهو ضعيف باتفاقهم على محض القياس فان الذي تراه في اليوم الثالث عشر مساو في الحد والحقيقة والصفة لدم اليوم العاشر وقدم حديث لامرأ أقل من عشرة دراهم وأجمعوا على ضعفه بل بطلانه على محض القياس فان بذل الصداق معاوضة في مقابلة بذل البضع فما تراضيا عليه جاز قليلا كان أو كثيراً وقدم الشافعي خبر تحریم صيد دج مع ضعفه على القياس وقدم خبر جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه ومخالفته لقياس غير هامن البلاد وقدم في أحد قوليه حديث من قام أو رجع فليتوضأ أو لين على صلاته على القياس مع ضعف الخبر وإرساله (وأما مالك فانه يقدم الحديث المرسل والمتقطع والبالغات وقول الصحابي على القياس فاذا لم يكن عند الامام أحمد في المسألة نص ولا قول الصحابة أو واحد منهم ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل الى الاصل الخامس الذي سنذكره *

(الاصل الخامس القياس) : كان الامام احمد يستعمله للضرورة على ما علمت مما سبق ففي كتاب الخلاص عن احمد قال سألت الشافعي عن القياس فقال انما يصار

اليه عند الضرورة أو ما هنا مناه فهذه الاصول الخمسة من أصول فتاوى الامام
 احمد وعليها مدارها * وكان رضى الله عنه يتوقف أحياناً في الفتوى لتعارض الأدلة
 عنده أو لاختلاف الصحابة فيها أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد
 من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للافتاء بسألة ليس فيها أثر
 عن السلف كما قال لبعض أصحابه إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام وكان
 يسوغ إستفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم بمنع من استفتاء من
 يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه ولا يسوغ العمل بفتواه قال ابن هاني :-
 سألت أبا عبد الله عن الذى جاء فى الحديث أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار
 قال أبو عبد الله يفتي بما لم يسمع قال وسألت عن أفتى بفتيا يمي فيها قال قائمها
 على من أفتاها قلت على أي وجه يفتي حتى يعلم ما فيها قال يفتي بالبحث لا يدري
 إيش أصلها * وقال أبو داود فى مسأله ما أحصى ما سمعت أحمد سئل عن كثير
 مما فيه الاختلاف فى العلم فيقول لا أدري قال وسمعت يقول ما رأيت مثل ابن
 عينة فى الفتوى أحسن فيا منه كان أهون عليه أن يقول لا أدري * وقال عبد الله
 ابنه فى مسأله سمعت أبي يقول وقال عبد الرحمن بن مهدي سأل رجل من أهل
 الغرب مالك ابن أنس عن مسألة فقال لا أدري فقال يا أبا عبد الله تقول
 لا أدري قال نعم فأبلغ من ورائك أني لا أدري. وقال عبد الله كنت أسمع أبي
 كثيراً يسأل عن المسائل فيقول لا أدري ويقف إذا كانت مسألة فيها اختلاف
 وكثيراً ما كان يقول سل غيري فان قيل له من نسأل قال سلوا العلماء ولا يكاد
 يسمى رجلاً بعينه قال وسمعت أبي يقول كان ابن عينة لا يفتي فى الطلاق ويقول
 من يحسن هذا قال ابن القيم قلت الجراءة على الفتيا تكون من قوة العلم ومن
 غزارته وسعته فإذا قل علمه أفتى عن كل ما يسأل عنه بنير علم وإذا اتسع علمه
 اتبعت فتياه ولهذا كان ابن عباس من أوسع الصحابة فتياً فقد جمع أبو بكر محمد
 ابن موسى بن يعقوب ابن امير المؤمنين المأمون فتيا ابن عباس فى عشرين كتاباً
 وأبو بكر محمد المذكور أحادثة العلم * وكان سعيد بن المسيب واسع الفتيا ومع ذلك كانوا
 يسمونه الجريء. هنا يحمل مسائل الامام احمد فى الفتيا والاجتهاد واستنباط الكلام
 (تمة) ورأيت للحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلى محدث الشام كلاماً حسناً

في هنا الموضوع في كتابه جامع العلوم والحكم عند كلامه على الحديث التاسع من الأربعين النواوية قال قال الميموني سمعت أبا عبد الله يعني أحمد يسأل عن مسألة فقال وقت هذه المسألة بليت بها بعد قال ابن رجب وقد انقسم الناس في هذا اقساماً فمن اتباع أهل الحديث من سد باب المسائل حتى قل فقهاء وعلماء محدود ما أنزل الله على رسوله وصار حامل فقه غير فقيه ومن فقهاء أهل الرأي من توسع في توليد المسائل قبل وقوعها ما يقع في العادة منها وما لا يقع واشتغلوا بتكلف الجواب عن ذلك وكثرة الخصومات فيه والجدال عليه حتى يتولد من ذلك افتراق القلوب ويستقر فيها بسيد الأهواء والشحناء والعداوة والبغضاء ويفترق ذلك كثيراً بنية المغالبة وطلب العلو والمباهاة وصرف وجوه الناس وهذا ثمة العلماء الربانيون ودلت السنة على فقهه وتجرّبه وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به فإن معظم همهم البحث عن معاني كتاب الله عز وجل وما يفسره من السنن الصحيحة وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان وعن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه وسقياهم ثم الفقه فيها وتبيينها والوقوف على معانيها ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم من التفسير والحديث ومسائل الحلال والحرام وأصول السنة والزهد والرفائق وغير ذلك وهذا هو طريقة الإمام أحمد ومن واقفه من أهل الحديث الربانيين وفي معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأي مما لا ينفع به ولا يقع وإنما يورث التجادل فيه الخصومات والجدال وكثرة القيل والقال * وكان الإمام أحمد كثيراً إذا سئل عن شيء من المسائل المولدة التي لا تحق يقول دعونا من هذه المسائل المحدثه * قال ابن رجب ومن سلك طريقة طلب العلم على ما ذكرناه يمكن من فهم جواب الحوادث الواقعة غالباً لأن أصولها توجد في تلك الأصول المشار إليها ولا بد أن يكون سلوك هذا الطريق خلف أئمة أهل الجمع على هدايتهم ودرابتهم كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ومن سلك مسلكهم فإن من ادعى سلوك هذا الطريق على غير طريقهم وقع في مفاوز وممالك وأخذ بما لا يجوز الأخذ به وترك ما يجب العمل به انتهى * ومن هنا تردد علماء بمسالك الإمام أحمد رضي الله عنه *

المقد الرابع

(في مسالك كبار أصحابه في ترتيب مذهبه واستنباطه من فتاياه
والروايات عنه وتصرفهم في ذلك الارث الحمدي الاحمدي)

اعلم ان الامام أحمد رضي الله عنه كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على
التفريع والرأي وما ذلك إلا ليتوفر الالتفات إلى النقل ويزرع في القلوب
التمسك بالاثار وقال يومئذ العمان بن سعيد لا تنظر في كتب أبي عبيد ولا فيما وضع
اسحاق ولا سفيان ولا الشافعي ولا مالك وعليك بالاصل . وقال اسحاق بن
ابراهيم بن هاني سألت أحمد عن كتب أبي نور فقال كتاب ابتدع فيه بدعة
ولم يعجبه وضع الكتب وكذلك كان يكره أن يكتب شي من رأيه وقتواه
وروي الحافظ ابن الجوزي في مناقبه عن أحمد انه قال القلائس من السماء
تنزل على رؤس قوم يقولون رؤسهم هكذا وهكذا . قال ابن الجوزي المعنى
لا يريدها وقوله هكذا وهكذا أي يميلون رؤسهم عن أن تمكن منها ومعنى
السلام أنهم لا يريدون الرياسة وهي تقع عليهم ويحتمل أن يريد أنهم يطاطون
رؤسهم تواضعاً فلذلك كان أحمد ينهى عن كتب كلامه تواضعاً فقدّر الله له
أن دون ورتب وشاع انتهى (قلت) والمعنى الثاني هو الاقرب قد روي عنه
انه كان يقول طوبى لمن أدخل الله عز وجل ذكره وكان لا يدع أحداً يتبعه في
مشيه وربما كان ماشياً فيتبعه أحد من الناس فيقف حتى ينصرف الذي يتبعه
وكان يمشي وحده متواضعاً * وحيث إن الامام أحمد كان يحب توفر الالتفات
إلى النقل ويحذر التواضع أشغل أوقاته في جمع السنة والاثار وتفسير كتاب الله
تعالى ولم يؤلف كتاباً في الفقه وكان غاية ما كتب فيه رسالة في الصلاة كتبها
إلى امام صلى وراه فاساً في صلاته وهي رسالة قد طبعت ونشرت في أيامنا
فعلم الله من حسن نيته وقصده فكاتب عنه أصحابه من كلامه وقتواه أكثر
من ثلاثين سقراً انتشرت كلها في الآفاق ثم جاء أحمد بن محمد بن هارون
أبو بكر الحلال فنصرف عنايته إلى جميع علوم أحمد بن حنبل وإلى كتابة

ماروي عنه وطاف لاجل ذلك البلاد وسافر للاجتماع باصحاب أحمد وكتب
ماروي عنه بالاسناد وتبع في ذلك طرقه من العلو والزول وصنف كتباً
في ذلك (منها) كتاب الجامع وهو في نحو مائتي جزء ولم يقارنه احد من أصحاب
الامام أحمد في ذلك وكانت وفاته سنة احدى عشرة وثلاثمائة هذا ما ذكره
ابن الجوزي في المناقب من أن جامع الحلال في نحو من مائتي جزء. وقال ابن القيم
في أعلام الموقعين وجمع الحلال فصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفرأ
أو أكثر انتهى ولا معارضة بين قوليهما لان المتقدمين كانوا يطلقون علي الكراس
وعلي ما يقرب من الكراسين جزءاً وأما السفر فهو ما جمع اجزاء فتنه. ومن ثم
كان جامع الحلال هو الاصل لمذهب أحمد فنظر الاصحاب فيه والقوا كتب الفقه
منه وكان من جملة من سلك في مذهبه مسالك الاجتهاد في ترجيح الروايات
المنقولة عنه بعضها على بعض عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم
الحرقى فانه صنف في مذهب أحمد مختصره المشهور الذي شرحه القاضي أبو يعلى
وشيخه ابن حامد وموفق الدين المقدسي في كتابه المغنى وغيرهم قال أبو اسحاق
البرمكي عدد مسائل الحرقى الفان وثلاثمائة مسألة. وكتب أبو بكر عبد العزيز
على نسخة مختصر الحرقى خالفني الحرقى في مختصره في ستين مسألة ولم يسمها قال القاضي
أبو الحسين فتنبتها فوجدتها ثمانية وتسعين مسألة وكانت وفاة الحرقى في دمشق
سنة اربع وثلاثين وثلاثمائة (وأما) أبو بكر فهو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد
بن دارا كان يعرف بغلام الحلال فهو صاحب كتابي الشافى والثنية في فقه
المذهب الاحمدي وصاحب الخلاف مع الشافى وكانت وفاته سنة ثلاث وستين
وثلاثمائة وعلي الجملة فان الحلال لما جمع الروايات عن أحمد ومهدا في كتبه اخذ
الاصحاب في الجمع وتدوين المذهب وتأليف كتب الفقه فجزام الله خيراً *

✽ شذرة في بيان طريقة الاصحاب في فهم كلام الامام

أحمد وطريق تصرفهم في الروايات عنه ✽

أظنك أيها السامع لما علمت أن فتاوي الامام أحمد كانت هي وفتاوي

الصحابه كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسئلة روايتان وقد يكون له في المسئلة الواحدة روايات ثم انك تنظر في كتب الاصحاب فتجد غالبها مبنياً على قول واحد ورواية واحدة أخذك الشوق إلى أن تعلم كيف كان تصرف الاصحاب في ذلك وما هي طريقة المرجحين لاحدي الروايات علي الاخرى وكيف كانت طريقتهم في المسائل التي ليس فيها رواية عن الامام فاذا سميتك الشوق إلي هذا فاستمع لما انلو عليك لتجلى لك الحقائق وتكون من أمرك على يقين *

لا يخفك ان الاصحاب أخذوا مذهب احمد من أقواله وأفعاله وأجوبه وغير ذلك فكانوا اذا وجدوا عن الامام في مسألة قولين عدلوا أولاً إلى الجمع بينهما بطريقة من طرق الاصول أما بحمل عام على خاص أو مطلق على مقيد فاذا أمكن ذلك كان القولان مذهباً وأن تمرر الجمع بينهما وعلم التاريخ فاختلف الاصحاب (فقال قوم الثاني مذهبهم) وقال آخرون الثاني والاوول وقالت طائفة الاوول ونورج عنه وصح القول الاوول الشيخ علاء الدين المرادوي في كتابه تصحيح الفروع وتبع غيره في ذلك فان جهل التاريخ فذهب أقرب الأقوال من الأدلة أو قواعد مذهبهم ويخص عام كلامه بمخاضه في مسألة واحدة . قال ابن مفلح في الاصح والمقيس على كلامه مذهب في الاشهر فان أفتي في مسألتين متشابهتين بحكمين مختلفين في وقتين قال بعضهم وبعد الزمن ففي جواز النقل والتخريج ولا مانع وجهان وقوله لا يبنى أو لا يصلح أو استنبهه أو هو قيس أو لا أراه بحمله الاصحاب على التحريم قاله ابن مفلح في فروعه ثم قال وقد ذكروا أنه يستحب فراق غير التفيفة واحتجوا بقول احمد لا يبنى أن يحسبها وسأله أبو طالب عن الرجل يصل إلى القبر والحمام والاش فقال لا يبنى أن يكون لا يصل إلىه قال أبو طالب قلت فان كان قال يحزبه وقل عنه أبو طالب فيمن يقرأ في الاربع كلها بالحمد وسورة انه قال لا يبنى أن يفعل وقال في رواية الحسين بن حسان في الامام يقصر في الاوول ويطول في الثانية لا يبنى هذا قال القاضي أبو علي كره ذلك لخالفته السنة انتهى * وهنا يدل على أنه ليس جميع الاصحاب يحملون قول الامام لا يبنى ونحوه على التحريم بل في ذلك الحمل

خلاف فإن بعضهم حمل قوله لا يثبتني في مواضع من كلامه على الكراهة كما رأيتهم آثماً وقدم في الرأية أن قوله لا يثبتني يحمل على الكراهة وقوله أكره أو لا يوجبني أو لا أحبه أو لا استحسنة للتدب واختارهذا المسلك شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني وجعل غيرهما في ذلك وجهان وجعلوا أقوله للسائل يفعل كذا احتياطاً للوجوب قدمه في الرعاية والحاوي الكبير. وقال في الرعايتين والحاوي الكبير وآداب المستقي الأولى النظر إلى القرائن في الكل فإن دلت على وجوب أو ندب أو تحريم أو كراهة أو إباحة حمل قوله عليه سواء تقدمت أو تأخرت أو توسعت قال في تصحيح الفروع وهو الصواب وكلام أحمد يدل على ذلك انتهى* وقال الإمام ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين قد غلط كثير من المتأخرين من اتباع الأئمة على أنهم حيث تورع الأئمة من إطلاق لفظ التحريم وأطلقوا لفظ الكراهة فنفي المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة ثم سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤتة عليهم فحمله بعضهم على التنزيه وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى وهذا كثير جداً في تصرفاتهم فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلي الأئمة وقد قال الإمام أحمد في الجمع بين الاختين بملك اليمين أكرهه ولا أقول هو حرام ومذهبه تحريمه وإنما تورع عن إطلاق لفظ التحريم لاجل قول عثمان يعني بجوازه* وقال أبو القاسم الحرقى فيما نقله عن الإمام أحمد ويكره أن يتوضأ في آنية الذهب والفضة ومذهبه أنه لا يجوز* وقال في رواية أبي داود يستحب أن لا يدخل الحمام إلا بمئزر وهذا استحباب وجوب وقال في رواية اسحاق بن منصور إذا كان أكثر مال الرجل حراماً فلا يوجبني أن يؤكل ماله وهذا على سبيل التحريم* ثم إن ابن القيم أطاع النفس في هذا الموضوع فقتل روايات كثيرة عن الإمام أحمد جاءت بلفظ الكراهة والمقصود التحريم ثم حكى عن محمد بن الحسن أنه قال إن كل مكروه فهو حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصاً قاطعاً لم يطلق عليه لفظ الحرام وروى محمد أيضاً عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إلى الحرام أقرب انتهى* (قلت) ومراده بذلك ما وقع في كلام الأئمة من أن هذا مكروه لا بالنظر إلى ما اصطاحوا عليه من بدم من التسميات التي يذكرونها في كتب الأصول والفروع فإن هذا اصطلاح حادث لا ينزل عليه كلام الأئمة (وأما) المالكية فقد

حلوا قول مالك أكره كذا وشبهه على جملة مرتبة متوسطة بين الحرام والمباح ولا يطلقون عليه اسم الجواز على أن مالكاً قال في كثير من أجوبته أكره كذا وهو حرام (فمنها) أن مالكاً نص على كراهة الشرطنج وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم وحمله بعضهم على الكراهة التي هي دون التحريم (وأما) الشافعي فإنه قال في اللعب بالشرطنج إنه لو شبه الباطل أكرهه ولا يبين لي تحريمه فقد نص على كراهته وتوقف في تحريمه فلا يجوز أن ينسب إليه ولا إلى مذهبه أن اللعب بها جائز وأنه مباح فإنه لم يقل هذا ولا ما يدل عليه والحق أن يقال إنه كرهها وتوقف في تحريمها فاین هذا من أن يقال إن مذهبه جواز اللعب بها وإباحته (ومن) هذا أيضاً أنه نص على كراهة تزوج الرجل ابنته من ماء الزنا ولم يقل قط إنه مباح ولا جائز والذي يليق ببجلاله وإمامته ومنصبه الذي أحله الله به من الدين إن هذه الكراهة منه على وجه التحريم وأطلق لفظ الكراهة لأن الحرام يكرهه الله ورسوله قال تعالى (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً) وفي الصحيح «إن الله عز وجل كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها التي استعملت فيه في كلام الله تعالى ورسوله ولكن المتأخرون اصطالحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم وتركه أرجح من فصله ثم حمل من حمل كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلط وأقبح غلطاً منه من حمل لفظ الكراهة أو لفظ لا يبيى في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحى الحادث وقد أورد في كلام الله ورسوله استعمال لا يبيى في المحذور شرعاً أو قدراً وفي المستحيل الممتنع كقوله تعالى (وما يبيى للرحمن أن يتخذ ولداً) وقوله (وما علناه الشعور ما يبيى له وقوله) (وما تنزل به الشياطين وما يبيى له) وقوله على لسان نبيه «كذبني ابن آدم وما يبيى له وشفتني ابن آدم وما يبيى له» وقوله ﷺ «أن الله لا ينام ولا يبيى له أن ينام» وقوله في لباس الحرير «لا يبيى هذا للميتين» وأمثال ذلك والمقصود من ذلك أن المجتهد إذا رأى دليلاً قطعياً بحل أو حرمة صرح بلفظ الحل أو التحريم وإذا لم يجد بصاً قطعاً فاجتهد واستفرغ وصحه في معرفة الحق فأداه اجتهاده إلى استنباط حكم نحاشى إطلاق لفظ التحريم وأبدله بقوله أكره ونحوه ويقصد بذلك معناه المفهوم من الكتاب والسنة لا معناه الذي اصطالح عليه المتأخرون

وكذلك لا يجوز تنزيل كلام الله ورسوله على الاصطلاحات الحادثة وإنما تنزل على مقتضى ما كان يفهمه الصحابة من المعنى اللغوي لا غير وعلى الحقيقة الشرعية فافهم هذا فانه هداية واستبصار وبيان لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد* وروي أبو عمر بن عبد البر أن ما لسكا كان إذا اجتهد في مسألة واستبطلها حكما يقول ان نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين *

(فصل) وإذا قال الامام احب كذا أو يعجبني أو أعجب الى فند الاكثر يحمل على التندب وقدمه في الفروع وغيره وقيل يحمل على الوجوب قيل وكذا اذا قال هذا حسن أو احسن وقوله أختي أو أخاف أن يكون أو الا يجوز أو لا يجوز واجبن عنه فقيل يحمل على التوقف لتعارض الأدلة وقيل هو على ظاهره وان أجاب عن شيء ثم قال عن غيره أهون أو أشد أو أشنع فقيل هما سواء وقيل بالفرق قاله في الفروع * وقال الشيخ عبد الحليم بن تيمية والد شيخ الاسلام في مسودة الاصول اذا سئل الامام احمد عن مسألة فاجاب فيها بحظر أو بإباحة ثم سئل عن غيرها فقال ذلك أسهل أو ذلك أشد أو قال كذا أسهل من كذا فبل يتضمن ذلك المساواة بينهما في الحكم ام لا اختلف في ذلك الاصحاب فذهب أبو بكر غلام الحلال إلى المساواة بينهما في الحكم وقال أبو عبد الله بن حامد يقتضي ذلك الاختلاف انتهى * واذا قال أحمد أجبن عنه فقيه خلاف ذهب فيه صاحب الرعاية إلى الجواز وجملة في الفروع في القوة كقوة كلام لم يعارضه أقوى منه وذهب بعض الاصحاب به إلى الكراهة وقول أحد من أصحاب الامام أحمد في تفسير مذهبه واخبره عن رأيه وفهوم كلامه وقوله ينزل منزل مذهبه في الاصح كاجابته في شيء بدليل والاشهر انه كاجابته بقول صحابي واختار ابن حامد أنه كقول فقيه يعني مجتهداً قال في تصحيح الفروع وهو أقرب إلى الصواب ويمضه منع الامام أحمد من اتباع آراء الرجال وان أجاب الامام بقول فقيه وجهان (احدهما) انه مذهبه (والثاني) لا وما انفرد به واحد وقوى دلياله أو صحح الامام خبراً أو حسنه أو دونه ولم يرد في كونه مذهبه وجهان قال في الرعاية وما انفرد به بعض الرواة عنه وقوي دليله فهو مذهبه وقيل بل ملأه جماعة بخلافه وإن ذكر قولين وحسن

أحدهما أو علله فقيه خلاف فقال في الروضة الاصولية ومختصرها للطوفي ومختصر
التحرير ان الحكم يتبع العلة فما وجدت فيه العلة فهو قوله سواء قيل بتخصيص
العلة أو لم يقل وقيل لا يكون ذلك مذهباً له وإن ذكر قولين وفرع على أحدهما
ف قيل هو مذهبه لتحسينه إياه أو تليله وقدم هذا في الرطائين والحاوي وغيرم
وهو مذهب الأثرم والخرقي وغيرهما . قال ابن حامد في تهذيب الاجوبة وقيل
لا يكون مذهبه واختاره جماعة . قال ابن حامد والافضل أن يفصل فما كان من
جواب له في أصل يحتوي مسائل خرج جوابه على بعضها فانه جائز أن ينسب
اليه نفسه ذلك الاصل من حيث القياس ومن ثم قال في التحرير مفرعا على هذا
فلو أفنى في مسألتين متشابهتين مختلفين لم يميز قتل الحكم من كل منهما إلى
الاخرى ولو نص على حكم مسألة ثم قال لو قال قاتل بكنا أو ذهب ذاهب اليه
يريد خلافه كان مذهباً لم يكن ذلك مذهباً له وإذا سئل عن مسألة فتوقف فيها
كان مذهبه فيها الوقت انتهى * وقال في تصحيح الفروع فيما لو ذكر قولين
وفرع على أحدهما المذهب لا يكون بالاحتمال وإلا فذهبه أقربهما من الدليل
وإذا أفنى بحكم فسكت ونحوه لم يكن رجوعاً قدمه ابن حامد في تهذيب الاجوبة
وتابعه الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية . قال المرداوى في تصحيح الفروع وهو
أولى . وقال في الفروع وفي سكوت رجوعاً وجهان وما علله بعله توجد في مسائل
فالاكثر أن مذهبه فيها كالمطللة وقيل لا ويلحق ما توقف فيه بما يشبهه وان
اشتبهت مسألتان أو أكثر مختلفة بالحقفة والثقل فقال في الرأية الكبرى وتبعه في
الحاوي الكبير الاولى العمل بكل منهما كمن هو أصح له والظاهر عنه هنا
التخير وقال نجم الدين الطوفي في مختصر الروضة الاصولية إذا نص المجتهد على
حكم في مسألة لعله فينبها فمذهبه في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كمذهبه
فيها إذ الحكم يتبع العلة وان لم يبين العلة فلا وان اشتبهتا إذ هو اثبات مذهب
بالقياس ولجواز ظهور الفرق له لو عرضت عليه ولو نص في مسألتين مشتبهتين
على حكمين مختلفين لم يميز أن يجعل فيهما روايتان بالنقل والتخريج كما لو سكت
عن إحداها وأولى والاولى جواز ذلك بعد الجدل والبحث من أهله إذ خفاء
الفرق مع ذلك وان رق تمتع عادة وقد وقع في مذهبنا فقال في المحرر ومن

لم يجد إلا ثوبا نجساً صلى فيه وأعاد نص عليه ونص فيمن حبس في موضع نجس
فصل أنه لا يبعد فتخرج فيهما روايتان وذكر مثل ذلك في الوصايا والقذف
ومثله في مذهب الشافعي كثير ثم التخريج قد يقبل قهراً نصين وقد لا يقبل
وإذا نص على حكيمين مختلفين في مسألة فمذهبه آخرهما ان علم التاريخ
كتناسخ أخبار الشارع وإلا فاشبههما بأصوله وقواعد مذهبه وأقربهما إلى
الدليل الشرعي وقيل كلاهما مذهب له إذ لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد فان أريد
ظاهره فمتنوع وان أريد ان ما عمل بالاول لا ينقض فليس مما نحن فيه ثم يطل
بما لو صرح برجوعه عنه فكيف يحمل مذهبا له مع تصريحه باعتماد بطلانه
ولو خالف مجتهد زوجته ثلاث مرات يستند الخلع فسحاً ثم تغير اجتهاده فاعتقده
طلافاً لزمه فراقها ولو حكم بصحة نكاح مختلف فيه حاكم ثم تغير اجتهاده لم
ينقض للزوم التسلسل بنقض النقض واضطراب الاحكام ولو نكح مقلد بفتوي
مجتهد ثم تغير اجتهاده فالظاهر لا يلزمه فراقها اذ عمله بالفتوي جري حكم الحاكم
هنا كلامه وبسطه تكفل به العلامة نجم الدين الطوفي في شرحه فلا تطيل به
وحاصل ما تقدم أن نصوص الأئمة بالإضافة إلى مقلديهم كنصوص الشارع
بالإضافة إلى الأئمة * واعلم أيضاً أن بين التخريج والنقل فرقاً من حيث أن
الاول أهم من الثاني لان التخريج يكون من القواعد الكلية للامام أو الشرع
أو العقل لان حاصل معناه بناء فرع على أصل بجامع مشترك كتنخرجنا على
تفريق الصفة فروعاً كثيرة وعلى قاعدة تكليف مالا يطاق أيضاً فروعاً كثيرة
في أصول الفقه وفروعه وقد جعل فقهاؤنا ذلك كأنه فن مستقل قال في
الحافظ كتابه المسمى بالقواعد الفقهية والف بعده في ذلك ان اللحام كما
ستعلمه فيما سيأتي ان شاء الله تعالى لكنهما لم يتجاوزا في التخريج القواعد
الكليّة الاصولية * وأما النقل فهو أن ينقل النص عن الامام ثم يخرج عليه
فروعاً فيجعل كلام الامام أصلاً وما يخرج به فرعاً وذلك الاصل مختص بنصوص
الامام فظهر الفرق بينهما *

(فصل) أراك أيها الناظر قد علمت عما رقبناه آنفاً مسالك تصرف الاصحاب
في روايات الامام وأنهم أنبتوا لها أصولاً كما أثبت الأئمة أصولاً لمسالك الاجتهاد

المطلق وإن ذلك التصرف مفرع على أصول الفقه عامة وعلت أن هذه التصرفات لا تختص بمذهب بعينه بالإضافة إلى التصرف في كلام الأئمة وإن التبع للأصول المطلقة يقال له مجتهد مطلق والتبع للأصول الخاصة بكلام الإمام يقال مجتهد المذهب بها بك الشوق للتبع أن ذكر جلا من كلام الباحثين في تلك الأصول الخاصة لتكون كالأثبات لما تقدم وكالتفصيل ولا تسام مما وقع فيه مكرراً فإن المكرر أحل واليك الموعود به منشوراً *

مذهب الانسان ما قاله أو دل عليه بما يجري مجرى القول من تنبيه أو غيره فان عدم ذلك لم يحز إضافته اليه ذكره أبو الخطاب . وقال أيضا مذهبه ما نص أو نبه عليه أو شملته علته التي علل بها . وقال الشيخ عبد الحلیم والشيخ الاسلام ابن تيمية اختلف أصحابنا في إضافة المذهب اليه من جهة القياس على قوله فذهب الخلال وأبو بكر عبد العزيز إلى أنه لا يجوز ذلك ونصره الحلواني وذهب الأنرهم والحرقي وابن حامد إلى جواز ذلك . وقال الشيخ مجد الدين بن تيمية إذا نص الإمام على مسألة وكانت الأخرى تشبهها شبهاً يجوز أن يخفى على مجتهد لم يحز أن تجعل الأخرى مذهبه بذلك هنا قول أبي الخطاب فاما ما لا يخفى على بعض المجتهدين فلا يفرق الإمام بينهما وهذا في ظاهره متناقض فيحمل على مسألتين يتردد فيهما هل هما مما يخفى الشبه بينهما على بعض المجتهدين أو لا يخفى وقد ذكر في المسألة بعد هذه لأنه لو قال الشفعة لجار الدار ولا شفعة في الدكان فلا ينقل حكم أحدهما إلى الأخرى فاما إذا لم يصرح في الأخرى بحكم فالظاهر حملها على نظيرتها وهذا يقتضي القياس على قوله إذا لم يصرح بالمعرفة وانما تكون هذه فيها يخفى على بعض المجتهدين وإذا لم يصرح في الأخرى بحكم فالظاهر حملها على نظيرتها وقال ابن حمدان ما قيس على كلامه فهو مذهبه وقيل لا وقيل ان جاز تخصيص العلة والا فهو مذهبه . وقال أيضا وهو من عنده ان نص عليها أو أمّا إليها أو علل الاصل بها فهو مذهبه والا فلا الا أن تشهد أقواله أو أفعاله أو أحواله للعلمة المستنبطة بالصحة والتعيين . قال ابن حمدان فلي قوله ان ما قيس على كلامه مذهبه . وقال من عنده أيضا ان أفتي في مسألتين متشابهتين يحكمين مختلفين في وقتين جاز قل الحكم وتخرجهم من كل واحدة إلى الأخرى وقيل لا يجوز كما لو فرق هو بينهما

أو قرب الزمن واختار أيضاً أن علم التاريخ ولم يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له جاز نقل الثانية إلى الأولى في الاقيس ولا عكس إلا أن يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له مع معرفة التاريخ وإن جهل التاريخ جاز نقل أفرئها من كتاب أو سنة أو اجماع أو أثر أو قواعد الامام ونحو ذلك إلى الأخرى في الاقيس ولا عكس إلا أن يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له مع معرفة التاريخ وأولى لجواز كونها الأخيرة دون الراجعة *

(فصل) قال الامام شيخ الاسلام احمد بن حنبلية قدس الله روحه في مسودة الاصول الروايات المطلقة نصوص الامام احمد وكذا قولنا وعنه وأما التنبيهات بلفظه فقولنا أو ما إليه أجد أو أشار إليه أو دل كلامه عليه أو توقف *

وأما الأوجه فاقوال الاصحاب وتخريجهم إن كانت مأخوذة من كلام الامام احمد وإيائهم أو دليته أو تعليله أو سياق كلامه وقوته وإن كانت مأخوذة من نصوص الامام ومخرجة منها فهي روايات مخرجة له أو منقولة من نصوصه إلى ما يشبهها من المسائل إن قلنا ما قيس على كلامه مذهب له (وإن) قلنا لا فهي أوجه لمن خرجها وقاسها فإن تخرج من نص ونقل إلى مسألة فيها نص يخالف ما خرج فيها صار فيها رواية منصوطة ورواية مخرجة وإن لم يكن فيها ما يخالف النص المخرج فيها من نص في غيرها فهو وجه لمن خرجها فإن خالفه غيره من الاصحاب في الحكم دون طريق التخريج ففيها لها وجهان ويمكن جعلها مذهباً لا أحمد بالتخريج دون النقل لعدم أخذها من نصه وإن جهلنا مستندهما فليس أحدهما قولاً مخرجاً للامام ولا مذهباً له بحال فن قال من الاصحاب هنا هذه المسألة رواية واحدة أراد نصه ومن قال فيها روايتان فاحدهما نص والأخرى بإعاء أو تخريج من نص آخر له أو بنص جهله ومنكره ومن قال فيها وجهان أراد عدم نصه عليهما سواء جهل مستنده أم لا ولم يجعله مذهباً لا احمد فلا يعمل إلا بالصحيحين وأرجحهما سواء وقما معاً أولاً من واحد أو أكثر وسواء علم التاريخ أو جهل (وأما) القولان هنا فقد يكون الامام نص عليها كما ذكره أبو بكر عبد العزيز في زاد المسافر أو نص على أحدهما وأوماً إلى الآخر وقد يكون مع أحدهما وجه أو تخريج أو احتمال بخلافه (وأما) الاحتمال

فقد يكون الدليل مرجوحاً بالنسبة إلى ما خالفه أو لدليل مساو له (وأما) التخريج فهو قول حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه (وأما) التوقف فهو ترك العمل بالأول والثاني والنفي والاثبات أن لم يكن فيها قول لتعارض الأدلة وتعارضها عنده فله حكم ما قبل الشرع من حظر وإباحة ووقف *

(فصل) في قول الشافعي رضي الله عنه إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله فقولوا باسته ودعوا ما قلت اختلف العلماء في تفسيره والانصاف فيه ما قاله أبو عمرو ابن الصلاح معناه من وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه فإن كملت فيه آيات الاجتهاد مطلقاً أو في ذلك الباب أو في تلك المسألة كان له الاستقلال بالعمل بذلك الحديث وإن لم تكمل آله ووجد في قلبه حرازة من مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لخالفته عنه جواباً شافياً فإن كان قد عمل بذلك الحديث أمام منقل فله أن يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عذراً له في ترك مذهب امامه في ذلك هذا كلامه قلت ويجوز أن يسلك هذا المسلك في مذهب أحمد أيضاً *

❦ العقد الخامس ❦

(في الاصول الفقهية التي دونها الاصحاب)

لملك إذا اطلعت على ما رفقناه سابقاً من الاصول السكية التي تدور عليها فتاوي الامام احمد ولا تمتدأها حداك الشوق الى زيادة بيان عن تفصيلها مما أسسه فطاحل الاصحاب ونظارهم فبنوا بها الفروع على أساس متين وجعلوا ما أصله الامام أصلاً لقواعدهم وما كفى به تصريحاً بعوائدهم فما أنا أشقى منك غلة الصدي وأريحك من التنب في تقيب الاسفار وأقدم لديك اعتناري بأن كتب الاصول قد دونت فانا مستقلاً بنت قواعد على الدليل وسنكت بامساك الخلاف والجدل وناقش الواحد منهم من خالف مسالكه الحساب وأظهر كل مؤلف منهم مآلديه من البراعة ودقة الفهم فمن مسبب جعل كتابه أسفاراً. ومن متوسط غيث فوائده اصبح مدراراً. من موجز كادت كلماته ان تمد يحتاج منهمها إلى اعمال الفكر والتوغل في الجيد وأكثر هذه قد كثرت ظهورها طبعاً وعم

نوالها فاخذ حبها من المزمين بها قلباً وسمعاً وإني وإن كنت تعرضت لهذا البحر الزاخر ونصبت قصبى هنا خادماً لتلك المآثر والمفاخر إلا أنني لست الآن بصدد تأليف مستقل أقول في خطبته هذا جهد المقل لكنني رمت بيان قواعد مجردة عن دليلها وفوائدها لأصحابها بتعليمها أذكرة وتذكيراً وهذا بها جاعلاً لها التصحيح مسباراً وقد وفق الله أن ابتدأت بشرح روضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين المقدسي فبينت اختيار ما هو المختار وناقشت في الدلائل حسب ما ملكتها النظر وحيث ظننت أن عندي وقع موقع القبول ساغ لي أن أتجاسر فأقول *

مقدمة

اعلم ان أصول الفقه وأدلة الشرع ثلاثة أضرب أصل ومفهوم أصل واستصحاب حال والأصل ثلاثة أضرب الكتاب والسنة وإجماع الأمة والكتاب ضربان مجمل وفصل والسنة ضربان مسموع من النبي ﷺ ومنقول عنه والكلام في المنقول في سنده من حيث التواتر والآحاد وفي مثنه من حيث هو قول أو فعل والاقرار قسم من أقسام الفعل والقول لانه اقرار على واحد منهما والإجماع سكوتي وقولي . ومفهوم الأصل ثلاثة أضرب مفهوم الخطاب ودليله ومعناه واستصحاب الحال ضربان أحدهما استصحاب براءة الذمة والثاني استصحاب حكم الإجماع بعد الخلاف ولك إجمال آخر يمكنك معه أن تقول ان اصول الفقه وأدلة الشرع على ضربين (أحدهما) ما طريقه الأقوال (والثاني) الاستخراج فأما الأقوال فهي النص والعموم والظاهر ومفهوم الخطاب وفجواه والإجماع وأما الاستخراج فهو القياس والإجمال الاول اصح لانه اعم لوجود دليل الخطاب واستصحاب الحال وذلك حجة عند اصحاب احمد وما قول الصحابي اذا برخالف غيره فمختلف فيه عند احمد وهذا الضبط قربي حدانا اليه الاختصار *

بسط هذا الإجمال

إعلم ان المركب لا يمكن معرفته الا بمعرفة مفرداته ولما كان اصول الفقه مركب من كلمتين مضاف ومضاف اليه كان لاصول الفقه تعريفان لانه ان نظر اليه من

حيث اعتبار مجموع لفظه الذي تركب منه سمي في الاصطلاح إجمالياً
 لقبياً وكان تعريفه العلم بالتقواعد الذي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية
 الفرعية من أدلتها التفصيلية وإن نظر إليه باعتبار كل واحد من مفرداته الأصول
 كان تعريفه بأنه الأدلة لأن المادة التي تركب منها لفظ أصول الفقه هي الأصول
 والفقه فيها مفرد ذلك المركب فيحتاج في تعريفه التفصيل إلى تعريف كل واحد
 منها على حدة فالأصول الأدلة الآتي ذكرها يعني الكتاب والسنة والاجماع
 والنياس وما في خلال ذلك من التقواعد . والأصول جمع أصل وأصل الشيء
 ما يستند لتحقيق ذلك الشيء إليه تأثيراً وإنما زدنا تأثيراً احترازاً من استناد الممكن
 إلى المؤثر مع أنه ليس أصلاً له ولا شك أن الفقه مستند في تحقيق وجوده
 إلى الأدلة فهو كالنصن من الشجرة والفقه في اللغة الفهم واصطلاحاً قيل العلم
 بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال وقيل ظن جملة من الأحكام
 الشرعية الفرعية باستنباطها من أدلة تفصيلية وعلى كل من التعريفين . وإخذات
 ولكن القول الثاني أخف إشكالا *

﴿ فصل في التكليف ﴾

هو لغة الزام ما فيه كلفة أي مشقة وشرعاً الزام مقتضى خطاب الشرع وعلى
 هذا تكون الإباحة تكليفاً لأنها من مقتضيات الخطاب المذكور ومن قال إن
 الإباحة ليست تكليفاً يقول التكليف هو الخطاب بأمر أو نهى وله شروط يتعلق بعضها
 بالمكلف وبعضها بالمكلف به فاما الذي يتعلق بالمكلف فالمعقل وفهم الخطاب فلا تكليف
 على صبي ولا مجنون لعدم المصحح للامثال منهما وهو قصد الطاعة والمميز مثل
 الصبي في عدم التكليف فإن قيل كيف أوجبتم الزكاة والنفقات في مال الصبي
 والمجنون ونفتم عنهما التكليف قلنا الوجوب ليس على نفسها بل هو ربط الأحكام
 بالمسببات لوجود الضمان يعرض أفعال البهائم ولا تكليف على النائم والناسي
 والسكران الذي لا يعقل لعدم الفهم والحق أن المكروه إذا بلغ به الإكراه إلى حد
 الإلجاء سقط عنه التكليف والكفار مخاطبون بفروع الإسلام على أصح
 القولين * وأما ما يتعلق بالمكلف به فهو أن يكون المكلف به معلوماً للحقيقة لا المكلف

والا لم يتوجه قصده اليه وان يكون معلوما كونه مأمورا به والا لم يتصور منه قصد الطاعة والامثال معدوم إذ إيجاد الموجود محال ويقطع التكليف حال حدوث الفعل وان يكون المكلف به ممكناً لان المكلف به يستدعي حصوله وذلك يستلزم تصور وقوعه والحال لا يتصور وقوعه فلا يستدعي حصوله فلا تكليف به ولا تكليف الا بفعل لان متعلق التكليف الامر والنهي وكلاهما لا يكون الا فعلاً أما في الامر فظاهر لان مقتضاه إيجاد فعل مأمور به كالصلاة والصيام وأما في النهي فتعلق التكليف فيه كف النفس عن المنهي عنه كالكف عن الزنا وهو أيضاً فعل *

٥- (فصل في أحكام التكليف) -

الحكم في اللغة المنع وفي اصطلاح الاصوليين مقتضي خطاب الشرع المتعلق بافعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً ثم ان ذلك الخطاب اما أن يرد باقتضاء الفعل مع الجزم وهو الوجوب أو يرد باقتضاء الفعل لكن ليس مع الجزم وهو التنبه أو باقتضاء الترك مع الجزم وهو التحريم أولاً مع الجزم وهو الكراهة أو التخيير وهي الاباحة وعندنا ان الاباحة من خطاب الشرع فهي حكم شرعى خلافا للمعزلة . فالواجب ماذم شرعاً تاركه مطلقاً أي في كل الازمان فقولنا مطلقاً احتراز من الواجب الموسع والتخير وفرض الكفاية فان الترك يلحقها في الجملة وهو ترك الموسع في بعض اجزاء وقته وترك بعض أعيان الخير وترك بعض المكلفين لفرض الكفاية لكن ذلك ليس تركاً مطلقاً اذ الموسع ان ترك في بعض اجزاء وقته فعل في البعض الآخر والتخير ان ترك بعض أعيانه فعل البعض الآخر وفرض الكفاية ان تركه بعض المكلفين فعله البعض الآخر وكلهم فيه كالشخص الواحد فلا يتعلق بهذا الترك ذم لانه ليس تركاً مطلقاً بمعنى خلو محل التكليف عن إيقاع المكلف به . والواجب مرادف للفرض عندنا على الاصح من أقوال الاصوليين * ثم اعلم أن الواجب الشامل للفرض ينقسم إلى معين وإلى مبهم في أقسام محصورة وتلخيص القول فيه ان الواجب اما أن يكون معيناً كأن يندد عتق هذا العبد المعين أو عتق سالم من عبيده فيكون مخاطباً بمقتضى التبيين

وكذا لو نذر الصدقة بمال يمينه كذه النانير أو الأيل ونحو ذلك وأما أن يكون مبهماً في أقسام محصورة كاحدي خصال الكفارة ككفارة اليمين المذكورة في قوله تعالى (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كموتهم أو تحرير رقبة) وهذه المسألة تعرف بمسألة الواجب التحير (وأما) وقت الوجوب فالأمر أن يكون مقدراً بقدر الفعل بحيث ضيق على المكلف فيه حتى لا يجد سعة يؤخر فيها الفعل أو بعضه ثم يتداركه إذا بل من ترك شيئاً منه لم يمكن تداركه إلا قضاء ذلك كاليوم بالنسبة إلى الصوم ويسمى هذا بالواجب المضيق (وأما) أن يكون وقت الوجوب أقل من قدر فعله كالحج عشرين ركعة في زمن لا يسع أكثر من ركعتين وهذا فرد من أفراد التكليف بالحال المسمى بتكليف مالا يطاق وفي جوازه خلاف بين العلماء والصحيح منه (وأما) أن يكون وقت الواجب أكثر من وقت فعله وهذا يقال له الواجب الموسع وذلك كاوقات الصلوات وهذا فيه خلاف فعندنا وعند المالكية والشافعية والأكثر للتكليف فعل الواجب من الصلوات في أي أجزاء الوقت شاء في أوله أو آخره أو وسطه وما بين ذلك منه وأوجب أكثر أصحابنا والمالكية الغرم على الفعل إذا أخر إلى آخر الوقت ويتعين آخره وهو قول الأشعرية والحنابلة وأبانه من المعتزلة ولم يوجب من أصحابنا أبو الخطاب ومجد الدين بن تيمية وجمع ومن المعتزلة أبو الحسين . وأنكر أكثر الحنفية الواجب الموسع وقالوا وقت الوجوب هو آخر الوقت وإذا فعل قبل الآخر قال بعضهم هو نفل يسقط به الفرض وزد الكرخي منهم فتارة قال يتعين الواجب في أي أجزاء الوقت كان وتارة قال إن بقي الفاعل مكلفاً إلى آخر الوقت كان مافعله قبل ذلك واجباً وإلا فهو نفل انتهى * قلت والتخاير قول الجمهور المتقدم وهو الذي تدل عليه السنة وإذا مات المكلف في أثناء وقت الواجب الموسع قبل فعله وضيق وقته مثل أن مات بعد زوال الشمس وقد بقي من وقت الظهر ما يتسع لفعلها ولم يصلها لم يمت عاصياً لانه فعل مباح وهو التأخير الجائز بحكم توسيع الوقت (أما) لو أخره حتى ضاق الوقت عن فعله مثل أن مات ولم يبق ما يتسع إلا لاق من أربع ركعات فإنه يموت عاصياً هذا ما قاله الأكثر والتحقق أن عصيانه يكون مقدراً بقدر ما

آخره حتى ضاق الوقت عنه فان ضاق عن ركعة أو ركعتين أو ثلاث كان عاصيا بحسب ذلك ولا يجعل في معصيته كمن آخر الواجب كله *

❦ فصل في مسألة ما لا يتم الواجب إلا به ❦

إعلم ان هذه المسألة لها ملحظان (أولهما) ما يتوقف على وجوب الواجب وهذا لا يجب إجماعا سواء كان سببا أو شرطا أو انتفاء مانع فالسبب كالنصاب يتوقف عليه وجوب الزكاة فلا يجب تحصيله على المكلف لتجب عليه الزكاة والشرط كالإقامة في البلد إذ هي شرط لوجوب أداء الصوم فلا يجب تحصيلها إذا عارض مقتضى السفر ليجب عليه فعل الصوم وللمانع كالدين فلا يجب فيه لتجب الزكاة (وثانيهما) ما يتوقف عليه إيقاع الواجب أي الذي لا يتم الواجب إلا به وهو نوعان (أحدهما) ما ليس في قدرة المكلف ووسعه وطاقته تحصيله ولا هو إليه كالقدرة واليد في الكتابة فانها شرط فيها وهما غلوتان لله في المكلف لا قدرة له على إيجادهما ولحضور الامام والعدد المشترط في الجملة للجمعة فانها شرط لها وليس إلى أحاد المكافين بالجمعة لإحضار الخطيب ليصلي الجمعة ولا إحضار آحاد الناس ليم بهم العدد فهذا النوع غير واجب إلا على القول بتكليف المحال (ثانيهما) ما هو مقدور للمكلف وهو أمان أن يكون شرطا لوقوع الفعل أو غير شرط فان كان شرطا كالطهارة وسائر الشروط للصلاة كالسعي إلى الجمعة فان صرح بعدم إيجابه كقوله صل ولا أو جب عليك الوضوء لم يجب عملا بموجب التصريح وان صرح بإيجابه وجب لذلك وان لم يصرح بإيجاب ولا عدمه بل أطلق وجب أيضا عندنا وهو قول الأشعرية والمعتزلة وقيل لا يجب وان لم يكن الذي لا يتم الواجب إلا به شرطا كسج جزء من الرأس في غسل الوجه في الوضوء وأمسك جزء من الليل مع النهار في الصوم فقل هذا لا يجب خلافا للأكثرين حيث قالوا بوجوبه (قلت) بخبر الوجوب لان ما لا بد منه في الواجب هو من لوازمه والامر باللزم أمر باللازم ويتفرع على هذه المسألة فرعان (أحدهما) اذا اشتبهت أخته أو زوجته باجنبية أو ميتة بمذقة حرمتا إحداها بالأصالة والآخرى بعارض الاشتباه (ثانيهما) الزيادة على الواجب أما أن تكون متميزة عنه أولا فان تميزت عنه كصلاة التطوع بالنسبة إلى المكتوبات فتلك الزيادة ندب اتفاقا وان لم تميز عن الواجب بان

لا تفصل حقيقتها من حقيقته حسا كالزيادة في الطمانينة والركوع والسجود ومدة القيام والقعود على أقل الواجب وهو مالا يطلق عليه اسم هذه الأفعال فذلك الزيادة التي هـذا شأنها واجبة عند القاضي أبي يلى نذب عند أبي الخطاب وهو الصواب *

(تنبيه) الواجب هو المأثور به جزما وشرط ترتب الثواب عليه نية التقرب بفعله والحرام هو المنهى عنه جزما وشرط ترتب الثواب على تركه نية التقرب به فترتب الثواب وعدمه في فعل الواجب وترك الحرام وعدمهما راجع إلى وجود شرط الثواب وعدمه وهو التنية لا إلى انقسام الواجب والحرام في قسمهما *

(فصل) وأما التذنب فهو لغة الدعاء إلى الفعل وقيل الدعاء إلى أمر مبهم وشرعا ما أثبت فاعله ولم يماقب تاركه مطلقا سواء تركه إلى بدل أولا وهو مرادف للسنة والمستحب فالسواك والمبالغة في المضضة والاستشاق وتخليل الاصابع ونحو هذا يقال له مندوب وسنة ومستحب والمندوب مأثور به لقوله ﷺ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك » *

(تنبيه) توسع أصحابنا في ألفاظ المندوب فالمشهور ما تقدم من أنه يسمى سنة ومستحبا وقال ابن حمدان في المفتح ويسمى تطوعا وطاعة وقولا وقربة لإجماعا وقال ابن قاضي الخيل ويسمى أيضا مرغبا فيه واحسانا . وقال مدرس المستنصرية في الحاوي أعلاه سنة ثم نضية ثم نافلة وقال أصحابنا والمالكية والشافعية العبادة الطاعة وقال بذلك الحنفية ولكن اشترطوا التنية . والطاعة موافقة الامر والمعصية عند الفقهاء مخالفة الامر وعند المعتزلة مخالفة الارادة وكل قرينة طاعة ولا عكس *

(فصل) الحرام ضد الواجب مأخوذ من الحرمة وهي مالا يحل انما كره وشرعا ما ذم فاعله ولو قولاً أو عمل قلب ويسمى محظورا ومنوعا ومزجورا وممصة وذنباً وقبيحا وسيئة وفاحشة وأثما ومن الحرام نوع يقال له التحريم ومثاله إن يقال للكلف لا تنكح هذه المرأة أو أختها أو بنت أختها أو بنت أخيها فيكون منهيأ عنها على التحريم فأيتهما شاء اجتنب ونكح الاخرى كما إنه إذا أسلم عليهما

قيل له طلق أحدهما وامسك الاخرى أيها شئت وأعلم أن الفعل الواحد المنهي عنه اما أن يلاحظ من حيث كونه جنساً أو يلاحظ من حيث كونه نوعاً فان لوحظ من حيث الجنسية جاز أن يكون مورداً للامر وللنهي وأن يتوجه كل منهما اليه باعتبار أنواعه وإن لوحظ من حيث النوعية جاز أن يتوجه الامر اليه باعتبار شخص من افراده والنهي اليه باعتبار شخص آخر فمثال الاول العبادة وتحتها نوعان عبادة لله وعبادة لغيره وقد تعلق الامر بالنوع الاول وتعلق النهي بالثاني ثم إن عبادة الله تعالى تصير جنساً باعتبار ما تحتها من الانواع كالصلاة والزكاة وغيرهما فالامر يتعلق بالصلاة والنهي تعلق بها من جهة إيقاعها في مكان منصوب أو من جهة إيقاعها بلا طهارة وحاصله أن الامر والنهي يتوجهان الى الجنس باعتبار تعداد أنواعه وإلى النوع باعتبار تعداد اشخاصه (وأما الفعل الواحد بالشخص فله جهة واحدة إذ يستحيل كونه واجباً حراماً كما لو قال صل هذه الظهر لاتصل هذه الظهر ومثيلنا بإيقاع الصلاة في مكان منصوب مبنى على القول بانها لا تصح فيه ولا يستطو الطلب بها ولا عندها واليه ذهب أحد وأكثر أصحابه والظاهرية والزيدية والجبائية وقيل يسقط الفرض عندها لا بها وهذا قول الباقلاني والرازي وذهب أحمد في رواية عنه ومالك والشافعي والخلال وابن عقيل والطوفي الى انها تحرم وتصح ومعناه أنها تصح بمعنى تسقط الطلب لكن لا ثواب بها وإلى هذا صح الأكثر وقيل ان لقاءها ثواباً وقالت الحنفية ذكره قال نجم الدين الطوفي مذهب الحنفية في هذا الاصل ادخل في التدقيق وأشبه بالتحقيق *

(فصل) المكروه ضد المندوب إذ المندوب المأمور به غير الجائز والمكروه المنهي عنه غير الجائز فالمندوب قسم الواجب في الامر والمكروه قسم الحرام في النهي وشراً مأمداً تاركه ولم يذم قاعله وهو داخل تحت النهي فيقال انه منهي عنه ولا يتناول الامر المطلق إذ الامر المطلق بالصلاة لا يتناول الصلاة المشتملة على السدول والتحضّر ورفع البصر إلى السماء وأسماء السماء والائتفات ونحو ذلك من المكروهات فيها وأطلق بعض أصحابنا المكروه على الحرام فقد قال الحارثي في مختصره ويكره أن يتوضأ في أية الذهب والفضة انتهى * مع أن التوضؤ فيهما حرام بلا خلاف في ذلك في المذهب وقد تطلق على ترك الاولى كقول الحارثي

أيضاً ومن صلى بلا أذان ولا إقامة كرهنا له ذلك ولا يعيد وأراد أن الأولى أن يصلي بأذان وإقامة أو بإحدهما وإن أخل بهما ترك ذلك الأولى وقال الآمدي قد يطلق المكروه على الحرام وعلى ما فيه شبهة وتردد وعلى ترك ما ضله راجح وإن لم يكن منبياً عنه انتهى * (قلت) أما إطلاقه على الحرام فقد سبق لك بيانه في أن الامامين أحمد ومالك يطلقانه على الحرام الذي يكون دليله ظنياً تورطاً منهما (وأما) الباقي فهو بمعنى ترك الأولى . قال الطوفي في مختصر الروضة وإطلاق الكراهة ينصرف إلى التنزيه وقال المرداوي في التحرير المكروه إلى الحرام أقرب وهو في عرف المتأخرين للتنزيه ويقال لقاعله مخالف وغير بمنثل ومسمى نصاً وقيل يختص الحرام وقال القاضي أبو يعلى وابن عقيل يأنم بترك السنن أكثر عمره قال الامام أحمد من ترك الوتر فهو رجل سوء *

﴿ فصل للمباح ﴾ هو لمة الملن والمأذون وشراً ما اقتضى خطاب الشرع التسوية بين فعله وتركه من غير مدح يترتب على فعله ولا ذم يترتب على تركه والمباح غير مأمور به عند الجمهور . وقال الكشي المنزلي وأتباعه هو مأمور به وليس منه فعل غير مكلف ويسمى طلقاً وحللاً ويطلق هو والحلال على غير الحرام وليس بتكليف عند الأئمة الأربعة . وقال مجد الدين بن تيمية الإباحة تكليف وقصد بذلك أنها مختصة بالمكلف *

(تمة) اختلف العلماء في الأعيان المنتفع بها قبل ورود الشرع فقال أبو الحسن التيمي وأبو الخطاب وكلاهما من الحنابلة والحنفية هي على الإباحة فما جاء في الشرع الحكم عليه بشئ علمنا وما لم يرد فهو باق على إباحته . وقال ابن حامد والقاضي أبو يعلى وبعض المعتزلة أنها على الحظر أي المتع فما لم يرد شرع بالحكم عليه فهو محظور . وقال أبو الحسن الخريزي من الحنابلة والواقفية وم الذين يقفون في الأحكام عند تجاذب الأدلة لها أنها على الوقف أي لا يدري هل هي مباحة أو محظورة (وأما) المعتزلة فقد قسموا الأفعال الاختيارية إلى ما حسنه العقل فنه واجب ومنه مندوب ومنه مباح وإلى ما قبحه العقل فنه حرام ومنه مكروه وإلى ما لم يقض العقل فيه بحسن ولا قبح فنه اختلفوا فيه فمنهم من قال أنه واجب ومنهم من قال أنه محرم ومنهم من توقف فيه هذا ما حققه عنهم

الآمدي والخنار الإباحة وفائدة هذا الخلاف استصحاب كل واحد من الفائلين حال أصله قبل الشرع فيما جهل دليله سيما بعد ورود الشرع*

(قائدة) الجائز لمة العابر بالعين المهمة واصطلاحاً يطلق على المباح وعلى ما لا يمتنع شرعاً فيعبر غير الحرام أو عقلاً فيعبر الواجب والراجع والمساوي والمرجوح وعلى ما استوي فيه الأمران شرعاً كالمباح أو عقلاً كفعل الصغير وعلى المشكوك فيه باعتبار الشرع أو العقل (وأما) الممكن فهو مباحز وقوعه حساً أو وهماً أو شرعاً*

(تنبيه) إذا نسخ الوجوب بقي الجواز وقال المجد والاكثر وحكي عن أصحابنا أن الباقي مشترك بين التدب والإباحة وقال أبو يعل وأبو الخطاب وابن عقيل وابن حمدان بقي التدب وقيل بقي الإباحة وهو مثل القول بالجواز وهو المختار وقال الحنفية والتميمي والنزالي يعود الباقي إلى أصله قبل ورود الشرع وهذا نظير قول الفقهاء إذا بطل الخصوص بقي العموم ولو صرف انتهى عن التحريم بقيت الكراهة قاله ابن عقيل وغيره*

(فصل في خطاب الوضع)

خطاب الوضع هو ما استفيد بواسطة نصب الشارع علماً معرفاً لحكمه لتعذر معرفة خطابه في كل حال هكذا عرّفه أكثر علماء الأصول ولما كان هذا الحد فيه غموض يسر حله على كثير من المطالعين لهذا الكتاب قربنا مناه بقولنا مناه إن الشرع وضع أي شرع أموراً سميت أسباباً وشروطاً وموانع تعرف عند وجودها أحكام الشرع من إثبات أو نفي فالأحكام توجد بوجود الأسباب والشروط وتنتفي بوجود المانع وانتفاء الأسباب والشروط ثم إن الشرع بوضع هذه الأمور أخبرنا بوجود أحكامه وانتفاءها عند وجود تلك الأمور أو انتفاءها فكأنه قال مثلاً إذا وجد النصاب الذي هو سبب وجوب الزكاة والحول الذي هو شرطه فاسلموا أي أوجب عليكم أداء الزكاة وإن وجد الدين الذي هو مانع وجوبها أو اتنى السوم الذي هو شرط الوجوب في السائمة فاعلموا أي لم أوجب عليكم الزكاة وكذا الكلام في التفصيص والسرقة والزنا وكثير من

الاحكام بالنظر إلى وجود أسبابها وشروطها وانقضاء وانها وعكس ذلك وهذا البيان فهم المقصود من خطاب الوضع وتخلص الناظر من حل التعقيد الذي تضمنه التعريف وحيث علمت ذلك فاعلم أن هنا العلم المتصوب أصناف *

(أحدها العلة) وهي في أصل الوضع العرض الموجب لخروج البدن الحيواني عن الاعتدال الطبيعي ثم استمرت عقلاً لما أوجب الحكم العقلي لذاته كالسكر للانكسار والتسويد للسواد ونحوه ثم استمرت شرعاً لمعان ثلاثة (أحدها) ما أوجب الحكم الشرعي لمخالفة وهو المجموع المركب من مقتضى الحكم وشروطه ومحلّه وأهله تشبيهاً بالأجزاء العلة العقلية وذلك كما يقال وجوب الصلاة حكم شرعي ومقتضيه أمر الشارع بالصلاة وشروطه أهلية المصلي لتوجه الخطاب إليه بأن يكون بالناً عاقلاً ومحلّه الصلاة وأهله المصلي فالعلة هنا المجموع للمركب من هذه الأمور والأهل والمحل وركنان من أركانها وبالمجمل فهذه الأشياء الأربعة تسمى علة ومقتضى الحكم هو المعنى الطالب له وشروطه يأتي بيانه وأهله هو المخاطب به ومحلّه ما يتعلق به (ثانيها) مقتضى الحكم وأن تخلف لفوات شرط أو وجود مانع وبيانه أن اليمين هو المقتضى لوجوب الكفارة فيسمى علة له وإن كان وجوب الكفارة إنما يتحقق بمجموع أمرين الحلف الذي هو اليمين والحنت فيها لكن الحنت شرط في الوجوب والحلف هو السبب المقتضى له فقالوا هو علة فإذا حلف الإنسان على فعل شيء أو تركه قيل قد وجدت منه علة وجوب الكفارة وإن كان الوجوب لا يوجد حتى يحنت وإنما هو بمجرد الحلف انعقد سببه (ثالثها) حكمة الحكم وهي المعنى المناسب الذي ينشأ عنه الحكم كمشقة السفر للقصر والفطر والدين لمنع الزكاة والابوة لمنع القصاص فيقتل مشقة السفر هي علة استباحة القصر والفطر للسافر والدين في ذمة مالك النصاب علة لمنع وجوب الزكاة وكون القاتل أباعلة لمنع وجوب القصاص والمعنى المناسب هو كون حصول المشقة على المسافر معني مناسب لتخفيف الصلاة بقصرها وتخفيف عنه بالفطر واقتران مالك النصاب بالدين الذي عليه معني مناسب لاسقاط وجوب الزكاة عنه وكون الأب سبب وجود الولد معني مناسب لسقوط القصاص لأنه لما كان سبب إجماعه لم تقتض الحكمة أن يكون الولد سبب إعدامه وغلا كما لحض

حقه واعلم بان الفقهاء كثيراً ما يذكرون في كتبهم مثل هذه الملل ومن هنا نشأت الفروق بحيث صارت كأنها فن مستقل كما ستبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى؛ فيقال ما الفرق بين أن لا يقتل الاب بابنه إذا قتله وبين وجوب رجمه إذا زنى بابنته فيجيب بالفرق بين الاول بكونه سبب إيجاده وبين الثاني من حيث إن الرجم إنما هو لمحض حق الله تعالى والاول لمحض حق الولد *

(ثانيها السبب) وهو لمة ما توصل به إلى الغرض المقصود وشرعاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لئانه فيوجد الحكم عنده لابه وذلك لانه ليس مؤثراً في الوجود بل هو وصلة ووسيلة اليه كالجلب مثلاً فإنه يتوصل به إلى اخراج الماء من البئر وليس هو المؤثر في الاخراج وإنما المؤثر حركة المستقي للماء ثم استعير السبب شرعاً لمعان (أحدها) ما يقابل المباشرة تتخفف البئر مع التردية فيها فاذا حفر شخص بئراً ودفع آخر انساناً نتردى فيها فهلك فالاول وهو الحافر متسبب إلى هلاكه والثاني وهو الدافع مباشر له فاطلق الفقهاء السبب على ما يقابل المباشرة فقالوا إذا اجتمع التسبب والمباشر غلبت المباشرة ووجب الضمان على المباشر واقطع حكم التسبب وله أمثلة أخرى محلها كتب الفروع (الثاني) علة العلة كالرمي سبباً للقتل وهو علة الاصابة والاصابة علة لزوم النفس الذي هو القتل فالرمي هو علة علة القتل وقد سموه سبباً (الثالث) العلة بدون شرطها كالنصاب بدون حولان الحول سبباً لوجوب الزكاة (الرابع) العلة الشرعية كاملة وهي المجموع المركب من المقتضى والشرط واتقاء المانع ووجود الامل والمحل يسمى سبباً ثم إن هذه العلة قد تكون وقتاً كالزوال للظفر وقد تكون معنى يستلزم حكمة باعثة كالاسكار للتحريم ونحوه وسميت هذه العلة سبباً فرقا بينها وبين العلة العقلية لان العقلية موجبة لوجود معلولها كالسكر للانكسار وسائر الافعال مع الاشغالات فإنه متى وجد الفعل القابل واتنى المانع وجد الافعال بخلاف الاسباب فإنه لا يلزم من وجودها وجود مسمياتها وأما العلة الشرعية الكاملة فإنها وإن كان يلزم من وجودها وجود معلولها سيما مع أن السبب لا يلزم من وجوده وجود مسميه لكن لما كان تأثيرها ليس لتأثيرها بل بواسطة نصب الشارع لها ضفت لذلك

عن العلة العقلية فاشبهت السبب الذي حكمه أن يحصل عنده لا به فلذلك سميت سبباً *
 (ثانيها الشرط) وهو في اللغة العلامة ومنه قوله تعالى (فتدجاء أشرطها)
 أي علاماتها وفي الشرع ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا
 عدم لذاته وذلك كالأحصان الذي هو شرط وجوب رجم الزاني فإن وجوب
 الرجم ينتفي بانتفاء الاحصان فلا يرجم إلا المحصن وكالحول الذي هو شرط وجوب
 الزكاة ينتفي وجوبها لا انتفائه فلا تجب إلا بعد تمام الحول . ثم إن الشرط إن أدخل
 عدمه بحكمة السبب فهو شرط السبب وذلك كالقدرة على تسليم المبيع فإن تلك
 القدرة شرط لصحة البيع الذي هو سبب ثبوت الملك المشتمل على مصلحة وهو
 حاجة الاتباع لمة الانتفاع بالمبيع وهي متوقفة على القدرة على التسليم فكان
 عدمه مخلاً بحكمة المصلحة التي شرع لها البيع وإن استلزم عدم الشرط حكمة
 تقتضي قبض الحكم فهو شرط الحكم كالطهارة للصلاة فإن عدم الطهارة حال
 القدرة عليها مع الاتيان بالصلاة يقتضي قبض حكمة الصلاة وهو العقاب فانه
 قبض وصول الثواب . وأعلم أن الشرط منحصر في أربعة أنواع (الاول) عتلى
 كالحياة للعلم فانه إذا انتفت الحياة انتفى العلم ولا يلزم من وجودها وجوده (الثاني)
 شرعي كالطهارة للصلاة (الثالث) لغوي كبدى حر إن قت . وهذا النوع كالسبب
 فانه يلزم من وجود القيام وجود العتق ومن عدم القيام عدم العتق المعلق عليه
 (الرابع) مادي كالغذاء للحيوان إذ العادة الغالبة أنه يلزم من انتفاء الغذاء انتفاء
 الحياة ومن وجوده وجودها إذ لا يتغذى إلا الحى فعلى هنا يكون الشرط
 المادي مطرداً منكمسا كالشرط اللغوي ويكونان من قبيل الاسباب لا من
 قبيل الشروط وما جعل قيداً لشيء في معنى كالشرط في العقد فالاصح أنه
 كالشرط الشرعي وقيل كاللغوي والغوي أغلب استعماله في السببية العقلية كقوله
 إذا طلعت الشمس فالعالم مضي وفي الشرعية كقوله تعالى (وإن كنتم جنبا فاطهروا)
 واستعمل اللغوي لغة في شرط لم يبق السبب شرط سواء نحو أن تأتي أكرمك
 فإن الاتيان شرط لم يبق للأكرام سواء لانه إذا دخل الشرط اللغوي عليه علم
 أن أسباب الأكرام حاصلة لكن متوقفة على حصول الاتيان *
 (رابعها المانع) وهو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود

ولا عدم لئانه فهو عكس الشرط وهو اما للحكم كلابوة في القصاص مع القتل العمد ويعرف بانه وصف وجودى ظاهر منضبط مستلزم لحكمة تقتضي قبيح حكم السبب مع بقاء حكم السبب وأما لسبب الحكم كالدين للزكاة مع ملك نصاب ويعرف بانه وصف بخل وجوده بحكم السبب ونصب العلة والسبب والشرط والمانع لتفيد ما اقتضته من الاحكام حكم شرعى فجعل الزنا سببا لوجوب الحد حكم شرعى وهكذا يقال في نظائره *

(تنبيه) اعلم ان ما ذكرناه هنا من انقسام خطاب الوضع الى الانواع الاربعة إنما هو تقسيم لسكلياته وبقي له أقسام جزئية تعد كاللواحق له واليك بيانها *

(أحدها الصحة) وعرفها الفقهاء بانها وقوع الفعل كافيا في سقوط القضاء كالصلاة الواقعة بشروطها وأركانها مع انتفاء موانعها فاذا وقعت كذلك سقط الطلب بقضائها وقال المتكلمون الصحة موافقة الامر فكل من أمر بعبادة فوافق الامر بفعلها كان قد أتى بها صحيحة وان احتل شرط من شروطها أو وجد مانع وهذا أعم من قول الفقهاء لان كل صحة فهي موافقة الامر عند المتكلمين وليس كل موافقة الامر صحة عند الفقهاء فصلاة المحدث وهو يظن الطهارة صحيحة على قول المتكلمين دون الفقهاء والقضاء واجب على القولين ومن هنا تعلم أن الخلاف بينهما لفظي لا حقيقي والبطالان يقابل الصحة على الرأيين فعلى قول الفقهاء البطلان هو وقوع الفعل غير كاف في سقوط القضاء وعلى قول المتكلمين هو مخالفة الامر وأما الصحة في المعاملات كعقد البيع والرهن والنكاح ونحوها فهي ترتب أحكامها المقصودة بها عليها قال الآمدي ولا بأس بتفسير الصحة في العبادات بهذا ومعناه أن مقصود العبادة إقامة رسم التمدد وبراء ذمة المبد منها فاذا أفادت ذلك كان هو معنى أنها كافية في سقوط القضاء فتكون صحيحة والبطالان والفساد مترادفان عند أصحابنا والجمهور فيقال صحيح وقاعد كما يقال صحيح وباطل وأثبت أبو حنيفة قسما متوسطا بين الصحيح والباطل سماه الفاسد وقال هو ما كان معروفا باصله دون وصفه على أن أصحاب أحمد وأصحاب الشافعي فرقوا بين الفاسد والباطل في الفقه في مسائل كثيرة

وقال في شرح التحرير لعلاء الدين على المرادوي غالب المسائل التي حكوا عليها بالفساد هي ما إذا كان مختلفاً فيها بين العلماء والتي حكوا عليها بالبطالان هي ما إذا كان مجمعا على بطلانها أو الخلاف فيها شاذ قال ثم وجدت بعض أصحابنا قال الفاسد من التسكاح ما يسوغ فيه الاجتهاد والباطل ما كان مجمعا على بطلانه هذا كلامه *

(ثانيها الاداء) وهو فعل المأمور به في وقته المقدر له شرطا كفعل المغرب ما بين غروب الشمس وغروب الشفق ويدخل في ذلك ما كان مضيقا كالصوم وموسما محدوداً كوقت الصلوات أو غير محدود كالخج فان وقته الممر وتحديد به بالموت ضروري ليس كتحديد أوقات الصلوات *

(ثالثها الاعادة) وهي فعل المأمور به في وقته المقدر له شرطا للخلل في الاول سواء كان للخلل في الاجزاء كن صلى بدون شرط أو ركن أو في السكالم كن صلى منفرداً فيصيدها جماعة في الوقت هكذا قال الاصوليون وقال موفق الدين المقدسي في الروضة الاعادة فعل الشيء مرة بعد أخرى وهذا التعريف أوفق من الاول وموافق لقول الاصحاب من صلى ثم حضر جماعة سن له أن يعيدها معهم إلا المغرب على خلاف هذا ويشمل قولهم من صلى ما إذا صلى الاول منفرداً أو في جماعة فائتوا الاعادة مع عدم الخلل في الاولى وفي مذهب مالك لا يختص الاعادة بالوقت بل هي فيه لاستدراك المندوبات وبعد الوقت لاستدراك الواجبات *

(رابعها القضاء) وهو فعل المأمور به خارج الوقت أي بعد خروجه لقوات القمل فيه لعذر أو غيره بأن أخر المأمور به عمداً حتى خرج وقته ثم فعله والاحسن من هذا أن يقال في تعريف القضاء انه إيقاع العبادة خارج وقتها الذي عينه الشرع لمصلحة فيه *

(فائدة) العبادة قد توصف بالاداء والقضاء كالصلوات الخمس وقد لا توصف بهما كالتوابع لعدم قدر وقتها وقد توصف بالاداء وحده كالجمعة واليدين وعدم القضاء فيها للتوقيف أو الاجماع لا لامتناع عقلا ولا شرعا *

(الاجزاء) يختص بالعبادة سواء كانت واجبة أو مستحبة وقال المتكلمون

أجزاء العبادة كغايها في سقوط التعميد والقبول مثل الصحة فلا يفارقها في اثبات ولا نفي فإذا وجد أحدهما وجد الآخر وإذا انتفى انتفى . والفوز تصرف لا يقدر فاعله على رفته كالعمود اللازمة من البيع والاجارة والوقف وغيرها إذا اجتمعت شروطها واتفقت موافقها *

(خامس العزيمة والرخصة) العزيمة لغة التقصد المأوكد وشرعاً هي الحكم الثابت بدليل شرعي خال عن معارض راجح فقولنا الحكم الثابت بدليل شرعي يتناول الواجب والمندوب وتحريم الحرام وكرهة المكروه فالعزيمة واقعة في جميع هذه الاحكام ولهذا قال أصحابنا بان سجدة ص هل هي من عزائم السجود أو لا مع ان سجدة القرآن كما عندهم نذوب وقولنا بدليل شرعي احتراز عما ثبت بدليل عقلي فان ذلك لا تستعمل فيه العزيمة والرخصة وقولنا خال من معارض راجح احتراز عما ثبت بدليل شرعي لكن لذلك الدليل معارض مساو او راجح كتحريم الميتة عند عدم المحصنة هو عزيمة لانه حكم ثابت بدليل خلا عن معارض فإذا وجدت المحصنة حصل المعارض لدليل التحريم وهو راجح عليه حفظاً للنفس فجاز الاكل وحصلت الرخصة . والرخصة . لغة السهولة وشرعاً ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح وقال السقلائي في شرح مختصر الطوفي أجود ما يقال في الرخصة ثبوت حكم لحالة تقتضيه مخالفة مقتضى دليل يسمها وذكر ابن حمدان هذا الحد في مقتضيه : ومن الرخصة ما هو واجب كاللحمة للضطر ووجوبه على الصحيح الذي عليه الاكثر ومنها ما هو مندوب كقصر المسافر الصلاة إذا اجتمعت الشروط واتفقت الموانع ومنها ما هو مباح كالجمع بين الصلاتين في غير عرفة ومزدلفة وكذا بيع المرايا وهنا أربع قتيبات *

التهيئة الاولى ان العزيمة والرخصة وصفان للحكم لا للفعل فتكون العزيمة بمعنى التأكيد في طلب الشيء وتكون الرخصة بمعنى الترخيص ومنه حديث فاقبلوا رخصة الله . وقول أم عطية نونا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا *

(التهيئة الثانية) اختلف في العزيمة والرخصة أيهما أفضل فقيل في مثل أكل الميتة الاجابة أفضل حفظاً للنفس واستيفاء لحق الله فيها وقيل الامتناع أفضل وقد نص أحمد في رواية جعفر بن محمد في الاسير يخير بين القتل وشرب

الحجر فقال ان صبر فله الشرف وان لم يصبر فله الرخصة . وقال القاضي أبو يلى في أحكام القرآن لا فضل أن لا يعطى التقية ولا يظهر الكفر حتى يقتل واحتج بقصة عمار وخبيب بن عدى حيث لم يعط أهل مكة التقية حتى قتل فكان عند المسلمين افضل من عمار . قال نجم الدين سليمان الطوفي في شرح مختصره في الاصول عقيب ان نقل كلام القاضي قلت المعجب من أصحابنا يرجحون الاخذ بالرخصة في الفطر وقصر الصلاة في السفر مع بسارة الخطب فيها ويرجحون العزيمة فيما يأتي على النفس كالاكرام على الكفر وشرب الحجر فاما ان يرجحوا الرخصة مطلقاً والعزيمة مطلقاً أما الفرق فلا يظهر له كبير فائدة *

(التنبيه الثالث) قد يكون سبب الرخصة اختياريا كالسفر واضطرابا كالاغتصاص بالقيمة للمسيح لشرب الحجر فليعلم هذا الاصل وما قبله لسكثرة منافع هذه المباحث في كتب الفقه *

(التنبيه الرابع) قد يشتمل الفعل الواحد على الوصف بالرخصة من جهة وبالعزيمة من جهة ثانية وذلك فيما اذا تعلق بفعل المكلف حقان فكل تخفيف تعلق بحق الله تعالى وبحق العبد فهو بالاضافة الى حق الله تعالى عزيمة وبالاضافة الى حق المكلف رخصة فالنبي مثلاً هو رخصة من حيث إن الله تعالى يسر على المكلف وسهل عليه وساعده في أداء العبادة مع الحدث المانع ولم يشق عليه بطلب الماء حيث يصعد أو يشق ولم يأمره بإعادة الصلاة اذا صلاها بالتيمم وهو أيضا عزيمة بالنسبة الى حق الله تعالى حيث لا بد من الاتيان به لتقدير عليه وقس عليه نظائره *

فصل في اللغات

من مادة الاصوليين التعرض لمباحث اللغات في كتبهم وذلك لان هذه المباحث هي كالدخول الى أصول الفقه من جهة أنه أحد مفردات مادته وهي الكلام والعربية وتصور الاحكام الشرعية وذلك أن لمباحث اللغات مدخلا كبيراً لمن يريد دخول ابواب الفقه والاطلاع على حقائقها فاصول الفقه متوقفة على معرفة اللغة لورود الكتاب والسنة بهما للذين هما أصول الفقه وادلته فمن

لا يعرف اللغة لا يمكنه استخراج الاحكام من الكتاب والسنة اذ اعلمت هذا فاعلم ان اللغة انما هي الالفاظ الدالة على المعاني النفسية يعني ان المتكلم يتصور في نفسه نسبة شئ لشيء بعد تصور مفردات مركب يدل على النسبة بينهما كما يتصور العلم ثم يتصور نفعه ثم يضم إلى ذلك نسبة الموضوع إلى المحمول أو نسبة المسند إلى المسند اليه ثم يعبر عن تلك النسبة بلسانه فيقول العلم نافع فتلك الالفاظ الدالة على هذا المعنى هي اللغة وأنت خير بان التصور لا يختلف حتي يقال له تصور هندي أو عربي أو فارسي وإنما الذي يختلف ويسمى باسماء هو اللفظ المعبر به عما في الضمير والتصور وسبب ذلك الاختلاف إنما هو اختلاف أمزجة الالسنه وعلّة اختلاف أمزجة الالسنه وسببه اختلاف الاهوية وطبائع الامكنة فاذا غلب البرد مثلاً على مكان برد هواؤه وطبع البرد التكثيف والتثقل لان العنصرين الباردين وهما الماء والارض قتيلا كثيفان والماء أشدهما برداً والارض أشدهما كثافة فيغلب الثقل على السنه أهل ذلك القطر فيثقل النطق على السنهم ثم يضعون الالفاظ المخصوصة للمعاني المخصوصة فيجئ النطق بها قتيلا كالجمعي والتركي وغيرهما وإذا غلب الحر على مكان سخن هواؤه وطبع الحرارة التجفيف والتحليل والتلطف فتغلب الخفة على السنه أهل ذلك المكان فيخف النطق على السنهم ثم يضعون الالفاظ المخصوصة للمعاني المخصوصة فيجئ النطق بها خفيفاً سمحاً سهلاً كاللغة العربية فلهذا كانت أفصح اللغات وأحسنها وأشرفها وحصل الاعجاز والنحدي بكلام الله تعالى النازل بها دون كلامه النازل بغيرها مع أنه قد كان في قدوة الله سبحانه أن يميز أهل كل لسان بما نزله من كلامه بذلك اللسان وقد أشار إلي هذا المتقدمون من الاطباء في فلسفة الطب واعلم أن المختار ان اللغة بعضها حاصل بالتوقيف والتعليم وبعضها حصل بالاصطلاح وقوله تعالى (وعلم آدم الاسماء كلها) معناه والله اعلم أنه علمه ما احتاج منها بدليل قوله تعالى (ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني باسماء هؤلاء) وهو اشارة الى مسمى محسوس وهذا يقتضى انه كان ثم اشيء محسوسة علم الله تعالى آدم أي الهمة أسمائها ولم يلهمها الملائكة وهذا لا يقتضى أن يكون آدم تعلم جميع لغات البشر من عهده الى آخر الدوران وتنقسم اللغة الى أسماء الاعلام كزبد وخالد والى أسماء الصفات كعالم وقادر وهذه لا تثبت

بالتقاسم اتفاقاً وإلى أسماء الاجناس والانواع التي وضعت لمعان في مسمياتها تدور
مهما وجود أو عدمها وهذا النوع من اللغة يصح القياس عليه وذلك كما تجر فإن اسمه
يدور مع التخثير وجوداً أو عدماً فإنه يصح إطلاق اسمه على كل ما خسر العقل قياساً
بعلة الحامدة فصح فهم الجامع بين شيتين جاز تسمية الفرع باسم الاصل قياساً ومن
هنا أخذ الفقهاء أصلاً فرعوا عليه فروطاً منها ان اللانط يحذف قياساً على الزاني بمجامع الايلاج
الحرم وشارب النبيذ يحذف قياساً على شارب الخمر بمجامع الشكر والتخثير ونباش
القبور يحذف قياساً على سارق أموال الاحياء بمجامع أخذ المال خفية عند من يقول
بذلك وهذا كله مبني على قاعدة اثبات اللغة بالتقاسم ولذين قالوا لا قياس في اللغة
كعبض الحنفية قالوا لاحد في ذلك *

(قائدة) أولع كثير من أهل عصرنا بسؤال حاصله ان من تقدم على نبينا محمد
ﷺ من الانبياء المرسلين انما كان مبعوثاً لقومه خاصة فلذلك بعث بلسانهم
ونبينا محمد ﷺ مبعوث لجميع الخلق فلم لم يبعث بجميع اللسان واللسنة ولم يبعث إلا بلسان
بعضهم وهم العرب والجواب انه لو بعث بلسان جميعهم وأنزل القرآن عليه كذلك
لكان كلاماً خارجاً عن المهود ويعد بل يستحيل أن ترد كل كلمة من
القرآن مكررة بكل اللسان مع أنها لا تنضب وتجدد مع تحدد الأزمان كما
تجددت اللغة الفرنسية والانكليزية وغيرهما وإذا كان الامر كذلك تبين البعض
وكان لسان العرب أحق لانه أوسع وأفصح ولانه لسان المخاطبين وان كان الحكم
عليهم وعلى غيرهم وأيضاً فإن الدول من قبل وإلى عهدنا اصطلاحوا على جعل اللغة
الرسمية فيما بينهم لغة واحدة ليسهل التخاطب بها فيما بينهم واحتاروا أن تكون
أخف من غيرها على لسانهم كما جعل دول زمتا اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية
فيما بينهم وكل دولة حكمت ذات السن مختلفة تجعل لغتها رسمية فيما بينهم وهذا
قانون طبيعي في العمران ولما بعث الله محمداً ﷺ إلى جميع الأمم على اختلاف
السنن اقتضت حكمته أن يعلم الخلق ذلك اتقانون الطبيعي فانزل كتابه بلغة نبيه
التي هي أنصح اللغات وأوسعها وأدخلها في الاعجاز ليجعل اللغة العربية لغة
رسمية لجميع الأمم التي أوجب عليها الايمان بذلك النبي الكريم وليحصل الوفاق
لأمة محمد ﷺ في اللسان كما وجب عليهم الوفاق في القلوب وفي التوحيد وفي جميع

المعتقدات فليعلم ذلك والله الموفق *

﴿فصل﴾ إعلم ان الاسماء على اربعة أضرب وضعية وعرفية وشرعية
ومجاز مطلق فالوضعية فهي الثابتة بالوضع وهو تخصيص الواضع لفظاً باسم
بحيث اذا أطلق ذلك اللفظ فهم منه ذلك المسمى كما انه متى أطلق لفظ الاسد
فهم منه حد الحيوان الخاص المقترن والعرفي ما خص عرفاً ببعض مسمياته التي
وضع لها في أصل اللغة عند ابتداء وضعها كلفظ الدابة الذي هو في أصل الوضع
لكل مادب لاشتقاقه من الديدب ثم خص في عرف الاستعمال بذوات الاربع وإن
كان باعتبار الاصل يتناول الطائر لوجود الديدب منه ومنه ماشاء أي أشهر
استعماله في غير ماوضع له في الاصل كالتعاطف فهو في أصل الوضع اسم للمطمئن أي
للمنخفض من الارض ثم أشهر استعماله عرفاً في الخلج المستنذر من الانسان
وكالراوية التي هي في الاصل اسم للبعير الذي يستقي عليه ثم أشهر استعمالها في المزاودة
التي هي وعاء الماء وهذا اللفظ العرفي هو مجاز بالنسبة الى الوضعي الذي هو
الموضوع الاول وحقيقة فيما خص به في العرف لاشتهاره فيه والشرعية ما شله
الشرع أي خرج بها الشارع عن وضع أهل اللغة ثم وضعها بآراء معنى شرعي
كالصلاة والصيام وقيل ان الشارع أبقي في الصلاة معنى الدعاء ثم ضم اليه شروطاً
كالوضوء والوقت والسترة وغير ذلك وهذه الالفاظ عند امالاقها تصرف إلى
معناها الشرعية لان الشارع مبین للشرع باللغة وكذا في كلام الفقهاء ومتى ورد
اللفظ وجب حمله على الحقيقة في باب لفظة أو شرطاً أو عرفاً ولا يحمل على المجاز إلا
بدليل يمنع حمله على الحقيقة من معارض قاطع أو عرف مشهور كمن قال رأيت
راوية فان إرادة المزاودة بالظاهرة بالعرف المشهور (وأما) المجاز المطلق فهو اللفظ
المستعمل في غير موضوع أول على وجه يصح فاللفظ المستعمل جنس يعم الحقيقة
والمجاز وفي غير موضوع أول فصل مخرج للحقيقة وذلك كاستعمال لفظ الاسد
في الرجل الشجاع فانه غير موضوع للاسد الاول إذ موضوعه الاول هو السبع
وقولنا على وجه يصح نريد به شرط المجاز وهو أنه لا بد له من علاقة مع قرينة
مانعة من إرادة المعنى الحقيقي والعلاقة - بكسر العين - هي ما ينتقل الذهن بواسطته
عن المجاز إلى الحقيقة وذلك كالشجاعة التي ينتقل الذهن بواسطتها عن الرجل

الشجاع اذا أطلقنا عليه لفظ أسد الى السبع المقترن اذلولاهذه العلاقة وهي صفة الشجاعة لما صبح التجوز ولما تغل الذهن الى السبع المقترن عند اطلاق لفظ الاسد على الرجل الشجاع ولى كان لفظ الاسد عليه عليه ارجحاً والمعتبر في العلاقة أن تكون ظاهرة يسرع الفهم اليها عند اطلاق لفظ المجاز حرصاً على سرعة التفاهم وحذراً من ابطائه لان ذلك عكس مقصود الواضح والمتجوز والمحاطين فيما بينهم كاطلاق لفظ الاسد على الشجاع بجامع الشجاعة وهي صفة ظاهرة لا كاطلاق لفظ الاسد على الحيوان الابخر خفاء صفة البعير في الاسد فانه لا يكاد يعلمها فيه إلا القليل من الناس بخلاف الشجاعة فانه لا يحلمها إلا القليل النادر . واعلم ان للمجاز علاقات كثيرة وهي وان كان استيفاء الكلام عليها محله دلم البيان وذلك العلم مشهور بين أهل العلم في زمناً أكثر من شهرة علم الاصول الا اننا لا بد لنا من ذكر رجل منها لاستدعاء المقام لما فنقول يتجوز بالسبب عن المسبب نحو قول القائل فعلت هذا لأبوما في ضيرك أى أعرفه تجوز بالابتلاء عن العرفان لان الابتلاء سببه اذ من ابتلى شيئاً عرفه *

وأصناف السبب أربعة قايلى وصورى وقاعلى وغائى وكل واحد منهما يتجوز

به عن سببه *

(مثال الاول) وهو تسمية الشيء باسم قابله قولهم سال الوادى والاصل سال الماء فى الوادى لكن لما كان الوادى سبباً قابلاً لسيلان الماء فيه صار الماء من حيث القابلية كالسبب له فوضع الوادى موضعه (ومثال الثانى) وهو تسمية الشيء باسم صورته هذه صورة الامر والحوال أى حقيقته (ومثال الثالث) وهو تسمية الشيء باسم فاعله حقيقة أو ظناً قولهم فى الكتاب الجامع لنوع علمه هو شيخ جالس على الكرسي أو على الرف لان الشيخ أعنى المصنف هو فاعل الكتاب (وقولهم) للمطر سماء لان السماء فاعل مجازي للمطر بدليل اسناد الفعل اليها فى قولهم أمطرت السماء (ومثال الرابع) وهو تسمية الشيء باسم غايته تسمية العنب خمر أو العقد نكاحاً لانه غايته ويؤول اليه *

(القسم الثانى) التجوز بالعلة عن المعلول كالتجوز بلفظ الارادة عن المراد لانها علة كقوله تعالى (ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله) أى يفرقون بدليل

انه قبول بقوله عز وجل (والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا) ولم يقل ولم يردوا
أن يفرقوا وكذلك قول القائل رأيت الله في كل شيء لان الله سبحانه وتعالى
هو موجد كل شيء وعلمه قاطن لفظه عليه ومعناه رأيت كل شيء فاستدللت به
على وجود الله سبحانه لظهور آثار القدرة والآلية فيه فدل عليه سبحانه دلالة
العمة على معلولها والمفعول على فاعله *

(القسم الثالث) التجوز باللازم عن الملزوم كتسمية السقف جداراً لان
الجدار لازم له وتسمية الانسان حيواناً لان الحيوان لازم له *

(القسم الرابع) التجوز بلفظ الاثر عن المؤثر كتسميتهم ملكاً لماوت موتاً
لان الموت أثر له وقول الشاعر يصف خلية (قاتما هي إقبال وإدبار) لان
الإقبال والإدبار من أفعالها وهي آثارها وكذلك قولهم زيد عدل أو صوم أو
كرم أو خير أو بر وكقولهم الطريق جور أي مائل فهو وصف للطريق فينزل
منزلة الاثر وزيد عدل ونحوه سمى باسم فعل من أفعاله *

(القسم الخامس) التجوز بلفظ المحل عن المحال فيه كتسمية المال كيساً في
قولهم هات الكيس والمراد المال الذي فيه لانه حال في الكيس وكذلك
تسمية الخمر كاساً أو زجاجة والطعام مائدة أو خواناً والميت جنازة والمكتوب
ورقة كتاباً وبطاقة لان هذه الاشياء حالة في المحال المذكورة فهذه خمسة
أقسام وإذا قابلتها بمكسها حصل لك خمسة أقسام أخرى واليك بيانها .

(السادس) التجوز بلفظ المسبب عن السبب كقوله تعالى (ولانا كلوا أموالكم
بينكم بالباطل) أي لانا أخذوها فتجوز بالأكل عن الاخذ لانه مسبب عن الاخذ
إذا الانسان يأخذ قياً كل *

(السابع) التجوز بلفظ المعلول عن العلة كالتجوز بلفظ المراد عن الارادة
كقوله تعالى (إذا قضى أمراً) أي إذا أراد أن يقضي فالتضاء معلول الارادة فتجوز
به عنها وكقوله تعالى (وإذا حكمت فاحكم) أي إذا أردت أن تحكم *

(الثامن) التجوز بالملزوم عن اللازم كتسمية العلم حياة لانه ملزوم للحياة
إذا الحياة شرط للعلم والمشروط ملزوم للشرط فكذلك التجوز بكل مشروط عن
شرطه هو مجوز بالملزوم عن اللازم له *

(التاسع) التجوز بلفظ المؤثر عن الاثر كقول الله «رأيت الله وما أرى في الوجود إلا الله» يريد آثاره الدالة عليه في العالم وكقولهم في الامر المهم وغيره هذه ارادة الله أى مراده فاطلق لفظ الارادة على المراد اطلاقاً لاسم المؤثر على الاثر لان الارادة مؤثرة في المراد *

(العاشر) التجوز بلفظ الحال عن المحل كتسمية الكيس مالا والكاس خراً والمائدة طعاماً والجنازة ميناً والورثة مكتوباً فهذه الخمسة عكس التي قبلها وبها صار السكل عشرة *

(الحادي عشر) تسمية الشيء باعتبار وصف زائل أى كان به وزال عنه كاطلاق العبد على العتيق باعتبار وصف المبودية الذي كان قائماً به فزال عنه وكذا تسمية الحر عصبياً والعصير عنياً باعتبار ما كان *

(الثاني عشر) تسمية الشيء باعتبار وصف يؤول ويصير اليه كاطلاق الحر على العصير في قوله تعالى حكاية (إني أراي أنصهر خيراً) وإنما كان يصير عنياً فحصل منه عصبير لكن لما كان العصير يؤول الى وصف الحر به أطلق عليه لفظ الحر *

(الثالث عشر) اطلاق ما بالقوة على ما بالفعل كتسمية الحر في الدن مسكراً لأن فيه قوة الاسكار وتسمية النطفة انساناً لان الانسان فيه بالقوة أى قابل لصيرورته انساناً *

(الرابع عشر) عكس الذي قبله وهو اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة كتسمية الانسان الحقيقى نطفة أو ماء مهيناً وهو أيضاً من باب التسمية باعتبار وصف زائل *

(الخامس عشر) التجوز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كمثله شيء) أى ليس مثله والكاف زائدة على رأى من ذهب الى هذا والتحقيق ان لازيادة في الآية وأن المعنى لو فرضنا ان له مثلاً فليس مثله مثل فانتفت المائلة عنه تعالى بطريق الاولوية لان انتفاء مثل المثل يوجب انتفاء المثل والمثال الجيد ان يقال ليس كزيد انساناً *

(السادس عشر) التجوز بالنقص كقوله تعالى حكاية وأسأل القرية أي أهل القرية (وأشربوا في قلوبهم العجل) أى حب العجل (فذلكن الذي

لثنتي فيه) أي في جبه *

(السابع عشر) تسمية الشيء باسم ما يشابهه وهو المسمى بالاستعارة بالاتفاق كقولك رأيت أسداً في الحمام تريد رجلاً شجاعاً وكلمت جباراً تريد به رجلاً بليداً وهذا النوع يحتاج إلى شرح ويان ومحلّه كتب البيان واستيفاء بحثه هنا يخرجن عن المقصود *

(الثامن عشر) تسمية الشيء باسم ضده كقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه) حيث سمى الجزاء سيئة وعدواناً ويجوز أن يجعل من باب المجاز للشابهة لأن جزاء السيئة يشبهها في صورة الفعل وفي كونها تسوء من وصلت إليه وكذلك جزاء العدوان ويجوز أن يكون هذا من باب التجوز بلفظ السبب عن المسبب حيث يسمى عقوبة السيئة والاعتداء سيئة واعتداء لأن العقوبة مسببة عن السبب والاعتداء *

(التاسع عشر) تسمية الجزء باسم الكل كاطلاق لفظ العام والمراد الخاص كقوله تعالى (الذين قال لهم الناس) والمراد واحد معين وقولنا قام الرجال والمراد بعضهم ورأيت زيداً وإنا رأيت بعضه *

(العشرون) عكس ذلك كتسمية الكل باسم الجزء كقولهم للزنجي أسود وإن كان الأسود إنا هو جزئه وهو أكثره فاطلق الأسود على جميعه وإن كان اسنانه وأخضه أسودين لكن هذا المثال ليس بحيد وإن ذكره صاحب المحصول والمثال الحيد قوله ﷺ «المسلمون تسكافاً دماؤهم وم يدعى من سوام» فسمى المسلمين باسم جزء يسير منهم وهو اليد إشارة إلى أنه ينبغي لهم أن يكونوا في الائتلاف والاجتماع كيد واحدة *

(الحادي والعشرون) إطلاق اللفظ المشتق بعد زوال المشتق منه كقولنا للانسان بعد فراغه من الضرب ضارب وهذا محل خلاف *

(الثاني والعشرون) المجاز بالمجازرة كتسمية مزادة الماء راوية *

(الثالث والعشرون) المجاز العرفي كاستعمال الدابة في الحمار ونحوه *

(الرابع والعشرون) تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسرهما كتسمية المعلوم علماً والمقدور قدرة كقوله تعالى (ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء)

أى معلومه وقولهم رأينا قدرة الله أى مقدوره وقد يتجوز بلفظ المعلوم عن العلم والمقدور عن القدرة عكس الاول كما لو حلف حالف بمعلوم الله ومقدوره وأراد العلم والقدرة جاز وانتهت يمينه (واعلم) أن وجوه المجاز أكثر مما ذكرناه هنا وكلها ناشئة عن تعدد أصناف الملاقة الرابطة بين محل المجاز والحقيقة فكل مسمين بينهما علاقة رابطة جاز التجوز بأمر أحدهما عن الآخر سواء نقل ذلك التجوز الخاص عن العرب أو لم ينقل كما هو الأصح عند البلغاء نعم يتفاوت المجاز قوة وضعفا بحسب تفاوت ربط الملاقة بين الحقيقة والمجاز وذلك التفاوت قد يكون بدرجة واحدة كما ذكر في الراوية بالنسبة إلى الجمل وقد يكون بدرجتين كقول الشاعر *

إذا زل السماء بارض قوم * وعيناه وإن كانوا غضابا

فيه مجاز أفرادى من جهة أنه سمي الفيت سماء لحصوله عن الماء النازل من السحاب ، المجاز للسماء وهو الملو ومجاز اسنادى وهو وصفه العشب بالنزول لحصوله عن الماء المتصف بالنزول من النعام إلى غير ذلك مما لا يحصى على التأمل وينبغى لمن حاول علم الشريعة النظر والارتياض في هذه الأنواع المجازية ليعرف مواقع الفاظ الكتاب والسنة وقد صنف فيه العلماء كتباً كثيرة كالإيجاز في المجاز للحافظ ابن القيم واءعجاز القرآن للخطابي وللرمانى ولابن سرافقة ولأبى بكر الباقلانى ولعبد القاهر الجرجاني وللغفر الرازى ولابن أبى الاصبغ واسمه البرهان وغير ذلك مما يطول ذكره وقال نجم الدين سليمان الخطوفى كتاب المجاز للشيخ عز الدين ابن عبد السلام أجود ما رأيت في هذا الفن ولقد أحسن فيه غاية الاحسان وضمنه من ذلك التسكت البديعة والفرائد الحسان فجزاه الله وسائر العلماء عما أفادوا به جزيل الاحسان انتهى * وحكى السيوطى في الاتقان انه لخص هذا الكتاب وضم إليه زيادات كثيرة وسمى ملخصه مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن ثم لخصه أيضاً في كتابه الاتقان وللطوفى كتاب فواصل الآيات وأقرب ما ذكر تناولاً ووجوداً كتاب الإيجاز في المجاز لابن القيم فإنه الضالة المنشودة وقد طبع في مصر فسهل تناوله وجنى جنته لمتناوله دان فجزاه الله خيراً *

(تنبه) اختلف العلماء في وقوع المجاز في القرآن فذهب الجمهور إلى وقوعه

فيه وأنكره جماعة منهم الظاهرية وابن القاص من الشافعية وابن خوزر منداد من المالكية واستدلوا لمنهجهم بأن المجاز أخو الكذب والقرآن منزّه عنه وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى ورد عليهم المثبتون بأنه لو سقط المجاز من القرآن لسقط منه شطر الحسن فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتذنية القصص وغيرها وبمن منع أن في القرآن مجازاً من أصحاب أحمد أبي الحسن الحرزي وابن حامد وأبو الفضل التيمي ابن أبي الحسن التيمي وللإمام أحمد ابن تيمية بحث طويل في الحقيقة والمجاز في كتاب الإيمان تنبئ مراجعته وقله هنا يخرجنا عن المقصود وبكل حال فالدلالة ليست بذني بال إذا قرر هذا فاعلم أن الحقيقة تعرف بمبادئها إلى الفهم بدون قرينة وبأن يكون اللفظ مما يصح الاشتقاق منه والتصرف إلى الماضي والمستقبل واسم الفاعل والمفعول وبأن يكون أحد اللفظين يستعمل وحده من غير مقابل والآخر لا يستعمل إلا في المقابلة كالسكر في حق الله تعالى فإنه يصح أن يقال مكرز يدبمر ولا يصح ذلك في حق الله تعالى إلا مقابلة لمكر الخلق نحو ومكروا ومكر الله وكقوله تعالى نسوا الله فنسيهم ونعرف أيضاً بأن استحالة نفي اللفظ يدل عليه اختلاف المجاز فإنه يجوز نفيه وذلك لأنه يستحيل أن تقول للإنسان اليليدليس بإنسان ويجوز أن تقول عنه ليس بمحمار وتعرف الحقيقة أيضاً بصحة الاستعارة من لفظها فلما صح استعارة لفظ الأسد للرجل الشجاع علم أن لفظ الأسد حقيقة في الحيوان المفترس مجاز في الرجل الشجاع واعلم أنه لا يلزم أن يكون لكل حقيقة مجاز عقلاً والصحيح أنه يلزم كل مجاز أن تكون له حقيقة ولا تنوقف صحة المجاز على قهلاً استعماله في محله عن العرب على الأظهر كيفاء بالملاقة المجوزة كما يناسبها كما أن الاشتقاق والقياس الشرعي والقنوى لا يستلزم ذلك والحق أن أصل المجاز ثابت مطلقاً مفرداً ومركباً في عموم اللغة وخصوص القرآن وأنه ثابت أيضاً في المفرد والمركب على الأظهر فيه وذلك أنك ترى العرب يستعملون لفظ الأسد في الشجاع وأنت خير بان الأسد لفظ مفرد دل على مسمى مفرد والشجاع كذلك فهذا يسمى مجازاً أفرادياً ومجازاً في المفردات والمجاز التركيبي هو الواقع في الالفاظ

للمركبة نحو قول الشاعر *

أشباب الصغير وأفي الكبير كر الغداة ومر العشي
فلفظ الزمان الذي هو مرور الليل والنهار حقيقة في مدلوله ولفظ الاشابة
حقيقة في مدلوله أيضا وهو تبييض الشعر لتقص الحرارة الفريزية لضفها بالكبر
لكن اسناد الاشابة الى الزمان مجاز اذ المشيب للناس في الحقيقة هو الله تعالى
فهذا مجاز في التركيب أي في إسناد الالفاظ بعضها الى بعض لافي نفس مدلولات
الالفاظ وهكذا كل لفظ كان موضوعا في اللغة ليسند إلى لفظ آخر أسند إلى غير
ذلك من اللفظ فاسناده مجاز تركيبي وهذا النوع من المجاز يسميه علماء فن المعاني
بالمجاز العقلي وحده عندهم إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول
وحاصل قوله بتأول أن ينصب التكلم قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد إلى
ما هو له ثم اعلم أن التحقيق أن الخلاف ليس في جواز المجاز مطلقا ولا في وقوعه
ولما الخلاف في أن المنقول في هذا المجاز هل هو حكم عقلي أو لفظ وضى وأنت
إذا حققت ذلك وجدت الخلاف لفظيا وحيث انتهى تقسيم الكلام الى الحقيقة
والمجاز فالتسليم على انقسامه من جهة ثانية هي أمس بما نحن بصدده فنقول *

لا يخفى أن الصوت عرض مسموع واللفظ صوت معتمد على مخرج من
مخارج الحروف والكلمة لفظ وضع لمعني مفرد وجمع الكلمة كلف مفيداً كان أو
غير مفيد وهي جنس أنواعه ثلاثة اسم وفعل وحرف والكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد وهو لسمية أحد الجزئين الى الآخر لاقادة المخاطب وشرطه الافادة ولا
يتألف إلا من اسمين نحو زيد قائم أو فعل واسم نحو قام زيد فالاولى جملة اسمية
والثانية جملة فعلية ونحو قولك يا زيد وإن بقم زيد أقم فعليتان هنا ما اتفق
ذكره من كليات مباحث العربية ومقدماتها وله محال مختصة به فلا يطيل به ولا
بالمناقشة فيه ولنتقل الكلام فيه إلى مباحث شأنها أن تذكر في فن الاصول وان
كان موضوعها الالفاظ فهي كأنها ذات وجهين من جهة المادة أصولية ومن جهة
التحقيق لغوية فنقول *

اعلم أن اللفظ إما أن يحتمل معنى واحداً فقط أو يحتمل أكثر من معنى
واحد والاول النص والثاني إما أن يرجع في أحد معنيه أو معانيه وهو الظاهر

أو لا يترجح وهو الجمل *

(الاول النص) وهو لغة الكشف والظهور ومنه نصت الصبية رأسها إذا رفعت وأظهرته واصطلاحاً ما أقاد بنفسه من غير احتمال وذهب بعض العلماء إلى أن النص مادل على معنى قطعاً ولا يحتمل غيره قطعاً كالماء الاعداد نحو أحد إثنين ثلاثة وهذا التعريف أشبه باللغة وهو مراد الامام احمد بقولهم نص عليه احمد أو هو منصوص احمد وقال الاصوليون هو مادل على معنى كينها كان وهذا هو الغالب في كلام الفقهاء في الاستدلال حيث يقولون لنا النص والمعنى ودل النص على هذا الحكم وقضاء الشرع في النص أن لا يترك إلا بنسخ وقد يطلق على ما تطرق اليه احتمال بعضده دليل لانه بذلك الاحتمال يصير كالظاهر والظاهر يطلق عليه لفظ النص ومثاله قوله تعالى (وامسحوا برؤسكم وأرجلكم) بكسر اللام وهو ظاهر في أن فرض الرجلين المسح مع احتمال الفصل فاحتمال الفصل مع الدليل الدال عليه يسمى نصاً لانه صار مساوياً للظاهر في المسح وراجعا عليه حتي أنه يجوز لنا أن نقول ثبت غسل الرجلين بالنص ويطلق النص على الظاهر أيضاً لتلاقيهما في الاشتقاق اذ النص والظاهر مأخذهما من الارتفاع والظهور *

(الثاني الظاهر) وهو في الحقيقة ونفس الامر الشاخص المرتفع ومنه قيل لاشراف الارض ظواهر والظاهر خلاف الباطن وكما أن المرتفع من الاشخاص هو الظاهر الذي تتبادر اليه الابصار فكذلك المعنى المتبادر من اللفظ هو الظاهر الذي تتبادر اليه البصائر والافهام وأما اطلاق الظاهر على اللفظ المحتمل أموراً هو في أحدها أرجح فهو اصطلاح لا حقيقة وانما هو في استعمال الفقهاء ويعرفونه بأنه اللفظ المحتمل لمعنيين هو في أحدهما أرجح دلالة وحكمة انه لا يعدل عنه إلا بتأويل وهو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحاً ومثال ذلك ليوضح المرام قوله ﷺ «الجار أحق بحقه» رواه البخاري والترمذي وصححه والصبب القرب والملاصقة والمراد به الشفعة فهذا الحديث ظاهر في ثبوت الشفعة للجار الملاصق والمقابل أيضاً مع احتمال ان المراد بالجار الشريك الخاط . أما حقيقة أو مجازاً لكن هذا الاحتمال ضعيف بالنسبة الى الظاهر فلما نظرنا الى قوله عليه الصلاة والسلام « اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة »

رواه البخاري وأبو داود الترمذي وصححه صار هذا الحديث مقولاً بذلك الاحتمال الضعيف في الحديث المتقدم حتي ترجحاً على ظاهره فقدمناهما وقلنا لاشقة الا للشرىك المقام وحملنا عليه الجار في الحديث الاول وهو حمل سائق في اللغة * ثم إن الاحتمال المرجوح المقابل للراجح الظاهر قد يكون بعيداً عن الارادة وقد يكون قريباً منها وقد يكون متوسطاً بين الطرفين فالاحتمال البعيد يحتاج في حمل اللفظ عايه إلى دليل قوى لتجبر قوة الدليل ضد الاحتمال فيقولان على الاستيلاء على الظاهر والاحتمال القريب يكفيه في ذلك أدنى دليل والاحتمال المتوسط يكفيه دليل متوسط بين الدليين قوة وضعفاً وبالجملة فالغرض من دليل التأويل أن يكون بحيث إذا انضم إلى احتمال اللفظ المأول اعتضد احدهما بالآخر واستوليا على الظاهر وقدماً عليه فاك في احتمال اللفظ من ضد جبر باعتبار قوة في الدليل وما كان فيه من قوة سوجه بقدره من الدليل والمعتمد قبالة المعتدل فهما يحصلان النرض * ثم إن هذا الدليل المرجح إما أن يكون قرينة أو ظاهراً أو قياساً فاما القرينة فاما أن تكون متصلة أو منفصلة (فمثال المتصلة) مارواه صالح وحنبل عن أحمد قال قلت الشافعي في مسألة الهبة قلت إن الواهب ليس له الرجوع فيما وهب لقوله صلى الله عليه وسلم «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه» وكان الشافعي يرى أن له الرجوع فقال ليس بمحرم على الكلب أن يعود في قيئه قال أحمد فقلت له فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث المذكور «ليس لنا مثل السوء» فسكت الشافعي (ومثال القرينة) المنفصلة ما ذكره الفقهاء فيمن جاء من أهل الجهاد بمشرك فادعي أنه آمنه وأنكره المسلم فادعي أمره ففيه أقوال ثالثها القول قول من ظاهر الحال صدقه فلو كان الكافر أظهر قوة وبطشاً وشهامة من المسلم جعل ذلك قرينة في تقديم قوله مع أن قول المسلم لاسلامه وعدايته أرجح وقول الكافر مرجوح لكن القرينة المنفصلة عضدته حتى صار قوله أقوى من قول المسلم الراجح (وأما الظاهر) فمن أمثلته قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) فانه ظاهر في تحريم جلدھا دبح أو لم يدبغ مع احتمال أن الجلد غير مراد بالعموم احتيالا متردداً له من جهة ان اضافة التحريم إلى الميتة يقتضي تحريم الأكل والجلد غير مأكول يقتضي عدم تناول الجلد ومن جهة أن عموم

اللفظ قوي متناول لجميع أجزائها يقتضي تناول الجلد ثم نظرنا في قوله عليه السلام «أيما أهاب دبغ قد طهر» فهو عموم وظاهر يتناول إهاب الميتة فكان هذا الظاهر مقويا لاحتمال عدم إرادة جلد الميتة من الآية المذكورة في التحريم (ومثال) النص قوله عليه السلام في شاة ميسونة «الأأخذتم إهابها قد بغمتموه فانتقم به فقالوا إنها ميتة قال إنما حرم من الميتة أكلها» فهذا نص في طهارة جلد الميتة (ومثال) القياس إن تركه تعالى ذكره الاطعام في كفارة القتل ظاهر في عدم وجوبه إذ لو وجب لذكره كما ذكر التحريم والصيام هذا مع احتمال أن يكون واجبا مسكوتا عنه يستخرجه المجتهدون ثم رأينا اثبات الاطعام في كفارة القتل بالقياس على اثباته في كفارة الظهار والصيام واليمين متجها لان الكفارات حقوق لله تعالى وحكم الامتثال واحد فتبوت الاطعام في تلك الكفارات تنبيه على ثبوته في كفارة القتل (ثم اعلم) أن كل من أراد تأويل ظاهر من الظواهر فعليه أمران (أحدهما) بيان الاحتمال المرجوح مع الظاهر (الثاني) بيان عارضد الاحتمال المرجوح أى الدليل الذي يعضده ويقويه حتى يقدم على الظاهر ثم إن الظاهر والاحتمال المرجوح إذا تقابلا فقد يحذف بالظاهر قرائن ترفع ذلك الاحتمال وتبطله ثم قد يكون كل واحدة من القرائن دافعة للاحتمال وحدها وقد لا تندفع إلا بمجموع تلك القرائن وذلك بحسب قوة القرائن وظهورها ومقاومتها لذلك الاحتمال وقصورها عنه فقد تقاومه قرينة واحدة أو قرينتان فتدفعه وقد لا تقاومه الا جميعها فلا تندفع بدونه (فمثال) رفع الاحتمال المرجوح بالقرائن الخفية بالظاهر «أن غيلان بن سلمة التقي رضى الله عنه أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير أربعا منهن» رواه ابن ماجه والترمذى وفيما يتداوله الفقهاء أمسك منهن أربعا وفارق سائرهن وعليه أجمه الزاع الحنفية قالوا ان من أسلم ونحته أكثر من أربع نسوة فإن كان تزوجن في عقد واحد بطل نكاحهن ولم يجزان يختار منهن شيئا وإن تزوجن متعاقبات اختار من الاول أربعا وترك الباقي والأئمة الثلاثة على أنه يختار منهن أربعا مطلقا ولما كان مذهب اليه الحنفية مخالفا لظاهر الحديث اذ ظاهر الامساك فيه استدامة نكاح أربع وظاهر المفارقة تسريح الباقيات احتاجوا الى تأويله فجهلوا

الامساك علي ابتداء النكاح كأنه قال امسك أربما بأن تبتدي* نكاحهن وقارق
سائرهن بأن لا تبتدي* العقد عليهن وعضدوا هذا التأويل بالقياس وهو ان بعض
النسوة ليس بأولى بالامساك من بعض إذ هو ترجيح من غير مرجح ورد
بقية الأئمة هذا التأويل بأن السابق إلى فهمنا وفهم الصحابة من الامساك
الاستدامة لا ابتداء النكاح ومن المفارقة التسريع لترك النكاح فيكون هذا
مدلول اللفظ ومقتضاه وبأن النبي صلى الله عليه وسلم فوض الامساك والفراق
الى غيلان مستقلا به حيث قال امسك وقارق ولو كان المراد به ابتداء النكاح
لما استقل به بالاهاق اذ لا بد من رضي الزوجة ومن الولي عندنا فكان يجب
أن يقول أمسك أربما منهم ان رضين ويبين له شرائط النكاح لان ذلك يان
في وقت الحاجة اليه فلا يجوز تأخيره الى غير ذلك من الاجوبة التي محلها الكتب
المطولة في هذا الفن فهذه قرائن تدفع تأويلهم على أن الامام الغزالي انصف في
هذا المقام فقال والانصاف ان تأويل الظواهر يختلف باختلاف أحوال المجتهدين
والا فلنسنا قطع بطلان تأويل أبي حنيفة رحمه الله تعالى مع هذه القرائن وإنما
المقصود تذليل الطريق للمجتهدين والله سبحانه وتعالى أعلم* ونحن نقول إنما
قصدا في هذا الكتاب وغيره من كتبنا المشتملة على الادلة يان الايضاح بالامثلة
واستنباط الفوائد من كتاب الله ومن كلام رسوله مع احترام العلماء وحفظ مقامهم
حشرنا الله في زمرة المهديين منهم *

وهنا قد انتهى ما وخينا من الكلام على النص والظاهر وذكرنا هما هنا
لقرب مباحثهما من مباحث مبادئ اللغة وأخرنا الكلام على الجمل إلى ما بعد
المطلق والمقيد لانه أشبه بهما * وهنا قد انتهى الكلام على ما هو مقدمة في هذا
الفن ونشرع إن شاء الله تعالى على الاصول واليك البيان *

❦ فصل في الاصول ❦

لأعلم ان الحقين من علماء هذا الشأن عرفوا تلك الاصول بالضوابط وهذه
الطريقة وإن كان التعريف بها ضعيفا إلا اننا نسلکها هنا ثم نورد تعريف كل
قسم عند ذكره لاثنا أردنا الضبط هنا ولم نرد الحدود وإن كانت تأتي عرضا

واخترنا هنا طريقة الامدي فانه قال مامعناه إن الدليل الشرعي أي الذي طريقه معرفته الشرع إما ان يرد من جهة الرسول أولاً من جهته فان ورد من جهة الرسول فهو اما من قيل ما يتلى وهو الكتاب أولاً وهو السنة وإن ورد لما من جهة الرسول فاما أن تشتط فيه عصمة من صدر عنه أولاً والاول والاجماع والثاني إن كان محل معلوم على معلوم مجامع مشترك فهو القياس وإلا فهو الاستدلال فالثلاثة الاول وهي الكتاب والسنة والاجماع نقلية والاخران معنويان والنقل أصل للمعنوي والكتاب أصل للكل فالادلة اذن خمسة الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال وعرفه الامدي بأنه دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس ومصدر هذه الاصول هو الله تعالى اذ الكتاب قوله والسنة يانه والاجماع دال على النص ومدركها الرسول عليه السلام لانه لاسماع لنا من الله تعالى ولا من جبريل فلم يبق لنا مدرك لهذه الاصول الا الرسول فالكتاب سمع منه تبليغاً تصدر عنه تعييناً والاجماع والقياس مستندان في اثباتهما الى الكتاب والسنة * واعلم ان هذه الاصول هي المتفق عليها بين الجمهور ونم أربعة أخرى هي محل خلاف شرع من قبلنا وقول الصحابي الذي لا مخالف له والاستحسان والاستصحاب وستمرك هذه الاصول التسعة مبنية حسب الامكان ان شاء الله تعالى *

— الكتاب العزيز الذي هو أصل الاصول —

كتاب الله كلامه المنزل للعجاز بسورة منه وهو القرآن وفيه مسائل (الاولى) القراءات السبع متواترة وهو المشهور وقال ابن الحارث هي متواترة فيما ليس من قبيل الاداء كالدء والامالة وتخفيف الهزة ونحوها وهذا خلاف المشهور وذهب الطوفي الى أن القراءات متواترة عن الائمة السبعة أما تواترها عن النبي ﷺ الى الائمة السبعة فهو محل نظر فان أسانيد الائمة السبعة بهذه القراءات السبعة الى النبي ﷺ موجودة في كتب القراءات وهي ثقل الواحد عن الواحد لم تستكمل شروط التواتر قال وأبلغ من هنا أنها لم تواتر بين الصحابة قال وأعلم أن بعض من لا تحقيق عنده ينفر من القول بعدم تواتر القراءات ظناً منه أن ذلك يستلزم عدم تواتر القرآن وليس ذلك بلازم لانه فرق بين ماهية القرآن والقراءات والاجماع

على تواتر القرآن (الثانية) المتقول أحاداً نحو (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) وهي قراءة ابن مسعود حجة عندنا وعند أبي حنيفة خلافاً للباقين (الثالثة) القرآن مشتمل على الحقيقة والمجاز خلافاً لقوم وهم الظاهرية والرافضة فانهم منعوا جواز وقوع المجاز في القرآن وقد مر بك هذا البحث (الرابعة) قالوا المغرب موجود في القرآن وهو بتشديد الراء وفتحها وهو ما أصله أعجمي ثم عرب أي استعملته العرب على نحو استعمالها لكلامها فقبل له معرب توسط بين العجمي والعربي وأقول الحق إن المدعى أنه معرب أن كان من الاعلام كإبراهيم وإسحاق ويعقوب فهذا ليس بحربي ولا يضر وإن كان من غير الاعلام فهو من توافق اللغات قطعاً *

وشل ابن إسحاق في المنازى وابن فارس في فقه اللغة عن أبي عبيد كلاماً حاصله أن في اللغة الفاظاً أصلها أعجمي كما قال الفقهاء لكن استعملها العرب فعربتها بالسنتها وحولتها عن الفاظ العجم إلى الفاظها فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت بكلام العرب فمن قال أنها عربية فهو صادق يعني باعتبار التريب الطاريئ ومن قال أنها أعجمية فهو صادق يعني باعتبار أصلها قال أبو عبيد وإنما سلكنا هذا الطريق لئلا يظن بالفتهاء الجبل بكتاب الله تعالى وهم كانوا أعلم بالتأويل وأشد تعظيماً للقرآن انتهى. قلت ومنه تعلم أن النزاع في المسألة لفظي *

(الخامسة) فيه المحكم والمتشابه فاما المحكم فهو لغة فعل من أحكمت الشيء أحكمه إحكاماً إذا أثبتته فكان على غاية ما يبنى من الحكمة والمتشابه ما بينه وبين غيره أمر مشترك في شبهه ويلتبس به وأما معنى المحكم فاجود ما قيل فيه أنه المتضح المعنى كالنصوص والظواهر لانه من البيان في غاية الاحكام والاتقان والمتشابه مقابل له وهو غير متضح المعنى فتشابه بعض محتملاته ببعض وذلك التشابه وعدم الانضاح أما لاشتراك كلفظي العين والقرؤاً ولا جمل وهو إطلاق اللفظ بدون المراد منه نحو قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) فلم يبين مقدار الحق أول ظهور تشبيهه في صفات الله تعالى كآيات الصفات وأخبارها فان المراد منها أشبه على الناس فقال قوم بظاهرها فجسموا وشبهوا وفر قوم من التشبيه فتأولوا وحرّفوا فمطلوا وتوسط قوم فسلموا وأمرؤه كما جاء مع اعتقاد التزييه

فسلموا وهم أهل السنة وجعل كثير من العلماء من المتشابه الحروف التي في فواتح السور فانه لاشك ان لها معني لم تبلغ أفهامنا الى معرفته فهي مما استأثر الله بعلمه ولم يصب من تحمل لتفسيرها فان ذلك من القول على الله بما لم يقل ومن تيسر كلام الله بمحض الرأي * وحكم الحكم هو وجوب العمل به والحق ان حكم المتشابه هو عدم جواز العمل به لقوله تعالى (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله) وهنا الوقت واجب تقلا وعقلا والله الهادي *

حـ (الأصل الثاني السنة) -

السنة في اللغة الطريقة والسيرة وفي اصطلاح الشرع ما نقل عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو إقراراً على فعل وهذا معناها باعتبار العرف الخاص باصطلاح العلماء وأما معناها باعتبار العرف العام فهو ما نقل عن النبي ﷺ أو عن السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة المقتدي بهم * ثم اعلم ان قول النبي ﷺ اما ان يكون مسموعاً منه لغيره بلا واسطة أو منقولاً اليه بواسطة الرواة فان كان مسموعاً منه فهو حجة قاطعة على من سمعه كالصحابة الذين سمعوا منه الاحكام لا يسوغ خلافها بوجه من الوجوه الا بنسخ أو جمع بين متعارض بالتأويل وذلك في التحقيق لا بدخلاقاً وإن كان منقولاً الى الغير فذلك النقل إما ان يكون تواتراً أو آحاداً فان كان تواتراً فهو أيضاً حجة قاطعة كالسموع منه عليه السلام لان التواتر يفيد العلم فصار كالسموع شفاهاً منه في إفادة العلم غير أن مدرك العلم في المسموع الحسن وفي التواتر المركب من السمع والعقل وإن كان آحاداً وجب العلم بمقتضاه كإسائي ما لم يكن مجتهداً يصرفه عن مقتضى ماسمعه أو نقل اليه دايلاً فيجب عليه متابعة الدليل وذلك كترك العام الى الخاص والمطلق الى المقيد والمرجوح الى الراجح وغير ذلك *

(تنبية) قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الاحكام وانها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام وقد ثبت عنه ﷺ انه قال «الاولاني أوتيت القرآن ومثله معه» أي من السنن التي لم ينطق بها القرآن وذلك كتحریم لحوم الجر الاهلية وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب

من الطير وغير ذلك مما لم يأت عليه الحصر وما ورد من طريق ثوبان بمرض
الاحاديث على القرآن فقال يحيى بن معين انه موضوع وضمنه الزنادقة وقال
عبد الرحمن بن مهدي الخوارج وضعوا حديث ما أنا كم عنى قاعرضه على كتاب
الله الى آخره وقد عارض حديث العرض قوم فقالوا عرضنا هذا الحديث على
كتاب الله فخالقه لانا وجدنا فيه (وما أنا كم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فاتوهوا) قال الاوزاعي الكتاب أحوج الى السنة من السنة الى الكتاب. قال ابن
عبد البر يريد أنها تقضى عليه وتبين المراد منه وقال يحيى ابن أبي كثير
السنة قاضية على الكتاب انتهى* وكل من له الملم بالعلم يعلم أن ثبوت حجية السنة
المطهرة واستقلالها بتشريع الاحكام ضرورية دينية ولا يخالف في ذلك الا من
لاحظ له في دين الاسلام *

﴿ فصل في شذرات من مباحث السنة ﴾

(الاولى) الخبر ما صح أن يقال في جوابه صدق أو كذب فيخرج منه الامر
والنهي والاستفهام والتعني والدعاء وهو قهان متواتر وآحاد فالتواتر لغة التتابع
واصطلاحاً اخبار قوم يمتنع تواطؤهم على الكذب بشروط تذكر وهو يفيد العلم
وذلك العلم الحاصل به ضروري عند القاضي أبي علي وواقعه الجمهور ويحصل
بالنظر ويتوقف عليه عند أبي الخطاب وواقعه الكشي وأبو الحسين البصري من
المعزلة وإمام الحرمين والنزائي والدقاق من أصحاب الشافعي والخلاف لفظي
لأن القائل بأنه ضروري لا ينازع في توقفه على النظر في المقدمات واقائل بأنه
نظري لا ينازع في أن العقل يضطر الي التصديق به واذا وافق كل واحد من
الفرقيين صاحبه على ما يقوله في حكم هذا العلم وصفته لم يبق النزاع بينهما إلا
في اللفظ وما أفاد العلم من الاخبار في واقعة معينة وجب أن يفيد في كل
واقعة غيرها وما أفاد العلم شخصاً من الناس وجب أن يفيد لكل شخص غيره
إذا شاركه في سماع ذلك الخبر بحيث لا يجوز أن يختلف الخبر فيفيد العلم في
واقعة دون أخرى ولا شخص دون آخر ملم يمكن هناك قرينة تدل
على الاختصاص ويجوز حصول العلم بخبر الواحد مع الترائن لقيام

القرينة مقام الخبرين في افادة الظن وتزايد حتى يحزم به كمن أخبره واحد بموت مريض مشرف على الموت ثم مر بها به قرأى تابوتا على باب داره وصراخا وعويلا وانهك حريم قاتلا يحزم بموت الشخص الذي أخبرنا بموته ولولا إخبار الخبر لجوزنا موت شخص آخر *

(الثانية) للتواتر ثلاثة شروط (أولها) أن يكون مستنداً إلى مشاهدة حسن بان يقال رأينا مكة وبنداد ولا يصح التواتر عن مقول لاشتراك المعقولات في ادراك العقلاء لها (ثانيها) استواء الطرفين والواسطة في كمال المدد بان يكون عدد التواتر موجوداً في الطبقة المشاهدة وفي الطبقة المخبرة وفي التي بينهما بحيث تكون كل واحدة من هذه الطبقات مستكيلة لعدد التواتر فلو قص بعضها عن عدد التواتر خرج الخبر عن كونه متواتراً والتحق بالآحاد (ثالثها) المدد وقد اختلف العلماء في تعيينه اختلافاً كثيراً والحق إن الخبرين يلزم أن يكون عددهم بالغاً مبلغاً يتمتع في العادة تواطؤهم على الكذب ولا يقيد ذلك بعدد معين بل ضابطه حصول العلم الضروري به ولا تشترط عدالة الخبرين ولا اسلامهم ولا عدم انحصارهم في بلد أو عدد ولا عدم اتحاد الدين والنسب ولا عدم اعتقاد نقيض الخبر به وكتمان أهل التواتر ما يحتاج إلى نقله ممنوع وفي جواز الكذب على عدد التواتر خلاف الاظهر المنع *

(الثالثة) الآحاد وهو ما عدم شروط التواتر أو بعضها وعن الامام أحمد في حصول العلم بخبر الواحد قولان (أحدهما) لا يحصل العلم به وهو قول الاكثرين والمتأخرين من أصحابه قال الطوفي وهو الاظهر من القولين (والثاني) يحصل به العلم وهو قول جماعة من المحدثين قال الآمدي وهو قول بعض أهل الظاهر وحمل بعض العلماء قول الامام أحمد الثاني على أخبار مخصوصة كثرت روايتها و تلقاها الامة بالقبول ودلت القرائن على صدق ناقلها فيكون إذن من المتواتر *

(الرابعة) قسم المحدثون أخبار الآحاد الصحيحة إلى سبعة أقسام أحدها أحاديث البخاري ومسلم وهو المعبر عنه في عرفهم بالمتفق عليه وقد أفرد الحافظ عبد الغنى المقدسي أحاديث الاحكام من هذا النوع في كتاب سماه عمدة

الاحكام (١) وقد شرحته في مجلدين (وثانها) ما أقرد به البخاري عن مسلم (وثالثها) ما انفرد به مسلم عن البخاري (ورابعها) ما أخرجه الأئمة بعدهما على شرطها (وخامسها) ما خرج على شرط البخاري وحده (وسادسها) ما خرج على شرط مسلم وحده وذلك كما في المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم وغيره * ومعنى التخريج على شرط الشيخين أو شرط أحدهما أنها اختلفا في رواية الحديث لاختلاف صفاتهم المعتبرة عندهما فاتفقا على الإخراج عن طائفة من الرواة وانفرد البخاري بالرواية عن طائفة منهم وانفرد مسلم بالرواية عن طائفة فزعم المستدرکون عليهما أنهم قد وجدوا أحاديث قد رواها من خرجا عنه اتفقا وانفردا ومن ساوى من خرجا عنه فخرجوها وقالوا هذا استدراك عليهما على شرطها أو شرط واحد منهما (وسابعها) ما أخرجه بقية الأئمة كأبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم من أئمة الحديث وأعلى هذه الأقسام الأول وهو المتفق عليه *

والتحقيق في أحاديث الصحيحين أنها مفيدة للظن القوي الغالب لما حصل فيها من اجتهاد الشيخين في نقد رجالها وتحقيق أحوالها أما حصول العلم بها فلا مطمع فيه وذلك في غيرها من الأقسام الأخرى *

(الخامسة) يجوز التعبد بخبر الواحد والعمل به وعليه دل العقل والسمع وقد عمل كثير من الصحابة بخبر الواحد وقد رجح الكل إلى خبر عائشة في الفضل بالتفاهاتين وفي كتب الحديث كثير من ذلك *

(السادسة) يعتبر في الراوى المقبول الشهادة شروط وهي الاسلام واختلف في صحة الرواية عن المبتدعة فاختار أبو الخطاب قبولها من الفاسق المتأول لحصول الوازع أى الكاف له عن الكذب وهو قول الشافعي وقال الطوفي من أصحابنا المحدث اذا كان نادراً بصيراً جاز لأن يروى عن جماعة من المبتدعة الذين يفلحون يديهم كعباد بن يعقوب الرواجني - الحليم والنون - وكان غالباً في التشيع وجبر ابن عثمان وكان يفضيلاً كرم الله وجهه وفي الحديث « لا يجهل إلا مؤمن ولا ينفك إلا منافق » (والثاني) المدالة وهي اعتدال المكلف في سيرته شرعاً بحيث لا يظهر منه ما يشهر بالجوراء على الكذب وتحصل بإداء الواجبات واجتناب المحظورات

ولواحقها وتعرف عدالة الشخص بامور (أحدها) للمعاملة والمخالطة المطلقة في المادة على خياله النفوس ودسائسها (الثاني) الزكية وهي ثناء من ثبتت عدالته عليه وشهادته له بالعدالة (الثالث) السمعة الجميلة المتواترة أو المستفيضة ويثقلها عرف عدالة كثير من أئمة السلف *

(والثالث) التكليف بان يكون عاقلاً بالغاً إذ لا مانع للصبي والمجنون عن الكذب ولا عبادة لهما فان سمع الراوي في حال صغره وروي بعد بلوغه قبل قوله *

(الرابع) أن يكون ضابطاً لما سمعه حالة السماع إذ لا وثوق بقول من لا ضبط له فاما رواية مجهول العدالة فروى عن احمد في أحد القولين عنه أنها لا تقبل وهو قول الشافعي وروي عنه أنها تقبل وهو قول أبي حنيفة واتفقوا على أنه لا تقبل رواية مجهول الاسلام والتكليف والضغط *

(السابعة) لا تشترط ذكورية الراوي ولا رؤيته لقبول الصحابة خبر عائشة من وراء الحجاب ولا ثقته ولا معرفة نسبه ولا يشترط أن لا يكون عدواً ولا قريباً لمن روي في حقه خبراً ومن أشبه اسمه باسم مجروح ردخبره حتى يعرف حاله *

(الثامنة) الجرح - بفتح الجيم - أن ينسب إلى الشخص ما يرد قوله لاجله أي من قبل معصية صغيرة أو كبيرة أو ارتكاب دينية وبالجمل أن ينسب إليه ما يخل بالعدالة التي هي شرط قبول الرواية والتعديل بخلافه وهو أن ينسب إلى الراوي من الخير والعفة والصيانة والمروءة والتدين بفعل الواجبات وترك المحرمات ما يسوغ قبول قوله شرعاً لدلالة هذه الاحوال على تحري الصدق ومجانبة الكذب ولا خفاء في ميسر الحاجة إلى الجرح والتعديل في هذا الباب ليعلم من ينبغي الاخذ عنه من غيره ومذهب الامام احمد ان التعديل لا يشترط بيان سببه استصحاباً لحال العدالة وبه قال الشافعي بخلاف سبب الجرح فانه يشترط بيانه في أحد القولين عن احمد وهو القول المنصور عندنا وذلك لاختلاف الناس في سبب الجرح واعتقاد بعضهم مالا يصلح أن لا يكون سبب الجرح جارحاً كشرب النبيذ متأولاً فانه يقدح في العدالة عند مالك دون غيره ولكن يرى انساناً يول قائماً فييادر

لجرحه بذلك وأمثال هذا فينبغي بيان سبب الجرح ليكون على ثقة واحترار من الخطأ والقلو فيه وينبغي أن يكون الجراح علماً باختلاف المذاهب في الجرح والتعديل وإذا تعرض الجرح والتعديل فالجرح مقدم وإن زاد عدد المعدلين تضمنه زيادة خفيت على المعدل وهذا فيما أمكن اطلاع الجراح على زيادة أمال إذا استحال ذلك مثل أن قال الجراح رأيت هذا قد قتل زيدا في وقت كذا وقال المعدل رأيت زيدا حياً بعد ذلك الوقت فهنا يتعارضان فيتباطان ويبقى أصل العدالة ثابتاً والحدود في الغذف أن كان الغذف صدر منه بلفظ الشهادة بأن شهد عليه بالزنا مثلاً وردت شهادته قبلت روايته ولم يرد خبره وإن كان بخير لفظ الشهادة ردت روايته حتى يتوب *

(التاسعة) ما يحصل به التعديل ثلاثة أشياء (أحدها) صريح القول بأن قوله هو عدل رضي مع بيان السبب (الثاني) الحكم بشهادته (الثالث) الصلح بخبر الراوي بشرط أن يعلم أن لا مستند للعمل غير روايته والا لم يكن تعديلاً لاحتمال أنه عمل بدليل آخر وافق رواية الراوي وكانت هي زائدة لاحاجة إليها ولا معمول عليها *

(العاشرة) أن عرف من مذهب الراوي أو عاداته أو صريح قوله أنه لا يرى الرواية أولاً بروى إلا عن عدل كانت روايته تعديلاً لمن روى عنه وإن لم يعلم ذلك لم تكن روايته عنه تعديلاً له إذ قد يروى الشخص عن لو سئل عنه لسكت *

(الحادية عشر) قال أصحابنا والجمهور الصحابة كلهم عدول لا حاجة إلى البحث عن عدالتهم ومرادهم من لم يعرف بقبح ذكره علاء الدين على ابن سليمان المراد في التحرير وقيل لم يزالوا عدولا حتى وقع الخلاف بينهم واقتتلوا وهذا القول ينسب إلى وأصل بن عطاء وأصحابه الواسلية وقيل م كثرهم من رواة الامة فيبحث عن عدالتهم. والصحابي من تلقى النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه يقظة حياً عند الامام أحمد وأصحابه والبخاري والا كثر مسلماً ولو ارتد ثم أسلم ولم يره ومات عليه ولو جنياً في الاظهر وقيل من طالت صحبته عرفاً وحكى عن الاكثر وقيل من صحبه سنة أو غزى معه أو روى عنه والقول الاول أولى ويعلم كونه صحابياً باخبار غيره بأنه صحابي اتفاقاً فلو

أخبر عن نفسه بأنه صحابي فقال أصحابنا والا كثر قبل قوله وقال جمع لا يقبل
والقول في التابعي مثل القول في الصحابي إلا في أثبات المدالة وشرط ابن حبان
كونه في سن يحفظ فيه عن الصحابي واشترط الخطيب البغدادي وجمع الصبغة *
(الثانية عشرة) الراوي إما أن يكون صحابياً أو غير صحابي فالصحابي
لا لفاظ روايته مراتب (أقواها) أن يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول أو حدثني أو أخبرني أو بنأني أو شافهني وهو الاصل في الرواية ثم بعد
هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه دون سمعت في القوة لاحتمال
الواسطة في قوله قال ثم بعده أمر رسول الله بكذا ونهى عن كذا أو أمرنا
بكذا ونهينا عن كذا أو رخص لنا أو حرم علينا وهذا كله حجة عندنا وعند
الشافعي والاكثر ومثله قوله من السنة كذا وكنا نفعل ونحوه على عهد النبي
ﷺ كذا وكانوا يفعلون كذا لكن قوله كانوا يفعلون إن أضيف إلى عهد
النبوّة كان حجة اقرارية وإن لم يضاف إلى عهد النبوّة لم يكن حجة اقرارية بل
يكون اجماعاً ظنيا لافطياً قال أبو الخطاب ويقبل قول الصحابي هذا الخبر منسوخ
ويرجع في تفسير الخبر اليه *

(الثالثة عشر) الرواية عن غير الصحابي لها مراتب (احداها) مائة
قراءة الشيخ للحديث على جهة اخباره للراوي أنه من روايته ليروي الراوي
عنه فللراوي حينئذ أن يقول سمعت فلانا يعني شيخه يقول كذا وله أن يقول
قال فلان وحدثني فلان وأخبرني فلان (الثانية) أن يقرأ الراوي على الشيخ فيقول
الشيخ لعم أو يسكت فله الرواية عنه بذلك لظهور الصحة والاجابة ثم له أن
يقول أخبرنا وحدثنا فلان قراءة عليه (الثالثة) الاجازة نحو اجزت لك أن
تروي عني الكتاب الفلاني أو ماصح عندك من مسموعاتي والمناولة نحوه خذ
هذا الكتاب فاروه عني ويكتفي بمجرد اللفظ دون المناولة فيقول فيها حدثني أو
أخبرني إجازة فإن لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله حدثني أو أخبرني فقد أجازته
قوم والحق أنه لا يجوز لاشعاره بالسماع منه وهو كذب ولو قال خذ هذا الكتاب
أو هو سماعي ولم يقل اروه عني لم تحيز روايته ولا يروي عنه ما وجدته بخطه لكن
يقول وجدت بخط فلان وتسمى الوجادة ولو قال هذه نسخة صحيحة من

كتاب البخاري ونحوه لم يميز روايتها عنه مطلقاً ولا العمل بها إن كان مقلداً
إذ فرضه تقليد المجتهد وإن كان مجتهداً قولان الأصح الجواز ولا يروي عن
شيخه ما شك في سماعه منه فلو شاع الحديث المشكوك في سماعه في مسموعات
الراوي ولم يميز فلم يعلم هل هو هذا الحديث أو هذا أو هل هو هذا الكتاب
أو هذا لم يروي شيئاً من مسموعاته فإن ظن أنه واحد منها بعينه أو إن هذا
الحديث مسموع له ففي جواز الرواية اعتياداً على الظن خلاف وإنكار الشيخ
الحديث غير قادح في رواية الفرع له ويحمل إنكار الشيخ على لسانه جماعينهما وإذا وجد
سماعه بخط يثق به وغلب على ظنه أنه سمعه جاز أن يرويه وإن لم يذكر السماع *
(الرابعة عشر) الزيادة من الثقة مقبولة لفظية كانت أو معنوية كالحديث الثام وأولى *

(الخامسة عشر) الجمهور على قبول مرسل الصحابي أما مرسل غير الصحابي
كقول من لم يعاصر النبي ﷺ قال النبي ﷺ ومن لم يعاصر أباه ريرة قال
أبو هريرة ففيه قولان (القبول) وهو مذهب مالك وأبي حنيفة واختاره القاضي
وجامع من المتكلمين (والمنع) وهو قول الشافعي وبعض المحدثين *

(السادسة عشر) الجمهور يقبل خبر الواحد فيما تم به البلوى كرفع اليدين
في الصلاة وقض الوضوء بمس الذكر ونحوهما والمراد عما تم به البلوى ما يكثر
التكليف به ويقبل أيضاً فيما يسقط بالشبهات كالحدود وفيما يخالف القياس وفيما
يخالف الأصول أو معني الأصول والفرق بين المسألين أن القياس أخص من
الأصول إذ كل قياس أصل وليس كل أصل قياساً فما خالف القياس قد خالف أصلاً
خاصاً وما خالف الأصول يجوز أن يكون مخالفاً لقياس أو نص أو إجماع أو استدلال
أو استحسان أو استحسان أو غير ذلك فقد يكون الخبر مخالفاً للقياس
موافقاً لبعض الأصول وقد يكون بالعكس كاتقاضي الوضوء بالنوم موافق
للقياس من أنه تعليق الحكم بمظنته كسائر الأحكام المتعلقة بمظانها وهو
مخالف لبعض الأصول وهو الاستصحاب إذ الأصل عدم خروج الحدث وقد يكون
مخالفاً لهما جميعاً كخبر المصرة فإن القياس كما دل على ضمان الشيء بثله كذلك
النص والإجماع دالا على ذلك وقد يكون موافقاً لهما كالآثار الواردة في تحريم
التبذير موافقة لقياسه على الحر والنص والإجماع على تحريمها والنص على تحريم

كل مسكر وأصحابنا لم يتركوا حديث الفقهية لخالفته القياس بل لعدم صحته عندهم *

(السابعة عشر) تجوز رواية الحديث بالمعنى المطابق للفظ للعارف بمقتضيات الالفاظ الفارق بينها . قال القرأني يجوز بثلاثة شروط أن لا يزيد في الترجمة ولا ينقص ولا يكون أخفى من لفظ الشارع *

(تمة) ذهب الامام أحمد وتبعه موفق الدين المقدسي والاكثر إلى انه يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل وقال شيخ الاسلام أحمد بن حنبل يعمد به في الترغيب والترهيب لا في اثبات مستحب وغيره وروى المنعم عن أحمد أيضاً وكان يكتب حديث الرجل الضعيف للاعتبار والاستدلال به مع غيره وقال الخلال في الجامع لا يحتج بحديث ضعيف في المآثم . وقال مذهب أحمد القول بالحديث الضعيف أو المضطرب إذا لم يكن له معارض وقد تقدم مثل ذلك عند الكلام على أصول الامام أحمد فراجع ولما كان النسخ لاحقاً للكتاب والسنة معا عقباهما بقولنا *

باب النسخ

هو في اللغة الرفع والازالة وقد يراد به ما يشبه النقل نحو نسخت الكتاب وفي اصطلاح الاصوليين هو رفع الحكم الثابت بطريق شرعي بمثله متراخ عنه فيدخل ماثبت بالخطاب أو مقام مقامه من إشارة أو إقرار في النسخ والمنسوخ وهو جائز عقلاً وواقع سمعاً في الكتاب والسنة بلا خلاف في ذلك بين المسلمين وقائده أن الله تعالى علم المصلحة في الحكم تارة فائتبه بالشرع وعلم المفسدة فيه تارة ففاه بالنسخ وهذا لا بداء فيه لانا نقطع بكمال علم الله تعالى والبداء يتأني بكمال العلم وللتسخ قانندان (إحداهما) رعاية الاصلح للمكلفين تفضلاً من الله تعالى لا وجوباً (ثانيهما) امتحان المكلفين بامثالهم الاوامر والنواهي خصوصاً في أمهم بما كانوا منهيين عنه ونهيهم عما كانوا مأمورين به فان الاقياد له أدل على الامعان والطاعة وفي هذا الباب شذرات *

(الأولى) يجوز نسخ التلاوة والحكم وإحكامها بكسر الهزأة أي إبقائها محكين

غير منسوخين ويجوز نسخ اللفظ فقط دون المعنى ونسخ المعنى دون اللفظ وأنت إذ تأملت هذا المقام وجدته ستة أقسام (الاول) ما نسخ حكمه وبقي رسمه كنسخ آية (الوصية للوالدين والاقربين) بآية الموارث ونسخ العدة حولاً بالعدة أربعة أشهر وعشراً (الثاني) ما نسخ حكمه ورسمه وثبت حكم الناسخ ورسمه كنسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة (الثالث) ما نسخ حكمه وبقي رسمه ورفع رسم الناسخ وبقي حكمه كقوله تعالى (فامسكوهن في البيوت حتي يتوفاهن الموت) الآية بقوله تعالى الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله وقد ثبت في الصحيحين أن هذا كان قرآناً يتلى ثم نسخ لفظه وبقي حكمه (الرابع) ما نسخ حكمه ورسمه ونسخ رسم الناسخ وبقي حكمه كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت كان فيما أزل عشر رضعات متباينات يجرمن فنسخ بخمس رضعات فتوفي رسول الله وهن فيما يتلى من القرآن قال البيهقي فالعشر مما نسخ رسمه وحكمه والخمس نسخ رسمه وبقي حكمه بدليل أن الصحابة حين جمعوا القرآن لم يثبتوها رسماً وحكمها باقٍ عندهم قال ابن السمعاني معني قولها وهى فيما يتلى من القرآن أنه يتلى حكمها دون لفظها وقال البيهقي المعنى أنه يتلو من لم ييلغه نسخ تلاوته (الخامس) مازال رسمه لاحكمه ولا يعلم الناسخ له كما في الصحيح « لو كان لابن آدم واديان من ذهب لثمى لهما ثالثاً لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب » فان هذا كان قرآناً ثم نسخ رسمه (السادس) ما نسخ رسمه منسوخاً وليس بينهما لفظ متلو كالوارث بالخلف والنصرة فانه نسخ بالتواتر بالاسلام والمهجرة ونسخه بآية الموارث *

(الثانية) نسخ الامر قبل امتثاله جائز نحو أن يقول الشارع في رمضان مثلاً حجوا في هذه السنة ثم يقول في يوم عرفة أو قبله لا تحجوا وهذه المسألة ذكرتها بما للروضة وغيرها ولا فائدة لها إلا المناقشة *

(الثالثة) الزيادة على النص إما أن لا تتعلق بحكم النص أصلاً أو تتعلق به فان لم تتعلق به فليست نسخاً له إجماعاً وذلك كزيادة إيجاب الصوم بعد إيجاب الصلاة فانه ليس بنسخاً لإيجاب الصلاة بالإجماع وإن تعلقت الزيادة بحكم النص المزيدي عليه فذلك الزيادة أما جزء له أو شرط أو لا جزء ولا شرط مثال

كونها جزء له زيادة ركعة في الصبح أو عشرين سوطاً في حد القذف فتصير الصبح ثلاث ركعات والثالثة جزء منها واحد القذف مائة سوط والعشرون الزائدة جزء منها . ومثال كونها شرطاً نية الطهارة هي شرط لها وقد زيدت في حديث إنما الأعمال بالنيات وغيره على ما في آية الوضوء بناء على أن النية ليست مستفادة من الآية على خلاف بين العلماء ومثال كون الزيادة ليست جزءاً ولا شرطاً التبريد على الجلد في زنا البكر إذ الجلد لا يتوقف على التبريد توقف الكل على جزئه ولا ترقب المشروط على شرطه وليس شيء من ذلك نمحاً عندنا خلافاً للحنفية وحكي الآمدى عن القاضي عبد الحيار والغزالي في المثالين الأولين أنهما واتقا الحنفية في أنه نسخ وقد أطال الأصوليون ذبول هذه المسألة وفائدتها على ما في البحر للزركشي أن ما ثبت أنه من باب النسخ وكان مقطوعاً به فلا ينسخ إلا بقاطع كالغريب والله الموفق *

(الرابعة) يجوز نسخ العبادة إلى غير بدل كنسخ وجوب الإمساك بعد النوم في الليل وذلك أنهم كانوا في صدر الإسلام متى نام أحدهم قبل أن يفطر من صومه حرم عليه الأكل حتى الليلة الثانية فحذف ذلك عنهم بنسخه بإباحة الأكل إلى طلوع الفجر من غير بدل ومن ذلك نسخ اعتداد المتوفى عنها زوجها بأعتادها أربعة أشهر وعشراً فهام الحول لنسخ لا إلى بدل *

(الخامسة) يجوز نسخ كل من الكتاب ومتواتر السنة وآحادها بمثله وهذا اتفاق لا اختلاف فيه ويجوز نسخ السنة بالكتاب خلافاً للشافعي واستنكر جماعة من العلماء منه ذلك *

(تنبيه) الأدلة النقلية التي يتطرق للنسخ إليها وبها هي الكتاب ومتواتر السنة وآحادها وكل واحد منها إما أن ينسخ بمثله من جنسه أو بالآخرين معه فيحصل من ذلك تسع صور (الأولي) نسخ الكتاب بالكتاب (الثانية) نسخ الكتاب بمتواتر السنة (الثالثة) نسخ الكتاب بآحاد السنة (الرابعة) نسخ متواتر السنة بمتواتر السنة (الخامسة) نسخ متواتر السنة بالكتاب (السادسة) نسخ متواتر السنة بآحاد (السابعة) نسخ الآحاد بالآحاد (الثامنة) نسخ الآحاد بالكتاب (التاسعة) نسخ الآحاد بالمتواتر والضابط في ذلك على المشهور بينهم أن النص ينسخ بالقوي

منه ولا ينسخ بأصنف منه فيسقط بمقتضى هذا الضابط من الصور التسع
صورتان نسخ الكتاب بالاحاد ونسخ التواتر بالاحاد وعلى قول البايجى وبعض
الظاهرية يصح النسخ في الصور التسع *

(السادسة) الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به ولا بالقياس وأما القياس

فلا ينسخ *

(قائدتان) إحداهما الطريق الذي يعرف به كون الناسخ ناسخا إنما هو
أمور (أولها) أن يكون فيه ما يدل على قدم أحدهما وتأخر الآخر في النزول
لا التلاوة فإن العدة باربعة شهور سابقة على العدة في الحول في التلاوة مع أنها
ناسخة لها ومن ذلك التصريح في اللفظ بما يدل على النسخ كقوله تعالى (الآن
خفف الله عنكم) وكقوله (أشفتكم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقة)
(ثانيها) أن يعرف ذلك من قوله عليه السلام كان يقول هذا ناسخ لهذا أو ما
في معناه كقول كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها (ثالثها) أن يعرف
ذلك بفعله عليه السلام كرجه لما غز ولم يجلده (رابعها) اجماع الصحابة على
أن هذا ناسخ وهذا منسوخ كنسخ الحقوق المتعاقبة بالمال بالزكاة (خامسها) نقل
الصحابي لتقديم أحد الحكمين وتأخر الآخر إذ لا مدخل للاجتهاد فيه (سادسها)
كون أحد الحكمين شرعيا والآخر مواظقا للعادة فيكون الشرعى ناسخا وأما
حدانة الصحابي وتأخر اسلامه فليس ذلك من دلائل النسخ وإذا لم يعلم الناسخ
من المنسوخ بوجه من الوجوه فرجع ابن الحاجب الوقف وقال لا مدي ان علم
افتراقهما مع تعذر الجمع بينهما فنندي أن ذلك غير متصور الوقوع وتقدير وقوعه
فالواجب أما الوقف عن العمل بأحدهما أو التخير بينهما ان أمكن الحكم وكذلك
الحكم فيها إذا لم يعلم شيء من ذلك انتهى. وزاد في الروضة ان النسخ يعرف
بالتاريخ نحو قال سنة خمس كذا وعام الفتح كذا ويكون راوي أحد الخبرين مات
قبل لإسلام راوي الثاني *

(ثانيهما) للنسخ شروط (الاول) أن يكون المنسوخ شرعيا لاعتقالي (الثاني)
أن يكون الناسخ منفصلا عن المنسوخ متأخرا عنه فإن المترن كالشرط والصفة
والاستثناء لا يسمى نسخا بل تخصيصا (الثالث) أن يكون النسخ بشرع فلا يكون

ارتفاع الحكم بالمتن نسخاً بل سقوط تكليف (الرابع) أن لا يكون المنسوخ مقيداً بوقت وإلا فلا يكون اقتضاء ذلك الوقت نسخاً له (الخامس) أن يكون النسخ مثل المنسوخ في القوة أو أقوى منه (السادس) أن يكون مقتضى المنسوخ غير مقتضى للنسخ حتى لا يلزم البدء (السابع) أن يكون مما يجوز نسخه فلا يدخل النسخ أصل التوحيد لأن الله تعالى بسمائه وصفاته لم يزل ولا يزال ومثل ذلك ما علم بالنص أنه يتأبد ولا يتأفت ثم لما كان الكتاب والسنة تلخصهما أحكام لفظية ومعنوية كالامر والنهي والعموم والخصوص لا جرم عقبنهما بقولنا *

﴿ الأوامر والنواهي ﴾

أما الأمر فاختلف في تعريفه والاولى أن يقال فيه اقتضاء فعل غير كلف على جهة الاستعلاء فالأقتضاء جنس وغير كلف يخرج النهي لأنه يقتضي الكلف وهو فعل وعلى سبيل الاستعلاء يخرج ما إذا كان على سبيل التسفل وهو النداء وما كان على سبيل التساوي وهو الالتماس وللامر صيغة موضوعة له تدل عليه حقيقة كدلالة سائر الالفاظ الحقيقية على موضوعها وتلك الصيغة حقيقة في الطلب الجازم مجاز في غيره مما وردت فيه وذلك أن صيغة الأمر وهي لفظ أفعل نحو اعلم واضرب ودرجج وانطلق واستخرج أطلقت في الاستعمال اللغوي لمعان (أحدها) الطلب الجازم نحو أقيموا الصلاة (وثانيها) الندب كقوله تعالى في حق الارقاء الطالين للكتابة فكانت يوم والكتابة مندوبة عند الاكثرين (وثالثها) الاباحة نحو قوله تعالى (فاذا حلأتم فاصطادوا) . (فاشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) (ورابعها) التعجيز نحو قوله عز وجل (كونوا حجارة أو حديداً) أى فلن تعجزنى اعادتكم (وخامسها) التسخير نحو قوله تعالى (فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين) أي مسخت مواد أجسامهم لانقلأها عن الانسانية الى الفردية بالامر الالهى (وسادسها) التسوية نحو قوله تعالى (فاصبروا أو لاتصبروا سواء عليكم) أى الصبر وعدمه متساويان (وسابعها) الالهانة نحو قوله عز وجل (ذق أنك أنت العزيز الكريم) على جهة الالهانة له وقوله تعالى (ذوقوا عذاب الحريق) . (وذوقوا ما كنتم تكسبون) (وثامنها) الاكرام نحو قوله تعالى (ادخلوها بسلام آمنين)

(وتأسعها) التهديد نحو قوله تعالى (اعملوا ما شئتم) (ليكفروا بما آتيناكم وليتمتعوا)
فهذا أمر يلزم الامر (وعاشرها) الدعاء نحو اللهم اغفر لي (ربنا أفرغ علينا صبرا
وتوفنا مسليين) (وحادي عشرها) الخبر كحديث إذا أنت لم تستحي فاضنع ماشئت
(وثاني عشرها) التمني كقول امرئ القيس *

ألا أيها الليل الطويل الا انجلي . أي أعني انجلا * كعني (وثالث عشرها)
الارشاد إلى مصلحة دينية أو غيرها نحو (واشهدوا إذا تبايعتم) (قوا أنفسكم وأهليكم
باراً) يعني بالتأديب والتعليم (ورابع عشرها) (نحو كلوا من طيبات ما رزقناكم)
(كلوا من رزقه) (وخامس عشرها) الانذار نحو خذوا حذرکم (وسادس
عشرها) الاحتقار نحو (القوا ما أنتم ملقون) (وسابع عشرها) التفويض (نحو
(قاقض ما أنت قاض) (وثامن عشرها) المشورة نحو فانظر ماذا ترى (وتاسع
عشرها) الاعتبار نحو (انظروا إلى ثمرة إذا أثمر) (والعشرون) التكذيب نحو
(قل هاتوا برهانكم) (والحادي والعشرون) الالتباس كقولك لنظيرك أفصل
(والثاني والعشرون) التلبيف نحو موتوا بغيظكم هذا ولا يشترط في كون الامر
أسرا لإرادته ثم إن ههنا مسائل *

(الاولى) الامر المطلق يدل على الوجوب ما لم تكن قرينة تصرفه إلى
أحد المعاني السابقة أو غيرها مما لم نذكره (الثانية) صيغة الامر الواردة بعد الحظر
لإباحة كقوله ﷺ «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» وكقوله تعالى (وإذا
حللتم فاصطادوا) وهل انتهى بعد الامر يقتضي التحريم أو الكراهة خلاف
والاشباهة يقتضي التحريم (الثالثة) الامر المطابق لا يقتضي التكرار وهذا هو الحق
وذلك لانه لا دلالة لصيغة الامر إلا على مجرد إدخال ماهية الفعل في الوجود
لا على كمية الفعل فلو دل على المرة كالحج أو على التكرار كالصلاة والصوم المفردين
فان تلك الدلالة ليست من حيث القرائن الدالة على المرة أو على التكرار (الرابعة)
الامر بالشيء نهى عن اضداده وانتهى عنه أمر باحد اضداده من حيث المعنى
لا الصيغة أي بطريق الاستلزام فالامر بالايمان مثلاً نهى عن الكفر والامر بالقيام
نهى عن جميع اضداده كالنعوذ والاضطجاع والسجود وغير ذلك وانتهى عن القيام
أمر بواحد من اضداده لا بجميعها (الخامسة) الامر إذا اقترنت به قرينة فوراً

وتراخ عمل بمقتضاها في ذلك وإن كان مطلقاً أي مجرداً عن قرينة فهو للقور في ظاهر المذهب ومعنى القور الشروع في الامتثال عقب الأمر من غير فصل والتراخي تأخير الامتثال عن الأمر زمنياً يمكن إيقاع الفعل فيه فصاعداً (السادسة) الواجب المؤقت لا يسقط بفوات الوقت ولا يقتصر قضاؤه إلى أمر جديد فإذا أمر بصلاة الفجر مثلاً في وقتها المين لها فلم يصلها حتى طلعت الشمس كان وجوب قضائها بالأمر الأول ولا يحتاج إلى أمر جديد وذلك لأن الشرع لما عهد منه إتيان استدراك عموم المصالح الفاتية علمنا من عادته بذلك أنه يؤثر استدراك الواجب الفاتية في الزمن الأول بقضائه في الزمن الثاني فكان ذلك ضرباً من القياس (السابعة) مقتضى الأمر حصول الاجزاء بفعل المأمور به إذا أتى بجميع مصححاته من ركن وشرط ففعل صلاة الظهر ونحوها من الصلوات بجميع مصححاتها يقتضي حصول الاجزاء بحيث لا يجب قضاؤها فيما بعد (الثامنة) الأمر المتوجه إلى جماعة أماناً أن يكون بلفظ يقتضي تميمهم به أولاً يكون فإن كان بلفظ يقتضي تميمهم بحوقوله تعالى (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) فاما أن لا يعترض عليه دليل يدل على اختصاص الخطاب بعضهم أو يعترض دليل على ذلك فإن لم يعترض على العموم دليل اقتضي وجوبه على كل واحد منهم وإن اعترض على العموم دليل يقتضي اختصاصه ببعضهم فالبعض إما معين أو غير معين فإن كان معيناً فذلك هو العام لمخصوص سواء كان التبيين باسم كقوله تعالى (إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إلا المتجوزون أجمعين) وقول القائل قام القوم إلا زيداً أو بصفة كقوله تعالى (الانحلق يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين) وإن كان ذلك البعض غير معين أو كان الخطاب بلفظ لا يعم الجميع كقوله تعالى (ولئن كن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف) فهذا هو المسمى بفرض الكفاية وهو ما مقصود الشرع فعله لتضمنه مصلحة لا تعبد أعيان المكلفين به كصلاة الجنازة والجهاد فإن مقصود الشرع فعلها لما تضمنه من مصلحة الشفاعة للميت وحماية بلاد الاسلام من استباحة العدو لها ولم يرد بها تعبد أعيان المكلفين كما أراد ذلك بالجمعة والحج ففرض الكفاية وفرض العين مشتركان في التعمد والمصلحة والفرق بينهما أن التصود في فرض الكفاية تحصيل المصلحة التي تضمنها فمن أي شخص حصلت كان هو المطلوب

وفي فرض العين تبعد الاعيان بفعله والفرق العام بينهما هو أن فرض الكفاية ماوجب على الجميع وسقط بفعل البعض وفرض العين ماوجب على الجميع ولم يسقط إلا بفعل كل واحد ممن وجب عليه وهذا الفرق حكى *

(فوائد) تتعلق بفرض الكفاية (إحداهن) لا يشترط في الخروج من عهدة فرض الكفاية تحقق وقوعه من بعض الطوائف بل أى طائفة غاب على ظنها أن غيرها قام به سقط وإن غلب على ظن كل من الطائفتين أو الطوائف أن الأخرى قامت به سقط عن الجميع عملاً بموجب الظن لانه كما صلح الظن مثبتاً للتكاليف صلح مسقطاً لها (الثانية) القائم بفرض الكفاية أفضل من غير القائم به ضرورة أنه حصل مصلحته دون غيره (الثالثة) اختلفوا أيهما أفضل فاعل فرض العين أم فاعل فرض الكفاية فقيل فاعل فرض العين أفضل لانه فرضه أم وقيل فاعل فرض الكفاية أفضل إذ هو أسقط الفرض عن نفسه وعن غيره ونسب هذا إلى إمام الحرمين (الرابعة) هل يتعين فرض الكفاية ويجب أتمامه على من تلبس به أم لا قال الطوفي الاشبه أنه يتعين كالجاهد يحضر الصف وطالب العلم يشرع في الاشتغال به ونحو هذا من صورته (التاسعة) ماثبت في حقه عليه السلام من الأحكام أو خطب به من الكلام نحو (ياأيها المزمّل) (ياأيها المدرّس) فينال أمته ويثبت في حقهم مثل ماثبت في حقه وكذلك أتوجه إلى صحابي من الخطاب يتناول غيره من المسكفين الصحابة وغيرهم حتى أنه يتناول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقدّم دليل مخصص له بما ثبت في حقه كوجوب السواك والاضحية والوتر أو بما خطب به نحو (ياأيها النبي إنا أحللتنا لك أزواجك) إلى قوله (خالصة لك من دون المؤمنين) أو للصحابي ما توجه إليه دون غيره كقوله عليه السلام لا يردّ « تمزيك ولا تمزي أجدك » (العاشرة) تعلق الأمر إلى المعلوم أن كان بمعنى طلب إيقاع الفعل منه حال عدمه فهو محال باطل بالإجماع لأن المعلوم لا يفهم الخطاب فضلاً عن أن يعمل بمقتضاه وإن كان بمعنى الخطاب له إذا وجد ووجدت فيه شروط التكليف فهو جائز عندنا وعند الأشعرية خلافاً للمعتزلة وبعض الحنفية (العاشرة) الأمر بما لم يرتفع شرط وقوعه صحيح عندنا خلافاً للمعتزلة وإمام الحرمين وهذا مقيد بما إذا كان الأمر طاملاً بانتفاء

شرط الوقوع كالباري عز وجل مع عبده فيما إذا أمره بصوم رمضان مثلاً وهو يعلم أنه يموت في شعبان أما إذا كان الأمر بالمأثور جاهلين بذلك كالسيد مع عبده فلا بد من علم المكلف بتحقيق الشرط وقد وقع الأول فإن الله أمر الخليل عليه السلام بذبح ولده مع علمه أنه لا يمكنه من ذبحه والتمكن من ذبحه شرط له وقد علم الله انتفاءه ومن فروع هذه القاعدة أن من أفسد صوم رمضان بما يوجب الكفارة ثم مات أو جن لم تسقط عنه الكفارة لأنه قد بان عصيانه بأقدامه على الإفساد فصحت فائدة التكليف فلا يقدح فيه انتفاء شرط صحة صوم اليوم بموته قبل اكتماله وكذلك من مرض أو سافر في يوم قد وطئ فيه لم تسقط عنه الكفارة لأن عصيانه استقر قبل وجود الميخ للافطار ومن فروعها أيضاً أن المرأة يجب عليها الشروع في صوم يوم علم أنه أن تحيض فيه لأن حقيقة الصوم بكامله وإن قاتت بطريان الحيض لكن طاعتها بالعزم على امتثال الأمر بالصوم بتقدير عدم الحيض أو معصيتها لعدم العزم لم يفت *

فصل ١٠ وأما النهي فهو القول بالإنشائي الدال على طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء فخرج الأمر لأنه طلب فعل غير كف وخرج الالتباس والنداء لأنه لا استعلاء فيها وقد اتضح في الأوامر أكثر أحكامه إذ لكل حكم منه وزن من الأمر أي حكم يوازنه على العكس مثله في أحدهما أن الأمر اقتضاء فعل والنهي اقتضاء كف عن فعل والأمر ظاهر في الوجوب واحتمال التسبب والنهي ظاهر في التحريم مع احتمال الكراهة وصيغة الأمر أفعّل وصيغة النهي لا تفعل والنهي يلزمه التكرار والقور والأمر يلزمه المنع على الخلاف فيه والأمر يقتضي صحة المأمور به والنهي يقتضي فساد المنهي عنه وكما يخرج عن عهدة المأمور به بفعله كذلك يخرج عن عهدة المنهي عنه بتركه فهذا معنى الموازنة بين الأمر والنهي * ومن مباحثه أن النهي إذا ورد عن السبب الذي يفيد حكماً اقتضى فساده سواء كان النهي عنه لعينه أو لغيره في العبادات أو في المعاملات وذلك كأنه يبيح الفرار عن البيع وقت النداء في المسجد وكبيع المزانية وكأنه يبيح عن نكاح المتعة والشغار ونكاح الإماء لمن لا يحسن له فإنه يقتضي الفساد في ذلك كله على خلاف في بعضه إلا لدليل يدل على أنه لا يقتضي الفساد بل الأثم بفعل السبب أو كراهته وذلك كبيع الحاضر للبادي وتلقي الركب أو النجش

ونحوها فإن النهي ورد عنها لكن دل الدليل على أن النهي المذكور لا يقتضي فساده على الاظهر لكن يحرم توأطها أو يكره لاجل النهي وقال الطوفي في مختصر الروضة والحنط أن النهي عن الشيء لذاته أو وصف له لازم مبطل وخارج عنه غير مبطل وفيه لوصف غير لازم تردد والاولى الصحة هذا كلامه * فقال النهي عنه لذاته الكفر والكذب والظلم والجور ونحوها من المستقيح لذاته عقلا ومثال النهي عن الفعل لوصف لازم له نكاح الكافر المسلمة ويبيع العبد المسلم من كافر فإن ذلك يلزم منه اثبات القيام والاستيلاء والسبيل للكافر على المسلم فيبطل هذا الوصف اللازم له ومثال النهي عن الفعل لامر خارج عنه لا تعلق به عقلامو نهى عن الصلاة في دار لان فيها صنما مدفوناً أو شرما مالو نهى عن بيع الجوز والبيض خشية أن يقامربه أو عن بيع السلاح من المسلمين خشية أن يقطعوا به الطريق أو عن غرس العنب أو بيعه خشية أن يعصر خمرأ ونحوه لم يكن ذلك النهي مبطلا ولا مانعاً لان هذه المفاصد وان تعلقت بهذه الافعال تعلقاً عقلياً بمعنى ان هذه الافعال تصاح أن تكون سبباً لتلك المفاصد لكنها غير متعلقة بها شرعاً لان الشرع لم يعهد منه الالتفات في المنع إلى هذا التعلق العقلي البعيد ومثال ما كان النهي فيه لوصف غير لازم النهي عن البيع وما في معناه من العقود وقت النداء وإنما نهى عنه لكونه بالجملة متصفا بكونه مفوتاً للجمعة أو مقضياً إلى التفويت بالتشاغل بالبيع لكن هذا الوصف غير لازم للبيع لجواز أن يعقد مائة عقد ما بين النداء إلى الصلاة ثم يدركها فلا تقوت فالاولى في هذا العقد الصحة *

(فوائد الاولى) ما علق عليه الامر من شرط كقوله اذا زالت الشمس فصلوا أو صفة كقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا) ان ثبت أنه علة للفعل فلا خلاف في تكرره بتكرره وإن لم يكن علة فإن قيل الامر المطلق للتكرار فهنا أولى وإن قيل ليس للتكرار احتنفوا هنا واختار الآمدي عده وأما النهي الملق بما يتكرر فن قال مطلق النهي يقتضي التكرار اثبت التكرار هنا بطريق الاولى ومن قال لا يقتضي التكرار اختلفوا هل يقتضيه أم لا والأظهر أنه يقتضيه بخلاف الامر *

(الثانية) رد صيغة الامر للتحريم نحو لا تقتلوا ولاكراهة نحو لا يمك

ذكره وهو يقول وللتحقير نحو (ولا تمدن عينيك) وليان العاقبة (لا تحسن الله غافلا) وللدعاء لا تأخذا واليأس لا تمتدروا وللارشاد لا تسألوا عن أشياء وللادب لا تشتموا الفضل ينسكم ولا تهديد لا تمتثل أمري ولا باحة الترك كالنهي بعد الإيجاب على رأي وللاهتمام كقولك لنظيرك لا تقمل وللصبر لا تحزن ولا بقاع الامن لا تخف وللتسوية اصبروا أو لا نصبروا فان تجردت صيغة الامر عن ذلك فالتحذاراتها للتحريم *

(الثالثة) النهي يقتضي الفور والسوأم عند أصحابنا والاكثر وخالف الباقلاني والرازي ويكون النهي عن واحد ومتعدد جمعا وفرقا وجمعا *

﴿ العموم والخصوص ﴾

أما العام فاعلم أن اللفظ إما أن يدل على ماهية مدلوله من حيث هي أو لا فان دل على الماهية من حيث هي أي مع قطع النظر عن جميع ما يمرض لها من وحدة وكثرة وحدوث وقدم وطول وقصر وسواد وياض . فهذا هو المطلق وذلك لان الانسان مثلا من حيث هو انسان إنما يدل على حيوان ناطق لا على واحد ولا على حادث ولا طويل ولا أسود ولا على ضد شيء من ذلك وان كنا نعلم أنه لا ينفك عن بعض تلك وان لم يدل على الماهية من حيث هي . فاما أن يدل على وحدة أو وحدات فان دل على وحدة فهي اما معينة كزيد وعمرو وهو العلم أو غير معينة كرجل وفرس وهو النكرة . وأن دل على وحدات متعددة وهي الكثرة تلك الكثرة . أما بعض وحدات الماهية أو جميعها فان كانت بعضها فهو اسم العدد كمشرن وثلاثين ونحوها وان كانت جميع وحدات الماهية فهو العلم وعلى هذا فالعلم هو اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله . وقد استفيد من هذا التقسيم معرفة حدود ما تضمنه من الحقائق وهو المطلق والعلم والنكرة واسم العدد فالمطلق هو اللفظ الدال على الماهية المجردة عن وصف زائد والعلم هو اللفظ الدال على وحدة معينة واسم العدد هو اللفظ الدال على بعض ماهيات مدلوله والفرق بين الخاص واسم العدد أن دلالة الخاص إنما هي على وحدة واحدة معينة أو مخصوصة واسم العدد يدل على وحدات متعددة غير مستقرة * ثم اعلم أن اللفظ ينقسم الى مالا أهم منه وذلك كالعلوم أو الشيء لان المعلوم يتناول جميع الاشياء

قديمها ومحدثها ومعدومها وموجودها انعلق العلم بذلك كله والشيء يتناول القديم والمحدث والجوهر والعرض وسائر الموجودات قال شيء أخص من العلوم لان كل شيء معلوم وليس كل معلوم شيئا وهذا النوع يسمى العام المطلق وينقسم اللفظ إلى مالا أخص منه ويسمى الخاص المطلق وذلك كزيد وعمر ونحوهما إذ لا يوجد أخص من ذلك يعرف به ولهذا كانت الاعلام أعرف المعارف عند بعض النحاة وينقسم إلى ما يشهد ويقال له العام أو الخاص الاضافي فان الحيوان مثلا خاص بالنسبة إلى ما فوقه وهو الجسم المطلق عام بالنسبة إلى ما تحته من أنواعه كالانسان والفرس ونحوهما وكل موجود فانه خاص بالنسبة إلى المعلوم عام بالنسبة إلى الجوهر فتقول كل انسان حيوان وليس كل جسم حيوان والضابط في العام والخاص ان كل شيئين اشم أحدهما إلى الآخر وغيره فالتقسم أعم من المتقسم اليه فالموجود ينقسم إلى جوهر وغيره كالعرض والجوهر ينقسم إلى نام وغيره كالجماد والنامى ينقسم إلى حيوان وغيره كالنبات والحيوان ينقسم إلى انسان وغيره كالفرس إذا علم هذا فليعلم أن الالفاظ التي يستفاد منها العموم خمسة (أحدها) ما عرف بال التي ليست للعهد وهو إما لفظ واحد كالسارق والسارقة أو جمع ثم الجمع أما أن يكون له واحد من لفظه كالسليين والمشركين والذين جمع الذي أولا يكون له واحد من لفظه كالتاس والحيوان والماء والتراب إذ لا يقال فيه ناسة ولا حيوانة لان هذه الفاظ وضعت لتدل على جنس مدلولها لا على آحاده منفردة والمعرف باللام العهدية لا يكون عاما لدلالته على ذات معينة نحو قيت رجلا قتل للرجل (الثاني) ما أضيف من الفاظ العموم الى معرفة كزيد ومال عمرو قالوا لفظه جمع والثاني اسم جنس فلو قلت رأيت عبدا زيدا ومال عمرو اخشى ذلك ان الرؤية كانت لجميع ذلك (الثالث) أدوات الشرط نحو من بفتح الميم فيما يعقل وما فيها لا يعقل وقيل ان ما في الخبر والاستفهام تكون للعاقل وغيره وأين وأنى وحيث للسكات ومتى للزمان المهم وأنى للكل وتسم من وأي المضافة الى الشخص ضميرها فاعلا كان أو مفعولا (الرابع) كل وجميع ونحوهما ومعشر ومعاشر وعامة وكافة وقاطبة وما أشبه هذه الالفاظ (الخامس) التكررة في سياق النفي أو الامس

نحو قوله تعالى ولم تكن له صاحبة ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له كفواً أحد ونحو اعتق رقبة وحكم التكررة الواقعة في سياق النهي حكم التكررة الواقعة في سياق النفي نحو لا تخاصم أحداً *

(تمة) معيار العموم صحة الاستثناء من غير عدد *

(تنبيه) أقسام الفاظ العموم المذكورة تقتضي للعموم عندنا بقصد واضح اللغة إفادتها للعموم مالم يتم دليل أو قرينة تدل على أن المراد بها الخصوص فيكون من باب إطلاق العام وإرادة الخاص ولما كان ما تقدم لنا هو كالقواعد السلكية وكانت المسائل التي بعده كالجزئيات أخرناها عنه قلنا وهنا مسائل (الاولى) أقل الجمع ثلاثة عند الاكثرين ومنهم أبو حنيفة والشافعي واحمد وحكي عن المالكية وابن داود الظاهري وبعض الشافعية والنحاة انه اثنان وحكاه أيضا في الحصول عن القاضي أبي بكر والاستاذ أبي اسحاق وجميع من الصحابة والتابعين وحكي الآمدي القول بالاول عن ابن عباس وأبي حنيفة والشافعي وبعض أصحابه ومشايخ المعتزلة والثاني عن عمر وزيد بن ثابت ومالك وداود والقاضي أبي بكر وأبي اسحاق والغزالي وبعض الشافعية وقائدة هذا الخلاف انه اذا علق حكم على جمع كأن يقول لله على ان أتصدق بدراهم أو أصوم أياما ونحوه وتعذر البيان فعلى القول الاول يلزمه التصديق بثلاثة دراهم وصوم ثلاثة أيام مالم يدل دليل من الخارج على مقدار من العدد معين وعلى القول الثاني يكفيهِ اثنان ومحل الخلاف في غير لفظ جمع ونحن قلنا وقلوبكم بما في الانسان منه شيء واحد فانه وفاق *

(الثانية) الاعتبار فيما ورد علي سبب خاص بهموه لا بخصوص السبب خلافا للمالك وبعض الشافعية *

(الثالثة) قول الراوي نهى رسول الله عن المزانية وقضى بالشفعة ونحوه يصح التمسك به في العموم في أمثال تلك القضية الحسكية *

(الرابعة) الخطاب الوارد مضافا إلى الناس والمؤمنين والامة والمكلفين نحو يا أيها الناس (وتوبوا الى الله جميعا أيها المؤمنون) (وكنتم خيرا أمة أخرجت للناس) ونحو ذلك يتناول السبب لانه من الناس والمؤمنين والامة والمكلفين وخروجه

عن بعض الاحكام كوجوب الحج والجهاد والجمعة انما هو لامر طارض وهو فقره واشغاله بمخمة سيده ونحو ذلك كالريض والمسافر والحائض يتناولهم الخطاب المذكور ويخرجون عن بعض الاحكام كوجوب الصوم والصلاة على الحائض ووجوب الصوم وإتمام الصلاة على المسافر ووجوب الصوم على المريض لامر عارض وهو المرض والسفر والحيض ويدخل النساء في خطاب الناس والذي لا تخصيص فيه بالرجال والنساء كادوات اشترط نحو من رأيت فأكرمه فانه يتناول النساء أيضا وأما الذي يخص غيرهن كالرجال والذكور فانه لا يتناولن ونحو المسلمين والمؤمنين وكلوا واشربوا مما هو لجمع الذكور وفيه خلاف فذهب أبو الخطاب والاكثر إلى أنهن يدخلن فيه وتلخص محل النزاع أن ما اختص بأحد القبايل من الالفاظ لا يتناول الآخر كالرجال والذكور والفتيان والسهول والشيوخ فهذا مختص بالرجال ولفظ النساء والانات والفتيات والمجانز لا يتناول الرجال وما وضع لعموم الرجال والنساء نحو الناس والبشر والانسان أن أريد به النوع كالحيوان التامق أو الشخص كفرد من أفراد آدم وذريته وأدوات الشرط فالحق أنه يتناول القبيلين النساء والرجال فيدخل النساء في نحو يابني آدم بالتغليب عادة وكذا في نحو بني تميم ونحوها من التباين بخلاف بني زيد وعمرو عن ليس ألقبيلة ويدخلن أيضا في مثل قوله عليه السلام «يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج» بعموم الامة وهو أن شهوة النكاح غريزة في القبيلين وكل منهما محتاج الى قضائها وأما جمع المذكر السالم وضمير الجمع المتصل بالفعل نحو المسلمين وكلوا واشربوا فقال الاكثر يعم الرجال والنساء وهو الحق وقيل لا يعمهما *

❖ الخامسة ❖ اللفظ العام اذا خص بصورة مثل ما لو قال أقتلوا المشركين ثم قال لا تقتلوا أهل التمة اذا أدوا الجزية وكقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم) مع قوله عليه السلام «أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد» كان ما بقي غير مخصوص بحجة مطلقا وهو مذهب عامة الفقهاء ومنهم احمد وأصحابه والباقي بعد التخصيص حقيقة أيضا *

(السادسة) المتكلم بكلام عام يدخل تحت عموم كلامه في الامر وغيره ومن أمثلته قوله ﷺ «من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه دخل الجنة» وكقوله «صلوا خمسكم وصوموا

شهركم تدخلوا الجنة ربكم» ما لم تدل قرينة على عدم دخوله كما لو قال لعلامه من رأيت فأكرمه ويكون حينئذ من أعلام الخصاص وإذا ورد اللفظ وجب اعتقاد كونه عاماً وإن يعمل به قبل البحث عن الخصاص ثم إن وجد ما يخصه عمل به والابقى على عمومه ثم هل يشترط حصول اعتقاد جازم بأن لا يخص أو تكفى غلبة الظن بعدمه فذهب إلى الأول القاضي أبو بكر وإلى الثاني الأكثرون ومنهم ابن سريج وإمام الحرمين والنزالي وهو الحق لأن الأول يفرض إلى تعطيل العمومات إذ لا طريق إلى القطع بانتفاء الخصاص لأن مدركه البحث النظري وهو أنما يفيد غلبة الظن ويجوز تخصيص العموم إلى أن يبقى واحداً قال أكرم أهل بلد كذا يجوز أن يخص حتى لا يبقى مأموراً بأكرامه إلا شخص واحد والخص هو المنكلم بالخاص وموجده واستعماله في الدليل الخصاص مجاز *

(السابعة) أن العام عموم مضمون وعموم المطلق بذل في أطلق على المطلق اسم العموم فهو باعتبار أن موارده غير منحصرة والفرق بينها أن عموم المضمون كلي يحكم فيه على كل فرد فرد وعموم البدل كلي من حيث أنه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ولكن لا يحكم فيه على كل فرد بل على فرد شائع في أفرادها يتناولها على سبيل البدل ولا يتناول أكثر من واحد منها دفعة *

(الثامنة) المفهوم مطلقاً عام فيما سوي المنطوق ويخصص كالعام ورفع كل تخصيص أيضاً عند أكثر أصحابنا وغيرهم وقال ابن عقيل وموفق الدين المقدسي وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم لا يعم والحق الأول *

(التاسعة) قال الشافعي ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال مثاله أن ابن غيلان أسلم عن شمر نسوة فقال النبي ﷺ أمسك أربعاً منهن وفارق سائرهن ولم يسأل عن كيفية ورود عقدهن عليهن في الجمع والترتيب فكان إطلاقه القول دالاً على أنه لا فرق بين أن تتفق تلك المقود معاً أو على الترتيب *

(العاشرة) ذكر علماء البيان أن حذف المتعلق يشعر بالتعميم نحو زيد يعطى ويمنع بحذف المفعولين ونحو قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) بحذف المفعول الثاني وكفوله تعالى (فأما من أعطى واتقى) . (والله يدعو

إلى دار السلام) فينبغي أن يكون ذلك من أقسام العموم وإن لم يذكره المتقدمون من أهل الأصول وذكر معناه القاضي علاء الدين المرداوي الحنبلي في التحرير فقال مثل لا آكل أو أن أكلت فعبدي حر يعم مفعولاته فيقبل تخصيصه فلو نوى مأكولاً معيناً قبل باطناً عند أصحابنا والمالكية والشافعية وعند ابن البناء والحنفية لا ويقبل أيضاً حكماً عند أحمد ومالك وأبي يوسف ومحمد وعنه لا كالشافعية ويعم الزمان والمكان عندنا وعند المالكية وعند الشافعية والآمدي لا نلو زاد فقال لهما ونوى معيناً قبل عندنا وعند الحنفية وحكي اتفاقهم قال في التحرير تنبيه علم من ذلك أن العام في شيء عام في متعلقاته وقاله العلماء إلا من شذ انتهى * ومنه تعلم أن هذه القاعدة معتبرة عند العلماء لكن ينبغي أن يعلم أن العموم فيها ذكر إنما هو دلالة القرينة على أن المقدر عام والحذف إنما هو لمجرد الاختصار لا للتعميم *

(الحادية عشرة) الكلام العام الخارج على طريقة المدح أو الذم نحو (أن الأبرار لفي نعم وأن الفجار لفي جحيم) هو عام عند الجمهور * (الثانية عشرة) ذكر بعض أفراد العام الموافق له في الحكم لا يقتضي التخصيص عند الجمهور كقوله عليه الصلاة والسلام «أيما أهاب دبغ فقد طهر» مع قوله في حديث آخر في شاة ميمونة «دباغها طهورها» فالتخصيص على الشاة في الحديث الآخر لا يقتضي تخصيص عموم «أيما أهاب دبغ فقد طهر» لأنه تخصيص على بعض أفراد العام بلفظ لا مفهوم له إلا مجرد مفهوم اللقب فمن أخذ به خصص به ومن لم يأخذ به لم يخصص به ولا متمسك لمن قال بالأخذ به *

(الثالث عشرة) إذا علق الشارع حكماً على علة عم الحكم تلك العلة حتى يوجد وجودها في كل صورة وذلك العموم بالشرع لا بالذلة لكن بشرط أن يكون القياس الذي اقتضته العلة من الاقضية التي ثبتت بدليل قفل أو عقل لا بمجرد محض الرأي والخيال المختل *

(الرابع عشرة) الفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به الخصوص وذلك أن الذي أريد به الخصوص ما كان المراد أقل وما ليس بمراد هو الأكثر ويانه أن العام المخصوص كقوله تعالى (إن الإنسان لفي خسر) والعام الذي

أريد به المخصوص كلّي استعمل في جزئي وهو مجاز وقرينته عقلية لا تفك عنه
والاول اعم منه *

(فصل) وأما المخصوص فقد قدمت الإشارة الى تعريفه وقولنا هنا الخاص
هو اللفظ الدال على شيء بعينه لانه مقابل العام فكما ان العام يدل على أشياء من
غير تعيين وجب أن يكون الخاص ماذكرناه فالعام كالرجال والخاص كزيد
وعمر وهذا الرجل والتخصيص بيان المراد باللفظ أو يقال بيان ان بعض مدلول
اللفظ غير مراد بالحكم فتألى (والخصائص من الذين أوتوا الكتاب من
قبلكم) مخصص لقوله تألى (ولا تسكحوا المشركين) ومبين ان المراد بالمشركات
ما عدا الكتابيات على التعريف الاول أو يقال ان بعض مدلول المشركات غير
مراد بالتحريم وهن الكتابيات على الثاني والمخصص بكسر الصاد الاولى مشددة
يطلق حقيقة على التسليم بالخاص ومجازا على الكلام الخاص المبين للبراد بالعام
وينبغي أن يعلم الفرق بين التخصيص والنسخ وهو من وجوه (منها) ان
التخصيص لا يكون إلا لبعض الافراد والنسخ يكون لها كلها (ومنها) ان النسخ
يتطرق الى كل حكم سواء كان ثابتاً في حق شخص واحد أو أشخاص كثيرة
والتخصيص لا يتطرق إلا الى الاول (ومنها) انه يجوز تأخير النسخ عن وقت
العمل بالنسخ ولا يجوز تأخير التخصيص عن وقت العمل بالتخصيص
(ومنها) انه يجوز نسخ شريعة بشرية أخرى ولا يجوز التخصيص (ومنها)
ان النسخ رفع الحكم بدوئه بخلاف التخصيص فانه بيان المراد باللفظ العام
(ومنها) أن التخصيص بيان ما أريد بالعموم والنسخ بيان ما يرد بالنسخ
(ومنها) ان النسخ لا يكون إلا بقول وخطاب والتخصيص قد يكون بادلة العقل
والقرائن وسائر أدلة السمع (ومنها) ان التخصيص يجوز أن يكون بالاجماع
والنسخ لا يجوز أن يكون به (ومنها) أن التخصيص لا يدخل في غير العام بخلاف
النسخ فانه يرفع حكم العام والخاص (ومنها) ان التخصيص يكون في الاخبار
والاحكام والنسخ يختص بالاحكام الشرعية (ومنها) جواز اقتراح التخصيص بالعام
وتقدمه عليه وتأخره عنه مع وجوب تأخير الناسخ عن المنسوخ الى غير ذلك *
وقد سردنا هذه الفروق يائنا لا تحقيقاً اعلم ان الخصائص حصرها

أصحابنا في تسع *

(أولها) الحس ومثلوله بقوله تعالى في صفة الريح العقيم (تدمر كل شيء) بامر ربها) قالوا فانا علمنا بالحس انها لم تدمر السماء والارض مع أشياء كثيرة فكأن الحس مخصصاً لذلك وعند التحقيق نجد الآية خاصة أريد بها الخاص وذلك لانها جاءت في موضع آخر مقيدة بما يمنع الاستدلال بها على المدعى وهو قوله عز وجل (وفي ما إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم ما تذر من شيء أنت عليه إلا جعلته كالريم) والنصصة واحدة فدل على ان (قوله تدمر كل شيء) مقيد بما أتت عليه كما أنه سبحانه قال تدمر كل شيء أنت عليه وحينئذ يكون التدمير مخصصاً بذلك فتكون الآية خاصة أريد بها الخاص *

(ثانيها) العقل وبه خص من لا يفهم من عموم النص نحو (ولله على الناس حج البيت) (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) فإن هذا الخطاب يتناول بعمومه من لا يفهم من الناس كالصبي والمجنون لسكنه خرج بدليل العقل فكان مخصصاً للعموم الذي به *

(ثالثها) الاجماع لانه نص قاطع شرعى والعالم ظاهر لانه يدل على ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد بطريق الظهور لا بطريق القطع وإذا اجتمع القاطع والظاهر كان القاطع متقدماً والحق ان التخصيص يكون بدليل الاجماع لا بالاجماع نفسه وجعل الصبري من أمثله (يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) قال واجموا على انه لاجمة على عبد ولا امرأة *

(رابعها النص) الخاص كتخصيص قوله عليه السلام «لا قطع إلا في ربع دينار»

لعموم قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فإن هذا يقتضي عموم القطع في القليل والكثير فخص بالحديث ما دون ربع دينار فلا قطع به وسواء كان العام كتاباً أو سنة متقدمة أو متأخرة لقوة الخاص وهو قول الشافعية وعن أحمد رحمه الله تعالى يقدم المتأخر من النصين طالما كان أَوْخَصاً وهو قول الحنفية لقول ابن عباس «كنا نأخذ بالاحداث فالاحداث من أمر رسول الله ﷺ» فإن جهل التاريخ فكذلك يقدم الخاص على العام عندنا وعند الحنفية يتعارضان وهو قياس رواية أحمد . وقال بعض الشافعية لا يخص عموم السنة بالكتاب

وخرجه ابن حامد قولاً أي رواية لنا والصحيح التخصيص *

(خامسها) المفهوم فإن كان مفهوم موافقة كان مخصصاً اتفاقاً وإن كان مفهوم مخالفة فإنه يكون مخصصاً عند القائل به وخالف القاضي أبو يولي وأبو الخطاب أيضاً والمالكية وابن حزم (مثال) الأول قوله عليه السلام « في أربعين شاة » فإنه يعم كل أربعين من الشاء سواء كانت سائمة أو غيرها ولكنه خص بقوله « في ساعة الفم الزكاة » فإن مفهومه يقتضي أن غير الساعة لازكاة فيها (ومثال) الثاني قوله ﷺ « خلق الماء طهوراً لا ينجسه إلا ماغير لونه أو طعمه أو ريحه فإنه عام وخصص بمفهوم قوله إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً *

(سادسها) فعل النبي ﷺ كتخصيص قوله عز وجل في الحيز (ولا تقربوهن حتى يطهرن) بكونه عليه السلام كان يباشر الحائض دون الفرج منزلة فإن الآية اقتضت عموم عدم القربان في الفرج وغيره وفعله عليه السلام خص النهي بالفرج وأباح القربان لما سواه ويمكن حمل القربان على معنى لا تطأوهن في الفرج ويكون القربان كناية ظاهرة عن ذلك فلا عموم *

(سابعها) تقرير النبي ﷺ على خلاف العموم مع قدرته على المنع من خلافه لأن إقراره كصريح أذنه إذ لا يجوز له الإقرار على الخطأ لعصمته (ومثاله) على سبيل الفرض أن النهي عن شرب الخمر إنما هو عام قطعاً ولو فرض أنه رأى أحداً يشرب مقداراً يسيراً منها وأقره عليه كان إقراره تحميماً للعموم *

(ثامنها) قول الصحابي لأنه حجة يقدم على القياس فيكون مخصصاً *

(تاسعها) قياس النص الخاص يقدم على عموم نص آخر فيخص به مثاله قوله تعالى (وأحل الله البيع) فهو عام في جواز كل بيع ثم ورد النص بتحريم الربا في البر بلة الكيل وقياسه بتحريم الربا في الأرض فهو قياس نص خاص يخص به عموم أحلال البيع *

(خاتمة) إذا تناقض نصان محكان فاما أن يتعارضاً عن كل وجه بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه وأما أن يتعارضاً من بعض الوجوه بحيث يمكن الجمع بينهما بوجه ما فإن تناقضاً من كل وجه في المتن قدم أصحهما سنداً فإن استويا فيه فإن كانا صحيحين صحة متساوية قدم ما عضده دلائل خارج من نص

أو إجماع أو قياس فإن قد الدليل الخارج فإن علم التاريخ فالتأخر ناسخ وإن جهل التاريخ توقف الترجيح بينهما على مرجح * وأن لم يتعارض من كل وجه وجب الجمع بينهما بما أمكن من الطرق كمثل أن يكون أحدهما أخص من الآخر فيقدم أحدهما أو بأن يحمل أحدهما على تأويل صحيح يجمع به بين الحديثين فإن كان كل منهما عاما من وجه خاصا من وجه تعادلا وطلب المرجح الخارجي ومن أمثلة ذلك قوله عليه السلام «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» مع قوله عليه السلام «لا صلاة بعد العصر» فالاول خاص في الفاتحة المكتوبة عام في الوقت والثاني عكسه عام في الصلاة خاص في الوقت فيتعادلان ويطلب المرجح ويجوز تعارض عمومين من غير مرجح بينهما عقلا لا وجوداً *

﴿فصل﴾ الخصص إما منفصل وهو الخصصات التسع التي سبق بيانها وإما متصل وهو الاستثناء والشرط والناية والصيغة وغير ذلك مما سيأتي *

(أما الاستثناء) فهو إخراج بعض الجملة بالا أو بما قام مقامها وهو غير وسوى وعدا وخلا وحاشا وليس ولا يكون والفرق بينه وبين التخصيص بالمنفصل بغير الاستثناء بوجوهين (أحدهما) أن الاستثناء يجب اتصاله بالمستثنى منه بخلاف التخصيص بغير الاستثناء فإنه يجوز أن يتراخي وذلك لأن صيغة الاستثناء غير مستقلة بنفسها لأنها تابعة للمستثنى منه بخلاف التخصيص بغيرها (ثانيها) إن الاستثناء يتطرق إلى النص كقوله له على عشرة إلا ثلاثة بخلاف التخصيص بغير الاستثناء فإنه لا يصح في النص وإنما يصح في العام ودلالته ظنية والفرق بين الاستثناء وبين النسخ من وجوه (أولها) أن الاستثناء يشترط فيه الاتصال والنسخ يشترط فيه التراخي (ثانيها) أن الاستثناء إنما يرفع حكم بعض النص ولا يصح أن يكون مستقرا والنسخ يجوز أن يرد على جميع حكم النص فيرفعه (ثالثها) الاستثناء مانع لدخول المستثنى تحت لفظ المستثنى منه والنسخ يرفع ما دخل تحت لفظ المنسوخ وههنا مسائل (أحدها) يشترط للاستثناء الاتصال بحيث لا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام أجنبي ولا بسكوت يمكن التكلم فيه كسائر التواضع اللفظية من خبر المبتدأ وجواب الشرط والحال والتمييز (ثانيها) يشترط أن لا يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه فلا يصح أن يقال قام القوم

إلا حماراً مع إرادة الحقيقة فإن أراد المجاز صح هنا بأن يجعل الحمار كناية عن البليد والكلام هنا في فن الاصول لا في فن النحو لان كلامنا في التخصيص وعدمه والنحاة يتكلمون على الجواز لغة لا شرعاً على ان أهل العربية يسمون الاستثناء من غير الجنس منقطعاً وقدرون إلا فيه بمعنى لكن لا شراً كهما في معني الاستدراك بها فافترقا (وأما) قول الخرقى في مختصره: ومن أقر بشئ واستثنى من غير جنسه كان استثناءه باطلاً إلا أن يستثنى عينا من ورق أو ورقاً من عين فانه راجع إلى الاستثناء من الجنس غاية ما فيه انه استثنى من الجنس البعيد وهو المال *

(ثالثها) يشترط لصحة الاستثناء أن لا يكون مستغرقاً فان كان كذلك نحو أن يقول له علي عشرة إلا عشرة بطل إجماعاً وفي الأكثر والنصف نحو له علي عشرة إلا ستة أو إلا خمسة خلاف واتصر قوم على صحة الاستثناء الأقل نحوه على عشرة إلا أربعة وهو الصحيح من مذهبنا قال الشيخ مجد الدين من أصحابنا في كتابه المحرر يصح استثناء الأقل دون الأكثر في عدد الطلاق والمطلقات والاقاير نص عليه وفي النصف وجهان وقيل في الأكثر أيضاً وحكي المرداوي في التحرير انه يصح استثناء النصف في الاصح *

(رابعها) اذا تعقب الاستثناء جملاً كقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا قبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا) ماد الاستثناء إلى الكل عندنا وعند الشافعية وإلى الأخيرة عند الحنفية وتوقف المرتضى من الشيعة فقال يصلح رجوعه إلى جميع الجمل وإلى الجملة الأخيرة على جهة الاشتراك والتساوى ولا وجهان لاجتماع علي الأخرى والقول الفصل إنه إن كان في الكلام قرينة معنوية كقوله نسأوه طوالق وعبيد أحرار إلا الخيض أو لفظية كقولك أكرم بني تميم والنحاة البصريون إلا البغداديون كان الاستثناء راجعاً إلى الجملة الأولى وأما في المثال الثاني فالنظر إلى الواو فان ظهر انها للابتداء اختص بالأخيرة وإلث ترددت بين المعاف والابتداء فالوقف *

(تنبه) حيث إن الاستثناء اذا تعقب جملاً عاد إليها كلها على المختار وكان

الشرط في مثل قول القائل والله لا أفعلن كذا ان شاء الله أولا صوم من ولا تصدق ولا صلين ان شاء الله يعود إلى الجمل كلها سوى الفقهاء مثل هذا استثناء بجامع افتقار كل منها إلى ما يتعلق به إذ الشرط يتعلق بشروطه ولا يستقل بدونه والاستثناء يتعلق بالمستثنى منه ولا يستقل بدونه *

(خامسها) لا يصح الاستثناء إلا نطقا إلا في عين خائف بنطقه وقيل قياس مذهب مالك صحته بالنية ويجوز تقديمه عند السكل *

(سادسها) ذهب أصحابنا والمالكية والشافعية إلى أن الاستثناء من النفي اثبات ومن الإثبات نفي خلافا للحنفية في الأولى وسوي بعضهم بينهما واستثنى القرافي من الأول الشرط كلا صلاة إلا بطهور *

(سابعها) إذا وقع بعد المستثنى منه والمستثنى جملة تصلح أن تكون صفة لسكل واحد منها فعند الشافعية أن تلك الجملة ترجع إلى المستثنى منه وعند الحنفية إلى المستثنى وهكذا إذا جاء بعد الجمل ضمير يصلح لسكل واحدة منهما (وأما التخصيص بالشرط وهو ما توقف عليه تأثير المؤثر على غير جهة التقييد ومثاله قوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تفسحوا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) فإنه أجاز قصر الصلاة بشرطين (أحدهما) الضرب في الأرض والآخرون خوف فتنة الكفار لكن نسخ اعتبار الشرط الثاني بالرخصة حتى جاز القصر مع الأمن وبقي الشرط الأول وهو الضرب في الأرض فلا يجوز النقص بدونه وينقسم الشرط إلى أربعة أقسام عقلي كالحياء للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة ولنوى كالتعليقات نحو أن قت فت وعادى كالمسلم لصعود السطح وقد تعدد ومع التعدد قد يكون كل واحد شرطاً على الجميع فيتوقف المشروط على حصولها جميعها وقد يكون كل واحد شرطاً مستقلاً فيحصل المشروط بحصول أي واحد منها والشرط كالاستثناء في اشتراط الاتصال * وان تعقب جملاً متعاطفة كان حكمه راجعاً إليها كلها عند الأئمة الأربعة وغيرهم وحكي إجماعاً وقيل يختص بالتي عليه ولو كانت متأخرة وقال الرازي بالوقف ويجوز إخراج الأكثرية (وأما الغاية فهي نهاية الشيء المتضمنة لثبوت الحكم قبلها وانقائه بعدها ولها لفظان وهما حق وإلى كقوله تعالى (ولا تقرأوهن حتى يظفرن) وقوله (وأيديكم إلى المرافق)

واختلفوا في الغاية نفسها هل تدخل في الغاية أم لا والذي صرح به أكثر الأصحاب أن ما بعدها محكوم عليه بتقيض حكم ما قبلها ما لم يتقدم على الغاية عموم يشملها فإذا تقدمها ذلك نحو قطعت أصابعه كلها من الخنصر إلى الإبهام لم يكن ما بعدها مخالفا لما قبلها ومثله (سلام هي حتى مطلع الفجر) (وأما) الصفة فهي كالاستثناء إذا وقعت بعد متعدد والمراد بالصفة هنا هي المنوية على ما حققه علماء البيان لا مجرد التمثيل المذكور في علم النحو قال المازري ولا خلاف في اتصال التوابع وهي التمثيل والتوكيد والمطف والبذل وقال الصفي الهندي أن كانت الصفات كثيرة وذكرت على الجمع عقب جملة تقيدت بها أو على البذل فلو واحدة غير مبنية منها وإن ذكرت عقب جمل ففى العود إلى كلها أو إلى الأخيرة خلاف انتهى * وأما إذا توسطت بين جمل فلا وجه للخلاف في ذلك فإن الصفة تكون لما قبلها لا لما بعدها وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية التوابع المختصة كالبدل وعطف البيان والتوكيد ونحوه كالاستثناء والشروط المنونة بحرف الجر كقوله على أنه أو بشرط أنه أو بحرف العطف كقوله ومن شرطه كذا فهي كالشرط اللغوي ويتعلق حرف متأخر بالفعل المتقدم انتهى والاشارة بذلك بعد جمل تعود إلى السكك كقوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما) والتميز إذا جاء بعد جمل يعود إلى جميع الجمل المتقدمة فإذا قال مثلا له على ألف وخمسون درهما فالجميع دراهم نلي الصحيح من المذهب كما قاله القلي في قواعد الاصولية وقال التيمي يرجع في تفسير الألف إليه *

(تنبيه) قولنا والمراد بالصفة المنوية معناه أنها تشمل كل ما أشعر بمعنى يتصف به أفراد العام سواء كان الوصف نفا أو عطف بيان أو حالا وسواء كان ذلك مفرداً أو جملة أو شبهها وهو الظرف والجار والمجرور ولو كان جامداً ماؤلا بمشتق لكن يخرج من ذلك الوصف الذي خرج مخرج النال كما يأتي في المفاهيم أو لبيان الوصف بمدح أو ذم أو ترحم أو تركيد أو تفصيل فليس شئ من ذلك مخصصاً للعموم *

(فصل في المطلق والتقييد) أما المطلق فهو ما تناول واحداً غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه نحو قوله عز وجل (فتحرير رقبة) وقوله عليه الصلاة

والسلام لانكاح الابولى فكل واحد من لفظ الرقة والولى قد تناول واحداً غير معين من جنس الرقاب والاولياء والمقيد ماتناول معينا نحو اعنق زيداً من العبيد أو موصوفاً بوصف زائد على حقيقة جنسه نحو (تحرير رقة مؤمنة) (وصيام شهرين متتابعين) وصف الرقة بالايمن والشهرين بالتتابع وذلك وصف زائد على حقيقة نفس الرقة والشهرين لان الرقة قد تكون مؤمنة وكافرة والشهرين قد يكونا متتابعين وغير متتابعين والاطلاق والتقييد يكونان تارة في الامر نحو اعنق رقة واعتق رقة مؤمنة وتارة في الخبر نحو لانكاح الابولى وشاهدين * لانكاح الابولى مرشد وشاهدى عدل * وتفاوت مراتب المقيد في تقيده باعتبار قلة القيود وكثرتها فما كانت قيوده أكثر كانت رقبته في التقييد أعلا وهو فيه أدخل فقوله سبحانه وتعالى (أن يبده أزواجاً خيراً منك من مسلمات مؤمنات قانتات تاليات ما بدات سألن ثياباً وابتكراً) أعلام رتبة في التقييد من قوله (مؤمنات قانتات) لا غير * وقد يجتمع الاطلاق والتقييد في لفظ واحد الوجهتين كقوله تعالى (تحرير رقة مؤمنة) قيدت من حيث الدين بالايمن وأطلقت من حيث ماسواه كالصحة والسقم والطول والقصر والنسب والبلد فهي مقيدة من جهة مطلقة من جهة * ثم إنه يقال هنا إذا اجتمع لفظ مطلق ومقيد فالما أن يتحد حكمهما أو يختلف فان اتحد حكمهما فالما أن يتحد سببهما أو يختلف فهذه ثلاثة أقسام فإذا اتحد حكمهما حمل المطلق على المقيد كقوله عليه الصلاة والسلام لانكاح الابولى وشهود مع الابولى مرشد وشاهدى عدل فالاول مطلق في الولى بالنسبة الى الرشد والتمى والشهود بالنسبة الى العدالة والتمسقى والثاني مقيد بالرشد في الولى والعدالة في الشهود وسببهما واحد وهو التسكاح وحكمهما نفيه الابولى وشهود وإذا اتحدا حكماً واختلفا سبباً كتمت رقة مؤمنة في كفارة القتل ورقة مطلقة في كفارة الظهار فنسب الفاضى أبى يعلى والمالكية يحمل المطلق على المقيد ونسبه في التحرير الى الأئمة الأربعة وغيرهم وقال الطوفى في مختصره وخالف بعض الشافعية وأكثر الحنفية وأبو اسحاق ابن شاقلا من أصحابنا فقالوا لا يحمل المطلق على المقيد ههنا وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا أيضاً وقال أبو الخطاب ان عضده قياس حمل عليه والا فلا وإذا اختلف الحكم فلا حمل كتمت صوم الكفارة

بالتابع وإطلاق الإطعام متى اجتمع مطلق ومقيدان متضادان حمل المطلق على ماهو أشبه به من المقيدين المتضادين وذلك كغسل الأيدي في الوضوء ورد مقيداً بالرافق وقطعها في السرقة ورد مقيداً بالكوع بالإجماع ومسحها في التيمم ورد مطلقاً فالحق بالأشبه به وهو الوضوء *

﴿ تنبيه ﴾ جميع ما ذكر في التخصيص للعام هو جار في تقييد المطلق فارجع إليه *

(فصل) الجمل لغة ما جمل جملة واحدة لا ينفرد بعض آحادها عن بعض واصطلاحاً اللفظ المتردد بين محتملين فصاعداً على السواء والاجمال أما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب والواقع في المفرد أما أن يقع في الأسماء أو الأفعال أو الحروف أما وقوعه في الأسماء فكالعين المترددة بين معانيها كالباصرة وعين الماء والذهب وغير هذا والقرء المتردد بين الحيض والطمهر وكالجون المتردد بين الأسود والابيض وكالشقق المتردد بين الحمرة واليباض وأما وقوعه في الأفعال فنحو عسمى فانه بمعنى أقبل وأدبر وبأن بمعنى غاب واختفى وأما في الحروف فنحو تردد الواو بين العطف والابتداء وبين العطف والحال ونحو تردد من بين ابتداء الغاية والتبويض وأما في المركب فكقوله تعالى (أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) فانه متردد بين الولي والزوج والصحيح من مذهب أحمد والشافعي أنه الزوج وقال مالك هو الولي وقد وقع الاجمال من جهة التصريف كالختار والختال فانهما مترددان بين اعتبارهما اسم فاعل أو اسم مفعول وحكم الجمل التوقف على البيان الخارجى لان الله تعالى لم يكلفنا العمل بما لا دليل عليه والجمل لا دليل على المراد به فلا نكلف بالعمل به والجمل واقع في الكتاب والسنة في الاصح خلافاً لماود الظاهري قال بعضهم لاللم أحداً قال به غيره *

(تنبيه) ادعى بعض العلماء الاجمال في امور ولكنها غير جملة لسي التحقيق (منها) قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) . (حرمت عليكم أمهاتكم) (وأحل لكم الطيبات) وغير ذلك مما أضيفت الاحكام فيه إلى الاعيان لان المراد حرم عليكم أكل الميتة ووطء الامهات فالحكم المضاف إلى العين ينصرف لغة وعرفاً إلى ما أعدت له وهو منكراته (ومنها) قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم

الرأى قال القاضي أبو يعلى هو مجمل لأن الرأى معناه لغة الزيادة كيفما كانت وفي الشرع الزيادة المخصوصة والصحيح أنه من باب العلم المخصوص (ومنها) حديث «لا صلاة إلا بطور» ولا صيام لمن لم يبيت النية» قال الحنفية هو مجمل لتردده بين المعنى القنوى والشرعى والحق أن كلام الشارع يحمل حقيقة على الموضوعات الشرعية فالموضوعات الثبوتية في مقابله مجاز (ومنها) إنما الأعمال بالنيات قالوا إن الأعمال مبتدأ وبالنيات متعلق بمحذوف متردد بين تقدير الصحة أو الكمال والحق أنه لا ترد لان المراد قنوى فائدة العمل وجدواه بدون النية فتبقى صحته متعينة للتقدير وقد اشبهنا الكلام عليه في شرحنا عمدة الأحكام الحنفية (ومنها) قوله عليه السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فإنه ليس المراد منه رفع نفس الخطأ والنسيان حتى يكون مجعلاً بل المراد أن المرفوع حكم الخطأ والنسيان *

(فصل) وأما المبين فهو ضد المجمل فيقال في تعريفه هو اللفظ الخاص على معنى غير متردد متساو وقال الأمدى المبين قد يراد به الخطاب المستغنى بنفسه عن بيان وقد يراد به ما يحتاج إلى البيان عند وروده عليه كالمجمل وغيره وهما أربعة الفاظ مجمل وأجمال ومبين وبيان فالمجمل تقدم تعريفه والأجمال إرادة التردد من التشكّل والتلفظ باللفظ على وجه يقع فيه التردد والمبين اللفظ الدال من غير تردد كما مر أنفاً يطلق على فعل المبين وعلى الدليل وعلى المدلول ولذلك قال الصيرفي هو إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي والوضوح وينبغي أن يزاد هذا التعريف بالفعل أو بالقوة لان الكلام تقدير ديناً بالفعل وهو مع ذلك مشكل بالقوفاً قابل لعروض الاشكال له من ذاته بتقدير تبيّن حفته أو من خارج وبيان ذلك بالمثل وهو أن بعض الحنفية قال قل عن أبي حنيفة أنه قال لا يدخل النار إلا المؤمن وظاهر هذا مع قوله عليه السلام لا يدخل الجنة إلا المؤمنون مشكل لانه يقتضي أن أهل الجنة والنار جميعاً مؤمنون وليس كذلك للاتفاق على أن أهل النار كفار وأنه لا يخلد بها إلا كافر لكن أبو حنيفة الحق بكلامه يائناً بينه وأظهر معناه المراد له بأن قال لا يدخل النار إلا مؤمن لان الكفار حينئذ يمايتون ما كانوا بوعدون فيؤمنون به ويصدقون لكن إيماناً لا يقعهم لانه اضطرارى لا اختياري ولقوله عز وجل (فلم يكن ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا) وقوله عز وجل لفرعون حين قال لما أدركه الفرق

آمنت (الآن وقد عصيت قبل) قد حصل من هذا ان كلام أبي حنيفة مشكل بالفعل فاحتاج الى البيان وأما الدين به وهو ما يحصل به البيان فانه يكون بامور أحدها القول بان يقول المتكلم أو من علم مراد المتكلم المراد بهذا الكلام كذا كقوله تعالى (القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة) فهذا لإجمال ثم بينه بقوله (يوم يكون الناس كالفراش المبثوث) وكذا الآية بعدها فيبين ان القارعة تكون ذلك اليوم بهذه الصفة العظيمة ونظائر هذه الآية في القرآن الكريم والسنة النبوية كثيرة وتكون السنة مبينة للقرآن كقوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) فان القوة جملة ولكن بينها النبي ﷺ بقوله (الا أن القوات رعى) ثم كرر هذه الجملة تأكيذا (الثاني) الفصل ويكون بالكتابة ككتابة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده وغيرهم من أهل الولايات الى عمالهم في الصدقات وغيرها من السياسيات ويكون بالاشارة كما روي ان النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً فأقام في مشربة له تسعا وعشرين ثم دخل عليهن فقبل له انك آليت شهراً فقال الشهر هكذا وهكذا وأشار بإصابعه العشر وقبض إبهامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين وجاء في حديث صحيح انه قال الشهر تسع وعشرون هكذا بلفظه وهو بيان قولى فقد تضمن هذا الحديث نوعى البيان القولى والفعلى ومن البيان الفعلى قوله عليه الصلاة والسلام «صلىوا كما أيتمونى أصلى» وخذوا عني مناسككم» أي أنظروا الى فعلى فى الصلاة والحج فافعلوا مثله فكان فعله فيما مينا لقوله تعالى (أقيموا الصلاة) (وأتوا الحج والعمرة لله) (الثالث) لإقرار النبي ﷺ على فعل وان أردت القاعدة العمومية لبيان قفل كل مقيد من الشرع بيان ولتذكر بعض أمثلة لذلك تبين المرام (منها) أن يستدل الشارع استدلالاً عقلياً فيبين به العلة أو مأخذ الحكم أو فائدة ما كقوله تعالى فى صفة ماء السحاب (فأحيناه بالارض بدموتها كذلك النشور) وفي موضع آخر (كذلك الخروج) فيبين لنا تعالى بذلك طريق الاستدلال على إمكان البعث والمعاد ولولا هذا الطريق الذى فتحه الله للمؤمنين لما أجترأ متكلمون أن يستدلوا عليه ولا أن يتكلموا مع الفلاسفة المنكرين له فيه وأمثال هذه الآية كثير وجميع استدلات القرآن عقلية وهى مفيدة للبيان (ومنها) أن يترك عليه السلام فلا قد أمر به أو قد سبق منه فعله فيكون تركه مينا لعدم وجوبه

مثاله انه قيل له (وأشهدوا اذا تبايعتم) ثم انه اشترى فرساً من اعرابي ولم يشهد عليه (ومنها) السكوت بعد السؤال عن حكم الواقعة فيعلم انه لاحكم للشرع فيها* وههنا مسائل (أولها) البيان بالفعل أقوى من البيان بالقول (ثانيها) تبيين الشيء بأضعف منه كالقرآن بإحدى الأحاديث (ثالثها) تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع وتأخيره عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة جائز عند ابن حامد والقاضي ابن الفراء وأكثر الشافعية وبعض الحنفية ومنعه أبو بكر عبد العزيز وأبو الحسن التميمي والظاهرية والمعتزلة والصيرفي وأبو اسحاق المروزي والحق الاول لقوله تعالى (فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه) (الر كتاب احكمت آياته ثم فصلت) ونتم قيد التراخي (رابعها) يجوز كون البيان أضعف دلالة من المبين ولا تعتبر مساواته في الحكم *

فصل في المنطوق والمفهوم

لأعلم ان الدليل الشرعي إما منقول وإما معقول وإما ثابت بهما فالمعقول الكتاب والسنة ودلائلها إما من منطوق اللفظ أو من غير منطوقه فان كان من الاول سمي منطوقاً كفهم وجوب الزكاة في الساعة من حديث «في ساعة الغنم الزكاة» وتحریم التأفیف من قوله تعالى (ولا تقل لهم أف) والثاني يسمى مفهوماً كفهم عدم وجوب الزكاة في المعلوفة من الحديث وتحريم الضرب من الآية وهذا الفصل مذکور لبيان ذلك والمعقول القياس لانه يستفاد بواسطة النظر العقلي والثابت بالمنقول والمعقول وليس واحداً منهما هو الاجماع وسياقي الكلام على الاجماع ثم على القياس إذا تمهد هذا فنقول قد علم من هذا أن المنطوق مادله عليه اللفظ في محل النطق والمفهوم مادله عليه اللفظ لا في محل النطق ففحوى اللفظ بالحاء المهملة هو ما أقاد جنساً يتناول ما أقاده نطقاً وغير نطقاً لانه لو كان منها لكان منطوقاً وبيانه أن تحریم التأفیف علم من صيغة اللفظ فكان منطوقاً وتحريم الضرب لم يعلم من الصيغة فكان مفهوماً ويقال لثله فحوى الخطاب ويسمى إشارة وإيماء ولحن الخطاب إلا أن الإشارة مختصة باليد والإيماء إشارة باليد وغيرها فكل إشارة لإيماء ولا عكس ومن ثم قال

الآمدي أما دلالة غير المنطوق وهو ما دلالة غير صريحة فلا يخلو أما أن يكون مدلوله مقصوداً للتكلم أولاً فإن كان مقصوداً فإن توقف صدق التكلم أو صحة الملفوظ به عليه فهي دلالة الاقتضاء وإن لم يتوقف فإن كان مفهوماً في محل النطق فهي دلالة التنبية والإيحاء وإلا فدلالة المفهوم وإن لم يكن مدلوله مقصوداً للتكلم فهي دلالة الإشارة هذا كلامه وأنت خير فانه جعل فرقاً بين دلالاتي الإشارة والإيحاء وهذا هو التحقيق ثم اعلم أن مراتب لحن الخطاب وفحواه تكون متفاوتة وذلك التفاوت على ضرب *

(أولها) المقتضي بفتح الضاد الذي تقتضيه صحة الكلام وتطلبه وهو المضر الذي تدعو الضرورة إلى إضاره وتحريره وله وجوه *

(أولها) ما تدعو الضرورة إلى إضاره لصدق التكلم نحو لا عمل إلا بنية أي لا عمل صحيح إلا بالنية إذ لولا ذلك لم يكن ذلك صدقاً لأن صورة الأعمال كلها كالصلاة والصوم وسائر العبادات يمكن وجودها بلا نية فكان إضار الصحة من ضرورة صدق التكلم *

(ثانيها) وجود الحكم شرعاً نحو قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) تقديره أو على سفر فافطر فعليه صوم عدة من أيام أخر لأن قضاء الصوم على المسافر إنما يجب إذا أفطر في سفره أما إذا صام في سفره فلا موجب للقضاء ودليل ذلك ظاهر لانه وشرعاً خلافاً لما يحكي عن أهل الظاهر من أن فرض المسافر عدة من أيام أخر سواء صام في السفر أو أفطر وهو من جمود المروء *

(ثالثها) وجود الحكم عقلاً نحو قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم) فإن العقل يبيّن إضافة التحريم إلى الأعيان فوجب لذلك إضار فعل يتعلق به التحريم وهو الوطء فصار المعنى حرم عليكم وطء أمهاتكم *

(الرابع) مما يتفاوت به لحن الخطاب وفحواه تعليل الحكم بما اقترب به من الوصف المناسب كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما) أي لاجل السرقة والزنا فإن المقول من هذا الكلام أن السرقة علة القطع والزنا علة الجلد لكن ليس هذا مفهوماً لنا من صريح النطق وقصه

بل من فحوى الكلام ومعناه *

(الثالث) فهم الحكم في غير محل النطق بطريق الأولى وهو فهم الموافقة كفهم تحريم الضرب من تحريم التأفيف من قوله تعالى (فلا تقل لها أف ولا تنهرهما) فإن منطوق هذا تحريم التأفيف والانتهاز ومفهومه بطريق التنبيه والفحوى تحريم الضرب وغيره من الايلاطات الزائدة على التأفيف والانتهاز بطريق أولى ويسمى هذا مفهوم الموافقة لانه يوافق المنطوق في الحكم وإن زاد عليه في التأكيد بخلاف مفهوم المخالفة فانه يخالف حكم المنطوق كفهم عدم الزكاة في المعروفة من حديث في سائمة الفم الزكاة وحاصله أن مفهوم الموافقة تنبيه بالادنى على الاعلى ويسمى فحوى الخطاب ولحن الخطاب وشرطه فهم المعنى في محل النطق كالتعظيم في قوله تعالى (فلا تقل لها أف) فانه يفهم أن المعنى المقضى لهذا النهي هو تعظيم الوالدين لذلك فهما تحريم الضرب بطريق أولى حتى لو فهم من ذلك تعظيماً لما فهما تحريم الضرب أصلاً لكنه لما قفى التأفيف الاعم دل على قفى الضرب الاخص بطريق أولى وشرطه أيضاً أن يكون المفهوم أدنى من المنطوق أو مساو له ومثال الاول قد تقدم ومثال الثاني تحريم احراق مال اليتيم المال عليه قوله تعالى (الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) الآية فلاحراق مساو للأكل بواسطة الاتلاف في الصورتين واشترط له كثير من أهل الاصول شروطاً فقال في جمع الجوامع وشرطه أن لا يكون المسكوت ترك لخوف ونحوه كالجهل وأن لا يكون المذكور خرج للغالب خلافاً لإمام الحرمين أو لسؤال أو حادثة أو للعجل بحكمه أو غيره مما يقتضى التخصيص بالذکر هذا كلامه * ثم ان مفهوم الموافقة قياس جلى في الاصح واليه ذهب أبو الحسن الحرزى وابن أبى موسى وأبى الخطاب والحلواني والفخر والطوفي وقال مجاهد الدين ابن تيمية ان قصد الادنى فقياس وإن قصد التنبيه فلا وهو حجة عند العلماء ودلالته افظية عند أحمد والقاضى وابن سحمان وشيخ الاسلام وابن عقيل وحكامه عن أصحابنا والخفية والمالكية وغيرهم ودلالته تكون قطعية كاية التأفيف وتكون ظنية كاذنا ردت شهادة فاسق فكافراً أولى إذ الكفر فسق وزيادة ووجه كونه ظنياً أنه واقع في الاجتهاد إذ يجوز أن يكون الكافر عدلاً في دينه فيتحرى الصدق والامانة *

(الرابع) دلالة تخصيص شيء بحكم يدل على نفيه عما عداه وهو مفهوم الخالفة سمي به لخالفته للمنطوق به وذلك كقوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات) فإن تخصيص جواز نكاح الاماء بعدم الطول يدل على أن واجد الطول لا يجوز له نكاح الاماء وتخصيص المؤمنات بجواز النكاح عند عدم الطول يدل على أن عادم الطول لا يباح له نكاح الاماء الكوافر كما هو أحد القولين ففي الآية مفهوم (أحدهما) أنه لا ينكح الأمة مؤمنة (وثانيها) ان واجد الطول لا يجوز له نكاح الامة وكقوله عليه السلام في ساعة النعم الزكاة فان مفهومه يدل على أن لازكاة في المعلوفة فتخصيص السوم بحكم وهو وجوب الزكاة يدل على نفي ذلك الحكم عن غير الساعة ومفهوم الخالفة حجة عند الجمهور وقال أبو حنيفة وبعض المسلمين ليس بحجة ويسمى ذلك المفهوم دليل الخطاب وشرطه أن لا تظهر أولوية ولا مساواة في المسكوت عنه إذ لو ظهر فيه ذلك كان مفهوم موافقة وأن لا يكون مخرجا يخرج الغالب كما في قوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم) فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج أى تربيتهم وأن لا يكون خرج لجواب سؤال عنه أو حادثة تتعلق به أو للجهل بحكمه دون حكم المسكوت كالوسئل عليه السلام هل في النعم السائمة زكاة أو قيل بمحضرتها لفلان غنم ساعة أو خاطب من جهل حكم النعم السائمة دون المعلوفة فقال في النعم السائمة زكاة ومثله أيضا جميع ما يقتضي التخصيص بالذكر كموافقة الواقع كقوله تعالى (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين) نزلت كما قال الواحدي وغيره في قوم من المؤمنين والوا اليهود دون المؤمنين وكون الكلام خرج مخرج التفهيم أو الامتنان نحو (لتأكلوا منه لحما طريا) فانه لا يدل على منع العديد من لحم ما يؤكل مما يخرج من البحر كغيره وإنما اشترطوا للمفهوم انتفاء المذكورات لانها فوائد ظاهرة وهو فائدة خفية فاخر عنها ثم ان دليل الخطاب بحسب القوة والضعف يكون على مراتب ست (أولها) الحكم إلى غاية بحثي أو إلى ويسمى مفهوم الناية نحو (حتى تنكح زوجا غيره) . ثم أموا الصيام إلى الليل فيفيدان حكم ما بعد الناية بخالف ما قبلها (ثانيها) تعليق الحكم على شرط نحو (وإن كن أولات حل فانتقوا عليهن) فانه يفيد انتفاء الاتفاق عند انتفاء الحل

ولا فرق بين تعليقه بشرط أو شرطين أو أكثر (ثالثها) تعقيب ذكر الاسم العام بصفة خاصة في معرض الاستدراك والبيان نحو في الغنم السائمة الزكاة فالغنم اسم عام يتناول السائمة والمعلوفة فاستدرك عمومها بخصوص السائمة وبين أنها المراد من عموم الغنم (رابعها) أن يعلق الحكم على وصف لا يستقر بل يطوي ويحول كالسوم والثبوبة في قولنا في السائمة الزكاة والبكر تستأذن والثيب أحق بنفسها (خامسها) تخصيص نوع من العدد بحكم نحو قوله عليه السلام لا تحرم المصاة ولا المستان يعني في الرضاع وهذا يدل على مخالفة ما فوقه يعني تحريم ثلاث رضعات وبه قال مالك وداود وبعض الشافعية خلافا لاكثرهم ولا يبي حنيفة (سادسها) مفهوم القلب وهو تخصيص اسم بحكم وأنكر الاكثرون هذا المفهوم مشتقاً كان نحو لا تبيحوا الطعام إلا مثلاً بمثل فان الطعام مشتق من الطعم أو غيره مشتق كالخنطة والشعر والتمر والملح والذهب والفضة وقال الدقاق مفهوم القلب حجة والضابط في باب المفهوم أنه متى أفاد ظناً عرف من تصرف الشارع الالتفات إلى مثله خالياً عن معارض كل حجة يجب العمل به والظنون المستفادة من دليل الخطاب متفاوتة بتفاوت مراتبه ومن تدرب بالنظر في اللغة وعرف مواقع الالفاظ ومقاصد المتكلمين سهل عنده ادراك ذلك التفاوت والفرق بين تلك المراتب والله الموفق *

❦ الاصل الثالث الاجماع ❦

الاجماع لغة العزم والاتفاق قال تعالى (فاجمعوا أمركم) أى اعزموا ويقال اجمع القوم على كذا أى اتفقوا عليه واصطلاحاً اتفاق المجتهدين من هذه الامة في عصر على من أمر ومن يرى اقراض المصير يزيد إلى اقراض المصير ومن يرى ان الاجماع لا ينفقد مع سبق خلاف مستقر من حى أو ميت يجوز وقوعه يزيد لم يسبقه خلاف مجتهد مستقر نقوله اتفاق المجتهدين يخرج المقلدين لانهم من العوام عند أهل الاصول فلا تستبر مخالفته ولا موافقته وقوله على أمر يتناول الدينى والدنيوى لكن المراد بالدينوي ما يعود إلى الدين كامر البيع والسلم وأما الاتفاق على أمر دنيوي محض كالاتفاق على مصلحة اقامة متجراً أو حرفة أو على أمر ديني لكنه لا يتعلق بالدين لذاته بل برأسطة كاتفاقهم على بعض مسائل المرية

أو اللغة أو الحساب ونحوه فان ذلك ليس اجماعاً شرعياً أو اصطلاحياً وإن كان
اجماعاً شرعياً في الحقيقة لتعلقه بالشرع ولن كان بواسطة وفي هذا الاصل مسائل *

(أولها) أنكر النظام وبعض الشيعة جواز الاجماع من مجتهدى
الامة على حكم وذلك راجع الى عدم الجواز من جهة العقل وذهب
الاكثرون الى أن جوازه معلوم بالضرورة لانه لا يلزم من فرض وقوعه
محال لذاته ولا لغيره وهذا هو المعنى بالجواز العقلى نعم هو لا يستبعدوا
وقوعه مع كثرة العباد وتباعد البلاد واختلاف القرائح فظنوا الاستبعاد
استحالة وحكي أصحابنا أنه روي عن الامام أحمد أنكار الاجماع واعتذروا عنه
بأنه محمول على الورع أو على غير عالم بالخطاف أو على تمذر معرفة الكل أو على
العام النطقى إلى غير ذلك من الاعتذارات وعندى أن الامام أحمد لم يوافق النظام
على إنكاره لان النظام أنكره عقلاً والامام صرح بقوله وما يدرى بهم اتفقوا
فكانه يقول إن كثير آمن الحوادث تقع فى أقصى المشرق والمغرب ولا يعلم وقوعها
من بينهما من أهل مصر والشام والعراق وما والاها فكيف تصح دعوى اجماع
الكل فى مثل هذه وإنما ثبتت هذه باجماع جزئى وهو اجماع الاقليم الذى وقت
فيه أما اجماع الامة قاطبة فتمتذر فى مثلها وهذا النوع هو الذى قل أنكره عن
الامام كما يفهم من قوله وما يدرى بهم اتفقوا ذلك إلا أن الاجماع على المسألة
التي اتفق جميع مجتهدى الامة عليها فرع العلم بها والتصديق مسبوق بالتصور
فمن لم يعلم محل الحكم كيف يتصور منه الحكم بفقى أو اثبات وهذا هو الحق
الذى يلزم اتباعه فلا يتوهم منوم أن الامام أنكر الاجماع أنكاراً عقلياً وأما
أنكر العلم بالاجماع على حادثة واحدة انتشرت فى جميع الاقطار وبلغت
الاطراف الشاسعة ووقعت عليها كل مجتهد ثم اطبق الكل فيها على قول واحد
وبلغت اقوالهم كلها مدعى الاجماع عليها وأنت خير بان المادة لاتساعد على هذا
كما يعلمه كل منصف تخلى عن الجلود والتقليد نعم يمكن أن يعلم هذا فى عصر
الصحابة دون ما يبدى من المصور لقلة المجتهدين يومئذ وتوفر قل الحديثين على
قل فتاواهم وأرادهم فلا تهمن أنها العاقل الامام بانكار الاجماع مطلقاً ففترى عليه *

(ثانياً) الاجماع حجة قاطعة يجب العمل به عند الجمهور خلافاً للنظام

ومعنى كونه قاطعا أنه يقدم علي باقي الادلة وليس القاطع هنا بمعنى الجازم الذي لا يمحتمل التقيض كقولنا الواحد نصف الاثنين في نفس الامر ولا لما اختلف في تكفير منكر حكمه *

(ثالثها) المعتبر في الاجماع قول أهل الاجتهاد لا الصبيان والمجانين قطعاً ولا يعتبر فيه قول العامة وم من ليس بمجتهد ولا من عرف الحديث أو اللغة أو الكلام ونحوه وكذا من عرف الفقه أو أصوله عند أحمد وأصحابه وكذا من فاته بعض شروط الاجتهاد ولا يعتبر فيه كافر أصلي مطلقاً ولا كافر بارتكاب بدعة عند مكفره ولا فاسق مطلقاً سواء كان فسقه من حيث الاعتقاد أو الافعال كالاعتزال والزنا والسرقة قال الطوفي في مختصره والاشبه اعتبار قول الاصولي والنحوي فقط لتمكنهما من درس الحكم بالدليل والمسألة اجتهادية قال ويعتبر في اجماع كل فن قول أهله إذ غيرهم بالاضافة اليه عامة هذا كلامه وهو مسلك جيد ولا يعتبر في أهل الاجماع أن يلبسوا عدد التواتر *

(رابعها) لا يخصص الاجماع بالصحابة بل إجماع كل عصر حجة خلافاً لماود الظاهري *

(خامسها) الجمهوران الاجماع لا يعتقد قول الاكثر دون الاقل حتى يتفق الجميع قلت ومقتضى ما قدمناه عن الامام احمد انه يعتقد بقول الاكثر في غير زمن الصحابة لتعدد الاطلاع على اتفاق الكل في غير عصرهم ومن ثم قال الطوفي وغيره من أصحابنا بعد ذكر هذه المسألة خلافاً لابن جرير وعن احمد رحمه الله مثله انتهى * واليه ذهب أبو بكر الرازي وأبي الحسين الحياطي من المعتزلة وابن حمدان من أصحابنا وجمع والحق ان اتفاق الاكثر حجة يجب العمل به على أهله لكنه ليس في رتبة الاجماع بل هو في رتبة التماس وخبر الواحد *

(سادسها) التابعي المجتهد المعاصر للصحابة معتبر معهم في الاجماع فلا يعتقد مع مخالفته فان صار مجتهداً بعد انعقاد الاجماع فمن قال يشترط في الاجماع اقتراف العصر لم يعتبر انعقاد الاجماع مع مخالفته ومن لم يشترط اقتراف العصر لم يعتبر واعتبر موافقته أبو الخطاب وابن عقيل والآمدي قال المرداوي في التحرير ولعل المراد عدم مخالفته ثم قال فائدة تابع التابعي مع التابعي كمو مع الصحابي قاله القاضي *

(سابعها) الجمهور لا يشترط لصحة الاجماع انقراض عصر المجمين وحكي أصحابنا عن أحمد واكثر أصحابه انه يشترط انقراض العصر وحكي الطوفي القول الاول ومال اليه وقال وقول الامام احمد الموافق للجمهور أو ما إليه إجماع انتهى قلت ومعتمد مذهبه عدم الاشتراط *

(ثامنها) إذا قال بعض الأئمة قولاً سواء كان من الصحابة أو ممن بعدهم وسكت الباقيون مع اشتهار ذلك القول فيهم وكان ذلك القول متعلقاً بأحكام التكليف كان ذلك إجماعاً على المختار ويسمى إجماعاً سكوتياً فلو لم يشتهر القول فيهم لم يبدل سكوتهم على الموافقة ولو لم يكن تكليفاً لم يكن إجماعاً ولا حاجة لان الاجماع أمر ديني وماليس تكليفاً ليس دينياً بل دنيوياً والسكن اختلاف الزمان أحدث للاجماع السكوتي شرطاً وهو انه اذا أفتى واحد بحكم على مذهبه مع مخالفته لمذهب غيره وسكت الباقيون عنه فان ذلك السكوت لا يدل إجماعاً لما تقرر عند أهل المذاهب من عدم انكار بعضهم علي بعض إلا أن يقال فرض المسألة في الاحكام التي يتداول المجتهدون البحث عنها لا في الاحكام التي يتداولها المقلدون لأنهم لا في العير ولا في التغير *

(تاسعها) اذا اختلف أهل العصر على قولين امتنع على من يهدم احداث قول ثالث وقال الرازي في الحصول والآمدي في منتهى السؤل وتبعهما الطوفي أن القول الثالث إن رفع الاجماع الاول على القولين الاولين لم يحجز وان لم يرفعه جاز (مثاله) لو قال بعض الامة باعتبار النية في كل طهارة وقال البعض الآخر باعتبارها في بعض الطهارات دون بعض كما هو قول أبي حنيفة يستر هذا للتيمم دون الوضوء فالتأني اعتبارها في جميع العبادات مطلقاً يكون رافعا للاجماع الاول (ومثاله) ماليس رافعا للاجماع الاول ماسبق في هذا المثال من النفي في إحدي المسألتين دون الاخرى وكما لو اختلفوا في اعتبار النية في الطهارات ثانياً واثباتاً فالقول في اثباتها في البعض دون البعض لا يمتنع لانه لم يرفع الاجماع الاول بل وافق كل فريق في بعض مذاهب إليه وربما كان هذا المسلك اولى من الذي قبله *

(عاشرها) اذا اختلف الصحابة على قولين فاتفق التابعون على أحدهما كان ذلك إجماعاً خلافاً للقاضي أي يعلى وبعض الشافعية *

(حادي عشرها) اتفاق الخلفاء الاربعة بعد رسول الله ﷺ مع مخالفة

غيرهم لهم ليس اجماعا واذا لم يكن اتفاق الاربعة اجماعا فقول اثنين منهم أولى بان لا يكون اجماعا ونقل عن الامام احمد ان اتفاق الخلفاء الاربعة حجة وكذا اتفاق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لحديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ) وحديث (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) ولو لم تهم الحجة بقولهم لما أمرنا باتباعهم وهذا القول هو الحق *

(ثاني عشرها) اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين ليس بحجة خلافا لما لك ولا ينقذ الاجماع بأهل البيت وحدهم خلافا للشيعه *

(ثالث عشرها) لا يكون الاجماع إلا عن دليل لانه لا يكون إلا من المجتهدين والمجتهد لا يقول في الدين بغير دليل فان القول بغير دليل خطأ ويجوز كون الاجماع عن اجتهاد وقياس وقد وقع كذلك ونحرم مخالفته وقال ابن حامد وجمع يكفر منكر حكم الاجماع القطعي وقال أبو الخطاب وجمع لا يكفر ولكنه يفسق وقال الطوفي والأمدى ومن تبعه يكفر بنحو العبادات الحس وهو معنى كلام أصحابنا في الفقه قال القاضي علاء الدين المرداوي في التحرير والحق ان منكر الجميع الضروري والمشهور المنصوص عليه كافر قطعاً وكذا المشهور قطع لا الخفي في الاصح فيها هنا كلامه (ومثال الخفي انكار استحقاق بنت الابن السدس مع البنت وتحريم نكاح المرأة على عمها وخالتها ونحو ذلك فهذا لا يكفر منكروه لعذر الخفاء خلافاً لبعض الفقهاء في قوله انه يكفر لتكذيب الامة ورد بانه لم يكذبهم صريحاً إذا فرض أنه مما يخفى على مثله فالاجماع الخفي هو ما كان خافياً على من رده ولم يعلم به *

(رابع عشرها) اذا استدل أهل العصر بدليل أو اولوا تأويلاً فهل يجوز لمن بعدم احداث دليل آخر أو تأويل من غير الفاء الاول ذهب الجمهور إلى جواز ذلك وذهب بعضهم إلى الوقف وابن حزم إلى التفصيل بين النص فيجوز الاستدلال به وبين غيره فلا يجوز فيه *

(خامس عشرها) هل يمكن وجود دليل لامعارض له اشترك أهل الاجماع في عدم العلم به قيل بالجواز إن كان عمل الامة موافقاً له وعدمه ان كان مخالفاً له واختاره الأمدى وابن الحاجب والصفى الهندي وقيل بالمتع مطلقاً *

(سادس عشرها) الاجماع المنقول بطريق الآحاد حجة وقال الجمهور يشترط في نقله عدد التواتر وقول القائل لأعلم خلافا بين أهل العلم في كذا كما يقوله صاحب الشافي في شرح المنع وغيره لا يكون اجماعا لجواز أن يكون ثمة مخالف لم يطلع القائل على خلافه وفوق كل ذي علم عليم وقد نص على ذلك أحمد *
(سابع عشرها) لا يصح التمسك بالاجماع فيما يتوقف صحة الاجماع عليه اتفاقا كوجود الباري وصحة الرسالة ودلالة المعجزة ويصح فيما لا يتوقف وهو ديني كالروية ونفى الشرك ووجوب العبادات أو عقلى كحدوث العالم خلافا لابي الممالى مطلقا وللشيزازي في كليات أصول الدين كحدوث العالم وانبثاق النبوة أو دينوى كراي في حرب ونحوه في ظاهر كلام القاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم واختاره الآمدى ومن تبعه وهو أظهر وقيل بعد استقرار الرأي وقيل ليس بحجة وهو ظاهر الروضة والمنع ومختصر الطوفي أو يكون لغويا وقيل أن تعلق بالدين *

(خاتمة) الاجماع أما لفظي أو سكوتي وكل واحد منهما أما أن يكون متواترا وأما أن يكون آحادا فالنطق ما كان اتفاق مجتهدى الامة جميعهم عليه لفظا قويا أو إنباتا والسكوتي ما لفظ به البعض وسكت عنه البعض الآخر وكل واحد من هذين أما أن ينقل أن جميع المجتهدين نطقوا به تقلا متواترا أو آحادا أو نطق به البعض وسكت عنه البعض الآخر تواترا أو آحادا والسكوت حجة ولكن تختلف مراتبها فاقواها النطق تواترا ثم آحادا ثم السكوتي تواترا ثم آحادا وقد سبق الخلاف في أن الاجماع يثبت بخبر الآحاد أم لا والله الموفق *

❦ الاصل الرابع من الاصول المتفق عليها استصحاب الحال ❦

هو استصحاب للنفي الاصلى المتقدم ذكره عند ذكر الاصول أو الكتاب ويعرف بأنه التمسك بدليل عقلى أو شرعي لم يظهر عنه ناقل مطلقا وتحقيق معناه أن يقال هو اعتقاد كون الشيء فى الماضى أو الحاضر يوجب ظن ثبوته فى الحال أو الاستقبال وتلخيص هذا أن يقال هو ظن دوام الشيء بناء على ثبوت وجوده قبل ذلك وهذا الظن حجة عند الاكثرين منهم مالك وأحمد والمزنى والصيرفى

ولامام الحرمين والنزالي وجماعة من أصحاب الشافعي خلافا لجمهور الحنفية وأبي الحسين البصري وجماعة من المتكلمين قال الخوارزمي في الكافي استصحاب الحال هو آخر مدار الفتوي إذا لم يجد للمفتي حكم الحادثة في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس أخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والاثبات فان كان التردد في زواله فالاصل بقاءه وإن كان التردد في ثبوته فالاصل عدم ثبوته انتهى محصلا (مثال) استصحاب نفي الحكم الشرعي عدم وجوب صوم شوال وغيره من الشهور سوي رمضان وعدم صلاة سادسة مكتوبة قانا لو فرضنا أن الشرع لم ينص على عدم ذلك لسكان العقل دليلا عليه بطريق الاستصحاب المذكور (ومثال) التمسك بدليل شرعي لم يظهر عنه ناقل استصحاب العموم والنص حتي يرد مخصص أو ناسخ واستصحاب حكم ثابت كالمك وشغل النعمة بالانكاف ونحوه وأما استصحاب حال الاجماع في محل الخلاف كالتيمم في عدم بطلان صلاة التيمم عند وجود الماء بالاجماع على صحة دخوله فيها فيستصحب حال تلك المصلحة فالأكثر أن هذا ليس بحجة خلافا للشافعي وابن شاقلا من أصحابنا (واعلم) أن المستدل على نفي الحكم كقوله ما الامر كذا أو ليس الامر كذا ينزله أن يقيم الدليل على صحة مدعاه ولا يكفيه مجرد دعوي النفي *

❦ الاصول المختلف فيها ❦

لما فرغنا من الكلام على الاصول المتفق عليها وهي الكتاب والسنة والاجماع والاستصحاب أخذنا في الكلام على الاصول المختلف فيها وهي أربعة شرع من قبلنا وقول الصحابي والاستحسان والاستصلاح فقلنا أما شرع من قبلنا فانه يجوز أن يتعبد نبي بشريعة نبي قبله عقلا لانه ليس بمحال ولا يلزم منه محال وكان نبينا ﷺ قبل البعثة متعبداً في الفروع بشرع من قبله عند القاضي والحلواني وأوماً إليه أحمد واختار ابن عقيل والمجد أنه كان متعبداً بشريعة إبراهيم عليه السلام ولم يكن ﷺ علي ما كان عليه قوله قال الامام أحمد من زعم ذلك فقوله سوء وبعد البعثة تعبد بشرع من قبله ونقل في التحرير هذا القول عن أحمد والشافعي وأكثر أصحابهما والحنفية والمالكية ومن ثم كان شرع من

قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ عند أكثر أصحابنا وغيرهم قال القاضي وغيره بمعنى أنه
 موافق لامتابع انتهى. لكن محل ذلك إذا قطع بأنه شرع لمن قبلنا أما بكتاب
 أو بنجر الصادق أو بنقل متواتر فاما الرجوع اليهم أو إلى كتبهم فلا وقد اوما
 أحمد إلى هذا ومعناه لابن حمدان وقال الشيخ تقي الدين وغيره ويثبت أيضاً
 بأخبار الآحاد عن نبينا ﷺ وأما قول صحابي لم يظهر له مخالف فهو حجة
 أيضاً يقدم على القياس ويخص به العام وهو قول مالك وبعض الحنفية خلافاً
 لابن الخطاب وقول الشافعي الجديد وعن أحمد ما يدل عليه وهو مذهب الاشاعرة
 والمعتزلة والكرخي ولا يخفى أن الكلام في قول الصحابي إذا كان ما قاله من
 مسائل الاجتهاد أما إذا لم يكن منها دلل دليل على التوقيف فليس مما نحن بصدده
 والذي يظهر أنه الحق أن مثل هذا ليس بحجة فإن الله لم يبعث إلى هذه الامة
 إلا نبيها ﷺ وليس لنا إلا رسول واحد وكتاب واحد وجميع الامة مأمورة
 باتباع كتابه وسنة نبيه ولا فرق بين الصحابة ومن يدم في ذلك فمن قال أنها
 تقوم الحجة في دين الله بغير كتاب الله وسنة نبيه وما يرجع اليهما فقد قال بما
 لا يثبت وأثبت في هذه الشريعة الاسلامية ما لم يأمر الله به وهذا أمر عظيم
 وتقول بالغ فإن الحكم لفرد أو افراد من عباد الله بأن قوله أو أقوالهم حجة
 على المسلمين يجب عليهم العمل بها مما لا يدان الله عز وجل به ولا يحل لمسلم
 الركون اليه فإن هذا المقام لم يكن إلا لرسول الله لا لغيره ولو بلغ في العلم
 والدين وعظم المنزلة أي مبلغ ولا شك أن مقام الصحبة مقام عظيم ولكن ذلك
 في الفضيلة وارتفاع الدرجة وعظمة الشأن وهذا مسلم لا شك فيه ولا تلازم بين
 هذا وبين جعل كل واحد منهم بمنزلة رسول الله ﷺ في حجة قوله والزام
 الناس باتباعه فإن ذلك مما لم يأذن الله به ولا ثبت عنه فيه حرف واحد ثم اعلم
 انه إذا اختلف الصحابة كان عدم جواز أخذ المجتهد بقول بعضهم من غير دليل
 من باب أولى (وأما الاستحسان ونسب القول به إلى الحنفية والخائبة وأنكره
 غيرهم حتى قال الشافعي من استحسنت فقد شرع قاله ابن الحاجب ثم قيل في تعريفه
 انه دليل ينقدح في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه وهو بهذا التعريف هو
 لأن ما هذا شأنه لا يمكن النظر فيه لتبطل صحة وقال في التحرير هو العدول

بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي خاص وكلام أحمد يقتضي أنه عدول عن موجب قياس لدليل أقوى واختار هذا أبو الوفاء بن عقيل وعند الحنفية ثبت بالاثركلم وبقاء صوم التامى وبالإجماع وبالضرورة وسموا ما ضعف أثره قياساً والتقوى استحساناً وما ذكره في التحرير هو أجود ما قيل فيه ومثاله قول أبي الخطاب في مسألة العينة وإذا اشترى ما باع باقل مما باع قبل قد الثمن الاول لم يجز استحساناً وجاز قياساً فالحكم في نظائر هذه المسألة من الروايات الجواز وهو القياس لكن عدل بها عن نظائرها بطريق الاستحسان فمنعت وحاصل هذا يرجع الى تخصيص الدليل بدليل أقوى منه في نظر المجتهد وقال ابن الميمون البغدادي ومثال الاستحسان ما قاله احمد رضى الله عنه انه يقدم لكل صلاة استحساناً والقياس انه بمنزلة الماء حتى يحدث وقال يجوز شراء أرض السواد ولا يجوز بيعها قيل له فكيف يشتري ممن لا يملك البيع فقال القياس هكذا وإنما هو استحسان ولذلك يمنع من بيع المصحف ويؤمر بشرائه استحساناً وأنت اذا تأملت الاستحسان المنسوب إلى الامام احمد ترى منه تقديم الدليل الشرعى أو العقلى لحسنه ومثل هذا يجب العمل به لان الحسن ما حسنه الشرع والقياس ما قبحه الشرع وما كونه أن يكون على مخالفة الدليل مثل أن يكون الشيء محظوراً بدليل شرعى وفي عادات الناس العمل به فهذا لم يقل به احمد ولا غيره بل يحرم القول به ويوجب اتباع الدليل وترك العادة والرأى سواء كان الدليل نصاً أو إجماعاً أو قياساً *

وأما الاستصلاح فهو اتباع المصلحة المرسله فان الشرع أو المجتهد يطلب صلاح المكلفين باتباع المصلحة المذكورة ومراعاتها والمصلحة جلب نفع أو دفع ضرر وهي متنوعة إلى ثلاثة أنواع *

(أولها) ما شهد الشرع باعتباره كاستفادة الحكم وتحصيله من معقول دليل شرعى كالنص والإجماع ويسمى قياساً كاستفادتنا تحريم شحم الخنزير من تحريم لحمه المنصوص عليه بالكتاب واستفادتنا تحريم التبيذ المسكر من تحريم المنصوص عليه بالكتاب والسنة مع أن التبيذ منصوص على تحريمه مع غيره بقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وأشبه ذلك *

(ثانيها) ما شهد الشرع بطلانه من المصالح ولم يعتبره كقول من يقول

أن المومر كذلك ونحوه يمين عليه الصوم في كفارة الوطىء في رمضان ولا
يخير بينه وبين العتق والاطعام لان فائدة الكفارة الزجر عن الجناية على العباد
ومثل هذا لا يزجره العتق والاطعام لكثرة ماله فيسهل عليه أن يعتق رقبا في
قضاء شهوته وقد لا يسهل عليه صوم ساعة فيكون الصوم أزر له فهذا وأمثاله
ملغى غير معتبر لانه تغير للشرع بالرأي وهو غير جائز ولو اراد الشرع ذلك لينة
أو نبه عليه في حديث الاعرابي أو غيره اذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز *
(ثالثها) . ما لم يشهد له الشرع بطلان ولا باعتبار معين وهذا النوع ينوع
إلى ثلاثة أقسام *

(أولها) التحسين الواقع موقع التحسين والزين ورعاية حسن المناهج
في العبادات والمعاملات وحسن الادب في السيرة بين الناس كهيانة المرأة عن
مباشرة عقد نكاحها باقامة الولي مباشرة لذلك لان المرأة لو باشرت عقد نكاحها
لسكان ذلك منها مشعراً بما لا يليق بالمروءة من غلبة الفتحة وقلة الحياء وتوقان نفسها
الى الرجال فنعت من ذلك حملا للخلق على أحسن المناهج وأجمل السير *

(ثانيها) الحاجي وهو الذي تدعو اليه الحاجة كتسليط الولي على نكاح
الصغيرة لحاجة تقييد الكفو خشية أن يفوت فإن ذلك مما يحتاج اليه ويحصل
بمحصوله نفع ويلحق بفوائده ضرر وإن لم يكن ضروريا قاطعا ونسبة الاول الى هذا
كنسبة الزينة من الطب الى باقي كتبه على ما عرف فيه ولا يجوز للمجتهد
التمسك بمجرد هذين القسمين المذكورين وهما التجسني والحاجي بل لا بد له
من شاهد من جنسها يشهد له باعتبار أحكامهما لثلا يكون ذلك وضعا للشرع بالرأي
ولان اعتبارهما بدون شاهد يؤدي الى الاستغناء عن بحث الرسل ويجر الناس
إلى دين البراهمة القائلين لاحاجة لنا الى الرسل لان العقل كاف لنا في التأديب
ومعرفة الاحكام إذ ماحسنه العقل أتينا وما قبحه اجتنابنا وما لم يقض فيه
بمحسن ولا قبح فعلنا منه الضروري وتركنا الباقي احتياطا والتمسك بهذين
القسمين من المصالح من غير شاهد لها بالاعتبار يؤدي إلى مثل ذلك ونحوه
فيكون باطلا *

(القسم الثالث) ما كان من ضرورة سياسة العلم وبقائه وانتظام أحواله

وهو ما عرف التفات الشرع إليه والعناية به كالضروريات الخمس وهو حفظ الدين بقتل المرتد والداعية إلى الردة وعقوبة المبتدع الداعي إلى البدعة وحفظ العقل بمجد المسكر وحفظ النفس بالقصاص وحفظ النسب بمجد الزنا المقضي إلى تضييع الانساب باختلاط المياه وحفظ العرض بمجد القذف وحفظ المال بقطع يد السارق هذا واختلفت في حجية المصالح المرسلة فذهب أصحابنا إلى اعتبارها على ما سلفناه وقال مالك باعتبارها وعرفها ابن الحاحب المالكي وغيره بأنها مصالح لا يشهد لها أصل بالاعتبار في الشرع وإن كانت على سنن المصالح وثقلتها العقول بالقبول والحق ما سلكه أصحابنا *

(تنبيه) فرق القائلون بالمصالح المرسلة بينها وبين القياس بأن القياس يرجع إلى أصل معين وهذه لا ترجع إلى أصل معين قالوا رأينا الشارع اعتبرها في مواضع من الشريعة فاعتبرناها حيث وجدت لعلنا إن جنسها مقصوده وقال الطوفي أراجح المختار اعتبار المصلحة المرسلة وفصل هذا النوع في شرحه على مختصر الروضة تفصيلا حسنا *

(خاتمة) لهذه الأصول يذكر فيها أصولا مختلفا فيها زيادة على الأصول الاربعة المتقدمة *

(أولها) سد النرائع وهو قول مالك وأصحابنا وهو ما ظاهره مباح ويتوصل به إلى محرم وأباه أبو حنيفة والشافعي ومعناه عند القائلين به يرجع إلى إبطال الحيل ولذلك أنكر المتأخرون من الحنابلة على أبي الخطاب ومن تابعه عقد باب في كتاب الطلاق يتضمن الحيلة على تخليص الخائف من يمينه في بعض الصور وجعلوه من باب الحيل الباطلة قال نجم الدين الطوفي في شرح مختصر الروضة وقد صنف شيخنا قتي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله عليه كتابا بناء على بطلان نكاح الحلل وأدرج فيه جميع قواعد الحيل وبين بطلانها على وجه لا مزيد عليه انتهى (قلت) وقد سلك مسلكه صاحبه شمس الدين محمد ابن قيم الجوزية في كتابه أعلام الموقعين فشن الفارة على الحيل وأهلها وحذو بذلك حذو شيخه فرحم الله من يصدع بالحق : وقال موفق الدين المقدسي في المنى والحيل كلها محرمة لانجوز في شيء من الدين وهي أن يظهر اعتقاداً مباحا يريد به محرما مخادعة

وتوصلا إلى فعل ما حرم الله واستباحة محظوراته أو إسقاط واجب أو دفع حق قال
أبواب السخيتاني أنهم ليخادعون الله كما يخادعون صيّا ثم قال الموفق إن الله
سبحانه وتعالى عذب أمة بحيلة احتالوها فسخهم قردة وخنازير وسهام معتدين
وجعل ذلك نسكالا وموعظة للمتقين لينتظوا بهم ويمتنعوا من فعل أمثالهم *

(ثانيها) الإلهام اختاره جماعة من الأصوليين المتأخرين منهم الفخر الرازي
في تفسيره عند كلامه على أدلة القبلة وأبين الصلاح في فتاواه قال ومن علامته
أن ينشرح له الصدر ولا يعارضه معارض آخر وقال الإلهام خاطر الحق من الحق
اتهي قلت وهذا المسلك سري للقوم من جهة المتصوفة ولو فتح باب له لادى إلى
مفاسد كثيرة ولسكان للمتدلسين مدخل لافساد أكثر الشرع فالضواب أن
لا يلتفت إليه والا لادعى كثير منهم إثبات ما يلذ لهم بالإلهام والكشف فكان
وحيا زائدا على ما أوحى إلى محمد صلى الله عليه وسلم ولادعى المخرقون شركته
في رسالته *

(ثالثها) ذكر جماعة من أهل العلم منهم أبو إسحاق الإسفراييني أن من
رأى النبي ﷺ في المنام وأمره بأمر يلزمه العمل به ويكون قوله حجة وقال
الجمهور لا يكون حجة ولا يثبت به حكم شرعي وإن كانت رؤيته ﷺ حقا
والشيطان لا يمثل به لكن النائم ليس من أهل التحمل للرواية لعدم حفظه
وقيل أنه يعمل به ما لم يخالف شرعا ثابتا وهذا القول هو والعدم سواء لأن العمل
يكون بما ثبت من الشرع لا به ثم لا يخفك أن الشرع الذي شرعه الله لنا على لسان
نبينا قد كمله الله لنا وقال (اليوم أكملت لكم دينكم) ولم يأتنا دليل على أن
رؤيته ﷺ في النوم بعد موته إذا قال فيها يقول أو فعل فيها فلا يكون دليلا
وحجة بل قبضه الله إليه عند أن كمل لهذه الأمة ما شرعه لها على لسانه ولم
يبق بعد ذلك حاجة للإمامة في أمر دينها وقد انقطعت البعثة لتبليغ الشرائع
وتبينها بالموت وإن كان رسولا حيا وميتا ﷺ وبهذا تعلم أننا لو قدرنا ضبط
النائم لم يكن مآرا من قوله صلى الله عليه وسلم أو فعله حجة عليه ولا على غيره
من الأمة *

(رابعة) في قواعد غامضة ذكرها تقي الدين الفخري في أصوله * لارفع

اليقين بالشك فلو شك في امرأة هل تزوجها أم لا لم يكن له وطؤها استصحابا
 لحكم التحريم إلى أن يتحقق تزوجه بها قلت وهذا من فروع الاستصحاب *
 الضرر لا يزول بضر آخر . الضرورات تبيح المحظورات . المشقة تجلب التيسير
 درء المقاسد أولى من جلب المصالح ودرء المفسدة العليا أولى من درء غيرها .
 ومن القواعد الفقهية أيضاً العادة محكمة وهذا معنى قول الاصوليين الوصف للمعلل
 به قد يكون من مقتضيات العرف ومنه في باب التخصيص تخصيص العموم بالعادة
 وحاصله انه كل فعل رتب عليه الحكم ولا ضابط له في الشرع ولا في اللغة كاحياء
 الموات والحرز في السرقة والا كل من يمت الصديق وما يعد قبضا وإبداعا
 واعطاء وهدية وغصبا والمعروف في المعاشرة وانتفاع المستأجر بما جرت به العادة
 وأمثال ذلك ما هو كثير . ومن القواعد جعل المعدم كالموجود احتياطاً كالقتول
 تورث عنه الدية وأما نجب بموته ولا تورث عنه إلا اذا دخلت دخولها في ملك
 فيقدر وجودها قبل موته ومنها ادارة الامور في الاحكام على قصد ما كالمصلاة
 لا تصح الا بقصدها بنيتها وغيرها من الاحكام كذلك هذا . ولما أنجزنا القول في
 الكتاب والسنة والاجماع ولو احقها والاصول المختلف بها سوى القياس شرعنا
 بذكره قلنا *

❦ الاصل الخامس القياس ❦

القياس في اللغة التقدير نحو قست الثوب بالذراع أي قدرته به وفي الاصطلاح
 مساواة فرع الاصل في علة حكمه فشمّل هذا التعريف الاصل والفرع والعلة والحكم
 ونبه على ان المراد بالفرع محل الحكم المطلوب اثباته فيه وبالاصل محل الحكم
 المعلوم وبذلك انتهى اعتراض من يزعم ان هذا التعريف دوري نعم يلزم الدور
 لو أريد بالفرع المقيس وبالاصل المقيس عليه وتحقيقه ان المراد بهما ذات
 الاصل والفرع والموقوف على القياس وصفا الفرعية والاصلية وللعلماء في تعريف
 القياس عبارات كثيرة وحاصلها يرجع الى انه اعتبار الفرع بالاصل وعرف أبو
 العباس أحمد بن تيمية في بعض رسائله القياس بقوله هو الجمع بين المتماثلين والفرق
 بين المختلفين الاول قياس الطرد والثاني قياس الكس اتهم . واعلم أن القياس ينقسم

أقساماً باعتبارات (أحدها) يتقسم الى جلي وخفي فالجلي ما كانت العلة الجامعة فيه بين الاصل والفرع منصوصة أو مجمعة عليها أو ما قطع فيه بنفى الفارق كالحاق الامة بالعبد في تقوم النصيب والخفي وهو ما كانت العلة فيه مستنبطة (ثانيها) يتقسم الى مؤثر والى ملأثم فالاول ما كانت فيه العلة الجامعة ناجية بنفس أو باجماع أو كان الوصف الجامع فيه قد أثر عينه في عين الحكم أي في جنسه أو جنسه في جنس الحكم والثاني ما أترجنس العلة فيه في جنس الحكم (ثالثها) أن القياس إما أن يصرح فيه بالعلة أو بما يلزمها أو لم يصرح بها فيه فالاول قياس العلة والثاني قياس الدلالة والثالث القياس في معني الاصل وهو ما جمع فيه بين الاصل والفرع بنفى الفارق (رابعها) ان طريق اثبات العلة المستنبطة أما المناسبة أو الشبه أو السر أو التقسيم أو الطرد أو العكس فالاول يسمى قياس الاخالة ومعناه أن المجتهد يتخيل له مناسبة الوصف للحكم فيعلقه به. والثاني قياس الشبه والثالث قياس السر. والرابع قياس الطرد وحيث أتينا على تقسيم القياس لإجمالاً فلنذكر ذلك مفصلاً وربما ذكر معه ما لم يذكر هنا فنقول *

(فصل) أركان القياس أربعة أصل وفرع وعلة وحكم فالاصل عند الفقهاء محل الحكم المشبه به كقولنا التبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالقياس عليه المشبه به هو الخمر والمشبه التبيذ والعلة الجامعة بينهما الاسكار والحكم التحريم ومن ثم قال الشيخ تقي الدين احمد بن أبي تيمية الاصل محل الحكم المشبه به ودليل محل الحكم وقال ابن عقيل هو الحكم والعلة والفرع محل المشبه عند الفقهاء وعند المتكلمين وابن قاضي الحيل حكمه والحكم هو الملل لا المحكوم به خلافاً لابن علي الطبري الشافعي والعلة فرع للاصل أصل للفرع أما كونها فرعاً للاصل فلا لأنها مستنبطة من حكمه فان الشارع لما حرم الخمر استنبطنا منه أن علة تحريمها الاسكار المقدس للقول اذ لا مناسيب للتحريم فيها سواء وأما كونها أصلاً للفرع فلأنها اذا تحققت فيه ترتب عليها اثبات حكم الاصل كالاسكار لما تحقق في التبيذ ترتب عليه التحريم فالعلة مستخرجة من حكم الاصل والمستخرج فرع على المستخرج منه ثم ان الاجتهاد في العلة إما ببيان مقتضى القاعدة السكية للتحقق عليها في الفرع أو ببيان وجود العلة فيه (مثال) النوع الاول أن يقال في حمار

الوحش اذا قتله الحرم مثله وفي الضبع أيضاً يقتلها الحرم مثلها لقوله تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم) والبقرة مثل حمار الوحش والكبش مثل الضبع فيجب أن يكون هو الجزاء فوجوب المثل متفق عليه ثابت بالنص المذكور (ومثال) النوع الثاني أن يقال الطواف علة لطهارة الهرة بناء على قوله عليه السلام أنها ليست بنجس أنها من الطوافين عليكم والطوافات والطواف موجود في الفأرة ونحوها من صفار الحشرات ولكن هذا النوع الثاني دون الذي قبله وهما متبايران لأن الأول ليس بقياس والثاني قياس وكلاهما يسمى بتحقيق المناط لأن معناه اثبات علة حكم الأصل في الفرع أو اثبات معنى معلوم في محل خفي فيه ثبوت ذلك المعنى وهو موجود في النوعين وإن اختلفا في أن أحدهما قياس دون الآخر فتحقيق المناط أعم من القياس وهذا هو النوع الأول من أنواع الاجتهاد في العلة الشرعية والنوع الثاني يسمى بتفصيل المناط وهو الغناء ببعض الاوصاف التي أضاف الشارع الحكم إليها لعدم صلاحيتها للاعتبار في العلة كجمل علة وجوب كفارة رمضان وقاع انسان مكلف اعرابي لاطم في صدره في ذلك الشهر بعينه فيلحق به من ليس اعرابياً ولا لاطماً والزاني ومن وطئ في رمضان آخر ومعنى هذا ما روي أبو هريرة قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال هلك يارسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقية قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا الحديث وهو صحيح وعوام الفقهاء يذكرون أن هذا الرجل كان اعرابياً وأنه جاء ياطم وجهه وصدره وينعي نفسه فإن لم يكن جاء بهذه الاوصاف أثر فعلهم أخذوها من قوله وفي بعض الروايات وأهلكك لكن قال الخطابي لفظة هلكت ليست موجودة في شيء من روايات هذا الحديث وأصحاب سفيان لم يرووها عنه إنما ذكروا قوله هلكت فحسب انتهى * لكن فيما رواه الشافعي من مراسيل سعيد بن المسيب قال أتى اعرابي إلى النبي ﷺ بنف شعره ويضرب نحره ويقول هلك الأبد وعلى كل فلان الآن يصدد بيان اختلاف الالفاظ في الحديث بل غاية الامر إنما هو التمثيل وبيان أن مجيء الاعرابي على الصفات المذكورة ربما يخجل للسامع أن مجموعها مع الوقوع في رمضان هي مناط وجوب الكفارة وعلمته لكن من جعلها

ما ليس مناسباً لأن يكون علة ولا جزء علة فاحتيج إلى الثائنه وتقصيح العلة وتخليصها بالسبب
 والتقسيم فيقال كون هذا الرجل أعراياً لا أثر له فيلحق به من لم يكن أعراياً كالتركي والعجمي
 وغيرهما من أصفاء الناس وكونه لا طمأ صدره ووجه لا أثر له فيلحق به من جاء بسكنة
 ووقار وثبات وكون الوطء في زوجة لا أثر له فيلحق به الوطء في ذكر أو أنثى
 أو أمة أو أجنبية أو بهيمة في قبل أو دبر اعتباراً لصورة الوقاع وكونه في ذلك
 الشهر المهيمن لا أثر له فيلحق به من وطئ في رمضان آخر وإنما كانت هذه
 الاوصاف لا أثر لها لعدم مناسبتها اذ الوصف الذي تظهر مناسبتها كونه وقاع
 مكلف هيئتكم به حرمة عبادة الصوم المفروض أداء وماسوى ذلك من التعينات
 والادوصاف فانه ملغى لا اعتبار له وقد يختلف المجتهدون في بعض الاوصاف نحو
 ما اعتبره أحد والثاني في كون علة الكفارة إنما هي الجماع في رمضان وما
 عدا ذلك ما في قلالا لا يجب الكفارة إلا به في ذلك الشهر . وقال أبو حنيفة
 ومالك العلة افساد الصوم وهو وصف عام فتجب الكفارة في افساده بالوطء
 وبالاكل والشرب (النوع الثالث) من الانواع المذكورة تخريج المناط وهو
 اضافة حكم لم يتعرض الشرع لعلته إلى وصف يناسب في نظر المجتهد بالسبب
 والتقسيم ومعناه أنا إذا رأينا الشارع قد نص على حكم ولم يتعرض لعلته قلنا هذا
 الحكم حادث لا بد له بحق الاصل من سبب حادث فيجتهد المجتهد في استخراج
 ذلك السبب من محل الحكم فإذا ظفر بوصف مناسب له واجتهد ولم يجد غيره
 غلب على ظنه ان ذلك الوصف هو سبب الحكم (مثاله) أن يقال حرم الربا في
 البر لانه مكيل جنس أو معطوم جنس فالارز مثله لانه كذلك أو يقال وجب
 العشر في زكاة البر لكونه قوتاً فتلحق به الاقوات أو لكونه نبات الارض
 وقائدها فتلحق به الخضراوات وأنواع النبات وقد اجاز اصحابنا التعبد بهذا
 النوع عقلاً وشرعاً وصعدوه الاجتهاد القياسي وبه قال عامة الفقهاء والمتكلمين
 خلافاً للظاهرية والنظام وقد اومأ اليه احمد وحله اصحابه على قياس قد خالف
 نصاً وقال اصحابنا والشافعية وطائفة من المتكلمين التعبد بالقياس واجب شرعاً
 واعلم ان هذه المسألة كثر الكلام فيها كثرة قرب المسافر في ميدانها ان يرجع
 بلا طائل والحق ان الذين نقوا القياس لم يقولوا باهدار كل ما يسمى قياساً وان

كان منصوباً علي علته او مقطوعاً فيه بنفى الفارق وما كان من باب فحوى الخطاب أولئنه علي اصطلاح من يسمى ذلك قياساً بل جعلوا هذا النوع من القياس مدلولاً عليه بدليل الاصل مشمولاً به مندرجاً تحته وكلام احمد في منعه يرجع الى هذا فلا حاجة لما تأوله أصحابه ومنه تعلم أن الخلاف في هذا النوع لفظي وهو من حيث المني متفق على الاخذ به والعمل عليه واختلاف طريقة العمل لا يلزم منه الاختلاف المضمون لا عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً على أنه لا يخفى على كل ذي لب إن في عمومات الكتاب والسنة ومطلقاتها وخصوص نصوصها ما يفي بكل حادثة تحدث ويقوم ببيان كل نازلة تنزل عرف ذلك من عرفه وجهله من جهله فاجعل هذه القاعدة نصب عينيك واستغن بها عما اطال به أولو الفضل من الاخذ والرد في هذا المقام *

(فصل) في شرائط أركان القياس ومصححاتها تقدم أن أركان القياس أربعة الاصل والفرع والعلة والحكم ولها شروط فاما شرط الاصل وهو الحكم في محل النص فانور (أحدها) أن يكون الحكم الذي أريد تعديته الى الفرع ثابتاً في الاصل هنا من جهة الاصول وأما من حيث الجدل فالخيمان إما أن يتفقا علي حكم الاصل أو يختلفا فان اتفقا كان ثابتاً بالنص والاتفاق وان اختلفا قلنا نص واف بآبائنا وكان حجة لمن قال به على خصمه (الثاني) أن يكون الحكم الثابت في الاصل شرعياً لا عقلياً ولا لغوياً كقياس تسمية اللانط زانيا والنباش سارقاً (الثالث) أن يكون الطريق الى معرفته السمع (الرابع) أن يكون الحكم ثابتاً بالنص وهو الكتاب أو السنة وهل يجوز القياس على الحكم الثابت بمفهوم الموافقة أو المخالفة فالظاهر أنه يجوز عليهما عند من أثبتها وأما ما ثبت بالاجماع ففيه وجهان (أصحهما) الجواز (والثاني) عدم الجواز وهذا ليس بصحيح (الخامس) ان لا يكون الاصل المقيس عليه فرماً لاصل آخر واليه ذهب الجمهور وهو ظاهر كلام احمد وقال القاضى أبو يعلى يجوز أن يستنبط من الفرع المتوسط غلة ليست في الاصل ويقاس عليه وقال أيضاً يجوز كون الشيء أصلاً لغيره في حكم وفرماً لغيره في حكم آخر وجوزوه الفخر وأبو الخطاب ومنعه أيضاً وقال أيضاً هو وابن عقيل والبصرى وبعض الشافعية يقاس عليه بنير العلة التي ثبت بها وحكى عن أصحابنا

ومنه الموفق والمجد والطوف وغيرهم مطلقا إلا باتفاق الحصين وجوزة نقي الدين أحمد بن تيمية في قياس العلة فقط *

(السادس) أن لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع إذ لو كان كذلك لم يكن جعل أحدهما بينه أصلا والآخر فرعاً أولى من العكس *

(السابع) أن يكون الحكم في الاصل متفناً عليه عند الحصين فقط لنضبط

فائدة المناظرة وقيل عند الامة والصحيح الاول .

(الثامن) أن لا يكون حكم الاصل ذا قياس مركب وهو ما اتفق عليه الحصين لعتين مختلفتين كقول الحنبلي فيما اذا قتل الحر عبد القتل عبد لا يقتل به الحر إكمال كتاب إذا قتل وترك ووارثا مع المولى فإن أباحيفه يقول هناك لا قصاص يلحق جديدة هنا بجامع الرق فلا يحتاج الحنبلي فيه إلى إقامة دليل على عدم القصاص في هذه صورة لموافقة خصمه يقول الحنفى في منع ذلك أن العلة إنما هي جهالة المستحق من السيد والورثة لا الرق لأن السيد والوارث وإن اجتمعا على طلب القصاص فإن الاشتباه لا يزول لاختلاف الصحابة والقصاص ينفي بالشبهة فهذه جهالة تصلح لدرء الانصاص ولا يمنع علنا بمسحق الارث ومن هذا النوع ما يسمونه مركب الوصف وهو ما إذا كان الحكم موافقا على العلة لكن يمنع وجودها في الاصل كان يقول في تعليق الطلاق قبل النكاح فلانة التي أتزوجها طالق فيقول الحنفى العلة التي هي كونه تعليقاً مققودة في الاصل فإن قوله فلانة التي أتزوجها طالق تجيز لا تعليق فإن صح هذا بطل الحاق التعليق به لعدم الجامع وإن منع حكم الاصل وهو عدم الوقوع في قوله فلانة كذا لأنه إنما منع الوقوع لأنه تجيز ولو كان تعليقاً به قلت ولنا في هذه المسألة رسالة مستقلة مشتملة على ادلة والبراهين وبيان الخلاف فيها وليس كل من التسمين حجة عندها وعند الأكثر وجوزة لاستاذ أبو اسحاق والقاضى أبو يعلى وأبن عقيل وجمع *

(التاسع) أن لا نكون متبعين بحكم الاصل بالقطع وهذا النوع فيه خلاف للاصوليين وقال الآمدى في جملته من كتبنا به المنتهى مما يرجع إلى حكم الاصل من شروطه أن لا يكون متعبداً به بالعلم لأن القياس لا يفيد الا الظن وحيث تذبذب القياس ومنع الطوفى من أصحابنا هذا الشرط في شرحه مختصره ثم قال والصحيح في هذا ما قاله الامام فخر الدين

إذا كان تحليل الأصل قطعياً ووجود العلة في الفرع قطعياً كان القياس قطعياً متفقاً عليه قال الطوفي قلت وإذا جاز ذلك جاز ورود التبعدي بالقياس بالقطع وحينئذ لا يكون ما ذكره الآمدى شرطاً (الماشر) أن لا يكون معدولاً به عن سنن القياس إذا القياس عليه غير ممكن وذلك على ضربين (أحدهما) ماورد غير معقول المعنى سواء كان مستثنى عن قاعدة عامة كتحصيل خزعة بقيام شهادته وحده مقام نصاب الشهادة أو كان مبتدأ به من غير استثناء كالمفدرات من الحدود والكفارات ونصب الزكوات وأعداد الركات (الضرب الثاني) ماورد الشرع به ولا نظير له معقولاً أو غير معقول كاللذان والقسامة وضرب الدية على العاقلة وجواز المسح على الخفين فهذان الضران لا يمكن القياس عليهما لعدم فهم العلة أو لعدم النظر ههنا، إذ كره الآمدى وتبعه ابن مفلح وبه قال ابن الحاجب وغيره* وقال البرماوى في جعل القسامة غير معقولة المعنى وهو خفى بخلاف شهادة خزعة ومقادير الحدود نظر ظاهر انتهى* وذلك النظر أنها متساويات فالفرق بينها غير معقول (الحادى عشر) أن لا يكون حكم الأصل مغلطاً وفي هذا الشرط خلاف (الثاني عشر) أن لا يكون الحكم في الفرع ثابتاً قبل الأصل فلو تقدم لزم اجتماع التقيضين أو الضدين وهو محال (الثالث عشر) قال أصحابنا وغيرهم شرط حكم الأصل أن لا يكون منسوخاً لأن المنسوخ لم يبق له وجود فى الشرع فتلحق به الأحكام بقياس ولا غيره*

(فصل) وأما حكم الفرع فله شرطان (أحدهما) أن يكون حكمه مساوياً لحكم الأصل كقياس البيع على النكاح فى الصحة كقولنا فى بيع الغائب عقد على غائب نصح قياساً على النكاح وقياساً لزمانا على الشرب فى التحريم وقياس الصوم على الصلاة فى الوجوب (الثانى) أن يكون حكم الفرع حكماً شرعياً فرعياً لا عقلياً ولا أصولياً وإن يطالب فيه العلم لأن ذلك قطعى والقياس إنما يفيد الظن والقاطع لا يثبت بالظن هذا ما ذكره أكثر أصحابنا ومنهم الشيخ موفق الدين فى الروضة وذكر كثير من الأصوليين شروطاً آخر (منها) أن لا يمكن الاستدلال على حكم الفرع بالنص إذ يكون إثباته بالقياس حينئذ من باب فساد الوضع كما يقال فى عدم أجزائه اعتق الرقة السكائرة فى كفارة الظهار تحريراً فى تكفير فلا يجوز فيه ضحى

قياساً على كفارة القتل وهذا اذا تأملته تجده راجعاً الى تهديد المطلق مع اختلاف السبب وليس مما نحن فيه (ومنها) أن برد النص بحكم الفرع في الجملة وهذا الشرط فاسد لا اعتبار له لان العلماء قالوا قوله أنت على حرام على الظاهر والطلاق واليمين ولم يرد فيه حكم جملة ولا تفصيلاً وانما حكم الاصل يتعدي بتعدي العلة كيف ما كان *

(نصل) وأما الفرع فشرطه وجود علة الاصل فيه ولا يشترط أن يكون وجودها معه فيه مقطوعاً به بل تكفي غلبة الظن والحق أنه انما يشترط بقدم ثبوت الاصل على الفرع قياس العلة دون قياس الدلالة فان العالم دليل على الصانع القديم وهو متأخر عن صانعه قطعاً *

(نصل) وأما العلة الشرعية فاما أسام كثيرة ذكرها البرزوي في المقترح فقال هي السبب والامارة والداعي والمستدعي والباعث والحامل والمناط والدليل والمتقضي والموجب والمؤثر وقال في التحرير هي العلامة والمعرف عند أصحابنا والاكثر لا للمؤثر فيه وقال الفتوحى في مختصر التحرير هي مجرد اشارة وعلامة نصبها الشارع دليلاً على الحكم اتمري. ومن شرطها أن تكون متعديّة من محل النص الى غيره كالاسكار والكيل والوزن والطعم فلا عبرة بالقاصرة وهي مالا توجد في غير محل النص كالثمنية في التقدين فان هذا مختص بهما قاصر عليهما اذا علم هذا فليعلم ان الحكم قد يتخلف عن العلة ويختلف عنها يعود الى أقسام *

(أحدها) ما يعلم استنناؤه عن قاعدة القياس كإيجاب الدية في قتل الخطأ على العاقلة مع العلم باختصاص كل امرئ بضمان جنابة نفسه لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وكذا إيجاب صاع تمر في البصرة عن الابن المختاب ههنا مع أن تماثل الاجزاء علة لإيجاب المثل في ضمان المتليات فكان يقتضى ذلك أن يضمن ابن البصرة بمثله فهذا لا يثبت به علة اتقياس لثبوته قطعاً بنص الشارع ومناسبة العقل ولا يلزم للمستدل الاحتراز عنه بتعليقه بأن يقول كل امرئ مختص بضمان جنابة نفسه إلا في دية الخطأ وتماثل الاجزاء علة لإيجاب المثل في ضمان المتليات إلا في المصبرات لانه انما يجب الاحتراز عما وردت في هذا ليس كذلك وان كانت العلة مطلوبة كورد الامر الى علة الرباعى كل قول وكل مذهب فلا تقص ولا تخصيص العلة بل على

المنظر بيان ورودها على مذهب خصمه أيضاً *

(واعلم) ان قول الفقهاء هذا الحكم مستثنى عن قاعدة القياس أو خارج عن القياس أو ثبت على خلاف القياس ليس المراد به انه تجرد عن مراعاة المصلحة حتى خالف القياس وإنما المراد به انه عدل به عن نظائره لمصلحة أ كلى وأخص من مصالح نظائره على جهة الاستحسان الشرعي فمن ذلك ان القياس يقتضي عدم بيع المذموم وجاز ذلك في السلم والاجارة توسعة وتيسيراً على المكافين ومنه ان القياس ان كل واحد يضمن جنابة نفسه وخوفاً في دية الخطأ رقعة بالجاني وتخفيفاً عنه لكثرة وقوع الخطأ من الجناة *

(ثانيها النقص التذيري) وهو تخلف العلة لا لحل فيها بل لمعارضة علة أخرى أخص كان يقال رقي الام علة رقي الولد فينتقض عليه بولد المهرور بامه وهو من تزوج امرأة على أنها حرة فبانت أمة فهذا الولد حر مع ان أمه أمة فقد تخلف حكم العلة عنها فيقول المستدل - هذا الولد وان كان حراً حكماً فهو رقيق في التقدير بدليل وجوب قيمته على أبيه لسيد أمته ولو ان الرق فيه حاصل تقديرأ لما وجبت قيمته إذ الحر لا يضمن بالقيمة وفي ورود هذا النوع نقضاً لخلاف بين أصحابنا فذهب الفاضل أبو يعلى وأبو الخطاب وأكثرا أصحابنا إلى انه لا يقدح مطلقاً ويكون حجة في غير ما خص وذهب ابن حامد وصاحبه أبو يعلى إلى انه يقدح مطلقاً وقال الموفق يقدح في علة مستنبطة إلا لما منع أو فوات شرط ولا يقدح في المنصوصة ، قال الطوفي في مختصره الاشبه أنه لا يقدح اعتباراً بالتحقيق لا التقدير *

(ثالثها) تخلف الحكم لفوات محل أو شرط لا لحل في ركن العلة كقولنا البيع علة الملك وقد وقع فليثبت الملك في زمن الخيار فينتقض ببيع الموقوف والمهرور وأم الولد فقد حصل البيع فيه ولم يفد الملك فيقال لم تخلف لإفادة البيع الملك لكونه ليس علة لاقادته بل لكونه لم يصادف محلاً وكقولنا السرقة علة القطع وقد وجدت في النباش فينتقض بسرقة الصبي أو سرقة دون النصاب أو السرقة من غير حرز قائمها لم توجب القطع فيقال ليس ذلك لكون السرقة ليست علة بل لفوات أهلية القطع في الصبي وفوات شرطه في دون النصاب ومن غير الحرز

فهذا وأمثاله لا يفسد العلة لان تأثير العلة يتوقف على وجود شروطها واتقاء مواضعها وهذا منه وهل يكلف المعلن والمستدل على ثبوت الحكم بوجود علية الاحتراز من هذا كان يقول مثلاً بيع صدر من أهله وصادف محله أو استجمع شروطه فاقاد الملك أو للسكف مرق نصاباً كاملاً من حرز مثله لاشبهته فيه فوجب قطعه هذا فيه خلاف بين علماء فن الجدل سهل الخطب والاولى الاحتراز عنه لانه أجمع للكلام وأبقى لنشره وتبدده وامنع له من أن يضير مشاغبة وما سوى ذلك من تخلف حكم العلة في الاقسام الثلاثة فهو ناقض للعلة وأما المعدول به عن القياس فلا يخلو من أن تفهم علة أولاً فان فهمت العلة فيه الحق به ما في معناه كقياس عربة المنب على عربة الرطب فيما دون خمسة أو سق اذ العلة مفهومة وهي الرخصة للناس والتوسعة عليهم اذا احتاجوا اليه وكقياس أكل بقية المحرمات علي أكل الميتة للضرورة بمجامع استبقاء النفس بذلك ويقاس عليه المكروه على أكلها لانه في معني المضطر الى التندي بها بالجامع المذكور* وان لم تفهم علة المعدول عن القياس لم يلحق به غيره وذلك كتخصيص أبي بردة بأنه ذبح جذعة من المعز في الاضحية فقال له رسول الله ﷺ «هي خير نسيكتيك ولا تجزي جذعة لا حد بمدك» والحديث في الصحيحين ورواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه وكشاده خزعة حيث اشترى رسول الله ﷺ فرساً من اعرابي ولم يكن بينهما أحد ثم جحد الاعرابي البيع فشهد به خزعة بن ثابت وحده فاجاز رسول الله ﷺ شهادته فجعل شهادته بشهادتين فهذه التخصيصات مما لا يفهم معناها فلا يلحق بها غير من خص بها وكذا التفريق بين بول السلام والجارية لما لم يقل الفرق بينهما لم يلحق بهما ذكر صدر البهائم وأنانها *

(فصل) لا يشترط أن تكون العلة أمراً ثبوتياً بل يجوز أن تكون أمراً عدمياً وهي كونها صفة أو اسماً أو حكماً كقولنا ليس بمكيل ولا يجوزون فلا يجرم فيه الفاضل وهذا لا يجوز بيعه فلا يجوز رهنه ونحو ذلك خلافا لبعض الشافعية حيث قالوا لا يجوز ويجوز تحليل الحكم بعلمين معا فلا يمتنع أن يجعل اللبس والبول علتان لنقض الوضوء وهنا قد تم الكلام على شروط العلة وبه تم الكلام على شروط أركان القياس الاربعة وللشرح في بيان ما يفسد القياس بيان حسب

الامكان فتقول *

(فصل) مفسدات القياس وجوه (أحدها) أن لا يكون الحكم معللا في نفس الامر فيكون القياس قد علل بما ليس بعلة لمن زعم أن علة الانتقاض بلحم الجزر وهو انه لشدة حرارته ودسمه مرخ للجوف والصحيح المشهور ان ذلك تعبد (الثاني) أن يحل القياس علة الحكم عند الله في الاصل مثل أن يمتد أن علة الربا في البر العظم فيلحق به المضراوات وسائر المطعومات وتكون علة في نفس الامر السكيل أو الاقيات أو بالعكس (الثالث) أن يزيد في أوصاف العلة أو ينقص منها مثل أن يعلل الحنبلي بانه قتل عمد عدوان فواجب القود فيقول الحنفي نقصت من أوصاف العلة وصفا وهو الالة الصالحة السارية في البدن فلا يصح الحاق المقتل به أو يعلل الحنفي بذلك فيقول الخصم زدت في أوصاف العلة وصفا ليس منها وهو صلاحية الالة وإنما العلة هي القتل العمد العدوان فقط فيلحق به المقتل (الرابع) أن يتوهم وجود العلة في الفرع وليست فيه مثل أن يظن أن الخيار ونحوه مكيلا فيلحقه في تحريم الربا أو بالعكس مثل أن يظن أن الارز موزون فيلحقه بالمضراوات في عدم تحريم الربا بمجامعته ليس بمكيل (الخامس) أن يستدل على تصحيح العلة بما ليس بدليل فلا يصح فلا يحل له القياس وان أصاب كما لو أصاب بمجر دالوم والحدس أو أصاب القبلة عند اشتباهها بدون اجتهاد ذكر هذا الفزالي *

(تنبيه) قد تقدم ان فائدة القياس الحاق المسكوت عنه بالمنطوق وذلك الالحاق على ضربين مقطوع به ومظنون والاول ضربان (أحدهما) أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم وهو نحوى الخطاب ومفهوم الموافقة وشرطه ماسبق في موضعه نحو ان قبلت شهادة اثنين فتثلاثة أولى وإذا لم تصح الاضحية بالعمراء فالعمياء أولى وهو بخلاف قولنا اذا ردت شهادة الفاسق فشهادة الكافر أولى بالرد وإذا وجبت الكفارة في قتل الخطأ ففي العمد لو أولى فانه مظنون لامكان الفرق اذ بينهما جامع وهو مبادرة التهن الى آية والفرع بالحكم وفارق وهو امكان الفرق بين الاصل والفرع (والثاني) أن يستوى الاصل والفرع في استحقاقهما ومناسبتها له كقولنا سري العنق في العبد قلامة

مثله اذ لا تأثير للذكورة والانوثة في هذا الحكم ونحوه في عرف الشرع وتصرفه
 اذ هما وصفان طرديان كالسواد والياض وان كان للذكورة والانوثة تأثير في
 الفرق في بعض الاحكام كولاية النكاح والقضاء والشهادة وكتولناوت الحيوان
 في السمن يتجسه والزيت مثله ولا أثر للفارق يكون هذا سمنا وهذا زيتا لانه
 فرق لفظي غير مناسب وطريق الاخلاق فيه من وجهين (أحدهما) أن يقال
 لا فارق بين محل النزاع ومحل الاحتجاج الا كذا وهو لا أثر له فيجب استواءهما
 في الحكم كان يقال لا فارق بين العبد والامة في سرية السقي وتصيف الحد الا
 الذكورية ولا أثر لها فيجب استواءهما في ذلك الوجه (الثاني) أن يبين الجامع الذي
 هو مناط الحكم في الاصل ماهو ويبين وجوده في الفرع فيثبت الحكم مثل أن
 يقول العلة في الاصل كذا وهي متحققة في الفرع فيجب استواءهما في الحكم وهذا
 النوع متفق على تسميته قياسا وفيما قبله خلاف* ومن أمثلة الثاني أن يقال السكر
 علة التحريم وهي موجودة في التبيذ فيثبت التحريم فيه واثبات المقدمة الاولى
 بالشرع فقط اذ هي وضعية واثباتية بالعقل والعرف والشرع وما عدا ما ذكرناه
 من الاخلاق بهاريق الاولى والقياس في معني الاصل فهو مظهر كالقيسة الشبيهة
 وهنا انتهى بيان اصناف الاخلاق القياسية قطعا أو ظنا ولتسلك على أدلة الشرع التي
 تثبت بها العلة الشرعية فنقول

مرجع أدلة الشرع الى نص أو اجماع أو استنباط وتثبت العلة بكل منها على سبيل
 البديل فان ثبت بالنص الذي هو الكتاب والسنة عمل بها والاثبت بالاجماع فان لم يوجد في
 الاستنباط (قاما) اثباتا بالنص وهو الدليل الثقل في نوعين (أحدهما) أن تكون العلة
 مصرحا بها بان يكون اللفظ موضوعا للتعليل أو مشهورا فيه في عرف اللغة كتولناوت الحيوان
 (ما أضافه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذلي القربى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء) أي إن جعلنا مصرف الفتي هذه الجهات
 لثلاث تداوله الاغنياء قوما بعد قوم فتوزع ثقة تلك الجهات المحتاجة اليه ولا يقع
 من الاغنياء موقع ضرورة وقس على ذلك أمثاله من الكتاب والسنة كقوله
 تعالى (فأنا بكم غنا بنم كي لا تأسوا على ما فاتكم) أي من الغنية (وما جعلنا القبله
 التي كنتم عليها الا لنعلم من يتبع الرسول) أي ليمتحنهم بالانقياد للانتقال من قبله

الى قبله فان أضيف الفعل المذكور الى مالا يصلح أن يكون علة فهو مجاز ويعرف ذلك بعدم الدليل على عدم صلاحية علة مثل أن يقال للفاعل لم فعلت فيقول لاني أردت فالارادة هنا لا تصلح للتعليل لان العلة انا هي المتقضي الخارجى للفعل والارادة ليست معنى خارجا عن الفعل فكان استعمالها هنا استعمالا للفظ في غير محله فكانت مجازاً فلما مثل قرله عليه السلام في المحرم الذي مات لا تقربوه طيباً فانه يبعث يوم القيامة ملياً وقوله في الروثة لما جرى بها ليستجمر بها انها رجس ومثل هذا فقال أبو الخطاب هذا كله صريح في التعليل خصوصاً فيما لحقته الفاء نحو فانه يبعث ملياً وقال غيره هو من باب التنبيه والاباء والخلاف لفظي لان أبا الخطاب يقول إن التعليل به صريح لانه تبادر منه الى الذهن بغير توقف في عرف اللغة وغيره يعني بكونه ليس بصريح ان حرف ان ليست موضوعة للتعليل في اللغة الثاني من إثبات العلة بالدليل التقلي الايمان والفرق بينه وبين الاول ان النص يدل على العلة بوصفه لها والاياء يدل عليها بطريق الالتزام وهو أنواع (أحدهما) ذكر الحكم عقيب الوصف بالفاء كقوله تعالى يسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض والسارق والسارقة فاقطعوا وقوله عليه السلام من أحيا أرضاً فهي له فهذه أحكام ذكرت عقيب أوصاف كاعتزال النساء عقيب المحيض وقطع السارق عقيب السرقة وملك الأرض بعد الاحياء وهو يفيد أن الوصف الذي قبل الحكم علة وسبب لثبوته إذ الفاء للتعقيب فتفيد تعقيب الحكم الوصف وانه سببه إذا السبب ما ثبت الحكم عقبيه (ثانيها) ترتيب الحكم على الوصف بصيغة الجزاء كقوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) أي لتقواه وتوكله لتعقيب الجزاء والشرط (ثالثها) ذكر الحكم جواباً بالسؤال يفيد ان السؤال المذكور أو مضمونه علة الجواب كقوله عليه الصلاة والسلام في جواب قول الاعرابي واقمت أهلي في نهار رمضان أعتق رقبة لان ذلك في معنى قوله حيث واقمت اهلك فاعتق رقبة (رابعها) أن يذكر الشارع مع الحكم سبباً لولم يعلل الحكم به لكان ذكره لاغياً فيجب تعليل الحكم بذلك الشيء المذكور معه لصيانة كلام الشارع عن القوم وهذا النوع قسمان *

(أحدهما) أن يسأل في الواقعة عن أمر ظاهر ثم يذكر الحكم عقبيه

فيدل على التعليل كقوله عليه السلام لما سئل عن بيع الرطب بالتمر قال «أينقص الرطب إذا
يبس قالوا نعم قال فلا إذن» فهذا استفهام على جهة التقرير لسكونه يتقص إذا يبس وليس
هذان باب الاستعلام إذ المعلوم لكل عاقل أن الرطب ينقص إذا يبس لزوال الرطوبة
الموجبة لزيادته وقوله *

(ثانيهما) أن يعدل في الجواب إلى نظير محل السؤال كقول عمر رضي
الله عنه لابي عليه السلام أني قبلت وأنا صائم فقال له «أرايت لو تهمضت» فان ذلك يدل
على التعليل بالمعنى المشترك بين الصورتين المسؤول عنها والمعدول إليها بطريق القياس
إذ لو لم يكن كذلك لحل السؤال عن جواب فكأنه قال العمر أن القبلة لا تضر ولا
تفسد صومك لانها مقدمة شهوة الفرج كما أن المضمضة مقدمة شهوة البطن *

(خامسها) أن يذكر عقيب الكلام أو في سياقه أو في ضمنه شيئاً لو لم يدل
به الحكم المذكور لم يكن الكلام منتظماً كقوله تعالى (إذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) وقوله عليه السلام «لا يقضى
التقاضى وهو غضبان» فلو لم يدل النهى عن البيع حينئذ بكونه مانعاً أو شاعلاً عن
السعى لكان ذكره لاغياً وكذا لو لم يدل النهى عن القضاء عند الغضب بكونه يتضمن
اضطراب المزاج الموجب لاضطراب الفكرة الموجب غالباً للخطأ في الحكم لكان
ذكره لاغياً إذ البيع والقضاء لا يمتنعان مطلقاً فلا بد إذن من مانع وليس المانع إلا
ما فهم من سياق النص ومضمونه *

(سادسها) أن تران الحكم بوصف مناسب نحو أكرم العلماء وأهن الجاهل
ثم إن الوصف في هذه المواضع يعتبر في تعريف الحكم أو تأنيده ووجوده غير
انه يحتمل ان الوصف علة بنفسه كالأحياء المتعضي للملك الموات ويحتمل أن العلة مانعته
واشتمل عليه كالشغل عن الجمعة الذي اشتمل عليه البيع *

(فصل) وأما اثبات العلة بالاجماع فكما لصغر الولاية واشتغال قلب القاضي
بالغضب عن استيفاء النظر فيلحق به اشتغاله بالجوع أو العطش أو الخوف أو
الأم بالقياس وككون تلقى المال تحت اليد العادية علة للضمان على الغضب اجماعاً فيلحق به
تلقى العين بيد السارق وأن قطعها لأن يده مادية فضمن ما تلقى فيها كالغاصب لا شراً كهما
في الوصف الجامع وهو اتفق تحت اليد العادية وكذلك الأخوة من الأبوين

أثرت في التقديم في الارث اجماعا فكذا في النكاح والصفر أثر في ثبوت الولاية على البكر فكذا على التيب* ثم اعلم أنه اذا قاس المستدل على علة اجماعية فليس للمعترض المطالبة بتأثير تلك العلة في الاصل ولا في الفرع لان تأثيرها في الاصل ثابت بالاجماع وفي الفرع لا طرادها في كل قياس فينتشر الكلام اذ ما من قياس الا ويتجه عليه سؤال المطالبة بتأثير الوصف في الفرع *

(فصل) وأما اثبات العلة بالاستنباط فهو على أنواع (أولها) اثباتها بالمناسبة وهي أن يقتزن بالحكم وصف مناسب وتسمى أيضا بالاخالة واستخراجها يسمى تخريج المناط وقد سبق مثاله في غير موضع. قال العلامة نجم الدين الطوفي رحمه الله تعالى قالت قد اختلف في تعريف المناسب واستقصاء القول فيه من المهمات لان عليه مدار الشريعة بل مدار الوجود إذ لا موجود الا وهو علي وفق المناسبة العقلية لكن أنواع المناسبة تتفاوت في العموم والخصوص والخفاء والظهور فما خفيت مناسبة سمي معللا قولنا يعني في مختصره المناسب ما يتوقع المصلحة عقبيه أي ما إذا وجد أو سمع أدرك العقل السليم كون ذلك الوصف سببا مفضيا الى مصلحة من المصالح رابط من الروابط العقلية بين تلك المصلحة وذلك الوصف قال ومثاله أنه إذا قيل المسكر حرام أدرك العقل أن تحريم المسكر مفض الى مصلحة وهي حفظ العقول من الاضطراب وإذا قيل القصاص مشروع أدرك العقل أن شرعية القصاص سبب مفض الى مصلحة وهي حفظ النفوس وأمثلة كثيرة ظاهرة ولما قلت ما يتوقع المصلحة عقبيه رابط عقلي أخذنا من السبب الذي هو القرابة فإن المناسب ههنا مستعار ومشق من ذلك ولا شك أن المتناسين في باب النسب كالاخوين وابني العم ونحو ذلك إنما كانوا متناحين لمعني رابط بينهما وهو القرابة فكذلك الوصف المناسب ههنا لا بد وأن يكون بينه وبين ما يناسبه من المصلحة رابط عقلي وهو كون الوصف صالحا للافضاء الى تلك المصلحة عقلا اه فقد علم أن الوصف المناسب هو ما يتوقع المصلحة عقبيه رابط عقلي ولا يعتبر كونه منشأ للحكمة كقولنا السفر منشأ المشقة الميحة للترخص والقتل منشأ المفسدة وهي تقوية النفوس والزنا منشأ المفسدة وهو تضييع الانساب والحاق العار فهذه الاوصاف ينشأ عنها الحكم التي ثبتت الاوصاف لاجلها بل الاعتبار الاعم من ذلك سواء كان منشأ

لالحكمة كما تقدم أو كان الوصف معر فالحكمة ودليلا عليها كقولنا التكاح أو البيع الصادر من الأهل في الحل يناسب الصحة أي يدل على أن الانتفاع بالمبيع والحاجة اقتضت جعل البيع سببا لتحصيل الانتفاع بواسطة الصحة أو كان يظهر عند الوصف ولم يشأ عنه ولم يدل عليه كشكر النعمة المناسبة للزيادة منها فالشكر هو الوصف المناسب وزيادة النعمة هي الحكمة ووجوب الشكر هو الحكم وهذه الأمثلة تقريبية وبالجملة حتى أفضى الحكم إلى مصلحة علل بالوصف المشتمل عليها* ثم إنه باعتبار تأثيره وهو اقتضاؤه لحكم المناسبة لترتب الحكم عليه ينقسم إلى أقسام (أحدها) المؤثر وهو مظاهر تأثير عينه في جنس الحكم أو جنسه بنص أو إجماع كقولنا سقطت الصلاة عن الحررة الحائض بالنص والاجماع لمشقة التكرار لأن الصلاة تتكرر فلو وجب قضاؤها لشق عليها ذلك فقد ظهر تأثير المشقة المذكورة في إسقاط الصلاة بالاجماع وكتمليل الحدث بمس الذكر بالنص ولا يضر هذا القسم ظهور مؤثر آخر معه في الأصل فيعمل بالكل وذلك كالتمتدة والحائض والمرتدة يمل امتناع وطئها بالأسباب الثلاثة الحيض والعدة والردة فلو أردنا أن نقيس الأمة على الحررة في ذلك بأحد الأوصاف المذكورة صح وكان من باب المناسب المؤثر بتقدير أن لا يكون النص شاملا لها (الثاني) الملائم وهو مظاهر تأثير عينه في جنس الحكم كقولنا الأخ من الأبوين مقدم في ولاية التكاح قياسا على تقديمه في الإرث فالوصف الذي هو الأخوة في الأصل والفرع متحد بالنوع والحكم الذي هو الولاية في الإرث متحد بالجنس لالنوع فهذا وصف أثر عينه في جنس الحكم وهو جنس التقديم فعين الأخوة أثرت في جنس التقديم ومن هذا النوع عكس ما تقدم وهو ما أثر جنسه في عين الحكم كقولنا سقطت الصلاة عن الحائض لأجل المشقة قياسا على المسافر فقد أثر جنس المشقة في عين السقوط ومنه أيضا مظاهر تأثير جنسه في جنس الحكم كالحاق بعض الأحكام ببعض مجامع المناسبة للمصلحة المطلقة كالحاق شارب الخمر بالغافق في جلده ثمانين كما قال علي رضي الله عنه وأراه إذا سكر هذي وإذا هذي اقترى قاري عليه حد المقرىء فاخذ نطاق المناسبة ومطلق المظنة وهذا النوع سباه بعض الأصوليين الملائم وسماه بعضهم بالغريب وقيل هذا هو الملائم وما سواه مؤثر وقال

المرداوى في التحرير أن اعتبر بترتب الحكم على الوصف فقط أن اعتبر بنص أو
 أو إجماع أو اعتبار عنه في جنس الحكم أو بالعكس أو جنسه في جنس الحكم فاللام
 وهو حجة عند المعظم وإلا فالغريب وهو حجة ومنعه أبو الخطاب والحنفية انتهى
 ففرق بينهما ثم قال وإن اعتبر الشارع جنسه البعدي في جنس الحكم فرسل ملائم
 وإلا فرسل غريب منعه الجمهور أو مرسل ثبت الغاؤه كالإيجاب الصوم على وإطيه
 قادر في رمضان وهو مردود اتفاقا والمرسل الملائم ليس حجة عند الأكثر وقيل
 في العبادات وقال مالك حجة وأنكره أصحابه وقال الفزالي بشرط كون المصلحة
 ضرورية قطعية كترس كفار بمسلم وليس هذا منه لاعتباره فهو حق قطعا ومعنى
 كلام الموفق والفخر والطوفي أن غير الملغى حجة وقيل لا يشترط في المؤثر كونه
 مناسباً انتهى ثم اعلم أن للجنسية مراتب فاعلمها في الوصف كونه وصفاً ثم مناطاً ثم
 مصلحة خاصة وفي الحكم كونه حكماً ثم واجباً ونحوه ثم عبادة ثم صلاة ثم ظهراً
 وتأثير الأخص في الأخص أقوى وتأثير الأعم في الأعم يقابله وتأثير الأخص
 في الأعم وعكسه واسطآن وهذا الطريق تظهر الأجناس العالية والمتوسطة والأنواع
 السافلة للأحكام والأوصاف من المناسب وغيره فلا سكار مثلاً نوع من المفسدة
 والمفسدة جنس لها والأخوة نوع من الأوصاف والتقديم في الميراث نوع من
 الأحكام فهو تأثير نوع في نوع (النوع الثاني) من أنواع إثبات العلة بالاستنباط
 إثباتها بالسبب والتقسيم فالأول إبطال كل علة علل بها الحكم بالإجماع
 إلا واحدة فتبين ومعنى ذلك أن المستدل بالقياس إذا أراد أن يبين علة
 الأصل المقيس عليه كذا يلحق به الفرع المقيس وأراد تبين العلة بالسبب
 والتقسيم ذكر كل علة عال بها حكم الأصل ثم يطل الجميع إلا العلة التي يختارها
 فيتبين التحليل فيثبت الحكم في الفرع بواسطتها مثل أن يقول علة الربا في البر
 ونحوه إما الكيل وإما الطعم وإما القوة وهذه العلة كلها باطلة إلا الأولى مثلاً
 وهي الكيل إن كان حنبلياً أو حنفياً أو إلا الطعم إن كان شافياً أو إلا القوة إن كان
 مالكيّاً فيتبين للتحليل ويأحق الأرض والذرة ونحو ذلك بمجامع الكيل وقيم الدليل
 على بطلان ما أبطله أما بانتقاضه انتقاضاً مؤثراً أو بعدم مناسبته أو غير ذلك
 بحسب الامكان والاتفاق ويشترط لصحة السبر أمورها (أحدها) أن يكون الحكم

في الاصل معللا اذ لو كان تعبداً لامتنع القياس عليه (الثاني) أن يكون مجمعا على تعليله كما قاله أبو الخطاب إذ يتقدير أن يكون مختلفا في تعليله فلخصم التزامه التعبد فيه فيبطل القياس وقال غيره هذا الشرط بالنسبة الى المجتهد لانه لا حجر عليه إلا باجماع الامة إذ بدونه له أن يلزم التعبد في الاصل ويفسد كل علة علل بها خصمه بخلاف ما اذا كان المستدل مناظراً أو خصمه منتبها الى مذهب ذي مذهب فانه حينئذ تكفيه موافقة الخصم على التعليل ولم يعتبر الاجماع عليه من الامة لانه ليس بصدد استنباط الاحكام (الثالث) أن يكون سببه حاصراً لجميع العلل إذ لو لم يكن حاصراً لجاز أن يقي وصف هو العلة في نفس الامر لم يذكره فيقع الخطأ في القياس ولا يصح السبر *

وطريق ثبوت حصر السبر من وجهين (أحدهما) موافقة الخصم على انحصار العلة فيما ذكره المستدل (الثاني) أن يعجز الخصم عن اظهار وصف زائد على ما ذكره للمستدل فاذا تم أحد الأمرين وجب على الخصم المعارض إما تسليم الحصر فيحصل مقصود المستدل أو إظهار ما عند المعارض من الاوصاف الزائدة على ما ذكره المستدل لينظر فيه فيفسده ولا يسمع قول المعارض عندي وصف زائد لكنني لا أذكره لانه حينئذ اما صادق فيكون كاتما لعلم دعت الحاجة اليه فيفسق بذلك أو كاذب فلا يعول على قوله ويلزمه الحصر واذا ابرز الخصم المعارض وصفا زائدا على ما ذكره المستدل لزم صاحب الاستدلال أن ينظر في ذلك الوصف فيفسده ويبين عدم اعتباره وله الى ذلك طريقان (أحدهما) أن يبين بقاء الحكم مع عدمه في بعض الصور مثل أن يقول الحنفي أو الشافعي يصح أمان العبد لانه أمان وجد من عاقل مسلم غير متهم فيصح قياسا على الحر فيقول الحنفي ان ما ذكرت أوصاف العلة في الاصل فقط وتركت وصفا آخر وهو الحرية هو مفقود في العبد وحينئذ لا يصح القياس فيقول المستدل وصف الحرية ملني بالعبد المأذون له قال أمانه يصح باتفاق مع عدم الحرية فصار وصفا لاغيا لا تأثير له في العلة (الثاني) أن يبين كونه الوصف الزائد وصفا طرديا أي لم يلتفت الشرع اليه فيم عهد من تصرفه كالطول والقصر والذكورة والاذنونة مثاله ما لو قال المستدل يسري العتق في الامة قياسا على العبد بجامع الرق إذ لا علة غيره عملا بالسبر

فقال المعترض الذكورية وصف زائد معتبر في الاصل لان العبد اذا كل علقه
بالسراية حصل منه مالا يحصل من الامة من تأهله للحكم والامامة وأنواع الولايات
ولا يلزم من ثبوت السراية في الاكل ثبوته في غيره فيقول المستدل ماذا كرت
من الفرق مناسب غير أنا لم نر الشرع اعتبر الذكورية والانثوية في باب العلق
فيكون ذلك على خلاف مذهبهم تصرفه فيكون وصفا طرديا في ظاهر الامر ولا
يكفي المستدل في إفساد الوصف الذي أبرزه المعترض أن يبين كونه منتقضا بل
يوجد بدون الحكم لان الوصف للذكور يجوز أن يكون جزء العلة أو شرطاً
لها فلا يستقل بالحكم ولا يلزم من عدم استقلاله صحة علة المستدل بدونه فلو
قال المستدل علة الربا في البر الكيل فعارضه المعترض بالطعم فتقضه المستدل بالماء
أو غيره مما يطعم ولا ربا فيه لم يكفه ذلك في بطلان كوث الطعم علة لجواز أن
يكون جزء علة الربا بان تكون العلة مجموع الكيل والطعم أو شرطاً فيها فتكون
علة الربا الكيل بشرط أن يكون المكمل مطموماً وحينئذ لا يلزم من بطلان
كون الطعم علة مستقلة أن يكون الكيل علة صحيحة لجواز أن يكون الطعم
جزءها أو شرطها والفرق بين النقض وبين بقاء الحكم مع صدق الوصف حيث
كان مبطلاً له دون النقض هو ان بقاء الحكم مع عدم الوصف يدل على انه غير
مؤثر ولا يعتبر في الحكم علة ولا جزء علة ولا شرطاً اذ لو اعتبر فيه باحد
هذه الوجوه لما وجد بدونه أصلاً بخلاف وجود الوصف بدون الحكم فانه لا يدل
على عدم اعتباره في الحكم بوجه من الوجوه (وأيضاً) لا يفسد الوصف الذي
أبداه المعترض بقول المستدل اني لم أعر بعد البحث على مناسبة علتك أي المستدل
فيتعارض الكلامان ويقف المستدل* واذا اتفق خصمان على فساد علة غيرهما في
الحكم المتنازع فيه ثم أفسد أحدهما علة الآخر مثل أن يتفق الحنبلي والشافعي
على أن ما عدا الكيل والطعم علة فاسدة ثم نقض الشافعي علة الكيل بالماء
إذ هو مكمل ولا ربا فيه ففنى كون ذلك مصححاً لطله الألفظ قولان فقال بعض
المتكلمين يكون ذلك مصححاً وصحيح في الروضة وغيرها خلاف هذا *

(النوع الثالث) من أنواع اثبات العلة بالاستنباط اثباتها بالدوران وهو ترتب
حكم على وصف وجوداً وعدماً وفيد العلة ظناً عند جمهور أصحابنا والشافعية

ولما السكية وبعض الحنفية وقيل قطعاً ثم انه قد يكون في محل واحد كالاسكار في
 المعصر فان المعصر قبل أن يوجد الاسكار كان حلالاً فلما حدث الاسكار حرم فلما
 زال الاسكار وصار حلالاً صار حلالاً فدار التحريم مع الاسكار وجوداً وعندما ولما
 في محلين كالطعم في تحريم الربا فانه لما وجد الطعم في التفاح كان ربوا ولما لم يوجد
 في الحرير مثلاً لم يكن ربوا فدار جريان الربا مع الطعم وهذا المثال انما يجري على
 قول من يقول إن علة الربا الطعم وكفة ولهم في وجوب الزكاة في حلى الاستعمال
 المباح العلة الموجبة للزكاة في كل من التقدين كونه أحد الحجرين لان وجوب
 الزكاة دار مع كونه أحد الحجرين ولا زكاة فيه . قال الطوفي لكن الدوران في
 صورة أقوى منه في صورتين على ما هو مدرك ضرورة أو نظراً ظاهرراً انتهى *
 والفرق بينه وبين الطرد ان الطرد عبارة عن المقارنة في الوجود دون العدم
 والدوران عبارة عن المقارنة في الوجود والعدم ولما بينا الطرق الدالة على صحة
 العلة أخذنا نيين الطرق الفاسدة التي لا تدل على صحتها وذلك في أمور *

(أولها) اطراد العلة لا يدل على صحتها لان معنى اطرادها سلامتها
 عن النقص وهو بعض مفسداتها أو سلامتها عن مفسد واحد لا ينبغي بطلانها
 بمفسد آخر ككونها قاصرة أو عديمة أو طردية غير مناسبة عند من لا يرى
 التعايل بذلك *

(ثانيها) الاستدلال على صحتها باقتران الحكم وهذا فاسد أيضاً لان الحكم
 يقترب بما يلازم العلة وليس بعلة كاقتران تحريم الخمر بلونها وطعمها وريحها وانما
 العلة الاسكار *

(ثالثها) ما ذكره النزالي وهو اطرادها وانكاسها وهذا مبني على أن الدوران
 لا يفيد العلية وهذا ممنوع اذ التحقيق انه يفيد العلية *

(رابعة) اذا كان الوصف المصلحي المناسب يستلزم أو يتضمن مفسدة
 مساوية لمصلحته أو راجحة عليها فقال الموفق والفخر والمجد وابن الجوزي
 والرازي والبيضاوي لم تنخرم منابته . وقال الآمدي وأتباعه تنخرم واختل الاول
 لان معارضة ضد الشيء له لا تبطل حقيقته وكذلك المفسدة إننا عارضت المصلحة
 لا تبطل حقيقته نعم قد يخفى أثرها وينبغي اعتبارها بالعرض اذا ساوتها أو رجحت

عليها كما تقدم في مباحث الاستصلاح والمصلحة المرسلة ومن أمثلة ذلك أن يقال في القمار له نفع وهو تكثير المال وله مفسدة وهي أكل مال الغير بالباطل وهو تجارة محرمة كالربا فان مثل هذا تقع فيه المصلحة *

(فصل) وأما قياس الشبه وسماه كثير من أصحابنا بآليات العلة بالشبه وهو من جملة مسائل العلة وعرفوه بأنه تردد فرع بين أصلين شبهة باحدهما في الاوصاف أكثر من الآخر فالطاق الفرع باحد الاصلين الذي شبهه به أكثر هو قياس الشبه ولا يكونان أصلين لهذا الفرع حتى يكون فيه مناط كل منهما (مثال) ذلك الذي فانه متردد بين البول والمني فمن قال بنجاسته قال هو خارج من الفرع لا يخلق منه الولد ولا يجب التمسك به أشبه البول ومن قال بظهارته قال هو خارج تخلته الشهوة وخرج أمامها فاشبهه المنى * وأعلم انك اذا تفقدت مواقع الخلاف من الاحكام الشرعية وجدتها نازعة إلى قاعدة قياس الشبه اذ أن مسائل الخلاف تجد غالباً واسطة بين طرفين تنزع الي كل واحد منهما بضرب من الشبه فيجذبها أقوى الشبهين اليه فان وقع في ذلك نزاع فليس في هذه القاعدة بل في أي الطرفين أشبه بهما حتى يلحق به ويصح التمسك بقياس الشبه لانه يثير الظن وذهب القاضي أبو يعلى الى انه لا يصح التمسك به واذا صح ذلك فاعتبر فيه الشبه الحكمي كان يقال شبه العبد بالبيمة في كونها مملوكين والملك أمر حكمي ولا يعتبر على الصحيح الشبه الحقيقي كان يقال شبه العبد بالحر في كونهما آدميين وهو وصف حقيقي ولا ينظر أيضاً الى ما يتلب على الظن انه مناط الحكم منهما كأن يقال اتنا ننظر في البنت المخلوقة من الزنا فنجدها من حيث الحقيقة ابنته لانها خلقت من مائه ومن حيث الحكم اجنبية منه لكونها لاثرته ولا يرثها ولا يتولاها في نكاح ولا مال ويحد بقذفها ويقتل بها ويقطع بسرقة ما لها فنحن الحقانها بينة في النكاح في تحريم نكاحها عليه نظراً الى المعنى الحقيقي وهو كونها من مائه والشافعي الحتم بالاجنبية في اباحتها له نظر الى المعنى الحكمي وهو انقضاء آثار الولد بينهما شرعاً فقد صار كل من الفريقين الى اعتبار الوصف الذي غلب على ظنه انه مناط الحكم في الاصل والحق ان هذا النوع معتبر لان الظن واجب الاتباع وهو غير لازم أبداً للشبه حكماً ولا للشبه حقيقة بل يختلف

باختلاف نظر المجتهدين فيلزم كل واحد منهما تارة ولا يلزمه تارة أخرى لكن لا يصار إلى قياس الشبه مع إمكان قياس العلة اتفاقاً وحكاة ابن الباقلاني في التقریب اجماً فان عدم إمكان قياس العلة كان قياس الشبه حجة عندنا وعند الشافعية

(فصل) اعلم أن القياس من حيث التأثير والمناسبة وعدمها ينقسم إلى المناسب والشبهى والطردى كما سبق ومن حيث التصريح بالعلة وعدمها ينقسم إلى قياس العلة وقياس الدلالة والقياس في معنى الأصل قياس العلة هو الجمع بين الأصل والفرع بعلة كالمجموع بين التنبذ والخمر بعلة الاسكار والقياس في معنى الأصل هو ما لا فارق فيه بين الأصل والفرع أو كان بينهما فارق لا أثر له (مثال) الأول قياس الماء الذي صب فيه البول من إناء على الماء الذى بال فيه شخص (ومثال) الثانى قياس الأمة على العبد في سريانة العتق والناء فارق الذكورية ثم ان هذا القياس ينقسم إلى قطعى كما ذكرناه وإلى ظنى كقياس إضافة الطلاق إلى جزء معين على إضافته إلى جزء شائع كقياس قوله يدك طالق على قوله نصفك أو ثلثك أو ربعك طالق لان هذا جزء وهذا جزء اذ الفرق في هذا يحتمل التأثير بان الجزء الشائع جعل محلاً للحكم الشرعى كالبيع والرهن فلا يبعد أن يكون محلاً للطلاق بخلاف المعين بخلاف الفرق في القسم الأول فان تأثيره لا يظهر (وأما قياس الدلالة) فانه المجمع بين الأصل والفرع بدليل العلة كقولنا في اجبار البكر جاز تزويجها ساكتة فمجاز تزويجها ساخطة كالصغيرة لان جواز تزويجها ساكتة يدل على عدم اعتبار رضاها اذ لو اعتبر رضاها لاعتبر نطقها الدال عليه لكن نطقها لم يعتبر فدل على أن رضاها لا يعتبر واذا لم يعتبر رضاها جاز تزويجها وان سخطت اذ من لم يعتبر رضاؤه في أمر لا فرق بين وقوع الامر على وفق اختياره أو خلافه كالأمر لما لم يعتبر رضاها في الطلاق جاز عدمه في حقها باستمرارها على النكاح ووجوده بقطع نكاحها به فقد جمع في هذا القياس بين الصغيرة والبكر الكبيرة بدليل عدم اعتبار رضاها وهو تزويجها ساكتة فهو قياس دلالة لذلك وهذا النوع يقال له الاستدلال بالحكم على العلة والقياس الدلالة نوع آخر وهو الاستدلال بأحد أثرى المؤثر على الآخر كقولنا القطع والغرم يجتمعان على السارق اذا سرق عينا بانته في يده قطع بها وغرم قيمتها لانها عين يجب ردها مع بقائها فوجب ضمها مع فواتها

كالنصوب لان وجوب ردها مع بقائها دل على وجود علة وجوب الرد اذا الواجب لا بد له من علة والغيمان عند التلف رد لها من حيث المعنى وتلك العلة تناسب وقد ظهر اعتبارها في الاصل وهو المنصوب والعلة في ذلك كله اقامة العدل برد الحق أو بدله الى مستحقه وبالجملة أن قياس الدلالة تارة يكون استدلالاً بأثر العلة المفرد عليها بلا واسطة كما في القسم الاول وتارة يستدل باحد أثرها عليها بواسطة الاثر الآخر (تنبيه) لما كانت العلة الشرعية أمارة جاران تكون وصفا عارضا كالشدّة في الحرّ هي علة التحريم وهي وصف فارض لانه عرض للمصير بعد أن لم يكن وجاز أن تكون وصفا لازما كالنقدية في الذهب والفضة والاصفر وأن تكون فعلا كالقتل والسرقة في تمليل القصاص والقطع وأن تكون حكما شرعيا نحو تحريم الحرّ فلا يصح بيها كالميتة فالعلة الجامعة بينهما التحريم وهو حكم شرعى علل به حكم شرعى وهو فساد البيع وأن تكون وصفا مفردا كقولنا في اللواط زنا فوجب الحد كوطء المرأة وأن تكون وصفا مركبا كقولنا قتل عمد عدوان فوجب القصاص كالقتل فالعلة مركبة من ثلاثة أوصاف وأن تكون وصفا متاميا كالقتل والسرقة والذف والردة والسكر لاحكامها ووصفا غير مناسب كالردة وأكل لحم الجوزور ومن الفرج مع تدم الشهوة لنقض الوضوء ووصفا وجوديا كقولنا جاز يبعه فجاز رهنه ووصفا عدميا كقولنا لا يجوز يبعه فلا يجوز رهنه وجاز أن تكون العلة في غير محل حكمها كتحریم نكاح الامة لعلة رق الولد فان رق الولد وصف قائم به أو معنى اضافي بينه وبين سيده وتحریم نكاح الامة وصف قائم بالنكاح أو معنى إضافي اليه ويجوز تمليل الحكم بمحله كتعليل تحريم الحر بكونه خمرًا وتعليل الربا في البر بكونه برا والحاصل أن العلة يجوز أن تكون مركبة من أوصاف لا تنحصر خلافاً من حصرها في خمسة أو سبعة * واعلم أن القياس يجري في الاسباب والكفارات والحدود كاثبات كون اللواط سببا للحد قياساً على الزنا * ثم اعلم أن النفي على قسمين أصلي وهو ما لم يتقدمه ثبوت كنفي صلاة سادسة ونفي صوم شهر غير رمضان فهذا يجري فيه قياس الدلالة وهو الاستدلال بانقضاء حكم شيء على انتفائه عن مثله ولا يجري فيه قياس العلة والثاني النفي الطاري كبراءة الذمة من الدين بعد ثبوته فيها فهذا يجري فيه القياسان قياس الاستدلال وقياس العلة (فتاى) الاول

أن يقال من خواص براءة الذمة من الدين أن لا يطالب بعد أدائه ولا يرتفع إلى الحاكم ولا يجبس به وكل هذه الخواص موجودة فدل على وجود براءة الذمة (ومثال) الثاني أن يقال علة براءة الذمة من دين الآدمي أدائه والعبادات هي دين الله عز وجل فليكن أدائها علة البراءة منها *

(فصل في الاسئلة الواردة على القياس)

الاسئلة في هذا المقام يراد بها أحديتين (أحدهما) كونها من مستفيد يقصد معرفة الحكم خالصا غير دعليه (والثاني) كونها من معاند يقصد قطع خصه وردة إليه وأكثر المصنفين في أصول الفقه لم يذكروا هذه الاسئلة في كتبهم ثم إن منهم من اعتذر عن تركها بأنها ليست من مباحث الأصول وإنما هي كالمعلولة عليه وإن موضع ذكرها فن الجدل وهذا اعتذار الغزالي في المستصفى ومنهم من ذكرها لأنها من مكملات القياس الذي هو من أصول الفقه ومكمل الشيء من ذلك الشيء ولهذا الشبهة أكثر قوم من ذكر المنطق والمريية والأحكام الكلامية لأنها من مواده ومكملاته ونحن نذكرها هنا أعاما لفائدة وتكميلا للمقصود فنقول *

اختلف في عدد هذه الاسئلة المعبر عنها بالقوادح فقال موفق الدين المقدسي في كتابه روضة الناظر ووجه المناظر قال بعض أهل العلم توجه على القياس اثنا عشر سؤالا هذا كلامه وعدها ابن مفلح في أصوله وابن الحاجب خمسة وعشرين ونحن نسلك في كتابنا هذا مسلك موفق الدين والأكثر في عددها واليك البيان (أولها) الاستفسار وهو طليعة للقوادح كطليعة الجيش لانه المقدم على كل اعتراض وحقيقته طلب معنى لفظ المستدل لاجماله أو غرابته لانه لا يسمع اذا كان في ذلك اللفظ اجمال أو غرابة والا فهو تعنت مفوت لفائدة المناظرة اذ يأتي في كل لفظ يفسر به لفظ ويتسلسل وعلى المعترض بيان اجماله (مثاله) أن يقول المستدل المطلقة تعدد بالاقراء فيقال له الاقراء لفظ يحمل يحتمل الحيض والطهر فأي المعنيين تعني فاذا قال أعني الحيض أو أعني الطهر أحجب حينئذ بحسب ذلك من تسليم أو منع أو بيان غرابته أمان حيث الوضع فمثاله في السكيب المعلم يأكل من صيده ان قال ايل لم يرص فلا تحمل فريسته كالسيد أي الذئب فيقال ما لا ييل وما معني لم يرص وما الفريسة وما السيد

وأما من حيث الاصطلاح كأن يذكر في القياسات الفقهية لفظ الدور أو التسلسل أو الهبوط أو الماداة والمبدأ أو الغاية نحو أن يقال في شهود القتل إذا وجبوا عن الشهادة لا يجب انتصاص لان وجوبه تجرد مبداء من غاية مقصوده فوجب أن لا يثبت وما أشبه ذلك من اصطلاح المتكلمين وإنما يكون ذلك ما لم يعرف من حال خصمه انه يعرف ذلك (أما) إذا كان خصمه مارفا بهذه الاصطلاحات فلا غرابة حينئذ بالنسبة اليه لان الغرابة أمر نسبي لا أمر حقيقي ولا يلزم المعترض اذا بين كون اللفظ احتملا يان تساوي الاحتمالات فلو التزمه تبرأ وقالوها متساويان لان التفاوت يستدعى ترجيحاً باهر والاصل عدم المرجح لسكان جيداً وفاق بما التزمه أولاً * وجواب المستدل عن الاستفسار إما بمنع احتماله للاجمال أو ببيان ظهور اللفظ في مقصوده بقل من اللغة أو عرف أو قرينة أو تفسيره ان تعذر ابطال غرابته ولو قال المستدل يلزم ظهوره في أحد المعنيين دفعا للاجمال وفيما قصد به لعدم ظهوره في الآخر اتفاقاً منى ومنك كفى في الاصح بناء على الجواز أولى ولا يمتد بتفسيره بما لا يحتمله اللفظ لفة *

(فائدة) قل الطوفي عن صاحب كتاب الانصاح في خلق الانسان مثالا لطيفاً لهذا النوع فقال كما حكى عن اليهود أنهم سألوا النبي ﷺ عن الروح وهو لفظ مشترك بين القرآن وجبريل وعيسي وملك يقال له الروح وروح الانسان الذي في بدنه يخلطوه بذلك يعنى إن قال لهم الروح ملك قالوا له بل هو روح الانسان أو قال روح الانسان قالوا بل هو ملك أو غيره من مسميات الروح فلم الله كرم فاجابهم بجواب يحمل كسؤالهم بقوله تعالى قل الروح من أمر ربي وهو يتناول المسميات الخمسة وغيرها وهذا هو سبب الاجمال في مسمي الروح لا كون حقيقتها غير معلومة للبشر إذ قد دلت قواطع الشرع على جسيماها والحاصل ان سؤال اليهود عن الروح كان على سبيل المغالطة لا على سبيل الاحتياط *

(ثانياً) فساد الاعتبار وهو أن يكون القياس مخالفاً للنص أو الاجماع وسمي بهذا الاسم لان اعتبار القياس مع النص أو الاجماع إعتبار له مع دليل أقوى منه وهو اعتبار قاسد وظلم لانه وضع له في غير موضعه (مثال) مخالفة الكتاب

نصا قولنا يسترط تبييت النية لرمضان لانه مفروض ولا يصح تبييته من التها
كالقضاء فيقال هذا قاسد الاعتبار لخالفته نص الكتاب وهو قوله تعالى (والصائمين
والصائمات أعداء الله لهم مغفرة وأجر أعظيما) فانه يدل على ان كل من صام يحصل
له الاجر العظيم وذلك مستانم للصحة وهذا قد صام فيكون صومه صحيحا (ومثال)
ما خالف السنة قولنا لا يصح السلم في الحيوان لانه عقد مشتمل على الفرر فلا
يصح كالسلم في المختلطات فيقال هذا قاسد الاعتبار لخالفته ما روى عن النبي
ﷺ انه رخص في السلم (ومثال) ما خالف الاجماع أن يقال لا يجوز أن يفصل
الزوج زوجته لانه يحرم النظر اليها فحرم غسلها كالأجنبية فيقال له هذا قاسد
الاعتبار لخالفته الاجماع السكوني وهو أن عليا غسل فاطمة ولم ينكر عليه والقضية
في مظنة الشهرة فكان ذلك اجماعا فاذا اراد المستدل الجواب عن فساد الاعتبار
إما بالظعن بالنص كان يقول في الصوم لا نسلم ان الآية تدل على صحة الصوم
بدون تبييت النية لانها مطلقة وقيدناها بمحدث لا صيام لمن لم يبيت الصيام من
الليل أو يقول انها دلت على ان الصيام يثاب عليه وأنا أقول به لكنها لا تدل على
انه لا يلزمه القضاء والزاع فيه أو يقول انها دلت على ثواب الصائم وأنا لا نسلم أن
المسك بدون تبييت النية صائم وكان يقول في مسألة السلم لا نسلم محجة الترخص
في السلم وان سلمنا فلا نسلم ان اللام للاستغراق فلا يتناول الحيوان وان صح السلم
في غيره وكان يقال في غسل الزوجة أنى أمنع محجة ذلك عن على وإن سلم فلا
أسلم أن ذلك اشتهر وان سلم فلا أسلم ان الاجماع السكوني حجة وان سلم فالفرق
بين على وغيره ان فاطمة كانت زوجته في الدنيا والآخرة فالنكاح لم يقطع النكاح
بينهما باخبار الصادق بخلاف غيرهما فان الموت يقطع بينهما (واما) ان يكون الجواب بان يبين
المستدل ان ما ذكره من القياس يستحق التقديم على ذلك النص لكونه حنفياً يرى تقديم
القياس على النص الذي أبداه المصترض اما لكون النص ضعيفاً فيكون القياس أولى منه أو
لكون النص عاماً فيكون القياس مخصصاً له جماعين الدليلين أو لكون مذهب المستدل يقتضي
تقديم القياس على الخبر اذا خالف الاصول أو فيما تم به البلوي ومالك يرى تقديم
القياس على الخبر اذا خالفه خبر الواحد وبالجملة للمستدل الاعتراض على النص الذي
يديه المترض بجميع ما يعترض به على النصوص سنداً ومتناً *

(ثالثاً فساد الوضع) وهو انتضاء العلة بقيض ما علق بها وإنما سمي هذا فساد الوضع لأن وضع الشيء جملة في محل على هيئة أو كيفية ما فإذا كان ذلك المحل أو تلك الهيئة لا تناسبه كان وضعه على خلاف الحكمة وما كان على خلاف الحكمة يكون فاسداً فيقال هنا إن العلة إذا اقتضت بقيض الحكم المدعى أو خلافه كان ذلك مخالفاً للحكم إذ من شأن العلة أن تناسب معلولها لا أنها تخالفه فكان ذلك فاسد الوضع بهذا الاعتبار فما علق فيه على العلة ضد ما تقتضيه قولنا في النكاح بلفظ الهبة لفظ يتعقد به غير النكاح فلا يتعقد به النكاح كلفظ الاجارة فيقول الحقنى هذا فساد الوضع لأن انعقاد غير النكاح بلفظ الهبة يقتضى ويناسب انعقاد النكاح به لكن تأثيره في انعقاد غير النكاح به وهو الهبة دليل على أن له حظاً من التأثير في انعقاد العقود والنكاح عقد فليتنعقد به كالهبة ويتزعم عليه الاجارة أو يفرق بينهما وبين الهبة والنكاح إن أمكن ومن أمثله أن يقول شافعي في تكرار مسح الرأس مسح فيس في التكرار كالمسح في الاستنجاء يقال يا كذا هذا فساد الوضع لأن كونه مسحاً مشعر بالتخفيف ومناسب له والتكرار مناف له والجواب عن هذا النوع يكون بأحد أمرين إما بأن يمنع المستدل كون علة مقتضى بقيض ما علق بها أو بأن يسلم ذلك لكن يبين أن اقتضاء هالة معنى الذي ذكره أرجح من المعنى الآخر فيقدم رجحانه (مثاله) أن يقول في مسألة النكاح بلفظ الهبة لا نسلم أن انعقاد الهبة بلفظها أو كون لفظ الهبة يتعقد به غير النكاح يقتضى انعقاد النكاح به قولكم انعقاد غير النكاح يدل على قوته وتأثيره في العقود (قلنا) إنما يدل على تأثيره فيما وضع له وهو الهبة أما غيره فلا وذلك لوجوه (أولها) أن تأثيره إنما يناسب أن يكون مستعملاً فيما وضع له لاشارة بخواصه ودلالته عليها بحكم الوضع والنكاح والبيع والاجارة لها خواص لا يشتر بها لفظ الهبة فيضف عن أقادتها والتأثير في انعقادها به (ثانيها) أن استعمال اللفظ في غير موضوعه مجاز وهو ضعيف بالنسبة إلى الحقيقة والاصل عدم التجوز (ثالثها) أن قوة اللفظ وسلطانه وظهور دلالة إنما تكون إذا استعمل في موضوعه فاستعماله في غير ما وضع له تقريظ لقوته فهو كالتعريض له عن موطنه فيضعف بذلك عن التأثير (سادسها) أن انعقاد غير النكاح بلفظ الهبة يقتضى انعقاد النكاح به لكن اقتضاؤه لعدم انعقاده أقوى من اقتضائه لانعقاده

لان انعقاد النكاح بلفظ الهبة يقتضي أن اللفظ مشترك بينهما أو مجاز في النكاح عن الهبة والمجاز والاشتراك خلاف الاصل وما ذكرناه يقتضي قهراً وتخصيص كل عقد بلفظ هو وفق الاصل وما وافق الاصل يكون أولى مما خالفه وعلى هذا النمط يكون الجواب في غير هذا المثال (واعلم) ان بعض الاصوليين توم ان فساد الوضع قهض خاص وليس الامر كذلك والتحقيق ان فساد الوضع يشبهه بأمور ويخالفها بوجوه فنه أنه يشبه القهض من حيث انه يبين فيه ثبوت قهض الحكم مع الوصف الا أن فيه زيادة وهو أن الوصف هو الذي يثبت تنقيض وفي النقص لا يتعرض لذلك بل يقع فيه بثبوت قهض الحكم مع الوصف فلو قصد به ذلك لسكان هو النقص ومنه أنه يشبه القلب من حيث انه اثبات تنقيض الحكم بعلة المستدل الا انه يفارقه بشيء وهو ان في القلب يثبت قهض الحكم باصل المستدل وهذا يثبت بأصل آخر نلو ذكره بأصله لكان هو القلب (ومنه) انه يشبه القهض في المناسبة من حيث ينفي مناسبة الوصف للحكم لمناسبته لتقيضه الا انه لا قصد ههنا ببيان عدم مناسبة الوصف للحكم بل بناء قهض الحكم عليه في أصل آخر فلو بين مناسبته لتقيض الحكم بلا أصل كان قدحا في المناسبة (واعلم) أنه أما يستبر القهض في المناسبة إذا كان مناسبته لتقيض وللحكم من وجه واحد وأما ان يختلف الوجهان فلا لان الوصف قد يكون له جهتان يناسب باحدهما الحكم وبالاخرى تقيضه (مثاله) كون المحل مشتهي يناسب اباحة النكاح لأراحة خاطر ويناسب التحريم لأراحة الطمع ومثال آخر من العرفيات الملك إذا ظفر بعدوه فانه مناسب لقتله قهراً لمادته وللإبقاء عليه والرد إلى ولايته انظهاراً للقدرة وعدم المبالاة بمثله وكلاهما مما يقصده العقلاء وقد تلخص بما ذكرنا ان ثبوت التقيض مع الوصف قهض فان زيد ثبوته به ففساد الوضع وان زيد كونه به وبأصل المستدل فقلب وبدون ثبوته معه فالمناسبة من جهة واحدة قدح فيها ومن جهتين لا يستبر *

(رابعها المنع) وهو على أربعة أضرب (أولها) منع حكم الاصل (الثاني) منع وجوب الوصف الذي ادعى المستدل أنه العلة في الاصل (الثالث) منع كونه علة في (الاصل الرابع) منع وجوده في الفرع ومثال ذلك فيما إذا قلنا

التيذ مسكر فكان حراماً قياساً على الخمر فقال المعارض لانسلم تحريم الخمر
أما جهلاً بالحكم أو غناداً فهذا منع حكم الأصل ولو قال لا أسلم وجود الاسكار
في الخمر لكلف هذا منع وجود المدعى غلة في الأصل ولو قال لا أسلم ان
الاسكار علة التحريم لكان هذا منع عليه الوصف في الأصل ولو قال لا أسلم
وجود الاسكار في التيذ لكان منع وجود العلة في الفرع فقي الأصل ثلاثة
منوع وفي الفرع منع واحد (واعلم) أن المستدل لا ينقطع بمنع حكم الأصل على
الصحيح وإنما ينقطع إذا ظهر عجزه عن إثباته بالدليل *

(خامسها التقسيم) هو احتمال لفظ المستدل لأمريين فأكثر على السواء
بعضها ممنوع وذلك المنوع هو الذي يحصل به المقصود وإلا لم يكن للتقسيم
معنى فيمنعه أما مع السكوت عن الآخر لأنه لا يضره أو مع التعرض لتسليمه
أو لأنه لا يضره وهذا السؤال لا يخص الأصل بل كما يجري فيه مجرى
في جميع المقدمات التي قبل المنع وقد منع قوم من قبول هذا السؤال وهو وأورد عندنا
وعند الآخر لكن بشرط وهو أن يكون منعاً لما يلائم المستدلي بانه (مثاله) في الصحيح
الحاضر إذا فقد الماء وجد سبب وجود التيم وهو نذر الماء فيجوز التيم
فيقول المعارض ما المراد بتعذر الماء أردت أن تعذر الماء مطلقاً سبب أو أن تعذر
الماء في السفر أو المرض سبب الأول ممنوع وحاصله أنه منع بعد تقسيم فيأتي فيه
ما تقدم في صرح المنع من الأبحاث من كونه مقبولا قطعاً وكيفية الجواب عنه
مثال آخر لا يشتمل على شرط القبول وهو أن يقول في مسألة القتل العمد والعدوان
سبب القصاص فيقول المعارض متى هو سبب أمع مانع الالتجاء إلى الحرم أو دونه
الأول ممنوع وإنما لم يقبل لأن حاصله أن الالتجاء إلى الحرم مانع من القصاص
فكان مطالبته ببيان عدم كونه مانعاً والمستدل لا يلزمه بيان عدم المانع فإن الدليل
ما لو جرد النظر إليه أقاد الظن إنما يبان كونه مانعاً على المعارض ويكفي المستدل
أن يقول إن الأصل عدم المانع* واشترط الطوافي وغيره لقبول التقسيم شروطاً
ثلاثة (أحدها) أن يكون ما ذكره المستدل مما يصح إقسامه إلى ما يجوز منعه
وتسليمه مثاله أن يقول المستدل في نذر صوم التحريم نذر معصية فلا ينعقد
قياساً على سائر المعاصي فيقول المعارض هو معصية لعينه أو لغيره الأول ممنوع

لان الصوم لمينه قربة وعبادة فكيف يكون معصية والثاني مسلم لكن لا يقتضي
البطالان بخلاف سائر المعاصي (ثانيها) أن يكون التقسيم حاصرا لجميع الاقسام
التي يحتملها لفظ المستدل كما ذكر من انحصار المعصية في كونها لمينها أو لغيرها
وانحصار الصلاة في كونها فرضا أو نفلا فان لم يكن التقسيم حاصرا لم يصح
الجواز أن ينهض القسم الباقي الخارج عن الاقسام التي ذكرها المعترض بفرض
المستدل وحينئذ ينقطع المعترض (ومثاله) أن يقال الوتر ليس بفرض لانه إما فرض
أو نفل فالاول باطل فتعين الثاني فيقول المعترض لا فرض ولا نفل بل واجب*
(ثالثها) أن لا يورد المعترض في التقسيم زيادة على ما ذكره المستدل في دليله
فان زاد في التقسيم على ما ذكره المستدل لم يصح لانه حينئذ يكون منازعا لنفسه
لا للمستدل حيث ذكر ما لم يذكره المستدل وجعل يتكلم عليه وأما وظيفة المعترض
هدم ما بينه لانباء زيادة عليه (مثاله) ان يقول الخنفي في قتل الحر بالعبد قتل عمد
عدوان فارجب القصاص قياسا على الحر بالحر فيقال له قتل عمد عدوان في رقيق
أو غير رقيق فهذا تقسيم مردود لان دليل المستدل لم يتعرض للرقيق*

(سادسها سؤال المطالبة) وهو أن يطلب المعترض من المستدل الدليل
على ان الوصف الذي جملة جامعا بين الاصل والفرع علة وهو من أعظم
الاسئلة العمومية في الاقضية وتشعب مسالكه واختار قبوله والا لأدي الى
التمسك بكل طرد فيؤدي الى اللعب فيضيع القياس إذ لا يفيد ظنا وتكون المناظرة
عبثا (مثاله) أن يقول مسكر فسكران حراما كالخمر أو مكيل فحرم فيه التفاضل كالبر
لم قلت ان الاسكار علة التحريم وان الكيل علة الربا ولم قلت ان التبديل علة
القتل فيما اذا قال انسان بدل دينه قتل كالرجل وهذا النوع يتضمن تسليم
الحكم لأن العلة فرع الحكم في الاصل لاستنباطها منه والحكم أصل لها
فتنازعه المعترض في الفرع الذي هو العلة يشر بسلام الاصل الذي هو الحكم
ويتضمن تسليم الوصف في الفرع والاصل لانه يسأل عن كونه علة وذلك فرع
على الوصف في نفسه في الاصل والفرع إذ لو لم يكن ذلك لكان منه وجود
الوصف أولى به وأجدي عليه* ثم إن هذا النوع ثالث النوع المتقدم وذلك
أن قولنا مثلا النبيذ مسكر فكان حراما كالخمر يرد عليه أربعة أنواع (منع) حكم الاصل

بان يقال لانسلم تحريم الحر (ثم منع) وجود الوصف كأن يقال فيه لا نسلم وجود الاسكار فيه (ثم منع) كونه علة بان يقال لانسلم كونه علة (ثم منع) وجوده في الفرع بان يقال لانسلم وجود الاسكار في النبذ (واعلم) أن العادة بين علماء الجدل أن المعارض يبتدي بالمنوع على الترتيب الذي ذكرناه فلا ينتقل الى منع إلا وقد سلم الذي قبله اهبطا أو تنزلا *

(سابعها النقض) وهو ثبوت العلة وهي الوصف في صورة مع عدم الحكم فيها كأن يقال في الباش سرق نصابا كاملا من حرز مثله فيجب عليه القطع كسارق مال الحى فيقال هذا ينتقض بالوالد يسرق مال ولده وصاحب الدين يسرق مال مديونه فان الوصف موجود فيهما ولا يقطعان واختلف في بطلان العلة بالنقض والارجح عدم البطلان (ويجب) احتراز المستدل في دليله عن صورة النقض على الاصح كأن يقول في المثال المذكور سرق نصابا كاملا من حرز مثله وليس أبا ولا مديونا للمسروق منه فيلزمه القطع ولا نزاع في استحباب هذا الاحتراز وانما النزاع في وجوبه ودفعه اما يمنع وجود العلة أو الحكم في صورته (مثال الاول) أن يقول الحنفى في قتل المسلم بالذمي قتل عمد عدوان فيجب النصاص كما في المسلم بالمسلم فيقال له ينتقض بقتل المعاهد فانه قتل عمد عدوان ولا يقتل به المسلم فيقول لا أسلم انه عدوان فيندفع النقض بذلك إن ثبت له (ومثال الثانى) أن يقال في المثال المذكور لا أسلم الحكم في المعاهد فان عدوى يجب النصاص بقتله ويكفى المستدل قوله لا أعرف الرواية فيها وليس للمعارض أن يدل على ثبوت العلة أو الحكم اذا منعها المستدل في صورة النقض لانه انتقال عن محل النظر وغصب لمنصب المستدل حيث يتقلب المعارض مستدلا وليس له أيضا أن يبين في صورة النقض وجود مانع أو انتفاء شرط تخلف الحكم لاجله في صورة النقض كما اذا أورد المعارض قتل ائواله ولده على علة القتل العمد المدون فقال المستدل تخلف الحكم لمانع الابوة (ومثال انتفاء الشرط) ما اذا قال المستدل سرق نصابا كاملا ولا شبهة له فيه فتقطع فاورد المعارض السرقة من غير حرز فقال المستدل لا انتفاء شرط وهو الحرز ويسمع من المعارض نقض أصل خصمه فيلزمه المدرعه لا أصل نفسه نحو هذا الوصف لا يطره علي أصل فكيف

يلزمني كما اذا قال الحنفى في قتل المسلم بالذمي انه قتل عمد عدوان
يوجب القصاص قياسا على المسلم بالمسلم فيقول الحنبلى هذا ينقض على أصلك بما اذا
قتله بالقتل فان الاوصاف موجودة والقصاص متف عندك فله أن يستدل عنه
بأذى عذر يليق بعذبه ولا يعترض عليه فيه لانه أعرف بما أخذه كأن يقول ليس
ذلك قتلا وليس عمدا أو ملشأ من كلامهم وإن كان النقض متوجها من المعترض
إلى أصل نفسه لم يقدح في علة المستدل ولم يلزمه العذر عنه وذلك كما اذا قال
الحنبلى لا يقتل المسلم بالذمي لانه كافر ولا يقتل به المسلم قياسا على الحربى فقال
الحنفى هذا الوصف لا يطرد على أصل إذ هو باطل بالمعاهد فانه كافر ويقتل به
المسلم عندي واذا كان وصفك أيها المستدل غير مطرد عندى فكيف يلزمني فهذا
لا يسمع منه على الصحيح ومن الاجوبة عن النقض أن يبين المستدل أن صورة
النقض واردة على مذهبه ومذهب خصمه كما اذا قال المستدل مكيل فخرم فيه
التفاضل فأورد المعترض الرايا اذ هي مكيل وقد جاز فيه التفاضل بينه وبين
التمر المبيع به على وجه الارض فيقول المستدل هنا وارد على وعليك جميعاً
فليس بطلان مذهبي به أولى من بطلان مذهبك واذا نقض المعترض علة المستدل
بصورة فاجاب المستدل عن ذلك باحد الاجوبة المتقدمة لإمناع العلة أو الحكم في
صورة النقض أو يورد النقض على المذهبين أو غير ذلك فقال المعترض الدليل القيدل
على اذ وصفك الذى عللت به في محل النزاع علة موجودة في صورة النقض فيلزمك
الاقرار بثبوت الحكم فيها عملاً بوجود الوصف المتفقى له لكنك لم تقل به
فيلزمك النقض (مثال) قول الحنفى في قتل المسلم بالذمي قتل عمد عدوان فاوجب
القصاص كقتل المسلم فيقول الحنبلى لا أسلم أن قتل الذمي عدوان فيقول الحنفى
الدليل عليه أنه معصوم بعد الاسلام فيقول المعترض دليل العدوانية في قتل الذمي
موجود في قتل المعاهد فيمكن عدوانا يجب به القصاص على المسلم فهذا نقض لدليل
العلة لا لنفس العلة فلا يسمع لانه انتقال ويكفى المستدل في رده أدنى دليل يليق
باصله كأن يقول انما لم أحكم بالمعدوانية في المثال المتقدم لما رضى لي في مذهبي وهو
ان الحربى المعاهد مفوت للعهد فالمتفقى لانتفاء القصاص فيه قوي موافق للاصل
والمتفقى لاثباته ضعيف بخلاف الذمي فان المتفقى لقتل المسلم به قوى لتأبذ عدمه

وذمته فصار كالسلم أو غير ذلك من الاعذار *

(تأمنها الكسر) وهو نقض المعنى وحاصله وجود المعنى في صورة مع عدم الحكم فيه (مثاله) قول الحنفي في العاصي بغيره يترخص لانه مسافر فيترخص كالمسافر مسافراً مباحاً فاذا قيل له لم قلت أنه يترخص قال لانه يجد مشقة في سفره فناسب الترخص وقد شهد له الاصل المذكور بالاعتبار فيقول هذا ينكسر بالمسكاري والفيج ونحوهما عن دأبه السفر يجد المشقة ولا يترخص وحكم الكسر أنه غير وارد نقضاً على العلة على الصحيح عند الاصوليين *

(تأسها القلب) هو تعليق نقض حكم المستدل على علته بينها وهو أنواع (أولها) أن يكون مقصود المتعرض بقاب الدليل تصحيح مذهب نفسه بان يقول الحنفي في اشتراط الصوم للاعتكاف الاعتكاف لبث محض فلا يكون بمجرد قربة كالوقوف بعرفة فيقول المتعرض الشافعي أو الحنبلي الاعتكاف لبث محض فلا يعتبر الصوم في كونه قربة كالوقوف بعرفة فكما أن الوقوف المذكور لا يشترط لصحته الصوم فكذلك الاعتكاف وهذا النوع لا تعرض فيه لابطال مذهب الغير (ثانيها) قلب لابطال مذهب خصمه من غير تعرض لتصحيح مذهب نفسه سواء كان الابطال صريحاً بأن يقول الرأس مسموح فلا يجب استيعابه كالخلف فيقول المتعرض لذلك هذا يقتضي أن لا يتقدم مسح الرأس بالربع كالحنف ففى هذا الاعتراض نفى مذهب المستدل صريحاً ولم يثبت مذهبه لاحتمال أن يكون الحق في غير ذلك وهو الاستيعاب كما هو قول أحمد ومالك أو كان الابطال بطريق الالتزام بان يقول الحنفي في بيع الغائب مثلاً عقد معاوضة فينقصد مع جهل الموضع أو مع الجهل بالمعوض كالنكاح فانه يصح مع جهل الزوج بصورة الزوجة وكونه لم يرها فكذلك في البيع بجامع كونها عقد معاوضة فيقول الخصم هذا الدليل ينقلب بان يقال عقد معاوضة فلا يعتبر فيه خيار الرؤية كالنكاح فان الزوج إذا رأى الزوجة ولم تعجبه لم يجوز له فسخ النكاح فكذلك المشتري لا يكون خيار إذا رأى المبيع في بيع الغائب يقتضى الجامع المذكور فالمستدل لم يصرح هنا بيطلاق مذهب المستدل لكنه دل على بطلانه بطلان لازمه لان ثبوت خيار الرؤية لازم لصحة بيع الغائب عند عدم وجوب كان الامر كذلك فاذا انقضى

اللازم اتقى المزوم (ثالثها) قلب المساواة كقول المستدل الخل مائع طاهر مزيل للخبث كلاء فيقول المعارض حينئذ يستوي فيه الحدث والحدث (رابعها) جعل الملول علة والعلة معلولا من غير اقسام لما كقول أصحابنا في ظهور الذي من صح طلاقه صح ظهوره وعكسه فالسابق منهما علة للثاني فيقول الحنفى اجعل الملول علة والعلة معلولا (خامسها) قلب الاستبعاد مثاله لو ادعى اللقيط اثنان فاكثر للينة ولم توجد قافة وقلنا انه يترك حتى يبلغ فينتسب إلى من شاء ممن ادعاه فيعترض بان يقال تحكيم الولد في النسب تحكم بلا دليل فيقال تحكيم القاهب أيضاً تحكم بلا دليل (سادسها) قلب الدليل على وجه يكون ما ذكره المستدل يدل عليه لانه كأن يستدل بمحدث الخال وارث من لا وارث له فيقال يدل على أنه لا يرث بطريق أبلغ لانه تقي عام مثل الجوع زاد من لازاد له والصبر حيلة من لاحيلة له وليس الجوع زاداً ولا الصبر حيلة *

(عاشرها المعارضة) وهى على قسمين معارضة في الاصل ومعارضة في الفرع أما الاولى فهي أن يدي المعارض معنى آخر يصلح للعلة مستقلاً أو غير مستقل بل جزءاً أما المستقل فيحتمل أن يكون علة مستقلة دون الاول وان يكون جزء علة فهو مع الاول علة مستقلة وعلى التقديرين فلا يحصل الحكم بالاول وحده (مثاله) أن يعلل حرمة الربا بالطعم فيعارضه بالقوت أو بالكيل وأما غير المستقلة فيحتمل أن يكون جزء العلة فينفي استقلال الاول (مثاله) أن يعلل القصاص في الحد بكونه قتلاً عمداً عدواناً فيعارضه بكونه بالجرح فانه لما جاز أن تكون العلة الاوصاف المذكورة مع قيد كونه بالجرح لم يعد الى المتقل والحق أن هذه المعارضة مقبولة وهل يلزم المعارض بيان أن الوصف الذي أبدته منتف في الفرع أولاً واختاراً أنه إن تعرض لمدنه في الفرع صريحاً لزمه بيان خلافه (وجواب) المعارضة من وجوه (منها) منع وجود الوصف مثل أن يعارض القوت بالكيل فيقول لانسم أنه مكيل لان العبرة بضادة زمن الرسول ﷺ وكان حينئذ موزوناً (ومنها) المطالبة بكون وصف المعارض مؤثراً بان يقال ولم قلت ان الكيل مؤثر وهذا اما يسمع من المستدل اذا كان مثبتاً للعلة بالمناسبة أو الشبه حتى يحتاج المعارض في معارضته إلى بيان مناسبة أو شبه بخلاف ما اذا

أثبتته بالسبر فإن الوصف يدخل في السبر بدون ثبوت المناسبة بمجرد الاحتمال (ومنها) بيان خفائه (ومنها) عدم انضباطه (ومنها) منع ظهوره (ومنها) منع انضباطه (ومنها) بيان أن الوصف عدم معارض في القرع مثاله أن يقيس المكروه على المختار في القصاص بإجماع القتل فيقول للمعارض معارض بالطواعية فإن العلة هي القتل مع الطواعية فيجيب المستدل بأن الطواعية عدم الاكراه المناسب لتقيض الحكم وهو عدم القصاص فحاصله عدم معارض وعدم المعارض طرد لا يصلح للتعليل لانه ليس من الباعث في شيء (ومنها) أن يبين كون وصف المعارض ملغى إذ قد تبين استقلال الباقي بالعلية في صورة ما بظاهر نص أو إجماع (مثاله) إذا ما عارض في الربا الطعم بالكيل فيجيب بأن النص دل على اعتبار الطعم في صورة ما وهو قوله لا تتبعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء هذا إذا لم يتعرض للتعميم فلو علم وقال ثبتت ربوية كل مطعم لم يسمع لان ذلك اثبات للحكم دون القياس لا تتبع القياس بالالغاء والمقصود ذلك ولا يكفي اثبات الحكم في صورة دون وصف المعارض وذلك لجواز وجود علة أخرى ولاجل ذلك لو أبدي في صورة عدم وصف المعارضة وصفاً آخر يخلفه لئلا يكون الباقي مستلزماً يسمى تعدد الوضع لتعدد أصلها (مثاله) أن يقال في مسألة أمان العبد للحربي أمان من مسلم عاقل فيقبل كالحري لانها مظنة لانها مصلح الايمان فيعترض بالحريه فانها مظنة الفراغ للنظر فيكون أكمل فيلغيا بالماذون له في القتال فيقول خلف الاذن الحريه فانها مظنة لبذل الوسع أو لعلم السيد بصلاحيته (وجوابه) الالغاء إلى أن يقف أحدهما ولا يفيد الالغاء إذا كان المعنى ضعيفاً إذا سلم وجود المظنة المتضمنة لذلك المعنى (مثاله) أن يقول الردة علة القتل فيقول المعارض بل مع الرجولية لانه مظنة الاقدام على قتال المسلمين إذ يتباد ذلك من الرجال دون النساء فيجيب المستدل بأن الرجولية وكونها مظنة الاقدام لا تستبر والالام يقتل مقطوع اليدين لان احتمال الاقدام فيه ضعيف بل أضعف من احتماله في النساء وهذا لا يقبل منه حيث سلم ان الرجولية مظنة اعتبارها الشارع وذلك كترفه الملك في السفر لا يمنع رخص السفر في حقه لقلة المشقة إذ المعتبر المظنة وقد وجدت لا مقدار الحكمة لعدم انضباطها ولا يكفي أيضاً أن يكون الدين راجحاً ولا كونه متعدداً (مثال الاول

أن يقول المستدل في جواب المعارضة ما عنيته من الوصف راجع على ما طارحت به ثم يظهر وجهها من وجوه الترجيح (والثاني) أن يقول في جواب المعارضة أن ما عنيته أنا متعدد وما عنيته أنت قاصر فهذا غير كاف في جواب المعارضة إذ مرجعه الترجيح بذلك فيجزي التحكم وهل يجب على المستدل الاكتفاء بأصل واحد إذ مقصوده الظن وهو يحصل به فيلغو ما زاد عليه أم لا والصحيح الأول لأن الظن يقوى به وفي جواز اقتصار المعارضة على أصل واحد قولان وعلى الجميع في جواز اقتصار المستدل على أصل واحد قولان *

(فصل) وأما المعارضة في الفرع فهي بما يقتضي تقيض الحكم فيه بأن يقول ما ذكرته من الوصف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فنسدي وصف آخر يقتضي تقيضه فيتوقف دليلك عليه وهذا هو المعنى بالمعارضة إذا أطلقت ولا بد من بئانه على أصل مجامع تثبت عليه وله الاستدلال في إثبات عليه بآي مسلك من مسائلها شاء على نحو طرق إثبات المستدل للعلية سواء قصير هو مستدلاً آتقاً والمستدل معترضاً فتقلب الوظيفتان واختار قبول هذا النوع لثلاث تفضل فائدة المناظرة وهو ثبوت الحكم لانه لا يتحقق بمجرد الدليل مالم يعلم عدم المعارض وجوابه بما يمترض به المترض ابتداء إذ الجواب هو الجواب ويقبل ترجيح أحدهما بآي وجه كان من وجوه الترجيح المذكورة في بابها عند أصحابنا وجمع من العلماء منهم الآمدي وابن الحاجب فيعين العمل به وهو المقصود ولا يلزم المستدل الإيحاء إلى الترجيح في متن دليله بأن يقول في أمان العبد أمان من مسلم حافل وهو موافق للبراءة الأصلية *

(حادي عشرها عدم التأثير) اعلم أن التأثير هو إقادة الوصف أثره فإذا لم يفده فهو عدم التأثير وهو ذكر ما يستغني عنه الدليل في ثبوت حكم الاصل وذلك إما لكون ذلك الوصف طردياً لا يناسب ترتيب الحكم عليه كقول المستدل في صلاة الصبح صلاة لا تقصر فلا يقدم أذانها على وقتها كالغرب فقدم القصر هنا بالنسبة لعدم تقديم الأذان طردي فكأنه قال لا يقدم أذان الفجر عليها لأنها لا تقصر واطرد ذلك في المغرب لكنه لم ينعكس في بقية الصلوات إذ مقتضى هذا القياس أن ما يقصر من الصلاة يجوز تقديم أذانه على وقته من حيث انعكاس العلة

فيرجع حاصله الى سؤال المطالبة واما لكون الحكم ثبت بدونه كأن يقال في مبيع الغائب مبيع لم يره العاقد فلا يصح يمه كالطير في الهواء فيعترض بان العلة العجز عن التسليم وهو كلف في البطلان وعدم التأثير هنا جهة العكس لان تعليل عدم صحة بيع الغائب بكونه غير مرئي يقتضي أن كل مرئي يجوز يمه فهذان قسمان من أقسام أربعة لهذا النوع أولهما يقال له عدم التأثير في الوصف والثاني عدمه في الاصل وأما الثالث فهو عدم التأثير في الحكم (ومثاله) في المرتدين مشركون أتلفوا مالا في دار الحرب فلا ضمان عليهم كالحربي فيقول المعترض دار الحرب لا تأثير له عندك أيها المستدل ضرورة استواء الاتلاف في دار الحرب ودار الاسلام في إيجاب الضمان عندك ومرجع هذا الى مطالبة تأثير كونه في دار الحرب فهو كالاول (وأما الرابع) فهو أن يكون الوصف المذكور لا يطرده في جميع صور النزاع وان كان مناسباً يسمى عدم التأثير في الفرع (مثاله) أن يقال في تزويج المرأة نفسها زوجت نفسها بغير إذن وليها فلا يصح كالزوجة بغير كفء فيقول المعترض كونه غير كفء لا أثر له فان النزاع واقع فيما زوجت من كفء ومن غير كفء وحكمهما سواء فلا أثر له ومرجع هذا النوع الى المعارضة بوصف آخر وهو تزويج فقط فهو كالثاني (واعلم) أن حاصل ما ذكرنا من الأقسام الاربعة الاول والثالث منها يرجعان الى منع العلة والثاني والرابع الى المعارضة في الاصل بإبداء علة أخرى فليس هو سواء لا برأسه *

(ثاني عشرها) تركيب القياس من مذهبي المستدل والمعارض وهو القياس المركب المار ذكره عند ذكر شروط حكم الاصل (مثاله) أن يقول الحنفى في المرأة البالغة أتت فلا تزوج نفسها بغير ولي كابتة خمس عشرة سنة فالحصم وهو الحنفى يمنع تزوج بنت خمس عشرة سنة لصفرها لا لكونها أتت فاختلفت العلة في الاصل وأما اتفاق صحة هذا القياس لاجتماع علة الحصمين فيه فتركب منهما وتحقيق التركيب هنا هو أن يتفق الحصان على حكم الاصل ويختلفان في علة فاذا الحق احدهما بذلك الاصل فرعاً يعتبر علة صاحبه فالقياس منتظم لكن بناء على تركيب حكم الاصل من علتين وذلك كما في المثال المتقدم فان أحمد

والشافعي يعتقدان أن بنت خمس عشرة لا تزوج نفسها لا نوتها وأبو حنيفة يعتقد أنها لا تزوج نفسها لصنرها إذ الجارية إنما تبلغ عنده لتسع عشرة وفي رواية لثاني عشرة كالغلام فالعاتان موجودتان فيها والحكم متفق عليه بناء على ذلك فإذا قال الحنفي في البالغة أثنى فلا تزوج نفسها كبت خمس عشرة اتظم القياس بناء على ما ذكرناه من تركب حكم الأصل بين الخصمين من العلتين واستاداه عند كل منهما إلى علته ولهذا جاز لاحدهما منع صحة القياس لاختلاف العلة في الفرع والأصل مثل أن يقول الحنفي ههنا للمستدل أنت عللت المنع في البالغة بالانوثة والمنع في بنت خمس عشرة عندى معلل بالصفر فأنتقت علة الأصل والفرع فلا يصح الإلحاق وهذا النوع تمسك به قوم ونفاه آخرون والختار اثباته وبصحته قال الطوفي والمرداوي من أصحابنا لأن حاصله يرجع إلى النزاع في الأصل وقد سبق أن القياس يجوز على أصل مختلف فيه فإذا منعه المعتبر أثبتته المستدل بطريقه وصح قياسه فههنا كذلك يثبت المستدل أن العلة في بنت خمس عشرة هي الانوثة ويحققها في الفرع وهي البالغة ويطل مأخذ الخصم وهو تعليله في البنت المذكورة بالصفر وقد ثبت مدعاه وصح قياسه وهو أن البالغة أثنى فلا تزوج نفسها كبت خمس عشرة *

(ثالث عشرها القول بالموجب) بفتح الجيم أى القول بما أوجه دليل المستدل أما الموجب بكسرهما فهو الدليل المقتضى للحكم وهذا النوع لا يختص بالقياس بل يجي في كل دليل وحاصله تسلم مدلول الدليل مع بقاء النزاع وذلك دعوي نصب الدليل في غير محل النزاع ويقع على وجوه ثلاثة (الوجه الاول) أن يستنتج من الدليل ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك مثاله أن يقول الشافعي في القتل بالمثقل قتل بما يقتل غالباً فلا ينافي القصاص كالقتل بالحرق فيرد القول بالموجب فيقول عدم المناقاة ليس محل النزاع لأن محل النزاع هو وجوب القتل ولا يقتضى أيضاً محل النزاع إذ لا يلزم من عدم مناقاته للوجوب أن يجب (الوجه الثاني) أن يستنتج من الدليل إبطال أمر يتوهم أنه مأخذ الخصم ومبني مذهبه في المسألة وهو يمنع كونه مأخذاً لمذهبه فلا يلزم من إبطاله إبطال مذهبه (مثاله) أن يقول الشافعي في المثال المتقدم وهو مسألة القتل بالمثقل التفاوت

في الوسيلة لا يمنع النقص كالتوصل اليه وهو أنواع الجراحات القائمة فيرد القول بالموجب فيقول الخنفي الحكم لا يثبت الا بارتقاء جميع الموانع ووجود الشرائط بعد قيام مقتضى وهذا غاية عدم مانع خاص ولا يستلزم انقضاء الموانع ولا وجود الشرائط ولا وجود المقتضى فلا يلزم ثبوت الحكم وقد اختلف الجدليون في أن المعارض اذا قال ليس هذا مأخذي هل يصدق أولا قميل لا يصدق الا ببيان مأخذ آخر إذ ربما كان مأخذه ذلك لكنه يماند واختاره هذا جمع من أصحابنا منهم الفخر وقال فان أبطله المستدل والا انقطع وقال ابن الحاجب والصحيح أنه مصدق في مذهبه انتهى أي لانه اعرف بمذهبه ومذهب إمامه ولانه ربما لا يعرف فيدعي احتمال أن لمقلده مأخذ آخر * وأعلم أن أكثر القول بالموجب من هذا القميل وهو ما يقع لاشتباه المأخذ لحفاء مأخذ الأحكام وقليق الاول وهو اشتباه محل الخلاف لشهرته ولتقدم التحرير غالبا كما صرح بذلك عضد الدين في شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي *

(الوجه الثالث) أت يسكت في دليبه عن صغري قياسه وليست تلك الصغرى مشهورة (مثاله) في الوضوء مائبة قرينة فشرطه النية كالصلاة ويسكت عن الصغري فلا يقول الوضوء ثبت قرينة فيرد القول بالموجب فيقول المعارض مسلم ومن أين يلزم أن يكون الوضوء شرطه النية فهذا يرد إذا سكت عن الصغري وأما اذا كانت الصغرى مذكورة فلا يرد إلا منع الصغرى بان يقول لا سلم أن الوضوء ثبت قرينة ويكون حينئذ منعا للصغري لا قولاً بالموجب قال الجدليون القول بالموجب فيه اقطاع أحد المتناظرين إذ لو بين المستدل أن المائبة مدعاه أو ملزومه أو المبطل مأخذ الخصم أو الصغري حق اقطع المعارض إذ لم يبق بعده الا التسليم للمطلوب والا انقطع المستدل إذ قد ظهر عدم انقضاء دليبه الي مطلوبه قال ابن الحاجب وقولهم فيه اقطاع أحدها بعيد في الثالث لاختلاف المرادين وجواب الاول بأنه محل النزاع أو مستلزمه كما لو قال لا يجوز قتل المسلم بالذمي فيقال بالموجب لانه يجب فيقول المعنى بلا يجوز تحريمه ويلزم نفى الوجوب وعن الثاني انه المأخذ أي لاشتهاره بين النظار بالنقل عن أئمة مذهبهم وعن الثالث بان الخلاف سائغ هذا وقد أطال القوم في تعداد هذه الأنواع واختلفوا في عددها اختلافا كثيرا

فذكر الزيدوي في المقترح أنها خمسة عشر سؤالاً وعددها النيل في شرح جدل الشريف أربعة عشر وعددها الآمدي في المنتهى خمسة وعشرين وفي كتاب الجدل له احدى وعشرين وعند التحقيق أنها لا تنحصر في عدد بل كل ما قدح في الدليل اتجه إرادته كما أن كل سلاح صالح للتأثير في العدو ينبغي استصحابه وجميع ما ذكره الأصوليون والجدليون يقدح في الدليل فينبغي إرادته ولا يضرب تداخل الاسئلة ورجوع بعضها الى بعض لان صناعة الجدل اصطلاحية وقد اصطلح انفصلاء على إيراد هذه المسألة فهي وإن تداخلت أو رجع بعضها الى بعض جدد بمحصول الفائدة من افحام الخصم وتهذيب الخواطر وتعميق الافهام على فهم السؤال واستحضار الجواب وتكرورها للنسوى لا يضرك كما لورمي القائل بسهم واحد مرتين أو أكثر والله الموفق * وقد نمج بحمد الله الكلام على الآلة وهذا حين الشروع في بيان أحكام المستدل وما يتعلق به من بيان الاجتهاد والمجتهد والتقليد والمقلد ومسائل ذلك ان شاء الله تعالى *

(عقد نصيد في الاجتهاد والتقليد)

الاجتهاد في اللغة بذل الجهد يعني الطاقة في عمل شاق وإنما قيد العمل بكونه شاقاً لان الاجتهاد يختص به في عرف اللغة اذ يقال اجتهد الرجل في حمل الرمح ونحوها من الاشياء الثقيلة ولا يقال اجتهد في حمل خردلة ونحوها من الاشياء الخفيفة وهو في الاصطلاح استفراغ الوسع في طلب الظن بشئ ومن الاحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد عليه * وقسم العلماء الاجتهاد إلى قسمين ناقص وتام فالناقص هو النظر المطلق في تعرف الحكم وتختلف مراتبه بحسب الاحوال والتام هو استفراغ القوة النظرية حتي يحس الناظر من نفسه العجز عن مزيد طلب ومثاله مثال من ضاع منه درهم في التراب فقلبه برجله فلم يجد شيئاً فنكره وراح وأخر إذا جري له ذلك جاء بغربال فغربل التراب حتى يجد الدرهم أو يقلب على ظنه أنه ما عاد يلقاه فالاول اجتهاد قاصر والثاني تام وعلم من التعريف ومما سبق أول الكتاب ان استفراغ الجهد إنما هو للفتيه وهو المجتهد فلا عبرة باستفراغ جهد غير المجتهد وقولنا في طلب ظن يشير الي انه لا اجتهاد

في القطعيات وقولنا شيء من الاحكام الشرعية يخرج ما لو استفرغ جهده في طلب شيء من الحسيات والتقليات فانه بمنزل عن مقصودنا والمجتهد من اتصف بصفة الاجتهاد وحصل أهليته وقد ذكر العلماء له شروطا وذلك انه لما لم يكن لا بد أن يكون عاقلا بالغاً قد ثبت له ملكة يقتدر بها على استخراج الاحكام من مأخذها ولا يتمكن من ذلك إلا باتصافه بامور لاجرم جعلوا تلك الامور شروطا وهي ان الواجب عليه أن يعرف من الكتاب ما يتعلق بالاحكام وهو قدر خمسمائة آية قاله الغزالي وغيره وليس هذا القول بسديد وليس هذا التقدير بمعتبر وأن مقدار أدلة الاحكام في ذلك غير منحصرة فان احكام الشرع كما تستنبط من الاوامر والنواهي كذلك تستنبط من الاقاصيص والمواعظ ونحوها قل أن يوجد في القرآن الكريم آية إلا ويستنبط منها شيء وقد سلك هذا المسلك الشيخ عز الدين ابن عبد السلام فالف كتابه أدلة الاحكام لبيان ذلك وكان هؤلاء الذين حصروها في خمسمائة آية إنما نظروا الى ما قصد منه بيان الاحكام دون ما استفيدت منه ولم يلتفتوا الى ما قصد به بيانها وهل يشترط حفظ الآيات عن ظهر قلب أو يكفي أن يكون مستحضراً لها والصحيح الثاني وأنه يكفي أن يعرف مواقع الحكم من مظاهره ليجتنب به عند الحاجة اليه لان مقصود الاجتهاد هو اثبات الحكم بدليل يختص به ويشترط أن يعرف من السنة ما يكفي لاستنباط الاحكام ولا يتعين ذلك ببعض السنة دون بعض خلافا لمن حصروها في خمسمائة حديث لانه قل حديث يخلو عن الدلالة على حكم شرعي ومن نظر في كلام العلماء على دواوين الحديث كالقاضي عياض والنواري على صحيح مسلم والخطابي والحافظ ابن حجر على صحيح البخاري وفي شرح سنن أبي داود وغيرها عرف ذلك نعم أحاديث السنة وإن كثرت معصورة في الدواوين والمعلول عليه منها مشهور كالصحيحين وبقية السنن الستة وما أشبهها وقد قرب الناس ذلك بتصنيف كتب الاحكام ككتابي الحافظ عبد النبي بن سرور المقدسي وكتب الحافظ عبد الحق المغربي وكتاب الاحكام لمجد الدين عبد السلام ابن تيمية جد شيخ الاسلام ونحوها وأجمع هذه الكتب كتاب الاحكام لمحبة الدين الطبري وبذلك صار الوقوف على ما احتج اليه سهل المرام قريب المأخذ فان قيل فما تقول فيما رواه أبو علي الضرير انه قال قلت لاحمد

ابن حنبل كم يكفى الرجل من الحديث يكفيه مائة الف قال لا قلت مائتا الف قال لا قلت ثلاثمائة الف قال لا قلت اربعمائة الف قال لا قلت خمسمائة الف قال أرجو وروى عنه الحسين بن اسماعيل مثل هذا وروى مثله عن يحيى بن معين وقال احمد بن عبدوس قال احمد بن حنبل من لم يجمع علم الحديث وكثرة طرقه واختلافه لا يحمل له الحكم على الحديث ولا الفتيا به وقال احمد بن منيع مر بنا احمد بن حنبل جاثيا من الكوفة ويده خريطة فيها كتب فاخذت يده فقلت مرة الى الكوفة ومرة الى البصرة الى متى اذا كتب الرجل ثلاثين الف حديث أم يكفه فسكت قلت فستين ألفا فسكت فقلت فمائة الف قال فيتخذ يعرف شيئا فنظرنا فاذا احمد قد كتب عن يزر وأظنه قال وعن روح بن عباد ثلاثمائة الف حديث الى غير ذلك مما رواه عنه أصحابه في هذه المعنى قلنا في الجواب ان أصحاب الامام احمد حملوا كلامه هذا على الاحتياط والتغليظ في الفتيا أو على أن يكون أراد وصف أكل الفقهاء حكمي هذا القاضي أبو يعلى في العدة كما الذي لا بد منه ودل عليه كلام احمد ان الاصول التي يدور عليها العلم عن النبي ﷺ ينبغي أن تكون ألفا أو ألفا ومائتين انتهى ولا يخفى أن لفظ الحديث عند السلف أعم مما روي عن النبي ﷺ ومن آثار الصحابة والتابعين وطرق المتنون ولا فالا حاديث المروية لاهل إلى عشر هذا العدد وغاية ما جمعه الامام احمد في مسنده الذي أحاط بالاحاديث ثلاثين الفا وغاية ماضيه اليه ابنه عبد الله عشرة آلاف حديث فكان مجموعه أربعين ألفا فتنبه لذلك ويشترط للمجتهد مع معرفته باحاديث الاحكام معرفة صحة الحديث ومعرفته بذلك إما بالاجتهاد فيه بان يكون له من الاهلية والقوة في علم الحديث ما يعرف به صحة مخرج الحديث أي طريقه الذي ثبت به ومن رواية أي البلاد هو أو أي التراجم ويعلم عدالة رواه وضبطهم وبالجملة يعلم من حاله وجود شروط قبوله وانتفاء موانعه وموجبات رده وإما بطريق التقليد بان ينقله من كتاب صحيح ارتضى الاثمة ورواته كالصحيحين وسنن أبي داود ونحوها لان ظن الصحة يحصل بذلك وإن كان الاول أعلى رتبة من الثاني وأن يعرف الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة لان المنسوخ بطل حكمه وصار العمل على الناسخ فان لم يعرف الناسخ من المنسوخ أفضى إلى اثبات المتن ونفي المثبت ويكفيه أن يعرف أن دليل

هذا الحكم ليس بمنسوخ فلا يشترط عليه أن يعرف جميع الأحاديث المنسوخة من النسخة ومع هذا فالاحاطة بمعرفة ذلك أيسر من غيره لقلة المنسوخ بالنسبة إلى الحكم من الكتاب والسنة وقد صنف في ناسخ القرآن ومنسوخه جماعة منهم أبو جعفر النحاس والقاضي أبو بكر ابن العربي ومكي صاحب الاعراب ومن المتقدمين هبة الله بن سلامة ومن المتأخرين ابن الزاغواني وابن الجوزي وغيرهم والفقهاء في ناسخ الحديث ومنسوخه جماعة منهم الشافعي وابن قتيبة وابن شاهين وابن الجوزي وغيرهم ويعرف ذلك معرفة جيدة من تفاسير القرآن والحديث البسيطة كتفسير القرطبي وشروح الصحيحين لكن يجب على المجتهد أن يجعل تلك الكتب دالة له على القول بالنسخ ولا يأخذ قول أصحابها قضية مسلمة لأن كثيراً ما ترامى ردون ناسخاً ومنسوخاً تصبوا لمذهبهم ويطلقون النسخ من غير تمحيص فعلى الناظر أن يطرح التعصب وينظر بعين الانصاف كيلا يقع في التقليد ولقد سلكنا في تفسيرنا للكتاب العزيز هذا المسلك وبيننا فيه خطأ كثيراً ادعوا نسخ بعض الآيات ولا دليل لهم الا التعصب لمذهبهم ومن شروط المجتهد أن يعرف من الاجماع ما تقدم في باب من هذا الكتاب وغيره مثل أن يعلم أن الاجماع حجة وأن المعتبر فيه اتفاق المجتهدين وأنه لا يختص باتفاق بلد دون بلد ونحو ذلك ويكفيه أن يعلم أن هذه المسألة مما أجمع عليه أو مما اختلف فيه هذا إذا كان قائلاً بالاجماع ويجب عليه أن يثبت في هذا النوع لأنه كم من مسألة يرى القول بالاجماع فيها ويكون مراد القائل إجماع أهل مذهب أو إجماع الأئمة الاربعة أو إجماع أهل المدينة فليتنبه لذلك وأن يعرف من النحو واللغة ما يكفيه في معرفة ما يتعلق بالكتاب والسنة من نص ظاهر وبجمل وحقيقة وبجاز وطام وخاص ومطلق ومقيد ودليل خطاب ونحوه ولا يشترط في حقه أن يعرف تفاريع الفقه التي معنى بتحقيقها الفقهاء لأن ذلك من فروع الاجتهاد التي ولدها المجتهدون بعد حيازة منصبه فلو اشترطت معرفتها في الاجتهاد لزم الدور لتوقف الاصل الذي هو الاجتهاد على الفرع الذي هو تفاريع الفقه وكذلك لا يشترط معرفة دقائق العربية والتصرف حتى يكون كسيبويه والاحفش والمازني والمبرد والفارسي وابن جني ونحوهم لأن المحتاج اليه منها في الفقه دون ذلك ويشترط للمجتهد أن

يعرف تقرير الأدلة وما يقوم ويتحقق به كيفية نصب الدليل ووجه دلالة على المطلوب ولا بأس أن يكون ظاهراً بشيء من فن المنطق لأن يكون متوغلاً فيه لانه يبين على ترتيب الأدلة ويحتاج اليه في القياس احتياجاً كثيراً وأقول انه يشترط في حقه معرفة فني المعاني والبيان ولا يخفى احتياج الناظر في الاحكام اليهم والمجتهدون المتقدمون كانوا يعرفون المنطق بالليقة والطبع وكذلك قول فيمن ساعده طبعه على صواب الكلام واجتناب اللحن فيه لم يشترط له علم العربية والحاصل أن المشتراط في الاجتهاد معرفة ما يتوقف عليه حصول ظن الحكم الشرعي سواء انحصر ذلك في جميع ما ذكر أو خرج عنه شيء لم يذكر فمرقة معتبرة وعندي أنه يشترط في المجتهد أن توجد فيه ملكة الاستنباط وأن يكون ذكي الفؤاد متوقد الذهن لانه كم ممن قرأ فنون العربية والعلوم التي تهى للاجتهاد ثم تراه جامداً خامل الفكر لا يسلم إلا ما يلقى اليه فاذا خاطبته وجدت ذهنه متحجراً تسكلمه شرقاً فيكلمك غرباً فمثل هذا لا يعمل عليه ولا يركن اليه *

(تنبيه) إن هذه الشروط المذكورة كلها إنما تشترط للمجتهد المطلق الذي يفقي في جميع الشرع أما من أفق في فن واحد أو في مسألة واحدة ووجدت فيه شروط الاجتهاد بالنسبة إلى ذلك الفن أو تلك المسألة فلا يشترط له ذلك وجاز له أن يجتهد فيما حصل شروط الاجتهاد فيه وإن لم تتوفر فيه الشروط في غيرها وخالف قوم في هذا وهذا مبني على انه هل يجوز تجزئ الاجتهاد أم لا يجوز والحق انه يتجزأ لان كثيراً من أئمة السلف الصحابة وغيرهم كانوا يسألون عن بعض مسائل الاحكام فيقولون لاندري حتى ان مالكا رضي الله عنه قال لا أدري في ست وثلاثين مسألة من ثمانى وأربعين مسألة وقد توقف الشافعي واحمد بل الصحابة والتابعون في الفتاوى كثيراً فلو كان الاجتهاد المطلق في جميع الاحكام شرطاً في الاجتهاد في كل مسألة على حدتها لما كان هؤلاء الأئمة مجتهدين لكنه خلاف الاجماع فدل على أن ذلك لا يشترط ولا يشترط عدالة المجتهد في اجتهاده لكنها مشترطة في قبول فتياه وخبره هذا ما يذكره علماء الاصول في المجتهد المطلق ويسمى عندهم بالمجتهد المستقل ويعرفونه بأنه الذي يستقل بإدراك

الاحكام الشرعية من الادلة الشرعية من غير تقليد ولا تعبد بمذهب معين *
 (فصل) جعل بعض المتأخرين أقسام المجتهدين على خمسة مراتب ومن علمناه جنع الى هذا التقسيم أباء عمرو ابن الصلاح وابن حمدان من أصحابنا في كتابه أدب المفتي وتلاهما شيخ الاسلام احمد ابن تيمية فانه نقل في مسودة الاصول كلام ابن الصلاح ولم يتعبه وتبعهم العلامة الفتوحى في آخر كتابه شرح المنتهى الفقهي ونحن نلخص كلامهم هنا فنقول * ذهبوا إلى ان المفتي يعني المجتهد ينقسم الى مستقل وغير مستقل فالمستقل هو المجتهد المطلق وقد مر بيانه وأما غير المستقل فقد قال ابن الصلاح ومن دهر طويل طوي بساط المفتي المستقل والمجتهد المطلق وافضى أمر الفتيا الى الفقهاء المنتسبين لأنمة المذاهب المتوعدة انتهى ولا يلزم من طي البساط عدم الوجود فان فضل الله لا يتحصر في زمان ولا في مكان سنينيه فيما بعد ان شاء الله تعالى ثم ان المفتي المنتسب الى أحد المذاهب أربع أحوال *

(أحدها) أن لا يكون مقلداً لامامه لا في مذهبه ولا في دليله لكنه سلك طريقه في الاجتهاد والفتوى ودعا الى مذهبه وقرأ كثيراً منه علي أهله فوجده صواباً وأولى من غيره وأشد موافقة فيه وفي طريقه والى هذا اشرنا أول الكتاب حيث ينال أي شيء اختار كبار أصحاب احمد مذهبه على مذهب غيره ويؤخذ هذا من كلام ابن الصلاح أيضاً فانه قال ذكر عن أبي اسحاق الاسفراييني انه حكى عن أصحاب مالك واحمد وداود واكثر أصحاب أبي حنيفة أنهم صاروا الى مذاهب أئمتهم تقليداً لهم قال ابن الصلاح والصحيح الذي ذهب اليه المحققون ما ذهب اليه أصحابنا وهو أنهم صاروا الى مذهب الشافعي لاعلى جهة التقليد له لكن لانهم وجدوا طريقه في الاجتهاد والفتاوى أسد الطرق قال ابو عمرو ودعوي انتفاء التقليد مطلقاً من كل وجه لا يستقيم الا أن يكونوا قد أحاطوا بعلوم الاجتهاد المطلق وذلك لا يلائم المعلوم من أحوالهم أو أحوال أكثرهم وذهب بعض الاصوليين من أصحابنا الى انه لم يوجد بعد عصر الصحابة مجتهد مستقل وحكي اختلافاً بين الحنفية والشافعية في أبي يوسف ومحمد والزنبي وابن مريج هل كانوا مستقلين أم لا قال ولا تستنكر

دعوى ذلك فهم في فن من قوتن الفقه بناء على جواز تجزي منصب الاجتهاد
وببعد جريان الخلاف في حق هؤلاء المتجزيين للدين عم نظرم الابواب كلها فتوي
المنتسبين في هذه الحال في حكم فتوي المجتهد المستقل المطلق يعمل بها ويعتد بها
في الاجماع والخلاف *

(ثانياً) أن يكون مجتهداً مقيداً في مذهب لإمامه يستقل بقرير مذهبه
بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه ولا بد أن يكون عالماً بأصول الفقه
لكنه قد أخل ببعض الادوات كالحديث واللغة وإذا استدبل بدليل امامه لا يبحث
عن معارض له ولا يستوفى النظر في شروطه وقد أخذ بنصوص إمامه أصولاً
يستنبط منها كما يفعل المجتهد المستقل بنصوص الشارع والعالم فتياً هذا مقلد
لإمامه قال ومثل هذا يتأدى به فرض الكفاية في الفتوى ولا يتأدى به في إحياء
العلوم التي منها استمداد الفتوى لانه قائم مقام المطلق *

(ثالثاً) أن لا يبلغ رتبة أئمة المذهب أصحاب الوجوه والطرق غير أنه
قريبه النفس حافظ مذهب امامه عارف بأدلته قائم بقريره ونصيره بصور ويجرد
ويهدد ويقرر ويضيف ويرجح لكنه قصر عن درجة أولئك إما لكونه لا يبلغ
في حفظ المذهب مبلغهم وإما لكونه غير متبحر في أصول الفقه ونحوه غير أنه
لا يخلو مثله في ضمن ما يحفظه من لفقه ويعرفه من أدلته عن اطراف بن قواعد اصول
الفقه ونحوه وإما لكونه مقصراً في غير ذلك من العلوم التي هي أدوات الاجتهاد
الحاصلة لأصحاب الاجتهاد بالوجوه والطرق : قال ابن الصلاح وهذه هي مرتبة
المصنفين إلى أواخر المائة الخامسة وقد قصروا عن الاولين في تعميم المذهب
وأما في الفتوى فبسطوا بسط أولئك وقاسوا على المنقول والمسطور غير مقتصرين
على القياس الجلي والغاء الفارق *

(رابعاً) أن يحفظ المذهب ويفهمه في واضحات المسائل ومشكلاتها غير
أنه مقصر في تقرير أدلته فهذا يعتمد نقله وقتواه في نصوص امامه وتهميات
أصحابه المجتهدين في مذهبه وما لم يجده منقولاً كان وجد في المنقول ما يعلم أنه
مثله من غير فضل فكر وتأمل أنه لا فارق بينهما كما في الامة بالنسبة إلى العبد
المنصوص عليه في اعتاق الشريك جاز له الحاققه بالفتوى به وكذلك ما يعلم

اندراجه تحت ضابط متقول محمد في المذهب فانه يجوز له الحاقه به والفتوى به وما لم يكن كذلك فصله الامساك عن الفتوى به : قال ابن الصلاح ويندر عدم ذلك كما قال أبو المعالي بعد أن وقع واقعة لم ينص على حكمها في المذهب ولا هي في معنى شيء من المتخصص فيه من غير فرق ولا هي مندرجة تحت شيء من ضوابطه ولا بد في صاحب هذه المرتبة أن يكون قفيه النفس : لان تصور المسائل على وجهها وقد أحكامها لا يقوم به إلا قفيه النفس . قال ابن حمدان ويكفيه أن يستحضر أكثر المذهب مع قدرته على مطالعة بقيته انتهى * قال ابن الصلاح ولا يجوز الفتوى لغير هؤلاء الاصناف الخمسة يعني المجتهد المطلق والطبقات الأربع بعده كما قطع به أبو المعالي في الاصولي الماهر المتصرف في الفقه أنه يجب عليه الاستفتاء قال ابن الصلاح وكذا المتصرف النظار البحوث في الفقه هذا كلامه وكلام غيره في طبقات الفقهاء ثم اعلم أن ههنا مسائل يوردها الاصوليون في هذا المقام *
(الاولى) يجوز التعبد بالاجتهاد في زمن النبي ﷺ للنائب عنه وللحاضر باذنه وبدونه *

(الثانية) يجوز أن يكون عليه السلام متبداً بالاجتهاد فيما لانص فيه *
(الثالثة) قال أصحابنا الحق في قول واحد من المجتهدين معين في فروع الدين وأصوله ومن عداه مخطئ * ثم إن كان خطأ الخطي في فروع الدين وليس هناك دليل قاطع عليه فهو معذور في خطئه مناب على اجتهاده وهو قول بعض الحنفية والشافعية نعم إذا كانت المسألة فقهية ظنية فإن كان فيها نص وقصر المجتهد في طلبه فهو مخطئ * ثم وإن لم يكن فيها نص أو كان فيها نص ولم يقصر في طلبه اتفق عنه الاثم وهذه المسألة تعرف بمسألة تصويب المجتهد والكلام فيها كثير والحق ما ذكرناه لقوله تعالى (فقهناها سليمان) ولولا أن الحق في جهة بعينها لما خص سليمان بالتفهيم اذ كان يكون ترجيحاً بلا مرجح ولولا سقوط الاثم عن الخطي لما مدح داود بقوله (وكلا آتينا حكماً وعلماً) لان الخطي لا يمدح فدل على أن الحق في قول مجتهد معين وأن الخطي في الفروع غير آثم وللحديث الثابت في الصحيح من طرق أن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر *

(الرابعة) اذا تعارض دليلان عند المجتهد ولم يرجح أحدهما لزمه التوقف حتى يظهر المرجح *

(الخامسة) ليس للمجتهد أن يقول في مسألة تولين في وقت واحد عند الجمهور وقد فعله الشافعي في مواضع (منها) قوله في المسترسل من الحجية قولان وجوب الفسل وعدمه ونقل الآمدي وغيره ان ذلك وقع منه في سبع عشرة مسألة : قال الطوفي قلت ووقع ذلك من احمد رضي الله عنه قال أبو بكر في زاد المسافر قال يعني أحمد في رواية أبي الحارث اذا أخرت المرأة الصلاة الى آخر وقتها فحاضت قبل خروج الوقت فقيه قولان أحد القولين لا قضاء عليها لان لها أن تؤخر الى آخر الوقت والقول الآخر ان الصلاة قد وجبت عليها بدخول الوقت فقبلها القضاء وهو أعجب القولين الى انتهى * قال عبد العزيز وبهذا أقول انتهى كلام الطوفي قلت ماذا كرم ليس منافية للقاعدة لان معناه ليس للمجتهد أن يقول في مسألة واحدة قولين في وقت واحد ويطلقهما بلا ترجيح أحدهما على الآخر أما لو قال قولين كل منهما له دليل قوى ثم رجح أحدهما على الآخر كما فعل الامام احمد فقال وهو اعجب القولين الى فذلك مما تقتضيه صناعة الاجتهاد وبقيته الفهم الثاقب والعقل السليم فان قال المجتهد قولين في وقتين وجعل أسبقهما فذهبه أقربهما من الأدلة أو أقربهما من قواعد عند الاصحاب وفي الروضة أيضا هما كخبرين تعارضا ومنع الآمدي من العمل بأحدهما وإن علم أسبقهما فالتاني مذهبه وهو ناسخ عنه لاكثر وقال ابن حامد مذهب الاول مالم يصرح بالرجوع عنه وقيل مذهبه الاول ولو رجح عنه قال المجتهد بان تيمية هو مقتضى كلامهم انتهى والخيار الاول *

(تنبيه) ههنا مسألة مهمة ينبغي التنبيه عليها وهي وان كانت معلومة اجمالا مما سبق أوائل الكتاب لكن كان لما من مزيد الفائدة ما يذني الالتفات اليه يقال فيها المكرر أحلى وخصوصاً تماق المهم لموضوع كتابنا يشير الى بيانها وما هي الا أن العلامة نجم الدين الطوفي قال في شرحه مختصر الروضة الاصولية ان قيل اذا كان القول القديم المرجوح عنه لا يعد من الشريعة بعد الرجوع عنه فما الفائدة في تدوين الفقهاء للاقوال القديمة عن أئمتهم حتي ربما قل عن أحدكم في المسألة الواحدة القولان والثلاثة كثيرا والاربعة كما في مسألة الفاخل والخارج عن احمد

والسنة كما في مسألة متروكة التسمية عنه ونقل عنه أكثر من ذلك (قيل) كان القياس أن لا تدون تلك الأقوال وهو أقرب الى ضبط الشرع إذ ما لأعمل عليه لاجابة اليه فتدوينه تبعض لكنهم ادونت لفائدة أخرى وهي التنبيه على مدارك الاحكام واختلاف القرائع والآراء وأن تلك الأقوال قد أدى اليها اجتهاد المجتهدين في وقت من الاوقات وذلك مؤثر في تقريب الترقى الى رتبة الاجتهاد المطلق أو المقيد فان المتأخر اذا نظر الى مأخذ المتقدمين نظر فيها وقابل بينها فاستخرج منها فوائد وربما ظهر له من مجموعها ترجيح بعضها وذلك من المطالب المهمة فهذه فائدة تدوين الأقوال القديمة عن الأئمة وهي عامة وهم فائدة خاصة بمذهب احمد وما كان مثله وذلك ان بعض الأئمة كالشافعي ونحوه نصوا على الصحيح من مذهبهم اذا عمل من مذهب الشافعي على القول الجديد وهو الذي قاله بصبر وصنف فيه الكتب كلام ونحوه ويقال انه لم يبق من مذهبه شيء لم ينص على الصحيح منه الا سبع عشرة مسألة تعارضت فيها الادلة واختتم قبل أن يحقق النظر فيها بخلاف الامام احمد ونحوه فانه كلف لا يري تدوين الرأي بل همه الحديث وجمعه وما يتعلق به وانما نقل المنصوص عنه أصحابه تلقياً من فيه من أجوبته في سؤالاته وفتاويه فكل من روى منهم عنه شيئاً دونه وعرف به كمسائل أبي داود وحرب الكرماني ومسائل حنبل وابنيه صالح وعبد الله واسحاق بن منصور والمروزي وغيرهم ممن ذكرهم أبو بكر في أول زاد المسافر وهم كثير وروى عنه أكثر منهم ثم انتدب لجمع ذلك أبو بكر الخلال في جامعه الكبير ثم تلميذه أبو بكر في زاد المسافر فحوى الكتابان علما جما من علم الامام احمد رضى الله عنه من غير أن يعلم منه في آخر حياته الاخبار بصحيح مذهب في تلك الفروع غير أن الخلال يقول في بعض المسائل هنا قول تقدم لاحمد رجح عنه لكن ذلك يسير بالنسبة الي ما لم يعلم حاله منها ونحن لا يصح لنا أن نحزم بمذهب امام حتى نعلم انه آخر ما دونه من تصانيفه ومات عنه أو انه نص عليه ساعة موته ولا سبيل لنا الي ذلك في مذهب احمد والتصحيح الذي فيه انما هو من اجتهاد أصحابه بعده كابن حامد والفاضل وأصحابه ومن المتأخرين الشيخ أبو محمد المقدسي رحمة الله عليهم أجمعين لكن هؤلاء بالثنين ما بلتوا لا يحصل الوثوق من تصحيحهم لمذهب احمد

كما يحصل من تصحيحه هو لمذهبه قطعاً فن فرضناه جاء بعد هؤلاء وبلغ من العلم درجتهم أو قاربهم جاز له أن يتصرف في الاقوال المنقولة عن صاحب المذهب كتصرفهم ويصحح منها ما أدى اجتهاده اليه وافقهم أو خالفهم وعمل بذلك وأفقي وفي عصرنا من هذا القليل شيخنا الامام العالم العلامة قتي الدين أبو العباس احمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى فانه لا يتوقف في الفتيا على ما صححه الاصحاب من المذهب بل يعمل ويفتي بما قام عليه الدليل عنده فتكون هذه قاعدة خاصة بمذهب احمد وما كان مثله لتدوين مصوصه ونقلها والله تعالى أعلم بالصواب هذا كلام الطوفي نقلناه برمته ثناءه *

(السادسة) يجوز للعامة تقليد المجتهد بالاتفاق ولا يجوز ذلك للمجتهد اجتهاداً وغلب على ظنه أن الحكم كذا بالاتفاق أيضاً أما من لم يجتهد في الحكم بعد وهو متمكن من معرفته بنفسه بالقوة التريية من الفعل لكونه أهلاً للاجتهاد فلا يجوز له تقليد غيره أيضاً مطلقاً لا لأعلم منه ولا لغيره لا من الصحابة رضي الله عنهم ولا لغيرهم لا للفتيا ولا للعمل لاعم ضيق الوقت ولا مع سعة هذا ما اقتضاه مسلك المحققين من الاصوليين وقيل يجوز له التقليد مع ضيق الوقت وقيل يجوز له ليعمل لا ليفتي وقيل لمن هو أعلم منه من الصحابة والخيار ما قدمناه فم له أن يتقلد وقيل مذهب غيره للمستفتي ولا يفتي هو بتقليد أحد *

(السابعة) اذا نص المجتهد على حكم في مسألة لعله بينها فذهب في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كمذهبه في المسألة المنصوص عليها لان الحكم يتبع العلة فيوجد حيث وجدت وان لم يبين العلة فلا يحكم بحكم تلك المسألة في غيرها من المسائل وان شبتها ولو نص في مسألتين مشدتين على حكيتين مختلفتين لم يجوز أن يجعل فيهما روايتان بالنقل والتخريج كما لو سكت عن احدهما وأولى والاولى جواز ذلك بعد الجدد والبحث فيه من أهله اذ خفاء الفرق مع ذلك وان دق ممتنع عادة وقد وقع النقل والتخريج في مذهبتنا فقال في الحرر من كتب أصحابنا ومن لم يجد إلا ثوباً نجسا صلى فيه وأعاد نص عليه ونص فيمن حبس في موضع نجس فصلى أنه لا يبعد فيخرج فيها روايتان وذلك لان طهارة الثوب والبدن كلاهما شرط في الصلاة وهذا وجه الشبه بين المسألتين وقد نص

في الثوب النجس أنه يعيد فينقل حكمه إلى المسكان ويتخرج فيه مثله ونص في
الموضع النجس على أنه لا يعيد فينقل إلى الثوب النجس فيتخرج فيه مثله فلا جرم صار
في كل واحدة من المألتين روايتان أحدهما بالنص والآخرى بالنقل وذكر مثل
ذلك في الوصايا والقذف ومثل ما حكيناه عن مذهبنا من النقل والتخريج وقع
كثيراً في مذهب الشافعي * وإذ انص على حكين مختلفين في مسألة فذهب آخرهما
أن علم التاريخ والا قاشبهما باصوله وقواعد مذهبه وأقربهما إلى الدليل الشرعي *
(تمة) الفرق بين النقل والتخريج أن النقل يكون من نص الإمام بأن ينقل
عن محل إلى غيره بالجامع المشترك والتخريج يكون من قواعد الكلية فهو أعم
من النقل لأنه يكون من القواعد الكلية للإمام أو الشرع أو العقل لأن حاصله
أنه بناء فرع على أصل بمجامع مشترك كتخريجنا على قاعدة تفريق الصفقة فروعا
كثيرة وعلى قاعدة تكليف مالا يطاق أيضا فروعا كثيرة في أصول الفقه
وفروعه وأما النقل والتخريج معا فهو مختص بنصوص الإمام *

(الثامنة) لا ينقض حكم حاكم في مسألة اجتهادية عند الأئمة الأربعة ومن
وافقه وهو معنى قول الفقهاء في الفروع لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وهذا مبني
على أن الحق متعدد وينقض بناء على أن المصيب واحد وينقض أيضا بخالفه نص
كتاب أوسنه ولو كان نص السنة آحادا وخالف القاضي أبو يلى في الآحاد وينقض
أيضا بخالفته إجماعا قطعيا لا ظاهريا في الاصح ولا ينقض بخالفته القياس سواء كان
جليا أو خفيا خلافا لما لاك والشافعي وابن حمدان في الجلي وزاد مالك ينقض بخالفته
القواعد الشرعية ولا يعتبر لنقضه طلب صاحب الحق على الصحيح من المذهب
وقال القاضي في الجرد والموقف في المنفى والشارح وابن رزين لا ينقض الا بطلالة
صاحبه وقال داود وأبو ثور ينقض ما بان خطأ قلت وهذا هو الحق الذي لا يحيد
عنه . وجوز ابن القاسم قرض اجتهاديين أن غيره أصوب منه وحكم الحاكم بخلاف
اجتهاده باطل ولو قلده غيره في الحكم عند الأئمة الأربعة ومن وافقهم وقال في
الارشاد لا يطل حكمه ولكنه يأنم ومن قضى رأيي يخالف رأيه فاسياله فقد
حكمه ولا إثم عليه وهذا قال أبو حنيفة وقال أبو يوسف والمالكية والشافعية يرجع
عنه وينقضه وقل أبو طالب عن الإمام أحمد إذا أخطأ بلا تأويل فيرده ويطلب

صاحبه فيقضى بحق وان حكم مقلد بحكم بخلاف ما قاله امامه فعلى قول من يرى صحة حكم المقلد يصح حكمه وعلى قول من يرى ان المقلد لا يجوز له تقليد غير امامه لم يصح حكمه صرح بهذا الآمدى وابن حمدان وقال ابن حمدان أيضا مخالفة المفتى نص امامه كخالفه نص الشارع وقال ابن هبيرة عمله بقول الا كثر اولو ولو اجتهد فتزوج بلاولى ثم تغير اجتهاده حرمت عليه ادراته في الاصح وقال القاضي والموفق وابن حمدان والطوفي والآمدى تحرم عليه ان لم يكن حكم بصحة النكاح حاكم وأما المقلد فقل أبو الخطاب والموفق والطوفي لا يحرم عليه بتغير اجتهاد من قلده وقال الشافعية وابن حمدان تحرم قال المرداوي في التحرير وهو متجه كالتمثيل في القبلة وإذ لم يعمل المقلد بفتوى من قلده حتى تغير اجتهاد مفتيه لزم المفتى اعلام المقلد له فلو مات المفتى قبل اعلام العامى بتغير اجتهاده استمر على ما أتى به فى الاصح قال فى شرح التحرير وهو المتخذ وقيل يتمتع * واعلم أن الاصوليين اختلفوا فى تقليد العامى للمجتهد ميت فقال جمهور العلماء لافرق بين تقليد الميت وتقليد الحي لان قوله باق فى الاجماع ولذلك قال الشافعى للمذاهب لا تموت بموت اربابها وقيل ليس للعامى تقليد الميت ان وجد مجتهدا حيا والا جاز وقيل لا يجوز تقليد الميت مطلقا قال الفتوحى فى شرح مختصر التحرير وهو وجه لنا وللشافعية ومن بلغ رتبة الاجتهاد حرم عليه تقليد غيره اتفاقا سواء اجتهد او لم يجتهد واليه ذهب أحمد ومالك والشافعى والابى حنيفة وابتان وقيل يجوز تقليده ان لم يجتهد مطلقا قاله أبو الفرج وحكي عن أحمد واسحاق والثوري والمجتهد أن يجتهد ويدع غيره والتوقف من المجتهد فى مسألة نحوبة أو فى حديث بحيث يحتاج الى مراجعة أهل النحو أو أهل الحديث بحمله فى رتبة العامى فيما توقف فيه عند ابى الخطاب والموفق والآمدى وغيرهم والعامى يلزمه التقليد مطلقا *

(التاسعة) هل يجوز خلو العصر عن المجتهدين أولا ذهب أصحابنا الى أنه لا يجوز خلو العصر عن مجتهد والى ذلك ذهب طوائف ولم يذكر ابن عقيل خلاف هذا الا عن بعض الحديثين واختاره القاضي عبد الوهاب المالكي وجمع من المالكية ومن غيرهم وصرح به ابن بطال فى شرح البخارى واختاره ابن دقيق العيد فى شرح العنوان وقال ابن حمدان من أصحابنا ومن زمن طويل عدم المجتهد المطلق

مع أنه الآن أيسر منه في الزمن الاول وأطال في بيان أنه متيسر الآن وحي
 مثله النووي في شرح المذهب وقال الرازي الناس اليوم كلجمعين على أنه لا يجتهد
 اليوم وقيل ابن مفلح كلاهما ثم ذيله بقوله وفيه نظر : قال في شرح التحرير
 وهو كما قال فإنه وجد من المجتهدين بعد ذلك جماعة منهم الشيخ تقي الدين ابن
 تيمية انتهى وقد أطال العلماء النفس في هذا الموضوع وأورد كل من الفريقين
 حججا وأدلة وكان القائلين بجواز خلو عصر عن مجتهد قاسوا جميع علماء الامة على
 انفسهم وخيلوا لها أنه لا أحد يبلغ أكثر من مبلغهم من العلم ثم رازوا انفسهم
 فوجدوها ساقطة في الدرك الاسفل من التقليد فتعوا فضل الله تعالى وقالوا لا يمكن
 وجود مجتهد في عصرنا البتة بل غلا أكثرهم فقال لا يجتهد بعد الاربعائة من الهجرة
 وينحل كلامهم هذا الى أن فضل الله تعالى كان مدرارا على أهل الصور والاربعائة
 ثم إنه غضب فلم يبق منه قطرة تنزل على المتأخرين مع أن فضل الله تعالى لا ينضب
 وعطاؤه ومدده لا يقفان عند الحد الذي حده أولئك فبعثك قلبي هل وزن القائل
 باقطاع الاجتهاد علم جميع علماء عصره في جميع الاقطار حتى علم أن واحدا منهم
 لم يبلغ درجة الاجتهاد ثم حكم بهذا الحكم الجائر على أنه ربما خفي عليه علم كثير
 من علماء بلده بل ربما لم يعرفهم وما أتى هذا النبي الا من داء الجمود الموجب
 للخلود في حضيض الجهل المركب الا يرى هذا أن الامة المتقدمين كان الواحد
 منهم يحجب أقطار الارض لكتابة الحديث وأخذه عن أئمة حتى ليسترف ما عند
 غيره ثم قام الجهابذة النفاذ فدونوا الحديث ودونوا فتونه وشمجوها وهذبوها
 ووضوها كتب أسماء الرجال وينوا الصحيح من غيرهم وسهلوا تناول البغية والمطلوب
 أيما تسهيل بحيث تيسر لمن بعدم قطوف ثمراته الدانية واستطلاع شمس فوائده
 من بروجها وقارون في بلدانهم مستريحون في بيوتهم لا يحتاجون الا الى المطالعة
 والتفتيح ثم ان من تقدم كانوا يعبون في نسخ كتب الحديث وغيرها ويذلون
 الاموال في طلبها حتى انشئت المطابع فاغتنم عن تعب النسخ والتجول للتفتيش
 على الكتب ولم يزل انتشار كتب العلم في ازدياد فلم يبق لصاحب الهمة فقيه
 النفس عند يعتد به فيالله العجب ممن يتحكم على الله ويحكم على فضله بما تزينه له
 نفسه على أقاويل لمن قطع بخلو العصر من مجتهد ان هذه المسألة التي حكمت بها

اجتهادية محضة فان كان الحكم منك عليا باجتهاد منك فقد اكدت قسك حيث اجتهدت أن لا اجتهاد وأمسى كلامك ساقطا وان كنت حكمت بذلك تقليداً لتترك قلنا لك التقليد لا يجوز له أن يحكم بشيء مقلداً لمن غلط باجتهاده وذلك أن الذي قلده أما أن يكون مجتهداً فعليه السكرة بالاحتجاج السابق وان كان مقلداً خاطئناه بما خاطبناك به ثم ينقل الكلام الى الثاني والثالث وما قبلها فيتسلسل الامر أو يدور والدور والتسلسل باطلان وقصاري أمر هؤلاء المعاندین أنهم سوفسطائية ينكرون الحقائق اما جهلاً مريباً واما كبراً وعناداً فلذا يجب ترك المشاغبة معهم ويقال لا يجوز خلو عصر عن مجتهد رضيهم أم سخطهم فدعوا العناد وخوضوا بحر الجلود الى يوم الدين *

(فصل وأما التقليد) فهو في اللغة جعل شيء في عنق الدابة وغيره محيطاً قال في النهاية في حديث قلدوا الخيل ولا تقلدوها الاوتار أى لا تحملوا في أعناقها الاوتار فتختنق لان الخيل ربما رعت الاشجار فنشبت الاوتار ببعض شعبها فخنقت. وشرعاً قبول قول الغير من غير حجة استعارة من المعنى اللغوي كان التقليد بطور المجتهد ثم ما غشه به في دينه وكتبه عنه من علمه وهما مسائل *

(أولها) ليس بقول قول النبي ﷺ تقليداً لانه هو حجة في نفسه وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في المسودة التقليد قبول قول الغير بغير دليل فليس المصير الى الاجماع تقليداً لان الاجماع دليل ولذلك يقبل قول النبي ﷺ ولا يقال هو تقليد بخلاف فتيا الفقيه وذكر في ضمن مسألة التقليد أن الرجوع الى قول الصحابة ليس بتقليد لانه حجة وقال أيضاً لما جاز تقليد الصحابة لزمه ذلك ولم يجز له مخالفته بخلاف الأعم وقد قال احمد في رواية أبي الحارث من قلد الخبر رجوت أن يسلم ان شاء الله فقد أطلق التقليد على من صار الى الخبر وان كان حجة في نفسه *

(ثانيها) يحرم التقليد في معرفة الله تعالى والتوحيد والرسالة عند الامام احمد وأصحابه وهو الحق ويحرم أيضاً في أركان الاسلام الخمس ومحوها ما تواتر واشتهر وحكى ذلك اجماعاً وأما التقليد في الفروع فهو جائز اجماعاً لغير المجتهد *

(ثالثها) ان العامي وهو الذي ليس بمجتهد عليه أن يسأل العالم وحينئذ لا يخلو

حاله من انه أما أن يعلم أو يظن أن المسؤول أهل للفتيا أو يعلم انه جاهل لا يصلح لذلك أو يحجل حاله فلا يعلم أهليته ولا عدمها (فالاول) له أن يستفتيه بأفهامهم وعلمه بأهليته أما بإخبار عدل عنه بذلك أو بإشتهاره بين الناس بالفتيا أو بانصابه لها واتباع الناس للأخذ عنه أو نحو ذلك من الطرق والظن يقوم مقام العلم في ذلك (والثاني) وهو من علم أو ظن جهله لا يجوز له أن يستفتيه لانه تصحيح لأحكام الشريعة فهو كالعلم يفتى بغير دليل أما إذا جهل حاله فلا يقلده أيضا عند الاكثر خلافا لقوم *

(رابعها) يكفي المقلد سؤال من يشاء من مجتهدى البلد ولا يلزمه سؤال جميعهم وهل يجب عليه أن يتخير الافضل من المجتهدين فيستفتيه فيه قولان بالفى والاثبات والحق أنه لا يلزمه استفتاء افضل المجتهدين مطلقا فان هذا يسد باب التقليد أما اذا قيدنا ذلك بمجتهدى البلد فانه يلزمه حيثئذ نحري الافضل لان الفضل في كل بلد معروف ومشهور فان سأل المستفتى مجتهدين فاكثر فاختلفوا عليه في الجواب نقول ان أظهرهما حوجب متابعة الافضل * فان قيل العامى ليس أهلا لمعرفة الفاضل من المفضول وقصاري أمره أن يتر بظواهر هيئة حسنة وعمامة كبيرة وجبة واسعة الإكمام فرما اعتقد المفضول فاضلا * قلنا هذا ليس بعذر فمليه أن يتكلف في الاختيار وسعة قال في الروضة وتبعه الطوفي ويعرف الافضل بالأخبار واذا عن المفضول له وتقدمه على نفسه في الامور الدينية كالتمليذ مع شيخه لانه يفيد القطع بها عادة أو بامارات غير ذلك مما يفيد القطع أو الظن انتهى * قلت ورحم الله الموفق والطوفي فانهما تكلمتا على زملهما حيث الناس ناس يعرفون الفضل ويقرون به وأما اليوم فالقديم بالفنى وقلة الحياء والجهل المركب يعتقد الجاهل في نفسه أنه أعلم العلماء فيزاحم أهل الفضل ولا يقر لاحد ولو القيت عليه أقل مسألة وجم وسكت وقابلت بالسفاهة والحق ولوقلت له هنا حديث موضوع لقل لك أنت تكذب النبي صلى الله عليه وسلم وعلا صوته وانتفعت أوداجه وجمع عليك العامة وربما أذكك بالضرب والشم والخراج عن الدين وما ابتدع في زماننا أنهم يجمعون أهل العلم فينخبون مفتيا ويسمونه رئيس العلماء ثم تهرده الحكومة مفتيا ويحصرون الفتوى فيه فكثيرا ما ياتال هنا المنصب الجاهل الغمر الذي لو عرضت عليه عبارة بعض كتب الفروع ما عرف لها قبلا من دبر ففسأل الله حسن العاقبة * على أن

اختصاص واحد بنصب الافتاء لا يقبل احكام الفتوى الا منه لم يكن معروفا في القرون الاولى وانما كان الافتاء موكولا الى العلماء الاعلام واستمر ذلك الى أن دخل السلطان سليم العثماني دشق سنة اثنين وعشرين وتسعمائة من الهجرة وامتلكها فرأى كثرة المشاغبات بين المدعين لعلم خصص افتاء كل مذهب برجل من علمائه الافاضل قطعاً للمشاغبات ثم طال الزمن فتولى هذا المنصب الجليل كثير ممن لا يدري ماهي الاصول وماهي القروع فوسد الامر الى غير أهله واعطى القوس غير بارها * هذا قال استوى المجتهدان عند المستفي في الفضيلة واختلافه في الجواب اختار الاشد منهما لما روى الترمذي من حديث عائشة قالت «قال رسول الله ﷺ ما خير عمار بين امرين إلا اختار أشدهما» وفي لفظ أرشدهما قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ورواه أيضاً النسائي وابن ماجه ثبت بهذين اللفظين للحديث ان الرشد في الاخذ بالاشد والاولى أن يعتبر القولين ساقطين لتعارضهما ويرجع الي استفتاء آخر *

(خامساً) قال أكثر أصحابنا وغيرهم لا يفتي الا مجتهد ومعناه عن الامام احمد وجوز في الرغبة والتلخيص الافتاء لمجتهد في مذهب إمامه للضرورة وقال في التحرير الحنبلي ومنع عندنا وعند الأكثر من الافتاء من لم يعرف بعلم أو كان حاله مجهولاً ويلزم ولي الامر منعه قال ربيعة بعض من يفتي أحق بالسجن من السراق . وحكى شيخ الاسلام ابن تيمية في المسودة عن ابن حمدان من أصحابنا انه قال من اجتهد في مذهب امامه فلم يقلده في حكمه ودليه ففتياه به عن نفسه لا عن امامه فهو موافق له فيه لامتناع له فان قوى عنده مذهب غيره أثم به واعلم السائل مذهب امامه ولم يفته بغيره وان قوي عنده ولا به حيث لم يقو عنده فان قلده إمامه في حكمه في دليه أو دون دليه ففتياه به عن امامه ان جاز تقليده وإلا فمن نفسه ان قدر على التحرير والتقرير والتصوير والتعليل والتفريع والتخريج والجمع والفرق كلثني لم يقلد فيهما فان عجز عن ذلك أو بعضه ففتياه عن امامه لا عن نفسه وكذا المجتهد في نوع علم أو مسألة منه ومنه فيهما أظهر وقيل من عزف المذهب دون دليه جاز تقليده فيه وقيل ان لم يجد في بلده ولا بقربه مفتياً غيره وعجز عن السفر الى مفت في موضع سيد فان عدمه في بلده وغيره

فله حكم ما قبل الشرع من إباحة وحظر ووقف * ومن أتى بحكم أو سمعه من مفت فله العمل به لا فتوي غيره لانه حكاية فتوي غيره وإنما سئل عما عنده هذا كلامه * وأعلم أن أمثال هذه المباحث يكثر من ذكرها الفقهاء في كتب الفروع في باب آداب القاضى والمفتي فلا نطيل بها هنا وقد أوسع المجال في هذا المقال الامام شمس الدين محمد بن قيم الجوزية في كتابه إعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه فليراجعه من أراد استطلاع الحق من بروج فجزاه الله خيرا *

(عقد نفيس في ترتيب الأدلة والترجيح)

اعلم ان هذا العقد من موضوع نظر المجتهد وضروراته لان الأدلة الشرعية متفاوتة في مراتب القوة فيحتاج المجتهد الى معرفة ما يقدم منها وما يؤخر اثلا يأخذ بالاضعف منها مع وجود الاقوى فيكون كالتيهم مع وجود الماء وقد يعرض للدلالة التعارض والتكافؤ فتصير بذلك كالمعدومة فيحتاج الى إظهار بعضها بالترجيح ليعمل به وإلا تطلت الأدلة والاحكام فهذا العقد بما يتوقف عليه الاجتهاد توقف الشيء على جزئه أو شرطه إذا تقرر هذا فاعلم ان الترتيب هو جعل كل واحد من شيئين قاً كثر في رتبته التي يستحقها بوجه ما فالاجماع مقدم على باقى أدلة الشرع لكونه قاطعاً معصوماً عن الخطأ بشهادة المعصوم بذلك ويقدم منه الاجماع القطعي المتواتر ثم الاجماع الناطق الثابت بالآحاد ثم يليه الاجماع السكوتي المتواتر ثم الاجماع السكوتي الثابت بالآحاد ثم يقدم في الدلالة بعد الاجماع بأنواعه الكتاب ويساويه في ذلك متواتر السنة لانها جميعاً قاطعان من جهة المتن ولذلك جاز نسخ ككل واحد منهما بالآخر ثم خبر الواحد ثم القياس هكذا قال في الروضة ومختصرها * وقال المرداوي في التحرير وتبعية الفتوحى في مختصره يقدم بعد خبر الآحاد قول صاحب القياس فجعل قول الصحابي مقدماً على القياس وهو الحق وأما التصرف في الأدلة من حيث العموم والخصوص والاطلاق والتقييد ونحوه من حمل الجمل على الميّن وأشباه ذلك فقد سبق في باب *

(فصل) وأما الترجيح فهو تقديم أحد طريقى الحكم لاختصاصه بقوة الدلالة ورجحان الدليل عبارة عن ككون الظن المستفاد منه أقوى واستعمال

الرجحان حقيقة إما هو في الاعيان الجوهرية والاجسام تقول هذا الدينار أو الدرهم راجح على هذا لان الرجحان من آثار الثقل والاعتدال وهو من خواص الجواهر ثم استعمل في المعاني مجازاً نحو هذا الدليل أو المذهب راجح على هذا وهذا الرأي أرجح من ذلك . وقال ابن الباقلاني لا يرجح بعض الأدلة على بعض كما لا يرجح بعض البيانات على بعض وكلامه هذا ليس بشيء ومورد الترجيح إنما هو الأدلة الظنية من الالفاظ المسووعة والمعاني المعقولة كخصوص الكتاب والسنة وظواهرها وكأنواع الاقيسة والنتيجهات المستفادة من النصوص فلامدخل له في المذاهب من غير تمسك بدليل فلا يقال مذهب الشافعي مثلاً أرجح من مذهب أبي حنيفة أو غيره أو بالعكس لكن هذا باعتبار مجموع مذهب على مجموع مذهب آخر وأما من حيث الأدلة على المسائل فالترجيح ثابت ولا مدخل للترجيح أيضاً في القطعيات لانه لا غاية وراء القطعي وقولنا من الالفاظ المسووعة أردنا به نصوص الكتاب والسنة فيدخلها الترجيح فإذا تعارض نصان قاما أن يجهل تاريخهما أو يعلم فإن جهل قدمنا الارجح منها ببعض وجوه الترجيح وإن علم تاريخهما قاما أن يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع أو لا فإن أمكن جمع بينهما من حيث يصح الجمع إذ الواجب اعتبار أدلة الشرع جميعها ما أمكن وإن لم يمكن الجمع فالثاني ناسخ إن صح سندهما أو أحدهما كذب إن لم يصح سنده اذ لا تناقض بين دليلين شرعيين لان الشارح حكيم والتناقض يناقض الحكمة فاحد المتناقضين يكون باطلاً إما لكونه منسوخاً أو لكذب ناقله أو لخطئه بوجه ما من وجوه تصحح أمورهم في الثقلات أو خطأ الناظر في التعليقات كالاخلال بشكل القياس أو شرطه ونحو ذلك * وقد يختلف اجتهد المجتهدين في النصوص اذا تناقضت ففهم من يسلك طرق الترجيح ومنهم من يسلك طريق الجمع والصواب تقديم الجمع على الترجيح ما أمكن إلا أن يفرض الجمع الى تكلف ينلب على الظن براءة الشرع منه ويعد أنه قصده فيتعين الترجيح ابتداءً اذا علم هذا فاعلم أن الترجيح الواقع في الالفاظ إما أن يكون من جهة المتن أو السند أو القرينة (أما من جهة السند فيقدم المتواتر على الآحاد القطعية والاكثروا على الأقل ويقدم المسند على المرسل لانه يختلف في كونه حجة والرفوع على الموقوف والمتصل على المتقطع

والتفق عليه في ذلك على الختلاف فيه ورواية المتن والاقن والضابط والاضبط
والعالم والعلم والورع والاورع والنقي والاقى على غيرهم وصاحب النصبة
والملايس لها على غيره لاختصاصه بمزيد علم يوجب احابته مثال رواية صاحب
النقصة حديث ميمونة رضي الله عنها تزوجني رسول الله ﷺ وهو حلال، فحدثها
يقدم على حديث ابن عباس أنه تزوجها وهو محرم ومثال حديث الملايس يعني
المباشر للنقصة حديث أبي رافع تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وكنت
السفير بينهما» فانه يقدم على حديث ابن عباس وتقدم الرواية المتسقة المنتظمة على
الرواية المضطربة والمتأخرة على المتقدمة ومعنى اتساق الرواية انتظامها وهو
ارتباط بعض ألفاظها ببعض ووفاء الالفاظ بالمعنى من غير قصص مغل ولا زيادة مخلة
واضطرابها تنافر ألفاظها واختلافها بالزيادة والنقص ومثال التأخرة الحديث
الصحيح كان آخر الامرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار
وأما تقديم رواية متقدم الاسلام على متأخرة ففيه خلاف اختيار القاضي والمجد
والطوفي أنهما سواء وقال ابن عقيل والاكثر ترجيح رواية متأخر الاسلام على متقدمه
قلت وهو الصواب لانه يحفظ آخر الامرين عن رسول الله ﷺ وعليه عمل
أصحابنا في الفروع وفي تقديم رواية الخلفاء الاربعة خلاف أيضا واختار تقديمهم
الفخر والطوفي وتبعهما المرادوي في التحرير والفتوحى في مختصره . قال الطوفي
والاشبه ترجيح رواية الاكبر يعنى من الصحابة رضوان الله عليهم انتهى * قلت
وهو الحق (وأما) الترجيح اللفظى من جهة المتن فهو مبنى على تفاوت دلالات
العبارات في أنفسها فيرجح الادل منها فالادل فالنص مقدم على الظاهر وللظاهر
مراتب باعتبار لفظه أو قرينه فتقدم الاقوى منها فالاقوى بحسب قوة دلالة
وضعها ويقدم الخبر المختلف في اللفظ فقط على ما تجدد لفظه ولم يخلف لدلالة
اختلاف ألفاظه على اشتهاؤه واختار قوم تقديم ما اتحد لفظه على غيره ولكل
من اتقوا من مرجح فهي مسألة اجتهادية والصواب أن اختلاف الالفاظ ان كان
مما يختلف به المعنى ولو أدنى اختلاف أو تغير انتظام الرواية واتساقا قدم المتحد
لفظا والا فاختلاف أو تبعا رضانا وأما الختلاف معنى فانه لا يعارض المتحد معنى
قولا واحدا ويقدم ذو الزيادة على ما لا زيادة فيه والمثبت على الناقى الا أن يسند

النفي الى علم بالعدم كقوله اعلم أن فلانا فعل كذا لا عدم العلم كأن يقول لم أعلم
ان فلانا فعل كذا فان استند الحديثان الى عدم العلم استويا ويقدم ما شتمل على
حظر أو وعيد على غيره احتياطاً وهذه طريقة القاضي أبي يعلى وقيل لا يرجح
بذلك ويرجح النافل عن حكم الاصل على غيره مثل أن يلزم أن الاصل في
الاشياء الاباحة ثم نجد دالين أحدهما حاكم بالاباحة والثاني بالحظر وإذا تعارض
دليلان أحدهما مسقط للحدود الآخر يوجهه أو أحدهما يوجب الجزية والاخر
يمنعها لم يرجح سقط الحدوموجب الجزية على مقابلها الا لا تأثير لذلك في صدق الراوي
وقيل بلى لموافقها الاصل ويقدم قوله عليه الصلاة والسلام على فعله لان القول
له صيغة دلالة بخلاف الفعل فانه لا صيغة له تدل بنفسها وإنما دلالة الفعل لامر
خارج وهو كونه عليه السلام واجب الاتباع فكان القول أقوى فيرجح لذلك *

وأما الترجيح من جهة القرينة فاذا تعارض عامان أحدهما باق على عمومته
والآخر قد خص بصورة فاكتر رجح الباقي على عمومته على الخصوص وكذلك
يقدم ماخص بصورة على ماخص بصورتين وهكذا فيما بعد ذلك وحاصله أنه يقدم
الاقل تخصيصاً على الاكثر ويقدم من النصين ما اتفقه العلماء بالتبويل ولم يلحقه
انكار من أحد منهم على ما فيه الانكار من بعضهم وهذه القاعدة قضى بتقديم
ماروي في الصحيحين أو أحدهما على ما لم يروفيهما لتلقى الامة لها بالتبويل ويقدم
ما أنكره واحد على ما أنكره انسان وهكذا في اثنين وثلاثة ويرجح ما عضده
عموم كتاب أو سنة أو قياس شرعي أو معني عقل على ما لم يعضده شيء من ذلك
فان عضد أحد النصين قرآن والآخرة سنة ففيه روايتان أحدهما يقدم ما عضده
القرآن وهو المختار وثانيهما يقدم ما عضده الحديث والضابط أنه يرجح ما تخيل فيه
زيادة قوة كاشفاً من ذلك ما كان وقد تخيل زيادة القوة مع اتحاد النوع واختلافه
ويرجح ما ورد ابتداء على غير سبب على ما ورد على سبب لاحتمال اختصاصه
بسببه وماعمل به الخلفاء الراشدون علي غيره على القول المختار *

(تنبيه) قال الطوفي في شرح مختصره إذا وجدنا قياً صحابي مشهور
بالعلم والفقه على خلاف نص لا يجوز لنا أن نهزم بخطائه خطأ الاجتهادي
لاحتمال ظهور الصحابي على نص أو دليل راجح أفتي به فان الصحابة رضي الله

عنهم أقرب إلى معرفة النصوص من المأصرتهم التي صلى الله عليه وسلم وكم من نص نبوي كان عند الصحابة رضي الله عنهم ثم دثر فلم يلبثنا وذلك كفتيا على وابن عباس رضي الله عنهما إن المتوفى عنها زوجها تعتد بأول الأجلين ونحوها من المسائل التي قم بعض الناس على على فيها لمخالفتهم للنص وخطائه بذلك انتهى* وإذا تماوض خبران أحدهما قد قل عن راويه خلافة قولاً أو فعلاً والآخر لم ينقل عن راويه خلافة قدم الثاني ولا ترجيح بقول أهل المدينة خلافاً لبعض الشافعية ولا بقول أهل الكوفة خلافاً لبعض الحنفية وإذا كان الخبر يحتمل وجوهاً وتوجه له بحامل ففسره الراوي على بعضها كان مافسره الراوي عليه مقدماً على باقيها وكذلك إن ترجح بعض الاحتمالات المذكورة بوجه من وجوه الترجيح كان مقدماً على غيره مالم يترجح بذلك *

وأما الترجيح من جهة القياس فهو إما من جهة أصله أو علته أو قرينة تقترن بأحد القياسين فتعده فيترجح على الآخر أما الأول فن وجوه (أحدها) إذا أمكن قياس الفرع على أصليين حكم أحدهما ثابت بالإجماع والآخر ثابت بالنص كان القياس على الأصل الثابت بالإجماع مقدماً على ما ثبت بالنص (ثانيها) حكم الأصل الثابت بمطلق النص راجح على حكم الأصل الثابت بالقياس (ثالثها) حكم الأصل الثابت بالقرآن الكريم أو بالسنة المتواترة راجح على حكم الأصل الثابت بأحد السنة (رابعها) الحكم للقياس على أصول أكثر راجح على غيره (خامسها) المقيس على أصل لم يخص راجح على المقيس على أصل مخصوص وبالجملة إن حكم أصل القياس حكم مستنده الذي ثبت به فإما قدم من المستندات قدم ما ثبت به من أصول الاقيسة وأما (الثاني) وهو ترجيح القياس من جهة علته فن وجوه أيضاً (أولها) ترجيح العلة المجمع عليها على العلة التي ليس بمجمع عليها (ثانيها) ترجيح العلة المنصوصة على المستنبطة (ثالثها) ترجيح العلة التي ثبتت عليها بالتواتر على التي ثبتت عليها بالآحاد (رابعها) ترجيح العلة المناسبة على غيرها لكن هذا في العليتين المنصوصتين أو المستنبطتين أما إذا كانت أحدهما منصوصة فهي الراجحة سواء كانت مناسبة أو أشد مناسبة أولاً (خامسها) ترجيح العلة الناقلة عن حكم الأصل على العلة المقررة عليه (سادسها) ترجيح العلة التي توجب الحظر على التي توجب الإباحة (سابعها)

ترجح العلة المسقط للحد علي موجبته وموجبة العتق على نافيته والتي هي أخف حكما على التي هي أثقل حكما لكن هذا كله في المنصوصين وفي المستنبطين أما في المنصوصة والمستنبطة فالمنصوصة واجبة التقديم في كل حال (ثامنها) ترجح العلة التي هي وصف على التي هي اسم لان التسعيل بالاوصاف متفق عليه بخلاف الليل بالاماء فتعيل الرباء في الذهب بكونه موزونا يقدم على التعليل بكونه ذهبا (تاسمها) تقدم العلة المردودة الى أصل قاس الشارع عليه على غيرها كقياس النبي ﷺ القبلة في الصيام على المضضة (عاشرها) ترجح العلة المطردة على غير المطردة ان قيل بصحتها (حادي عشرها) العلة المنعكسة راجحة على غير المنعكسة على القول باشتراط العكس في العلل نعم ان العلة الفاصرة لا يمكن القياس عليها وليس فائدة هذا ترجيح أحد القيلسين على الآخر بل فائدته أنا اذا رجحنا المتعمدة أمكن القياس * ويقدم الحكم الشرعي واليقيني على الوصف الحسي والاثباتي عند قوم ويرجح المؤثر على الملائم والملائم على الغريب وقد سبقت حقاقتها وأحكامها وصفاتها ومراتبها عند الكلام على طريق اثبات العلة عند ذكر أقسام المناسب * واذا دارت علة القياس بين وصف مناسب وشبهى قدم المناسب لانه متفق عليه والمصلحة فيه ظاهرة بخلاف الشبهى فيها * واعلم ان تفاصيل الترجيح لم تخصر فيما ذكرناه وقد ذكر في كتب الاصول المطولة أكثر منها والقاعدة السكينة في الترجيح انه متى اقترن باحد الدليلين المتعارضين أمر نقلي كاية أو خبر أو اصطلاح كعرف أو عادة عاما كان الامر أو خاصا أو قرينة عقلية أو لفظية أو حالية وأفاد ذلك زيادة ظن رجح به وقد حصل بهذا بيان الرجحان من جهة القرائن فلا حاجة الى ذكر ما وعدنا به من القسم الثالث الذي هو الترجيح بالقرائن مفصلا ووجه الرجحان في أكثر هذه الترجيحات ظاهر لمن تقطن واعمل ما وهبه الله تعالى من الفكر السليم والعقل المستقيم واعلم اني حين ما تكلمت على هذا النوع كنت أستمد من الروضة للإمام موفق الدين عبد الله المقدسي صاحب المغنى وغيره ومن مختصر الروضة وشرحها للعلامة نجم الدين الطوفي ومن التحرير للعلامة علاء الدين المرداوي ومن مختصره وشرحه كليهما للعلامة أحمد الفتوحى صاحب كتاب منتهى الارادات ومن مختصر ابن الحاجب وشرحه للعلامة

عقد الدين الابجى هؤلاء أصول كتابي هنا وكنت كثيراً ما أراجع مسودة
الاصول لمجد الدين وابنه عبد السلام وحفيده شيخ الاسلام وم بنو تيمية
وحصول المأمول من علم الاصول لصديق حسن خان مع النقاط فوائد كثيرة
من المستصفي للقراني ومنتهى الدول للامدي وجمع الجوامع لابن السبكي وشرحه
للمحلى والتقيح وشرحه التوضيح لصدور الشريعة وحاشيته والتلويح لسمعد الدين
التفتازاني والمنهاج للبيضاوي وشرحه للانصاري والتمهيد لابن الخطاب والواضح
لابن عقيل وآداب المفتي لابن حمدان فاسأله تعالى أن يوفقنا لسلك خير ويوفق بنا ويغنينا
ويجعلنا أهلاً لخدمة هذه الشريعة آمين *

﴿المقد السادس﴾

﴿فما اصطلح عليه المؤلفون في فقه الامام احمد بما يحتاج اليه المبتدي﴾
قد غلب على الفقهاء من أصحابنا وغيرهم أنهم يكتفون في الالفاظ بالنسبة الى
صناعة أو محلة أو قبيلة أو قرية فيقولون مثلاً الحرقي نسبة الى بيع الخرق. والحلال
والطالسي. والحرقي نسبة الى باب حرب محلة في بغداد وكازهرى والتيمى
وكاليونيني والبلى والصاغاني والحراني وأمثال ذلك فيطلقون تلك الاسماء بلا
تعظيم وكانت هذه عادة المتقدمين ثم جاء من بعدهم فكثروا التلو في الالفاظ التي
تقتضى التزكية والثناء فقالوا علم الدين وعبي الدين ومجد الدين وشهاب الدين
إلى غير ذلك من الالفاظ الضخمة وعم ذلك بلاد العرب والمهم ولم يرتض هذا
غالب العلماء فقد نقل في الفروع عن القاضي أبي يعلى أنه قال وتكره التسمية
بكل اسم فيه تخمير أو تعظيم واحتج بهذا على معنى التسمية بالملك لقوله له الملك
وأجاب بأن الله إنما ذكره إخباراً عن الغير وللتعريف فانه كان معروفاً عندهم به
ولأن الملك من أسماء الله المختصة بخلاف حاكم الحكم وقاضي القضاة لعدم
التعريف وبخلاف الواحد فانه يكون في الخير والشر ولأن الملك هو المستحق
لذلك وحقيقته اما التصرف التام واما التصرف الدائم ولا يصحان إلا الله وفي
الصحيحين بلفظه أو دلالة حال وأبي داود «واخنا الاسماء يوم القيامة وأخبره رجل
كان سمي ملك الاملاك لا ملك إلا الله» وروى الامام احمد اشتد غضب الله علي
رجل تسمى ملك الاملاك لا ملك إلا الله وأفتى أبو عبد الله الصيمري الحنفي وأبو

الطيب الطبري والتميمي الحنبلي بالجواز والملاوردى بصدقه وجزم به في شرح مسلم قال ابن الجوزي في تاريخه قول الاكثر هو القياس اذا أريد ملوك الدنيا وقول الملاوردى أولي للخبر وأنكر بعض الحنابلة على بعضهم في الخطبة قوله للملك العادل ابن أبوب واعتر الحنبلي بقوله عليه السلام (ولدت في زمن الملك العادل) وقد قال الحاكم في تاريخه الحديث الذي روته العامة (ولدت في زمن الملك العادل) باطل ليس له أصل باسناد صحيح ولا سقيم قلت أورد في الفروع هذه الحكاية مبهمه وهي انما كانت بين الشيخ أبي عمر المقدسي فانه هو الذي قال وانصر الملك العادل فرد عليه اليونيني فاحتج أبو عمر بالحديث فانكره اليونيني وبين بطلانه قال في الفروع ولم يمنع جماعة التسمية بالملك انتهى * ومنع أبو عبد الله القرطبي في كتابه شرح الاسماء الحسنی من الثبوت التي تقتضي التزكية والتناء كركي الدين ومحبي الدين وعلم الدين وشبه ذلك وقال احمد بن النحاس الدمي اطل الحنفی ثم الشافعی في كتابه تنبيه القافين عند ذكر المنكرات فمنها ما عمت به البلوى في الدين من الكذب الجارري على اللسان وهو ما ابتدعه من الانقلاب كحجي الدين ونور الدين وعصدة الدين وغياث الدين ومعين الدين وناصر الدين ونحوها من الكذب الذي يتكرر على الاسنة حال النداء والتمريف والحكاية وكل هذا بدعة في الدين ومنكر انتهى * وقال ابن القيم وتدين جماعة من أهل الدين يتورعون عن اطلاق قاضي القضاة وحاكم الحکام قال وكذلك تحرم التسمية بسيد الناس وسيد الكل كما يحرم بسيد ولد آدم انتهى * أي لانه لا يليق إلا به صلى الله عليه وسلم وقد توسط الجبائي في اقتناعه فقال ومن لقب بما يصدق فله لقبه جاز ويحرم ما لم يقع على مخرج صحيح على ان التأويل في كمال الدين وشرف الدين ان الدين كله وشرفه قاله ابن هيرة هذا كلامه * ومن اصطلاح الفقهاء التسمية بشيخ الاسلام وكان العرف فيما سلف ان هذا اللفظ يطلق على من تصدر للافتاء وحل المشكلات فيما شجر بين الناس من التزاع والخصام من الفقهاء العظام والفضلاء الفخام كشيخ الاسلام احمد بن تيمية الحراني وصاحب المغني وغيرهما وقال السخاوي في كتابه سماه الجواهر كان السلف يطلقون شيخ الاسلام على المتبع لكتاب الله وسنة رسوله مع التبحر في العلوم من المقول

والمتبول قال وقد يوصف به من طال عمره في الاسلام فدخل في عداد من شاب في الاسلام كانت له نورا ولم تكن هذه اللفظة مشهورة بين القدماء بعد الشيخين الصديق والفاروق فانه ورد وصفها بذلك ثم اشتهر به جماعة من علماء السلف حتى ابتذلت على رأس المائة الثامنة فوصف بها من لا يحصى وصارت لقباً لمن ولى القضاء الاكبر ولو عري عن العلم والسن هذا كلامه ثم صارت الان لقباً لمن تولى منصب الفتوى وإن عري عن الدين والتقوى بل صارت الالقاب الضخمة للباس والزي والهمام الكبار والاكام الواحة والعلم عند الله وحيث أفضى بنا المقال الى هذا البحث فنذكر المبيهاة ممن أطلق في كتب الفقه فقول إن أصحابنا منذ عصر القاضي أبي يعلى إلى اثنا المائة الثامنة يطلقون لفظ القاضي ويريدون به علامة زمانه محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء الملقب بابي يعلى وكذا إذا قالوا أبو يعلى وأطلقوه وإذا قالوا أبو يعلى الصغير فالمراد به ولده محمد صاحب الطبقات وأما المتأخرون كصاحب الاقتاع والمنتهى ومن بعدهما فيطلقون لفظ القاضي ويريدون به القاضي علاء الدين علي بن سليمان السعدي المرادوى ثم الصالحى وكذلك يقبونه بالمتفح لانه تفح المقنع في كتابه التفتيح المشيع وكانت وفاته سنة خمس وعشرين وثمانمائة ويسمونه المجتهد في تصحيح المذهب وقال الشيخ منصور البهوتى الحنبلى في شرح الاقتاع اذا أطلق المتأخرون كصاحب القروع والقاتق والاختيارات وغيرهم الشيخ أرادوا به الشيخ العلامة موفق الدين أباً محمد عبد الله بن قدامة المقدسى وإذا قيل الشيخان فال موفق والمجد بنى مجد الدين عبد السلام ابن تيمية وإذا قيل الشارح فهو الشيخ شمس الدين عبد الرحمن ابن الشيخ أبي عمر المقدسى وهو ابن أخى موفق الدين وتلميذه وإذا أطلق القاضي فالمراد به القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء وإذا قيل وعنه يعنى عن الامام أحمد رحمه الله وقولهم تصامعناه لتسبته إلى الامام أحمد أيضاً هذا كلامه قلت وإذا أطلقوا الشرح أرادوا به شرح المقنع المسمى بالشافى لابن أبى عمر المتقدم وهذا اصطلاح خاص والاقالة قاعدة ان شارح متن متى أطلق الشرح أو الشارح أراد به أول شارح لذلك المتن لكن لما كان كتاب المقنع أصلاً لتون المتأخرين وكان شمس الدين أول شارح له لاجرم استعملوا

هذا الاصطلاح ولا مشاحة فيه وكثيرا ما يطلق المتأخرون الشيخ ويريدون به شيخ الاسلام ابن تيمية ومنهم ابن قندس في حواشي الفروع واذا أطلق الامام على ابن عقيل وأبو الخطاب شيخنا أرادوا به القاضي أبا يعلى واذا أطلقه ابن القيم وابن مفلح صاحب الفروع أرادوا به شيخ الاسلام وقال صاحب الاقتاع ومراصد بالشيخ يعنى حيث أطلق شيخ الاسلام بحر العلوم أبو العباس أحمد بن تيمية انتهى. وقد سلك طريقته من جاء بعده ثم اعلم أن الاصحاب في مصنفاتهم كثيرا ما يستعملون المبهمات في الاسماء والكتب فيقيد ذلك مقلدا على من لا اطلاع له على كتب الطبقات والتاريخ فمن ثم خطر لي أن ابين بعض ذلك خدمة للتبتين وتذكرا لغيرهم فاقول *
ابن المنادي هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبدالله توفي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة *
ابن قاضي الحليل أحمد بن الحسن بن عبدالله بن أبي عمر المقدسي من بني قدامة من تلامذة شيخ الاسلام بن تيمية صاحب كتاب الفائق توفي سنة احدى وسبعين وسبعائة وله اختيارات في المذهب *

ابن حمدان أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب بن حمدان النخعي الحرائي الفقيه الاصولي له الرعاية الصغرى والكبرى وفيها نقول كثيرة جداً وبعضها غير محرو توفي سنة خمس وتسعين وسبعائة *
أبو بكر النجاء أحمد بن سلمان بن الحسن بن اسرائيل بن يونس المحدث توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة *

الانرم أحمد بن محمد بن هاني الطائي الامام الجليل الحافظ مات بعد الستين ومائتين وكان عنده تيقظ عجيب أثني عليه بحبي بن معين وقال ابراهيم بن الاصفهاني هو أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن روي عنه النسائي وجماعة وقال في تذهيب السكال أبو بكر الانرم الحراساني البغدادي الاسكافي الفقيه الحافظ أحد الاعلام صاحب السنن عن أحمد بن حنبل وأبي نعيم وعفان والقاضي وخلق روي عنه النسائي قال ابن حبان كان من خيار عباد الله انتهى. وهو أحدنا قليل روايات الامام أحمد وأحد أكثر أصحابنا المتقدمين يقولون عن أحاديث رواه الانرم *

الحلال أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر سمع الحديث من ابن عرفة وغيره صاحب الجامع والعلل والسنة والطبقات وتفسير الفريخ والادب وهو الذي جمع

في كتابه الروايات عن الامام أحمد كما أسلفنا ذلك توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة *
(ابن نصر الله) أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر شيخ المذهب ومفتي
الدير المصرية البغدادى الأصل ثم المصري صاحب حواشي المحرر والفروع توفي
سنة أربع وأربعين وثلاثمائة *

(الحربي) اسمه ابراهيم بن اسحاق بن ابراهيم صاحب غريب الحديث
ودلائل النبوة توفي سنة خمس وثمانين ومائتين وهو أحد الناقلين مذهب أحمد
عنه قاله في المطامير وقال هكذا قدناء عن بعض شيوخنا وكذا سمعته من غير واحد منهم *
ابن شاقلا بسكون القاف وقبح اللام هو ابراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان
ابن شاقلا الفقيه الاصولي توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة *

(ابن البنا) الحسن بن احمد بن عبد الله بن البنا البغدادى الامام الفقيه المقرئ
المحدث الواعظ له نحو من خمسمائة مصنف وهو صاحب كتاب المجرد في الفقه
وشرح الحرقي توفي سنة احدى وسبعين وأربعمائة *

(ابن حامد) الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادى امام الحنابلة في
زمانه ومؤيديهم ومعلمهم وأستاذ القاضي أبي إيلي له الجامع في المذهب وشرح الحرقي
توفي سنة ثلاث وأربعمائة *

(صاحب البلغة في الفقه) الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى بن مسلم الربيعي
البغدادى توفي سنة احدى وثلاثين وسبعمائة *

(صاحب الوجيز) الحسن بن يوسف بن محمد بن أبي السري الدجيلي ثم
البغدادى الامام الفقيه للفن الف الوجيز في الفقه وكتابا في اصول الدين ونزهة
الناظرين وتنبيه الناقلين وله قصيدة لامية في الفرائض توفي سنة اثنتين
وثلاثين وسبعمائة *

(حرب السكراني) حرب بن اسماعيل بن خلف الحنظلي السكراني ممن
روي مسائل عن الامام احمد *

(ابن شيخ السلامة) حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسين بن بدران
شرح بعض الاحكام لمجد الدين ابن تيمية وهو من المنتصرين لشيخ الاسلام ابن
تيمية والعارفين بفتاواه توفي سنة تسع وستين وسبعمائة *

(حنبل بن اسحاق بن حنبل الشيباني ابن عم الامام أحمد كان ثقة ثباته وثقه الدارقطني قال حنبل جمتا عمي وأولاده وقرأ علينا المسند وما سمعته منه يعني تاما غير ناو قال لنا ان هذا الكتاب قد جمته وانقيته من أكثر من سبعة آلاف وخمسين ألفا فما اختلف الناس فيه من حديث رسول الله فارجعوه اليه فان وجدتموه فيه والافليس بحجة توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين *

(الطوفي) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي ثم البغدادي الفقيه الاصولي الملقب صاحب مختصر الروضة الاصولية وشرحهامشرحاتنا عجيبا وشرح الحرقى توفي سنة عشر وسبعائة *

(صالح ابن الامام أحمد) كان أكبر أولاده وكان أبوه يحبه ويكرمه وقل عن أبيه مسائل كثيرة توفي سنة ست وستين ومائتين .

(عبد الله) ابن الامام أحمد كان ثباته ثقة حافظا وثقه ابن الخطيب وغيره توفي سنة تسعين ومائتين *

(موفق الدين) عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الاصل ثم الدمشقي الصالح قال ابن غنيمة ما عرف أحدا في زماننا أدرك درجة الاجتهاد الا موفق انتهى . وهو مؤلف المنقي والكافي والمقتع والمعدة ومختصر الهداية في الفقه توفي سنة عشرين وسبائة *

(المههم شرح الحرقى) تأليف الفقيه الزاهد عبد الله بن أبي بكر ابن أبي البدر الحربي البغدادي توفي سنة احدى وثمانين وسبائة *

(الوجيز) تأليف عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن اسماعيل ابن أبي البركات * الزربراني البغدادي فقيه العراق ومفتي الاق حكي عنه في التصدي الارشاد أنه طالع المنقي للموفق ثلاثا وعشرين مرة وعلق عليه حواشي توفي سنة تسع وعشرين وسبائة * (القواعد) تصنيف العلامة الحافظ شيخ الحنابلة في وقته عبد الرحمن

ابن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي توفي سنة خمس وتسعين وسبائة * (ابن رزين) عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله بن نصر بن عبيد القسائي الحواري ثم الدمشقي كان فقيها فاضلا اختصر المنقي في مجلدين وسمى ما اختصره التهذيب توفي سنة ست وخمسين وسبائة *

(الحاوى) تصنيف الفقيه عبدالرحمن ابن عمر ابن أبى القاسم بن على الضرير البصري حفظ كتاب الهداية لابى الخطاب توفى سنة أربع وثلاثين وسبعمائة *
(الشارح) وصاحب الشرح) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى ثم الصالحى الامام الفقيه الزاهد شرح المقنع فى عشر مجلدات مستمدا من المتن ومضى قال الاصحاب قال فى الشرح كان المراد هذا الكتاب ومضى قالوا الشارح أرادوا مؤلفه توفى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة *

(غلام الحلال) عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن دارا الامام المحدث الفقيه يكنى بابى بكر له الثاقب والتنبه والمقنع وزاد المسافر فى الفقه وكثيرا ما يقول أصحابنا قاله أبو بكر عبد العزيز فى الثاقب ونحو هذه العبارة توفى سنة ثلاث وستين وثلاثمائة *

(الرسطنى) عبدالرزاق بن رزق الله ابن أبى بكر بن خلف ابن أبى الهيثم الفقيه المحدث المفسر لم أر له ذكرا فى كتب الفقهاء على أنى وجدت بخط محمد ابن كنان الصالحى أنه رأى له شرحا على الحرقى مزجا فى مجلدين قلت ورأيت له تفسيرا للقرآن سماه رموز الكنوز وهو تفسير جليل فى أربع مجلدات يذكر فيه أحاديث يروها بالسند ويناقش الزمخشري فى كشفه ويذكر فروع الفقه على الخلاف بدون دليل وبالجملة هو تفسير مفيد جدا لمن طالعه توفى سنة ستين وسبعمائة *
(الشريف أبو جعفر) الهاشمى البامى له ذكر فى كتب أصحابنا وهو

عبدالحق بن عيسى يصل نسبه بالعباس بن عبد المطلب رضى الله عنه كان مختصرا الكلام ملبس التدريس جيد الكلام فى المناظرة عالما بالفرائض وأحكام القرآن والاصول له مقامات فى منع البدع عند الخلفاء توفى سنة سبعين وأربعمائة *

(المنتخب) تصنيف عبد الوهاب ابن عبد الواحد بن محمد بن على الشيرازى ثم الدمشقى الفقيه الواعظ له المنتخب فى الفقه مجلدان والمفردات والبرهان فى اصول الدين توفى سنة ست وثلاثين وخمسمائة *

(النية) تأليف شيخ العصر وقدة المارقين عبدالقادر بن أبى صالح عبد الله ابن جنكى دوست الجبلى البغدادي المشهور *

(المجد) عبد السلام بن عبد الله ابن أبى القاسم الخضر بن محمد بن على

ابن تيمية الحراني الفقيه الملقب بالمقرئ الملقب بمجد الدين جد شيخ الاسلام احمد ابن تيمية صاحب المنتقى والمحرر في الفقه ومسودة منتهى الغاية في شرح الهداية بيض بعض الشرح وله مسودة في أصول الفقه زاد فيها ولده عبد الحليم ثم حفيده شيخ الاسلام وله كتاب احاديث التفسير توفي سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة * (ابن الزاغوني) علي بن عبد الله بن نصر بن السري الزاغوني البغدادي الفقيه المحدث الواعظ أحد أعيان المذهب صنف الاقناع والواضح والخلاف الكبير والفردات والتلخيص في الفرائض توفي سنة سبع وعشرين وخمسمائة *

(ابن عبدوس) علي بن عمر بن أحمد بن عماد بن أحمد بن علي بن عبدوس الحراني الفقيه الواعظ له كتاب المذهب في المذهب وله تفسير كبير توفي سنة تسع وخمسين وخمسمائة وعقيل بفتح العين *

(ابن عقيل) علي بن محمد بن عقيل البغدادي الامام الفقيه الاصولي المقرئ الواعظ أوجد المجتهدين صاحب المؤلفات وستاني ترجمته في تراجم السكار من أصحاب أحمد وله كتاب الفصول والتذكرة وكفاية الملقى سبع مجلدات كبار ورؤس المسائل وغير ذلك في الفقه توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة *

(الحرقمي) عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقمي بكسر الحاء المعجمة وفتح الراء المهمة نسبة الى بيع الحرق ذكروه السعدي هو صاحب المختصر المشهور توفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة *

(البوشنجي) محمد بن ابراهيم بن سعيد بن موسى أحد الناقليين الروايات عن الامام أحمد توفي سنة تسعين ومائتين * (ابن أبي موسى) محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي صاحب الارشاد توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة *

(ابن تيم) محمد بن تيم الحراني الفقيه له المختصر المشهور في الفقه وصل فيه الى أثناء كتاب الزكاة توفي قريبا من سنة خمس وسبعين وسبعمائة *

(الآجري) عبد الحمزة وضع الحليم وتشديد الراء المهمة محمد بن الحسن ابن عبد الله له مصنفات منها كتاب النصيحة في الفقه وعادته فيه أنه لا يذكر الا اختيارات الاصحاب توفي سنة ستين وثلاثمائة *

(أبو يعلى) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء علامة
الزمان قاضى القضاة مجتهد المذهب بل المجتهد المطلق له الخلاف الكبير والاحكام
السلطانية وشرح الحرقي وستاى ترجمته توفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .
(البلفة) تصنيف محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله
ابن تيمية الحرانى الفقيه المفسر فخر الدين وله فى الفقه الترغيب والتلخيص والبلغة
وهو أسفرها وشرح الهداية لابى الخطاب ولم يسمه وهو ابن عم مجد الدين توفى
سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة *

(المستوعب) بكسر العين تأليف محمد بن عيد الله بن الحسين السامرى
بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مدينة سر بن رأى بضم السين له فى الفقه المستوعب
والفروق وكتاب البستان فى الفرائض وغير ذلك توفى سنة عشر وسبعمائة .
(الناظم) محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسى الفقيه المحدث له منظومة
الآداب صغرى وكبرى والفرائد تبلغ خمسة آلاف بيت وكتاب النعمة جزآن
ونظم المفردات وكلاهما على روى الدال توفى سنة تسع وتسعين وسبعمائة *

(الحلوانى) محمد بن على بن محمد بن عثمان بن مرقا الحلوانى له كفاية المبتدى
فى الفقه مجلد وكتاب فى أصول الفقه مجلدان توفى سنة خمس وخمسمائة .

(المفردات) اسم لمؤلفات متعددة فى هذا النوع اشهرها عند المتأخرين الالفية
المسميات بالنظم المفيد الاحمدى فى مفردات الامام أحمد للقاضى محمد بن على بن
عبد الرحمن بن محمد الخطيب توفى سنة عشرين وثمانمائة *

(المطالع) تصنيف محمد بن أبى الفتح ابن أبى الفضل الفقيه المحدث النحوى
الغوى وقد سمي كتابه هذا المطالع على أبواب المقنع فسر فيه الكلمات الفريية الواقعة
فى المقنع على نمط المغرب الحنفية والمصباح للشافعية غير أنه رتبته على أبواب الكتاب
لاعلى حروف المعجم ثم أتبعه بتراجم الاعلام المذكورين فى المقنع فصار كشرح
مختصر توفى سنة تسع وسبعمائة .

(أبو يعلى الصغير) محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن احمد بن الفراء
هو ابن أبى يعلى المتقدم توفى سنة ستين وخمسمائة .

(الفروع) تصنيف محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسى ثم الصالحى

الارمني شيخ الحنابلة في وقته واحد المجتهدين في المذهب توفي سنة ثلاث وستين وسبعمائة .
(الزركشي) محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصري شرح الخرقى شرحا لم
يسبق الى مثله وكلامه فيه يدل على فقه قس وتصرف في كلام الاصحاب وله شرح
على الخرقى مختصر وصل فيه الى اثنا باب الاضاحى وله غير ذلك مما لم يكمل توفي
سنة اربع وسبعين وسبعمائة .

(ابوالخطاب) محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلواذى البغدادي أحد
المجتهدين في المذهب له في الفقه الهداية والانتصار وهو الخلاف الكبير وله الخلاف
الصغير سماه رؤس المسائل وله كتاب التمهيد في أصول الفقه توفي سنة عشر وخمسمائة .
(ابن المنجا) منجا بن عثمان بن اسعد بن المنجا النخعي الفقيه الاصولي للقرن النعموي
له الممتع شرح الممتع توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة .

(المروزي) هيدام بن قتيبة أحد الناقلين مذهب أحمد عنه توفي سنة اربع
وسبعين ومائتين *

(ابن الصيرفي) يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحراني الفقيه
المحدث المعمر بفتح الميم المشددة أحد مشايخ شيخ الاسلام ابن تيمية نقل عنه
صاحب الفروع في كتاب الجنائز في باب عيادة المريض توفي سنة ثمان وسبعين وسبعمائة *
(ابن هيرة) يحيى بن محمد بن هيرة الدوري ثم البغدادي الوزير عون الدين
شرح الصحيحين في عدة مجلدات وسماه الافصاح عن مآني الصحاح ولما بلغ فيه
الى شرح من يرد الله به خيرا يبقفه في الدين شرح الحديث وتكلم على الفقه
وذكر المسائل المتفق عليها واختلف فيها بين الأئمة الاربعة وقد أفرد الناس من
الكتاب وجملوه مستقلا في مجلد لطيف وقد اطلعت عليه فوجدته كتابا نائما
وهذا الشرح صنفه في ولايته الوزارة وجمع الناس عليه من المذاهب حتى قدموا من
البلاد الشاسعة وأثقف عليه نحو مائة الف دينار وثلاثة عشر الف وحدث به
واجتمع الخلق العظيم لسماعه عليه (قلت) سقى الله تلك الايام التي كان بها الاعناء
بالم ثم ولت واضمحلت حتى لم يبق في أيامنا وفي بلادنا للعلم رسم ولا ظل توفي
سنة ستين وخمسمائة *

(الازجى) يحيى بن يحيى الازجى الفقيه صاحب نهاية المطالب في علم المذهب

قال برهان الدين ابن مفلح في المقصد الارشد هو كتاب كبير جدا هذا فيه حذو نهاية المطلب لامام الحرمين وأكثر استمداده من الجرد للقاضي أبي يلى والفصول لابن عقيل وفيه أشياء ساقطة لتحقيق فيها قال ابن رجب ويلب على ظني أنه توفي بعد المائة بقليل *

(ابن قندس) أبوبكر بن ابراهيم بن قندس تقي الدين البجلي صاحب حواشي الفروع وحواشي المحرد توفي سنة إحدى وستين ومائة *
(البدع) شرح المقنع تأليف ابراهيم بن محمد الاكل بن عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي الصالحى وكتابه البدع في أربع مجلدات وهو شرح حافل بمزج مع المتن هذا فيه حذو الحلى الشافعى في شرح المنهاج الفرعى وفيه من القوائد والقول مالا يوجد في غيره وصنف في الاصول كتابا سماه مرقاة الوصول الى علم الاصول وله المقصد الارشد في ذكر أصحاب الامام أحمد توفي سنة أربع وثمانين ومائة وهنا انتهى بنا المقال في بيان جل المبهمات التي يذكرها الاصحاب وأرجو الله أن يكون ذلك البيان وافيا بالمقصود ومفيدا للمستغلين قائمة تبذل لى الاجر والثواب من الله الكريم الوهاب بمنه وكرمه هذا ولنختم هذا المقد بقوائد (الاولى) لا بداتها الناطر في كتابي هذا أن يكون قد طرق سمعك لفتة أهل الرأي وحينئذ قاعلم أن أصحاب الرأي عند الفقهاء هم أهل القياس والتأويل كأصحاب أبي حنيفة النعمان وأبي الحسن الاشعري والتأويل علم مايؤل إليه الكلام من الخطأ والصواب ويقابلهم أهل الظاهر وهم مثل داود الظاهري وابن حزم ومن نحا نحوها (الثانية) المراد بذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام وأعيان التابعين وأتباعهم وأئمة الدين بمن شهد له بالامامة دون من رعى يدعة أو شهر بلقب غير مرضي كالخوارج والروافض والصدقية والمرجئة والجبرية والجهمية والمنزلة والكرامية ونحوهم ثم غلب ذلك القب على الامام أحمد وأتباعه على اعتقاده من أى مذهب كانوا قيل لهم في فن التوحيد علماء السلف هذا ما اصطلاح عليه أصحابنا والمحدثون وقال ابن حجر الفقيه في رسالته شن الغارة الصدر الاول لا يقال الا على السلف وهم أهل الترون الثلاثة الاول الذين شهد لهم النبي ﷺ بهم خير القرون وأما من بعدهم فلا يقال في حقهم ذلك *

(الثالثة) متى قال قهاؤنا ولو كان كذا ونحوه كان إشارة الى الخلاف وذلك كقول صاحب الاقتاع وغيره في باب الاذان ويكرها ان يعني الاذان والاقامة للنساء ولو بلا رفع صوت فانهم أشاروا بلو الى الخلاف في المسألة ففى الفروع وفي كراعتها يعنى الاذان والاقامة للنساء بلا رفع صوت وقيل مطلقا روايتان وعنه يسن لمن الاقامة وفاقا للشافعى لا الاذان خلافا لماك انتهى . فقله ولو بلا رفع صوت إشارة الى الرواية الثانية وقالوا أيضا ولا يكره ماء الحمام ولو سخن بنجس وفي هذه المسألة خلاف أيضا فقد قال فى الفروع وعنه يكره ماء الحمام لعدم تحري من يدخله فاحفظ هذه القاعدة فانها مهمة جدا *

(المقد السابع)

فى ذكر الكتب المشهورة فى المذهب وبيان طريقة بعضها
وما عليه من التعليقات والحواشى حسب الامكان

تلم أيها الفاضل العلمى ان الخوض فى هذا البحر الزاخر صعب المسلك بعيد المرمى خصوصا فى هذا الزمان المعاند للعلم وأهله حتى رمام فى سوق الكساد ونادى عليهم بالحرمات فأتى أن يجول فى هذا الميدان ويناضل أولئك الفرسان مع انه تمضى على الشهور بل الاعوام ولا أرى أحدا يسألنى عن مسألة فى مذهب الامام احمد لا تراض أهله فى بلادنا وتخلص ظله منها فلذلك أصبح اشتغالى بغير الفقه من العلوم وان اشتغلت به فاشتغالى اما على طريقة الاستنباط واما على طريقة كتب الأئمة على اختلاف مذاهبهم ولولا أملى بنفع سكان جزيرة العرب من الحنابلة لما حركت فيما رأيت من القوائد قفا ولا خاطبت رسما منها ولا طلالا ولكن إنما الاعمال بالنيات والله مطلع على السرائر نعم ان كثيرا من سكان الجزيرة وخصوصا أهل نجد أكثر الله من أمثالهم يذلون الآن النفيس والتفيس بطبع كتب هذا المذهب ويحيون وفاة الكتب المنبرسة منه فاحببت مشاركتهم فى هذا الإجر وأقدمت على ذكر الكتب المشهورة ليتنبه أهل الخير اليها فيبرزونها

مطبوعة طبعها حسنا لينتفع بها أهل هذا المذهب وغيرهم كما هي عادتهم في عمل الخير
فقلت مستعينا بالله تعالى *

لقد كانت دمشق فيما مضى أكثر بلاد الاسلام مدارس وكل مدرسة كان
بها خزانة كتب تضم ما يحتاج اليه أهل المدرسة وكان في مدارس الخابطة من
كتبهم ما يبهر العقول وخصوصا المدرسة العربية الشيعية التي بالصالحية فانها كان
بها من خزائن الكتب مالا يوجد في غيرها ثم تلاعبت أيدي المختلسين في تلك
الخزائن حتى تركوها وما بها ورنة واحدة ولم يبق بين أيدي الناس إلا ما يتناغمه
طوفان الجهل وسلم من أفواه الارضة ومع هذا فانك ترى تلك البقية الباقية
تكاد أن لا يكمل منها كتاب وليت هذه البقية من سفر من أسفار أو جزء من
أجزاء مبدولة لمن ينتفع بها ولكن الزمان قضى عليها أن تكون في خزائن
الجاهلين الذين لا ينتفعون بها ولا ينفقون وتلك البلية عمت قانا لله وأنا اليه راجعون
فلم يبق لنا إلا أن نذكر منها بعضا مما اطلعنا عليه عسى أن ينتفع بصنعنا من يطلع
على كتابنا أو يستدرك عليه مستدرك فيكون لنا أجر البقي *

﴿ المنفى ومختصر الخرقى ﴾

أشهر في مذهب الامام احمد عند المتقدمين والمتوسطين مختصر الخرقى ولم
يخدم كتاب في المذهب مثل ما خدم هذا المختصر ولا اعطني بكتاب مثل ما اعطني
به حتى قال العلامة يوسف بن عبد الهادي في كتابه الدر الثقي في شرح ألقاظ
الخرقي قال شيخنا عز الدين المصري ضبطت للخرقي ثلاثمائة شرح وقد اطلعنا
له على ما يقرب من عشرين شرحا وسمعت من شيوخنا وغيرهم أن من قرأه
حصل له أحد ثلاث خصال إما أن يملك مائة دينار أو يلى القضاء أو يصير صالحا
هذا كلامه وقال في المقصد الارشد قال أبو اسحاق البرمكي عدد مسائل الخرقى
الغان وثلاثمائة مسألة فاظنك بكتاب ولع مثل أبي اسحاق في عدد مسائله وما ذلك
إلا لمزيد الاعتناء به وكتب أبو بكر عبد العزيز على نسخة مختصر الخرقى خالفني
الخرقي في مختصره في ستين مسألة ولم يسما وقال القاضى أبو الحسين ابن الفراء
تبعها فوجدتها ثمانى وتسعين مسألة انتهى وبالجملة فهو مختصر بديع لم يشتهر متن

عند المتقدمين اشتهاره وأعظم شروحه وأشهرها المغني للإمام موفق الدين المقدسي وقد كان في تسع مجلدات ضخام بخطه وأغلب نسخه الآن في ثلاثة عشر مجلدا وطريقته في هذا الشرح أنه يكتب المسألة من الحرقى ويكملها كالترجمة ثم يأتي على شرحها وتبيينها ويبين ما دللت عليه بمنطوقها ومفهومها ومضمونها ثم يتبع ذلك ما يشبهها مما ليس بذكر في الكتاب فتحصل المسائل كتراجم الابواب ويبين في كثير من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه ويذكر لكل إمام ما ذهب اليه ويشير الى دليل بعض أقوالهم ويعزو الاخبار الى كتب الأئمة من أهل الحديث ليحصل التفقه بدلولها والتمييز بين صحيحها ومعلولها فيستند الناظر على معرفتها ويعرض عن مجهولها والخاص انه يذكر المسألة من الحرقى ويبين غالباً روايات الامام بها ويتصل البيان بذكر الأئمة من أصحاب المذاهب الاربع وغيرهم من مجتهدى الصحابة والتابعين وقاصيهم ومالم من الدليل والتعليل ثم يرجع قولاً من أولئك الاقوال على طريقة فن الخلاف والجدل ويتوسع في فروع المسألة فاصبح كتابه مفيداً للمسلم كافة على اختلاف مذاهبهم وأضحى المطلع عليه ذاك معرفة بالاجماع والواقف والخلاف والمذاهب المتروكة بحيث توضح له مسالك الاجتهاد فيرتفع من حضيض التقليد الى ذروة الحق المبين ويمرح في روض التحقيق قال ابن مفلح في المقصد الارشد اشغل المؤلف بتأليف المغني أحد كتب الاسلام فبلغ الامل في لإنائه وهو كتاب بليغ في المذهب تصب فيه وأجاد فيه وجعل به المذهب وقرأه عليه جماعة وأثنى ابن غنيمة على مؤلفه فقال ما عرف أحداً في زماننا أدرك درجة الاجتهاد الا موفق وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ما رأيت في كتب الاسلام مثل الحلى والحلى لابن حزم وكتاب المغني للشيخ موفق الدين في جودتهما وتحقيق ما فيهما ونقل عنه انه قال لم تطب نفسي بالافتاء حتي صارت عندي نسخة المغني نقل ذلك ابن مفلح وحكى أيضاً في ترجمة الزريراني صاحب الوجيز انه طالع المغني ثلاثاً وعشرين مرة وعلق عليه حواشي وحكى أيضاً في ترجمة ابن رزين انه اختصر المغني في مجلدين ومما التهذيب وحكى أيضاً في ترجمة عبد العزيز بن علي بن العزيز بن عبد العزيز البغدادي ثم المقدسي المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة انه اختصر المغني *

وما اطلعنا عليه من شروح الخرقى شرح القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين
ابن الفراء البغدادي وهو في مجلدين ضخمين وبعض نسخه في أربع مجلدات
وطريقته انه يذكر المسألة من الخرقى ثم يذكر من خالف فيها ثم يقول ودليلنا
فيفيض في إقامة الدليل من الكتاب والسنة والقياس على طريقة الجدل مثاله انه
يقول مسألة قال أبو القاسم ولا يتعد النكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين أما
قوله لا يتعد إلا بولي فهو خلاف لابي حنيفة في قوله الولي ليس بشرط في نكاح
البالغة دليلنا فيذكر دليل المسألة سالكا مسلك فن الخلاف ثم يقول وقوله
بشاهدين من المسلمين خلافا لمالك وداود في قولها الشهادة ليست بشرط في
انقاد النكاح وخلافا لأبي حنيفة في قوله يتعد بشاهد وامرأتين ويتعد
نكاح المسلمة والكتانية بشهادة كافرين ثم يقول دليلنا على مالك وداود
كذا وكذا وعلى أبي حنيفة كذا وكذا والفرق بين هذا الشرح وبين المنفى
أن المنفى يسلك قريبا من هذا المسلك ويكثر من ذكر الفروع زيادة على ما في
المتن فلذلك صار كتابا جامعاً لمسائل المذهب وأما أبو يعلى فإنه لا يذكر شيئا زائدا
على ما في المتن ولكنه يحقق مسائله ويذكر أدلتها ومذاهب المخالفين لها فاذا طبع
المنفى مع شرح القاضي قرب الناظر فيها من ان يحيط بالمذهب دلائل وقروا
وحصلت له معرفة بيقية المذاهب وتلك غاية قصوى يحتاجها كل محقق وقد نظم
الخرقي الفقيه الاديب القوي الزاهد الشاعر المفلح بجي بن يوسف بن يحيى بن
منصور بن المعمر بفتح الميم المشددة بن عبدالسلام الانصاري الصرصي الزيراني
الضريير صاحب الديوان المشهور في مدح النبي ﷺ المتوفى سنة ست وخمسين
وسبائة شهيدا قتله التتار وقد نظم الخرقى نظما صدره بخطبة نرا قال فيها جعلت
أكثر تعويلي في نظمي هذا على محض الخرقى فيما نقلته اذ كان في نفسي أوثق من تابهته
وسمى نظمه البصرة القيمة والحجة المستقيمة ثم ذكر أنه كان قد عزم على نظم ربيع
العبادات ثم شرح الله صدره لا كمال الكتاب ففعل ونظمه من بحر الطويل وحرف
الروي اللال قال في أوائل النظم *

يا طالباً للعلم والعمل استمع * ماقلت مخصوصاً بمذهب أحمد

ان من اختار الامام ابن حنبل * إماماً له في واضح الشرح بهدى

فاشرع في ذكر الطهارة أولا * وهل عالم إلا بذلك يتبدى
وقال في آخر النظم *
الذين قاعدتها وسبعا مثاتها * وسبعين بيتاً ثم أربعة زد
بعد المئين الست والأربع التي * تلتها الثلاثون استتمت قيد
بصرصر في أيام أشرف مالك * أمور الوري المستنصر بن محمد
وناظمها يحيى بن يوسف أقصر الأنام إلى غفران رب مجد
ثم أن الصرصري نظم زوائد الكافي على الخرقى في كتاب مستقل والنسخة
التي رأيتها وجدت أولها مغروما إلى باب المسح على الخفين فلم أدر شرطه فيها
والنظم من بحر الطويل على روي اللال أيضا وقال في آخرها
فخذها هداك الله أخذ موفق * لفر المعاني حافظ متسد
مسائل فقه واضحات لناشد * بايات شعر راقعات لمنشد
وعندها الفنان كن خير الف * لها محمد الآثار منها ومحمد
تخيرتها مما حوى ابن قدامة السموقي في الكافي تخير مقتد
همالفتنا صدق له وبلغه * بتوفيقه تكفى الضلال وتهتدي
وأسندت منظومي إليه تبركا * بالفاظه الحسني تبرك أرشد
فبذني وما ألفت من قبلها إذا * حفظتهما حفظ اليبس المجود
وطارحت أهل البحث من قهائنا * بما حوت الثنتان ترشد وترشد
وألّف في لغات الخرقى وشرح مفرداتها يوسف بن حسن بن عبد الهادي
كتابا سماه الدر النقي في شرح الفاظ الخرقى وهو في مجلد هذا فيه حذو صاحب
المطلع ورتبه على أبواب الكتاب وقد رأيت بخطه في خزانة الكتب النمشية
المودعة في قبة الملك الظاهر ببيروت وحكى في آخره أنه فرغ من تأليفه سنة
ست وسبعين وثمانمائة وبالجملة فهو كتاب نافع في باب هذا ما أمكنني الاطلاع
عليه من مواد مختصر الخرقى *

(المستوعب)

بكسر الذين المهمة تأليف العلامة مجتهد المذهب محمد بن عبد الله بن الحسين

ابن محمد بن قاسم بن إدريس السامري بضم الميم وكسر الراء مشددة المتقدم ذكره وهو كتاب مختصر الالفاظ كثير الفوائد والمغاني ذكر مؤلفه في خطبته أنه جمع فيه مختصر الخرقى والتنبية للخلال والارشاد لابن أبي موسى والجامع الصغير والخصال للقاضي أبي يعلى والخصال لابن البناء وكتاب الهداية لابن الخطاب والتذكرة لابن تقيي ثم قال فمن حصل كتابي هذا أغناه عن جميع هذه الكتب المذكورة إذ لم أخل بمسألة منها الا وقد ضمنته حكمها وما فيها من الروايات وأقاويل أصحابنا التي تضمنتها هذه الكتب اللهم الا أن يكون في بعض نسخها قصاص ولقد تحررت أصح ما قدرت عليه منها ثم زدت على ذلك مسائل وروايات لم تذكر في هذه الكتب قتلها من الشافعي لعلام الخلال ومن المجرد ومن كفاية المفتي ومن غيرها من كتب أصحابنا هذا كلامه وبأجملة فهو كتاب أحسن متن صنف في مذهب الإمام أحمد وأجمه وقال في كتابه أنه لم يتعرض فيه لشيء من أصول الدين ولا من أصول الفقه ويكرهه من ذكر الآداب الفقهية أنهى وهو في مجلدين ضخمين وقد حذا حذوه الشيخ موسى الحجاوي في كتابه الافناع لطالب الانتفاع وجملة مادة كتابه وان لم يذكر ذلك في خطبته لكنه عند تأمل الكتابين يتبين ذلك رحمهما الله تعالى *

الكافي

هو في مجلدين للشيخ موفق الدين المقدسي صاحب المفتي يذكر فيه الفروع الفقهية ولا يخلو من ذكر الادلة والروايات قال مصنفه في خطبته توسعت فيه بين الاطالة والاختصار وأومأت الى أدلة مسائل مع الاختصار وعزوت أحاديثه الى كتب أئمة الامصار ورأيت كتابا لطيفا للمحافظ الكبير صاحب الاحاديث المختارة محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن اسماعيل بن منصور السعدي المقدسي الملقب بالضيا في تخريج أحاديث الكافي وقد توفي حافظ سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة *

المعدة

كتاب مختصر في الفقه لصاحب المفتي جرى فيه على قول واحد مختاره وهو

سبل المارة بصاح العبدتين وطريقته فيه أنه يصدر الباب بحديث من الصحاح ثم يذكر من الفروع ما إذا أدققت النظر وجدتها مستنبطة من ذلك الحديث فترقى همة مطالعه الى طلب الحديث ثم يرتقى الى مرتبة الاستنباط والاجتهاد في الاحكام ولنفاسته ولطف مسلكه شرحه الامام بحر العلوم الثقلية والعقلية أحمد بن تيمية الملقب بشيخ الاسلام فزيته بمسالكه المعروفة وأفرغ عليه من لباس الاجادة صنوفه وكساه حلل الدليل وحلاه بحلى جواهر الخلاف وزينه بالحق والانصاف فرضي الله عنهما ولقد رأيت منه المجلد الاول أوله أول الكتاب وآخره باب الآذان *

مختصر ابن تيميم

مؤلفه ابن تيميم المتقدم يذكر فيه الروايات عن الامام أحمد وخلاف الاصحاب ويذهب فيه تارة مذهب التفريع وآونة الى الترجيح وهو كتاب نافع جدا لمن يريد الاطلاع على اختيارات الاصحاب لكنه لم يكمل بل وصل فيه مؤلفه الى أثناء كتاب الزكاة الى قوله فصل ومن غرم لاصلاح ذات الين اي فانه بسطى من الزكاة وطريقته فيه أنه اذا قال شيخنا يكون المراد به ناصح الدين أبو الفرج ابن أبي الفهم وطن بعضهم أنه يريد به أبا الفرج الشيرازي وهو غلط *

رؤس المسائل

للشريف الامام الاوحد عبد الخالق بن عيسى بن أحمد ابن أبي موسى الهاشمي المتقدم وطريقته فيه أنه يذكر المسائل التي خالف فيها الامام أحمد واحدا من الائمة أو أكثر ثم يذكر الادلة منتصرا للامام ويذكر الموانق له في تلك المسألة بحيث أن من تأمل كتابه وجده مصححا للذهاب وذاهبا من أقوالها للذهب المختار فجزاه الله خيرا *

(الهداية)

لابي الخطاب السكوفاني مجلد ضخم جليل يذكر فيه المسائل الفقهية والروايات عن الامام احمد بها فتارة يجعلها مرحلة وتارة يبين اختياره واذا قال فيه قال شيخنا أو عند شيخنا فراده به القاضي أبو يعلى ابن القرا وبالجملة فانه

حذا فيه حذو المجتهدين في المذهب للصحيحين لروايات الامام وسعنا أن الشيخ
عبد الدين عبد السلام ابن تيمية وضع عليه شرحا سماه منتهى النافذة في شرح الهداية
لكنه يعض بعضه وبقي الباقي مسودة وكثيرا ما رأينا الاصحاب يقولون عن تلك
للسودة ورأيت منها فصولا على هوامش بعض الكتب *

التذكرة

للإمام أبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي جعلنا على قول واحد في المذهب
بما صححه واختاره وهي وإن كانت متنا متوسطة لا تخلو من مرد الأدلة في بعض
الاحاديث كما هي طريقة المتقدمين من أصحابنا *

(المحرر)

كتاب في الفقه الامام مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحراني حذا فيه حذو
الهداية لابن الخطاب يذكر الروايات فتارة يرسلها وتارة يبين اختياره فيها وقد
شرحه الفقيه القرظي الممنون عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن علي بن مسعود
القمي الاصل البغدادي الملقب بهفي الدين المتوفى سنة تسع وثلاثين وسبع مائة شرحا
سماه تحرير المقرر في شرح المحرر قال في خطبته لم أذكر فيه شيء ما هو في
الكتاب من الروايات والوجوه التي ذكرها غيره لخروج ذلك عن المقصود إنما
أنا بصدد بيان ما أودع من ذلك لأغير انتهى وطريقته فيه أنه يذكر المسألة من
الكتاب ثم يشرحها في بيان مقاصدها ويبين منطوقها ومفهومها وما
تنطوي عليه من الباحث ولا يخل مع ذلك بذكر الدليل والتعليل والتحقيق فهو
من الكتب التي يليق الاعتناء بها ولحق الدين بن قنيس حاشية على المحرر ولا بد
نصر الله حواشي عليه حسنة وللإمام ابن مفلح حاشية على المحرر سماها النكت
والفوائد السنية على المحرر لمجد الدين ابن تيمية موجود في خزانة
الكتب الخديوية بمصر *

(المقنع)

هو في مجلد تأليف الامام موفق الدين المقدسي وقال في خطبته اجتهدت في
جمعه وترتيبه وإيجازه وقرينه وسطا بين القصير والطويل وجامعا لأكثر

الاحكام عرية عن الدليل والتعليل انتهى وذلك ان موفق الدين راعى في مؤلفاته اربع طبقات فصنف العمدة المبتدئين ثم الف المقنع لمن ارتقى عن درجته ولم يصل الى درجة المتوسطين فلذلك جمعه عريا عن الدليل والتعليل غير انه يذكر الروايات عن الامام ليجعل ثماره بجالا الى كد ذهنه ليمرن على التصحيح ثم صنف المتوسطين الكافي وذكر فيه كثيرا من الادلة لتسمو نفس قارئه الى درجة الاجتهاد في المذهب حينما يرى الادلة وترقع نفسه الى مناقشتها ولم يجعلها قضية مسئلة ثم الف للمختصين من ارتقى درجة عن المتوسطين وهناك يطلع قارئه على الروايات وعلى خلاف الامة وعلى كثير من أدلتهم وعلى ما لهم وما عليهم من الاخذ والرد فمن كان فقيه النفس حينئذ مرّن نفسه على السمو الى الاجتهاد المطلق إن كان أهلا لذلك وتوفرت فيه شروطه والابقى على أخذه بالتقليد فهذا هي مقاصد ذلك الامام في مؤلفاته الاربع وذلك ظاهر من مسالكه لمن تدبرها بل هي مقاصد أئمتنا السكبار كآبى يعلى وابن عقيل وابن حامد وغيرهم قدس الله أرواحهم (واعلم) أن لاصحابنا ثلاثة متون حازت اشتهاً أياً اشتهار أولها مختصر الخرقى فان شهرته عند المتقدمين سارت مشرقاً ومغرباً الى أن الف الموفق كتابه المقنع فاشتهر عند علماء المذهب قريباً من اشتهار الخرقى الى عصر التسعائة حيث الف القاضي علاء الدين المرادوي التنقيح المشبع ثم جاء بعده تقي الدين احمد ابن النجار الشهير بالفتوحى فجمع المقنع مع التنقيح في كتاب سماه منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات فكف الناس عليه وهجروا مساواه من كتب المتقدمين كسلا منهم ونسياناً لمقاصد علماء هذا المذهب التي ذكرناها آنفاً وكذلك الشيخ موسى الحجاوى الف كتابه الاقناع وحذا به حذو صاحب المستوعب بل أخذ معظم كتابه منه ومن المحرر والفروع والمقنع وجمعه على قول واحد فصار معول المتأخرين على هذين الكتابين وعلى شرحيهما (ولما) عكف الناس على المقنع أخذ العلماء في شرحه فأول شارح له الامام عبد الرحمن ابن الامام أبي عمر محمد بن احمد بن قدامة المقدسي فانه شرحه شرحاً وافياً سماه بالشافى وقال في خطبته اعتمدت في جمعه على كتاب المتنى وذكر فيه من غيره ما لم أجده فيه من الفروع والوجوه والروايات ولم أتك من كتاب المتنى الا شيئاً

يسيرا من الادلة وعزوت من الاحاديث ما لم يعزما أمكنني عزوه هذا كلامه وبالجملة
 فطريقته فيه أنه يذكر المسألة من المقنع فيجعلها كالترجمة ثم يذكر مذهب
 الموافق فيها والخالف لها ويذكر ما لا يملك من دليله ثم يستدل ويحلل المختار ويشرح
 دليل الخالف فسلوكه مسلك الاجتهاد الا أنه اجتهد مقيد في مذهب أحمد *
 ثم شرحه القاضي برهان الدين ابراهيم بن محمد الاكل بن عبدالله بن محمد
 ابن مفلح المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة وشرحه في أربع مجلدات ضخام مزج المتن
 بالشرح ولم يتعرض به لمذاهب الخالفين الا نادرا وماله فيه الى التحقيق وضم الفروع
 سالكا مسلك المجتهدين في المذهب فهو أنفع شروح المقنع للتوسطين وعلى طريقته
 سرى شارح الاقناع ومنه يستمد رأيت من شروحه أيضا المقنع شرح المقنع
 لسيف الدين أبي البركات ابن المنجا المتقدم ذكره قال في خطبته أحببت أن أشرح
 المقنع وأبين مراده وأوضحه وأذكر دليل كل حكم وأصححه وطريقته أنه
 يذكر المسألة من المفتى ويبين دليلها ويحقق المسائل والروايات ولم يتعرض لغير
 مذهب الامام ثم لما انحطت الهمم عن طلب الدليل وغاض نهر الاشتغال بالخلاف وأكب
 الناس على التقليد البحث وكادت كتب المتقدمين ومسالكهم أن تذهب أدراج
 الرياح انتصب لنصرة هذا المذهب وضم شمله العلامة الفاضل القاضي علاء
 الدين على ابن سليمان السعدي المرداوى ثم الصالحى فوجد أهل
 زمنه قد أكبوا على المقنع فألف عليه شبه شرح سماه بالانصاف في معرفة
 الراجح من الخلاف وطريقته فيه أنه يذكر في المسألة أقوال الاصحاب ثم
 يجعل المختار ما قاله الاكثر منهم سالكا في ذلك مسلك ابن قاضي عجلون في تصحيحه
 لنهاج النووي وغيره من كتب التصحيح فنصار كتابه مقنيا للقلد عن سائر كتب
 المذهب ثم انتصب منه كتابه المسمى بالتنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع نصحيح
 فيه الروايات المطلقة في المقنع وما أطلق فيه من الوجهين أو الأوجه وقيد ما أدخل
 به من الشروط وفسر ما ألبس فيه من حكم أوله نظ واستثنى من عموم ما هو مستثنى
 على المذهب حتى خصائص النبي ﷺ وقيد ما احتج إليه بما فيه اطلاقه وبحمل
 على بعض فروعه ما هو مرتبط بها وزاد مسائل محررة وصححة فنصار كتابه
 تصحيحا لغالب كتب المذهب وبالجملة فهذا الفاضل يليق بان يطلق عليه مجدد

مذهب أحمد في الاصول والفروع وقد اتدب لشرح لغات المنع العلامة النوى محمد ابن أبي الفتح البعلی قالف في هذا النوع كتابه المطلع على أبواب المنع قاجاد في مباحث اللغة ونقل في كتابه فوائد منه ادلت على رسوخ قدمه في اللغة والادب وكثيرا ما يذكّر فيه مقالا لشيخه الامام محمد بن مالك المشهور ورتب كتابه على أبواب المنع ثم ذيله بتراجم ماذ كرفي المنع من الاعلام فجاء كتابه غاية في الجودة ووقع في طرة نسخة المنع المطبوعة بمصر ان المطلع شرح المنع وهو سهو والحق أنه شرح لغاته فدرجته كدرجة المغرب الحنفية والمصباح للشافعية واحتصر المنع الشيخ موسى الحجاوي كما سيأتي *

﴿الفروع﴾

قال في كشف الظنون هو في مجلدين للشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن مفلح الخطبي المتوفى سنة ثلاث وستين وسبعائة أجاد فيه وأحسن علي مذهبه وشرحه الشيخ الامام أحمد بن أبي بكر محمد بن الهادي الحموي سماه المقصد النجيج لفروع ابن مفلح انتهى. قلت وهو عندي في مجلد واحد ضمن وهذا الكتاب قل أن يوجد نظيره وقد مدحه الحافظ ابن حجر في الدور السكامة فقال صنف يعني ابن مفلح الفروع في مجلدين أجاد فيها الى الغاية وأورد فيه من الفروع الغربية ما بهر به العلماء وقال ابن كثير كان مؤلفه بارعا فاضلا متفننا في علوم كثيرة ولا سيما علم الفروع وله على المنع نحو ثلاثين مجلدة وعلق على كتاب المنتقى للجد ابن تيمية انتهى * وطريقته في هذا الكتاب انه جرده من دليله وتعليقه ويقدم الراجح في المذهب فان اختلف الترجيح اطلق الخلاف واذا قال في الاصح فمراده أصح الروايتين وبالجملة فقد ذكر اصطلاحه في أول كتابه ولا يقتصر على مذهب أحمد بل يذكر الجميع عليه والمتفق مع الامام احمد في المسألة والمخالف له فيها من الائمة الثلاثة وغيرهم ويشير الى ذلك بالرمز ويطلب النفس في بعض المباحث وأحيانا يتطرق الى ذكر الأدلة ويذكر من الفوائد ما ينبغي للفاضل أن يطلع عليه بحيث ان كتابه يستفيد منه اتباع كل مذهب فرحم الله مؤلفه وقد شرحه العلامة شيخ المذهب مفتي الديار المصرية بحسب الدين

أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي الأصل ثم المصري المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة وشرحه هذا أشبه بالخواشي منه بالشروح وكتب على الفروع حاشية العلامة ذو الفنون تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن قندس المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة وهذه الحاشية في مجلد وبها من التحقيق والفوائد مالا يوجد في غيرها *

(مفنى ذوى الافهام عن الكتب الكثيرة في الاحكام)

تأليف العلامة المحدث يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الشهير بابن المبرد الصالحى أخذ الفقه عن القاضي علاء الدين المرادوي وعن تقي الدين ابن قندس المتوفى سنة تسع وتسعمائة وهذا الكتاب في مجلد لطيف صدره بفن أصول الديانات يعنى التوحيد ثم باب معرفة الاعراب ثم باصول الفقه ثم بما يستعمل من الادب ثم اتبعه ببعض اصطلاحات في المذهب ثم استوصل في الفقه على فسط وحيز ثم ختمه بقواعد كلية يترتب عليها مسائل جزئية لكن ماذكره من الفنون في صدره لا يفيد إلا قائمة قليلة جداً وسلك في الفقه مسلكاً غريباً فقال في أول كتابه حكيت في القول المختار وأشير إلى المسألة المجمع عليها بأن أجعل حكمها اسم فاعل أو مفعول ومع ذلك ع وما اتفق عليه الأئمة الأربعة بصيغة المضارع وربما وقع ذلك لنا فيما اتفق فيه أبو حنيفة والشافعي في بعض مسائل لم نعلم فيها مذهب الإمام مالك أو له فيها أو في مذهب ثم قول غير المشهور فإن كان لا خلاف عندنا في المسألة فالباء وأيضاً وإن كان فيه خلاف عندنا فالثاء وأيضاً وروى فاق الشافعي فقط بالهمز وأيضاً وس وأبي حنيفة فقط بالنون وأيضاً رقم ولا أكرر فيه مسألة في علم واحد إلا لزيادة فائدة ولا يمتنع تكرارها في علمين لأن كل علم تجري فيه على أصله فربما اختلف حكمها في العلمين وربما اتفق هذا كلامه ورأيت بخط مؤلفه هذين البيتين على ظهر الكتاب *

هذا كتاب قد سما في حصره * أوراقه من لطفه متعذرة

جمع العلوم بلطفه فيجمله * يفتيك عن عشرين ألف مجلدة

وقرظه ابن قاضي أزرمات بقوله *

يا كتابا أوزى بكل كتاب * هو في الارض لوحنا المخطوط
زاد ربي منشيه علما وفضلا * ثم لازال سمعه محفوظ

(منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات)

هو كتاب مشهور عمدة المتأخرين في المذهب وعليه الفتوي فيما بينهم تأليف
العلامة تقي الدين محمد بن العلامة أحمد بن عبدالعزيز بن علي بن ابراهيم الفنوشي
المصري الشهير بابن النجار رحل الى الشام قائف بها كتابه المنتهى ثم عاد الى مصر
بعد أن حرر مسائله على الراجح من المذهب واشتغل به عامة الطلبة في عصره
واقصروا عليه ثم شرحه شرحا مفيدا في ثلاث مجلدات ضخام وغالب استمداه
فيه من كتاب الفروع لابن مفلح وبالجملة فقد كان منفردا في علم المذهب توفي سنة
اثنيتين وسبعين وتسعمائة وقرأت في طبقات الحنابلة لكمال الدين الفري الشافعي
قلنا عن ابن طولون أن العلامة المحقق أحمد بن عبد الله بن أحمد السكري صنف
كتابا جمع فيه بين المقنع والتنقيح فاخترته المنية قبل اكماله قال وقد بلغني أن
صاحبنا أحمد الفيوكاني تليذه شرع في تكملة توفي العسكري سنة عشر وتسعمائة
وقال الفري في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن أبي بكر الشويكي
النابلسي ثم الدمشقي الصالح المتوفى سنة تسع وثلاثين وتسعمائة أنه جاور في المدينة
المنورة وجمع كتاب التوضيح جمع فيه بين المقنع للشيخ موفق الدين بن قدامة
والتنقيح لملاء الدين المرداوي وزاد عليها أشياء مهمة قال ابن طولون وسبقه
الى ذلك شيخه الشهاب العسكري لكنه مات قبل اتمامه ولم يصل فيه الا الي باب
الوصايا وعاصره أبو الفضل ابن النجار فجمع كتابه المشهور بالمنتهى لكنه عقد
عباراته انتهى وشرح منتهى الارادات العلامة منصور بن يونس بن صلاح الدين
ابن حسن بن أحمد بن علي بن ادريس البهوتي شيخ الحنابلة في عصره المتوفى سنة
احدي وخسين والف وشرحه في ثلاث مجلدات جمعه من شرح مؤلف المنتهى
لكتاباه ومن شرحه نفسه على الاقناع وهو شرح مشهور مطبوع ولقد كنت
في حدود أربع عشرة وثلاثمائة بعد الالف أقت مدة في قصة دوام دمشق فقرأت
هذا الشرح وكتبت عليه حاشية وضعتها أثناء القراءة وصلت فيها الى باب السلم

في مجلد ضخم ثم خرجت من دوما الى دمشق وهناك لم أجد أحدا يطلب العلم من الحنابلة بل يندر وجود حنبلي بها ففترت همتي عن اتمامها وبقيت على ما هي عليه وللشيخ منصور حاشية على المتن وكتب الشيخ محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوتي المصري تحريرات على هامش نسخته من المتن فجرت بعد موته فبلغت أربعين كراسا وكان من الملازمين للشيخ منصور توفي سنة ثمان وثمانين والف وعلى المتن حاشية أيضا للشيخ عثمان بن محمد النجدي صاحب شرح العمدة للشيخ منصور البهوتي المتوفى سنة (١) وهي حاشية نافعة تميل الى التحقيق والتدقيق

﴿ الاقناع لطالب الانتفاع ﴾

مجلد ضخم كثير الفوائد جم المنافع للعلامة الحقوقي موسى بن أحمد بن موسى ابن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي ثم الدمشقي الصالحى بقية المجتهدين والمعول عليه في مذهب أحمد في الديار الشامية ترجمه السكالك الغزي في النعت الاكل ولم يذكر سنة وفاته ويحجم الدين الغزي في السكواكب السائرة وبالجملة فهو من أساطين العلماء وأجلهم توفي سنة ثمان وستين وتسعمائة وقد شرح كتابه الاقناع الشيخ منصور البهوتي شرحا مفيدا في أربع مجلدات وكتب الشيخ محمد الخلوتي عليه تعليقات جردت بعد موته فبلغت اثني عشر كراسا بالخط الدقيق وللشيخ منصور عليه حاشية ولصاحبه كتاب في شرح غريب لغاته *

﴿ دلائل الطالب ﴾

من مختصر مشهور تأليف العلامة بقية المجتهدين مرعي بن يوسف ابن أبي بكر ابن أحمد ابن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الكرمي نسبة لطور كرم قرية بقرب نابلس ثم المقدسي أحد أكابر علماء هذا المذهب بمصر المتوفى سنة ثلاث وثلاثين والقب وكتابه هذا أشهر من أن يذكر وللعلامة أحمد بن عوض بن محمد المرادوي المقدسي تلميذ الشيخ عثمان النجدي وكان موجودا سنة واحد ومائة والف حاشية عليه في مجلدين وقرأت في بعض الجامع أن العلامة الفاضل الشيخ مصطفى الدومي المعروف بالدوماني ثم الصالحى ثم مفتي رواق الحنابلة في مصر له حاشية لطيفة على دلائل الطالب ورأيت له كتابا سماه ضوء النيرين لفهم تفسير الجلالين وشرحا

على السكافي في العروض والقوافي ولم أعلم سنة وفاته غير أن مترجمه قال رحل إلى القسطنطينية وتوفي بها في خلافة السلطان عبد الحميد يعني الاول وكانت سلطنته من سنة ثمان وسبعين ومائة والثاني سنة ثلاث ومائتين والثاني وشرح هذا الكتاب الشيخ عبدالقادر بن عمر بن عبد القادر بن عمر بن أبي ثعلب بن سالم التغلبي الشيباني الصوفي الدمشقي ورأيت في بعض الجواميع نسبه إلى دوما دمشق الفقيه الفرضي المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة والثاني وشرحه هذا متداول مطبوع لكنه غير محدد وليس بواف بمقصود المتن وشرحه في مجلدين العلامة اسماعيل ابن عبدالكريم بن محي الدين الدمشقي الشهير بالجراعي وكانت سنة اثنتين ومائتين والثاني ولم يتم الكتاب ورأيت في ترجمة الشيخ محمد بن أحمد السافري أن له شرحا على دليل الطالب ولم نره ولم نجد من أخبرنا أنه رآه *

(غاية المنتهى)

كتاب جليل للشيخ مرعي الكرمي جمع فيه بين الاقناع والمنتهى وسلك فيه مسالك المجتهدين فأورد فيه اتجاهات له كثيرة ينفوسها بلطف ويتبعه ولكنه جاء متأخرا على حين فترة من علماء هذا المذهب وتمكن التقليد من أفكارهم فلم ينتشر انتشار غيره وقد تصدى لشرحه العلامة الفقيه الأديب أبو الفلاح عبد الحميد بن محمد ابن العماد فشرحه شرحا لطيفا دل على فقهه وجودة قلبه ولكنه لم يتمه ثم زيل على شرحه هذا العلامة الجراعي فوصل فيه إلى باب الوكالة ثم اختتمته المنية ثم تلاهما العلامة الفقيه الشيخ مصطفى بن سعد بن عبده البيهقي الرحبياني مولدا ثم الدمشقي العلامة الفقيه الفرضي المحقق مولده سنة خمس وستين ومائة والثاني وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين والثاني وابتدأ بشرح الكتاب من أوله حتى أنه في خمس مجلدات بخطه لكنه في شرحه هذا يأتي إلى المسألة من المنتهى فيقل عبارة مشرحها للشيخ منصور وإلى المسألة من الاقناع فيقل عبارة مشرحه أيضا فكانه جمع بين الشرحين من غير تصرف فإذا وصل إلى اتجاه لم يحققه بل قصارى أمره أنه يقول لم أجده لأحد من الاصحاب ثم تلاه تلميذه شيخ مشايخنا العلامة الاوحد الشيخ حسن بن عمر ابن معروف ابن عبد الله بن مصطفى ابن الشيخ شطا المتوفى سنة (١)

فاخذ في مواضع الاتجاه من الغاية والشرح واتصرت للشيخ مرعى وبين صواب تلك الاتجاهات ومن قال بها غيره من العلماء وذكر في غضون ذلك مباحث راقية وفوائد لا يستغني عنها فجاء كتابه هذا في أربعين كراسا بخطه الدقيق فلو ضم هذا الكتاب الى الشرح وطبع لجاء منه كتاب فريد في بابه ولا سيما اذا ضم اليهما ما كتبه ابن العماد والجراعي فاللهم ارفع لواء هذا المذهب وأكثر من علمائه *

(عمدة الراغب)

مختصر لطيف للشيخ منصور البهوتي وضعه للمبتدئين وشرحه للعلامة الشيخ عثمان ابن أحمد النجدي شرحا لطيفا مفيدا مسبوكا سبكا حسنا ونظما الشيخ صالح بن حسن البهوتي من علماء القرن الحادي عشر بمنظومة أولها *
يقول راجي عفو ربه الذي أبو الهدي صالح نجبل الحنبلي
وسمي نظمه وصيلة الراغب لعمدة الراغب *

(كافي المبتدي وأخصر المختصرات ومختصر الاقادات)

هذه المتون الثلاثة للفقهاء المحدث الصالح محمد بن بدر الدين بن بلبان البلباني البعلبي الاصل ثم الدمشقي الصالح كان يقرأ الذقة لطلاب المذاهب الاربعية توفي سنة ثلاث وثمانين والف وقد احتج من بعده بكتبه (قاما) كافي المبتدي فقد شرحه الورع الفقيه الاصولي الفرضي أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن مصطفى الحلي الاصل البعلبي الدمشقي شرحا لطيفا محررا توفي سنة تسع وثمانين ومائة بعد الالف وسمي شرحه الروض الندي شرح كافي المبتدي وله شرح عمدة كل فارض في الفرائض وله النذر الحرير شرح مختصر التحرير في الاصول وله غير ذلك من التعليقات في الحساب والفرائض والفقه (وأما) أخصر المختصرات فهو من مختصر جدا اختصر فيه كافي المبتدي وقد شرحه العلامة عبد الرحمن ابن عبد الله بن أحمد بن محمد البعلبي الدمشقي نزيل حلب وكان فقيها متفنا اديبا شاعرا توفي سنة اثنتين وتسعين ومائة بعد الالف وشرحه هذا محرر منقح كثيرا نفع للمبتدئين (وأما) مختصر الاقادات فقد صدره أولا بديع المبادات فجعل الكلام عليه وسطا بين الاسهاب والايجاز مستمدا عن الاقتاع ثم ذكر

أحكام البيع والربا ثم أتبعه بقوله كتاب الآداب وقصده فصولا ثم أتبعه بفضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقصده ذكر الله تعالى والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاخلاص ثم أتبع ذلك بتقيدته التي اختصر بها نهاية المتدئين لابن حمدان ثم ختم الكتاب بوصية نافعة وبالجملة فهذا الكتاب كاف وواف للمتعبدين ولقد كنت قرأت هذا الكتاب على شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عثمان المشهور بخطيب دوما وعلقت على هوامشه تعليقات انخبتها أيام بدايتي في الطلب *

(الرعايتان)

كلاهما لابن حمدان قد كنت رأيتها ثم غابا عني قال في كشف الظنون رعاية في فروع الحنبلية للشيخ نجم الدين ابن حمدان الحراني المتوفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة كبري وصغرى وحشاهما بالروايات الغربية التي لا تسكد توجد في الكتب الكثيرة أولها الحمد لله قبل كل مقال وإمام كل رغبة وسؤال الى آخره وهي على ثمانية أجزاء في مجلد شرحها الشيخ شمس الدين محمد بن الامام شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم البارزي المتوفي سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة وسمى شرحه الدراية لاحكام الرعاية ويختصر الرعاية للشيخ عز الدين عبد السلام انتهى وقال ابن مفلح في باب زكاة الثمر والزرع من كتابه الفروع عند الكلام على زكاة الزرع والتمرات ولا يستقر الوجوب الا بمجمله في الجرين والبيدر وغه يتمكنه من الاداء كما سبق في كتاب الزكاة للزوم الاخراج لإذن وقافاقانه يلزم اخراج زكاة الحب مصفى والتمر يابس وقافا وفي الرماية وقيل يجزي رطله وقيل فيما لا يثمر ولا يرب كذا قال وهذا وأمثاله لاعتبار به وإنما يؤخذ منهما أي من الرعايتين بما انفرد به بالتصريح وكذا يقدم ابن حمدان في موضع الاطلاق ويطلق في موضع التقديم ويسوي بين شيئين المعروفان التفرقة بينهما وعكسه فلها وأمثاله حصل الخوف من كتابيه وعدم الاعتماد عليهما انتهى وبالجملة فهذان الكتابان غير محررين *

﴿ مختصر الشرح الكبير والانصاف ﴾

تأليف العالم الاثري والامام الكبير محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي

يتصل نسبه بعبد مناة بن تميم التميمي ولد سنة خمس عشرة ومائة وألف وقدر حل
إلى البصرة والحجاز لطلب العلم وأخذ عن الشيخ علي أفندي الداغستاني وعن
الحديث الشيخ إسماعيل العجلوني وغيرهما من العلماء وأجازه محدثو البصرة بكتب
الحديث وغيرها على اصطلاح أهل الحديث من المتأخرين ولما امتلأ وطابه من
الآثار وعلم السنة وبرع في مذهب أحمد أخذ ينصر الحق ومحارب البدع ويقاوم
مأذخه الجاهلون في هذا الدين الخنفي والشريرة السمحاء وأعانه قوم أخلصوا
العبادة لله وحده على ما ريقته التي هي إقامة التوحيد الخالص والدعاية إليه وإخلاص
الوحدانية والعبادة كلها بسائر أنواعها لخالق الخلق وحده فحبا إلى ممارسته أنوام
ألفوا الجلود على ما كان عليه الأبناء وتدعوا بالكسل عن طلب الحق وملازموه
إلى اليوم يضربون على ذلك الوتر وجنود الحق تكافحهم فلا بقي منهم ولا نذر
وما أحقهم بقول القائل

كناطح صخرة يوماً ليوهنا قلم يضرها وأعيا قرنه الوعل
ولم يزل مثابراً على السعرة إلى دين الله تعالى حتى توفاه الله تعالى سنة ست
ومائتين وألف وطريقته في هذا المختصر أنه يصدر الياب منه بمسائل الشرح ثم
يزيل ذلك بكلام الانصاف وهو كتاب في مجلد

(هذا بيان) ما طلعت عليه من كتب هذا المذهب الجليل بما بعضه موجود
عندي وبعضه قد أودع في خزانة الكتب الدمشقية في مدرسة الملك الظاهر
بيبرس وشي يسير يوجد في خزانة الكتب الخديوية بمصر ولم أقصد بذلك تأليفا
ككشف الظنون بل القصد التنبيه على ما يمكن وجوده مما إذا طبع وانتشر اتفع
أهل العلم به أبما انتفاع والا فكتب المذهب كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر فحذروا
أيها المطالع من الاتقاد على ما كان متى من الاختصار والله يتولى الصالحين

المقد الثامن

في أقسام الفقه عند ابننا وما ألف في هذا النوع

وفي هذا العقد درر

اعلم إن اصحابنا قفنتوا في علومهم الفقهية فتونا وجعلوا لشجرتها المثمرة بأنواع

الثمرات غصونا وشعبوا من نهرها جداول تروى الصادى ومحمد سيرها السارى
 في سبيل الهدى وطريق الاقتداء ففرعوا الفقه الى المسائل الفرعية وألقوا فيها
 كتباً قد اطلعت علي بعض منها ثم أفردوا لها فيه خلاف لاحد الامة فنا وسموه
 بفن الخلاف وتارة يطلقون عليه المفردات وضموا المتناسبات فالحقوها بأصول
 استنبطوها من فن أصول الفقه وسموا قتها بالقواعد وجعلوا للمسائل المشتبهة
 صورة المختلفة حكماً ودليلاً وعلّة فنا وسموه بالفروق وعمدوا الى الاحكام التي تتغير
 بغير الازمان مما ينطبق على قاعدة المصالح المرسلة فاسسوها وسجوها بالاحكام
 السلطانية وأتوا على ما اختلقه العوام وأرباب التدليس فسموه بالبدع وعلى ما هو
 من الاخلاق مما هو لتأديب والتربية ووسموه بفن الآداب ولما كانت كتبهم
 لا تخلو عن الاستدلال بالكتاب والسنة والقياس صفوا كغيرهم في أصول الفقه
 ثم في تخريج أحاديث الكتب المصنفة في الفروع ثم عمدوا الى جمع الاحاديث
 التي يصح الاستدلال بها فجمعوها ورتبوها على أبواب كتب قههم وسموها ذلك
 فن الاحكام وألقوا كغيرهم كتب الفرائض مفردة وكتب الحساب والجبر والمقابلة
 وأفردوا كتب التوحيد عن كتب المتأولين وأكثروا فيها اقامة الدلائل انتصاراً
 لمذهب السلف فجزأهم الله خيراً ويحسن بنا هنا أن نذكر بعض ما ألفت في كل فن من
 تلك الفنون انتقاء للاجود منها فنقول

(أما) فن الخلاف فهو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع
 الشبهة وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية وهو الجدل الذي هو
 قسم من أقسام المنطق إلا أنه خص بالمقاصد الدينية وقد يعرف بأنه علم يقتد
 به على حفظ أي وضع وهدم أي وضع كالتبطل بقدر الامكان ولهذا
 قيل الجدلي أما عجيب يحفظ وضماً أو سائل يهدم وضماً وقد علت مما سبق
 في أواخر فن الاصول هذه المسالك لكن ما تقدم لك عام للجهلدين وغيرهم وما
 نحن بصدده الآن خاص بالمقلدين الذين يجهدون على قول امامهم أو على ما صح
 لديهم من رواياته ثم يسلكون مسلك فن الجدل في نصرة مقلدوه وهدم مالم
 يقلدوه وأجمع ما رأيت له لصاحبنا في هذا النوع الخلاف الكبير للقاضي أبي يلى وهو
 في مجلدات لم أطلع منه الا على المجلد الثالث وهو ضمن أوله كتاب الحج وآخره

باب السلم وقد سلك فيه مسلكا واسعا وتفنن في هدم كلام الخصم تقننا لم أره في غيره واستدل باحاديث كثيرة لكن تعقبه في أحاديثه الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن ابن علي المعروف بابن الجوزي الصديقي القرشي البكري المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة وصحى كتابه هذا التحقيق في مسائل التعليق قال في أوله هذا كتاب نذكر فيه مذهبنا في مسائل الخلاف ومذهب الخالف ونكشف عن دليل المذهبين من النقل وكشف مناصف لأنميل لنا ولا علينا فيما نقول ولا نحازف وسيحمدنا المطالع عليه ان كان منصفاً والواقف ويعلم أننا أولى بالصحيح من جميع الطوائف ثم قال كان سبب اثاره الغرم تصنيف هذا الكتاب أن جماعة من اخواني ومشايعي في الفقه كانوا يسألوني في زمن الصبا جمع احاديث التعليق وما صح منها وما طعن فيه وكنت أنواني عن هذا لسببين أحدهما اشتغالي بالطلب والثاني ظني أن ما في التعليق من ذلك يكفي فلما نظرت في التعليق رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح ويعرض عن الصحاح ويقلد بعضهم بعضا فيما يتقل ثم قد اتهم المتأخرون ثلاثة أقسام القسم الاول قوم غلب عليهم الكسل ورأوا أن في البحث تعباً وكلفة فتعجلوا الراحة واقتنعوا بما سطره غيرهم والقسم الثاني قوم لم يهتدوا الى أمكنة الاحاديث وعلموا أنه لا بد من سؤال من يعلم هذا فاستنكفوا عن ذلك والقسم الثالث قوم مقصودهم التوسع في الكلام طلباً للتقدم والرياسة واشتغالهم بالجدل والقياس ولا التفات لهم الى الحديث لآلئ تصحيحه ولا الى الطعن فيه وليس هذا شأن من استظهر لدينه وطلب الوثيقة في أمره ولقد رأيت بعض الاكابر من الفقهاء يقول في تصنيفه عن الفاظ قد أخرجت في الصحاح لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذه الالفاظ ويرد الحديث الصحيح ويقول هذا لا يعرف وإنما هو لا يعرفه ثم رأيه قد استدل بحديث زعم أن البخاري أخرجه وليس كذلك ثم نقله عن مصنف آخر كما قال قهلبا له ثم استدل في مسألة فقال دليلنا ما روي بعضهم أن النبي ﷺ قال كذا ورأيت جمهور مشايخنا يقولون في تصانيفهم دليلنا ما روي أبو بكر الخلال بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودليلنا ما روي أبو بكر عبد العزيز بإسناده ودليلنا ما روي ابن بطة بإسناده وجمهور تلك الاحاديث في الصحاح وفي المسند وفي السنن غير أن السبب في اقتناعهم

بهذا التكامل عن البحث والعجب عن ليس له شغل سوى مسائل الخلاف ثم
قد اقتصر منها في المناظرة على خمسين مسألة وجهور هذه الخمسين لا يستدل فيها
بحديث فا قدر الباقي حتى يتكامل عن المبالغة في معرفته ثم قال فصل والزم عندي
عن قد لته من الفقهاء وجماعة من كبار المحدثين عرفوا صحيح النقل وسقيمه
وصنفوا في ذلك فاذا جاء حديث ضيف بخالف مذهبهم يبنوا وجه الطعن فيه
وان كان موافقا لمذهبهم سكتوا عن الطعن فيه وهذا ياتي عن قلة دين وغلبة
هوى ثم روي باسناده الى وكيع انه قال اهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم وأهل
الاهواء لا يكتبون إلا ما لهم ثم إن ابن الجوزي أخذ في تخریج احاديث التعليق
باسناده على شرط ذكره هو فقال وهذا حين شروعا فيما اندبنا له من ذكر
الاحاديث معرضين عن العصبية التي نتقدها في مثل هذا حراما هذا وموضع
كتابه أنه يذكر المسألة فيقول مثلا مسألة الطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره
ثم يفيض في بيان الحديث فيذكره أولا باسناده ثم يتكلم عليه بكلام كاف شاف
وقد ألمع الفاضل كاتب جلي في كتابه كشف الظنون الي كتاب ابن الجوزي
فقال التحقيق في احاديث الخلاف لابي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي
البغدادى الحنبلى المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة ومختصره للبرهان ابراهيم بن
علي بن عبد الحق المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة انتهى ثم تلاه الامام الحافظ
محمد بن احمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد
ابن قدامة الجماعلى الاصل الصالحى ولد سنة أربع وسبعمائة وتوفى سنة أربع
وأربعين وسبعمائة وكان من أصحاب شيخ الاسلام ابن تيمية فتقح التعليق لابن
الجوزي وحذف أسانيد ونسب احاديثه الى من خرجها من الائمة الاعلام وتكلم
عليها بما يليق بها وسمى كتابه التحقيق في احاديث التعليق وهو في مجلدين والكلام
على المسائل قد شغلت كتب الخبابة المطولة به ولا سيما شروح المتقدمين *

وأما المفردات فهي من جنس الخلاف ولقد رأيناها وسمي هذا الاسم للمفردات
للقاضى أبى يعلى الصغير والمفردات لابی الخطاب محفوظ الكلوذاني وقد سمي كتابه
بالاقتصار في المسائل الكبار وكلاهما يذكران أفراد المسائل الكبار من الخلاف بين
الائمة وينصرا الى مذهب الامام أحمد مع ذكر ما استدلل به اصحاب كل امام لتصرة

امامه وهدمه ومفردات الامام أبي الوفاء علي بن عقيل البندادي من هذا النوع واعلم أنك متى رأيت في كتب اصحابنا الاطلالة في الدليل فاعلم أن هناك خلافا حتى في شرحي الاقتاع والمنتهى وآخر من علمناه صف في نوع المفردات العلامة محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد بن سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر ابن الشيخ أبي عمر بن قدامة المتوفى سنة عشرين وثمانمائة فإنه نظم المسائل المقتبة بالمفردات في الفية من بحر الرجز قال في خطبتها *

وهذه مسائل قهيمة * أرجوزة وحيرة الفية
أذكر فيها ما به قد اتفرد * إمامنا في سلك أبيات تمد
وهو الامام أحمد الشيباني * العلم الخبر التقي الرباني
عن مذهب الثمان ثم ابن ألس * والشافعي كلهم يحكي القبس
فقى فروع الفقه حيث اختلفوا * أذكر ما عني عليه أقف
وكلم قد جاء من أقواله * منفردا بذلك عن أمثاله
فإنه إما عن الرسول * أو صاحب أو تابع مقبول
مصدق إذا ان شئت بالإمامي * والنظرو طالع كتب الاسلام
واعلم بان أصحابنا قد صنفوا * في المفردات جملا والقوا
لكنهم لم يقصدوا هنا النمط * بل قصدوا الرد على الكيا ققط
فإنه أعنى كيا قد صنفنا * في مفردات أحمد مصنفنا
وقصد الرد عليه فيها * وكان فيما قد عني سفيها
غالب ما قال بأنه اتفرد * فإنه سهو ووم فليرد
فإنه لم يتبر بالاشهر * ولا خلاف مالك في النظر
وانما يقصد فيما الفا * إذا رأى قولا ولو مزيفا
لاحمد قد خالف الثمانا * والشافعي نصب البرهانا
فصحيح الاصحاب ما قد صيحا * منها وما كان اليه ينبغي
ويبنوا أغلاطه ووجهه * وناقشوه لفظه وكله
فابن عقيل منهم والقاضي * سبط أبي يعلى يعزم ماضي
كذلك الجوزي والزاغوني * وغيرهم بالجد لا بالهون

أكثرهم ردا عليه اقتصروا * ونصبوا أدلة وانصروا
وابن عقيل زادنا مسائل * مشهورة وناصبها دلالات
لكنه حذا كما قدما * ينصر غير أشهر قد قدما
أوما يكون مالك قد وافقا * امامنا فيما له قد حقا
فتلك اذ قد حررت قل * والفردات أصلها يحل
اذ قد أدخلوا بالكثير منها * وأدخلوا المعنى تعلما عنها
أحييت أن اسير ما قد ذكروا * والنظم الصحيح اذ يحمر
وانف مالا يسلم التفريد * فيه وما يسر لي أزيد
بفتيا على الصحيح الأشهر * عندنا كذا لأصحاب أهل النظر
وهكذا فسائر المذاهب * والخلف ذكرا ليس من مطالي
الا اذا ما اختلف الصحيح * فذكره حينئذ تليح
أو ان يكن قائل ذاك الحكم * مفصلا كما تري في النظم

ثم أن الناظم استرسل في موضوعه وأما رقت ما رأيت من هذا النظم لآبائه من
الفائدة المتعلقة بموضوعنا وأما الكيف فهو بكسر الهزنة واللام ساكنة والكاف مكسورة
بدها مشاة تخمة فمنه بالصجمة الكبير ويقال له الكيا الهرامي وهو على بن محمد
ابن علي إمام أصحاب الشافعي في زمانه والمناظر عنهم برع في الفقه والاصول
والخلاف وولي تدريس النظامية بغداد ترجمه الشيخ عبد الوهاب السبكي في طبقات
الشافعية وعد من مؤلفاته أحكام القرآن وشفاء المسترسلين في مباحث المجتهدين
وقصص مفردات أحمد وله كتابان في أصول الفقه وكان عبدنا فار الشافعي يقول عنه
كان ثاني القراني بل أبلغ وأطيب في النظر والصوت وأبين في العبارة والتميز منه
وان كان النزالي أحد وأصوب خاطر أو أسرع وأما وعبارة منه وله سنة خسين
وأربعائة وتوفي سنة أربع وخمسمائة وكانت بينه وبين الزيني والد امامنا الحنفين
منافسة وحكي ابن رجب وابن مفلح في طبقاتهما أن أبا الوفاء علي بن عقيل البغدادي
كان كثير المناظرة للكي الهرامي فكان الكيا ينشده *

ارفق ببعدك أن فيه فهاهة * جبلية ولك العراق وماؤها

قال السلفي ما رأيت عينا مثل الشيخ أبي الوفاء ابن عقيل ما كان أحد يقدر

أن يسلكم معه لفزارة علمه وحسن إرادته وبلاغة كلامه وقوة حجته ولقد تسلكم
يوماً مع شيخنا أبي الحسن الكيا الهرامى في مسألة فقال شيخنا ليس هذا مذهبك
فقال له أبو الوفاء أنا لي اجتهد متى ما طالبنى خصمي بحجة كان عندى ما أدفع به
عن نفسي وأقوم له بحجتي فقال له شيخنا كذلك الظن بك *
(وأما) القواعد وهى أن تؤخذ القاعدة الاصولية ثم يفرع عنها ما يليق بها
من الفروع وقد رأينا كتاباً في خزانة الكتب العمومية في دمشق بخط مؤلفه
وعلى ظهره بخط يوسف بن عبد الهادي ما لفظه. يقال أنه لا بن قاضي الجبل وطريقة
هذا الكتاب ذكر القاعدة أولاً. مثاله أن يقول الجائر والألزام ثم يفرع على هذه
القاعدة بقوله الوكالة تصرف بالاذن ومن المعلوم أنه ليس لازماً لمن طرف الآذن
ولا من طرف المأذون له بل لكل واحد منهما أن يقبل وأن لا يقبل ابتداءً
واستدامة وقد يكون في بعض المواضع في الخروج عن الوكالة ضرر فيخرج خلاف
كما لو وكله في بيع الرهن ليس له عزله في قول وفي الوصية ليس للموصى عزل نفسه
بعد موت الموصى في قول فهو يشبه من وجه المقود اللازمة بخير في ابتدائها ولا
يخير بعد انعقادها ولزومها ثم أنه يقول ما ثبت للضرورة والحاجة ويقدر الحكم
بقدرها ثم يفرع عن هذه القاعدة قوله من وجب عليه أمر لدفع ضرر إذا زال
الضرر لم يلزمه عوض مثل نفقة القريب إذا مضى الزمان ومثل المضارب إذا فصل
ما عليه فعليه يأخذ أجرته لا أن دفع الأجرة إنما كان لتحصيل المقصود وقد حصل
فلا عوض انتهى. وبذلك قد علمت مسلك كتب القواعد وللإمام ساجان بن عبد القوي
الطوفي الحنبلي المتوفى سنة عشرين وسبع مائة كتابان في هذا النوع (أحدهما) القواعد
الكبرى (والثاني) القواعد الصغرى وللحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن
رجب البغدادي ثم الدمشقي المتوفى سنة خمس وتسعين وسبع مائة كتاب في القواعد
يدل على معرفة تامة بالمذهب قال في كشف الظنون وهو كتاب نافع من عجائب الدهر
حتى أنه استكثر عليه وزعم بعضهم أن ابن رجب وجد قواعد مبددة لشيخه
الإسلام ابن تيمية فجعلها وليس الأمر كذلك بل كان رحمه الله فوق ذلك انتهى *
ومن هذا النوع القواعد لعل الدين على بن عباس البجلي الحنبلي المعروف بابن
اللاحام المتوفى سنة ثلاث وثمان مائة وهى قواعد مختصرة مفيدة جداً وفي أوله نحو تسع

ورقات تشتمل على كشف مسائل هذا الكتاب مرتبة على أبواب الفقه رؤيت في خزنة الكتب العمومية في دمشق (وأما) الفروق تصد كراسنوى الشافعى في كتابه مطالع الدقائق أن المطارحة بالمسائل ذوات المآخذ لأؤلفه المتفقه والإجابة المختلفة المفترقة من مآثر أفسكار العلماء انتهى * وهذا النوع كثير اماما وجدنى في كتب الفروع وشروح المتنوف وقد أفرد بالتأليف وقد اطلعنا على كتاب في هذا المسلك لآى عبدالله السامري بضم ليم وكسر الراء مشددة مساهة بالفروق وذكر فيه المسائل للتبعية صورة الاختلاف أحكامها وإدلتها وعليها بان يقول مثلا: خروج النجاسات من غير السيلين ينقض الوضوء كثيرها ولا ينقض يسرها والفرق بينهما ماروي الدارقطني عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء وإنما الوضوء من كل دم سائل» وهذا نص قاطع فى الفرق ثم أنه يستدل فى هذا المبيع فتارة بمجلد الفرق من الخديث كما علمت وتارة من جهة التواعد الاصولية وهو كتاب نافع جد *

(وأما) الاحكام السلطانية قصد اطلعت على ثلاث مؤلفات فى هذا النوع لاصحابنا (أولها) الاحكام السلطانية لمجلد مفيد جد الامام أبى يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (والثانى) لشيخ الاسلام تقي الدين الامام أحمد بن حنبل (والثالث) للامام شمس الدين محمد بن القيم والاخير ان مطبوعان (وأما) مناهضة البدع فأجمع كتاب رأيته لاصحابنا كتاب تلييس ابليس للحافظ أبى الفرج غنبد الرحمن ابن الجوزي ربه على أبواب الفقه وقال فيه الانبياء جاؤا بالبيان الكافى فاقبل الشيطان يخلط بالبيان شيها فرايت أن أحذر من مكائده وقسمته ثلاثة عشر بابا ينكشف بمجموعها تلييسه وتدليسه وهو كتاب فى مجلد نافع جدا ولا يستغنى عنه طالب الحق ولا الفقيه ولا المعبد (١) وللشيخ موفق الدين المقدسى رسالة فى ذم الموسوسين أجاد فيها وأقاد وقد علق عليها حاشية تقيسة وكتب فى هذا النوع لغير اصحابنا كثيرة جدا فجزى الله الكل خيرا (وأما) فن الآداب فانه فن شريف وقد بذ كرم فرقا فى كتب الفقه كالمتنوع والاقناع ومختصر الافادات وغيرهم وقد أفرده كثير من الاصحاب بالتأليف كابن موسى وغيره وأجمع مارأيناه صنف فى هذا النوع كتاب الآداب الشرعية والمصالح المروية لشمس الدين محمد بن مفلح (١) هذا الكتاب طبعناه والحمد لله وعلقنا عليه له ادارة الطباعة

صاحب الفروع فإنه جمع فيه كثيرا من كتب من تقدمه في هذا النمط وسرد
أسماءها في خطبة كتابه وقال في أوله (أما) بعد فهذا كتاب يشتمل على جمل كثيرة
من الآداب الشرعية والمصالح المرعية يحتاج الى معرفته الى آخر ما قاله وهو في
مجلدين أجاد فيهما وأفاد ووفى بل مراد وله أيضا الآداب الصغرى في مجلد وللإمام
الفتية المحدث محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي المتوفى سنة تسع وتسعين
وتسماية منظومتان في هذا النوع من بحر الطويل والروي دال أحدهما صغرى
وقد شرحها الشيخ شرف محمد الحجاوي والثانية الفية وقد شرحها الشيخ علاء
الدين المرادوي ثم الشيخ محمد السفاريني الحنبلي وسمى شرحه غذاء الألباب
بشرح منظومة الآداب فجاء شرحا نفيسا في مجلدين وقد طبع فلاحا إلى الترجمة
عنه ولابن عبد القوي ولع كثير في الآداب فإنه كثر ماضن مؤلفاته المنظومة
منه ككتابه النعمة وهو جزء آن والفرائد يبلغ خمسة آلاف بيت وكلها على روي
الدال فرحم الله الجميع *

(وأما) فن الأصول فقد تقدم لك بيانه والقصد هنا ذكر ما اطلعتنا عليه مما
الف فيه واتفق الا تقع منها المشتغل بهذا الفن ولتقسم ذلك الى قسمين أولها
المتون المختصرة واليك بيانها *

قواعد الأصول ومبادئ الفصول لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحى بن
عبد الله بن علي بن مسعود القطيعي الأصل البغدادي الفقيه الفرضي المقتضى المتوفى
سنة تسع وثلاثين وسبعمائة وهذا المختصر في نحو سبع وعشرين ورقة اختصره
من كتاب له سماه تحقيق الأمل وجرده عن الدلائل وهو مختصر مفيد
في الأصول لملي ابن عباس البعلبي الحنبلي المعروف بابن اللحام جملة محذوف التعليل
والدلائل وأشار فيه الى الخلاف والوافق في غالب المسائل وهو في نحو خمس
وأربعين ورقة *

مختصر الروضة القدامية للإمام سليمان الطوفي مشتمل على الدلائل مع التحقيق
والتدقيق والترتيب والتعذيب يخرط مع مختصر ابن الحاجب في صلك واحد وقد
شرحه مؤلفه في مجلدين حقق فيها فن الأصول وأبان فيه عن باع واسع في هذا
الفن واطلاع وافز وبالجملة فهو أحسن ما صنف في هذا الفن وأجمعه وأضمه مع

سهولة العبارة وسبكها في قالب يدخل القلوب بلا استئذان وقد شرح المتن أيضاً الشيخ علاء الدين الصقلاني الكنعاني في مجلد ولم أره لكن رأيت علاء الدين المرادوي ذكره *

مختصر التحرير للعلامة الفقيه الأصولي النحوي محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى الشهير بابن النجار صاحب المنتهى ذكر أنه اختصر فيه كتاب تحرير المنقول من علم الأصول لعلاء الدين المرادوي وأنه محتو على مسائل مما قدمه للمرادوي أو كان عليه الأكثر من الأصحاب دون بقية الأقوال خال من قول ثالث إلا لفائدة تزيد على معرفة الخلاف من عزو مقال إلى من أياه قال ثم قال ومتي قلت في وجه فالتقدم غيره أو في قول أو على قول كان إذا قوي الخلاف أو احتلف الترجيح مع إطلاق القولين أو الأقوال إذا لم أطلع على مخرج بالصحيح ثم انت مصنفه شرحه في مجلد وسماه السكوكب المنير في شرح مختصر التحرير ثم شرحه الشيخ أحمد البعلى وسماه الذخر الحري شرح مختصر التحرير وهذا الشرحان يشدان المتوسط في هذا الفن * تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول للقاضي علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد ابن محمد المقدسى المرادوي السعدى محرر أصول المذهب وفروعه صاحب التنقيح والانصاف استمد في وضعه من غالب كتب هذا الفن وقال في أوله هذا مختصر في أصول الفقه جامع لمعظم أحكامه حاوتقواعده وضوابطه وأقسامه مشتمل على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام واتباعهم وغيرهم لكن على سبيل الإعلام اجتهدت في تحرير نقول وتهذيب أصوله وقال الفتوحى في شرح مختصره وأما وقع اختاري على اختصار هذا الكتاب دون بقية كتب هذا الفن لانه جامع لأكثر أحكامه حاوتقواعده وضوابطه وأقسامه انتهى * وقد شرحه مؤلفه في مجلدين أجاد فيهما وأفاد * القسم الثاني الكتب المطولة في هذا الفن واليك بيان بعضها (الواضح) لأن عتيق هو كتاب كبير في ثلاث مجلدات أبان فيه عن علم كالمبحر الزاخر وفضل يفهم من فضله يكابر وهو أعظم كتاب في هذا الفن حذافيه حذوا المجتهدين * التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب محفوظ الكلوذاني مجلد ضمنه سلك فيه مسالك المتقدمين وأكثر من ذكر الدليل والتعليل *

روضة الناظر وجنة المناظر - بضم الحيم وتشديد التون المفتوحة - الامام
 المجتهد موفق الدين المقدسي صاحب المغني والكافي والمقنع والعمدة وهو كتاب
 في مجلد متوسط رتبته على ثمانية أبواب عدد أبواب الجنية وترتيبها هكذا حقيقة
 الحكم واقسامه ثم تفصيل الاصول الاربعة ثم بيان الاصول المختلف فيها ثم
 تقاسيم الامناء ثم الامر والنهي والعموم والخصوص والاستثناء والشرط ودليل
 الخطاب ونحوه ثم القياس ثم حكم المجتهد ثم الترجيح وقد تبع في كتابه هذا
 الشيخ ابا حامد النزالي في المستصفي حتى في اثبات المقدمة المنطقية في اوله
 وحتى قال اصحابنا وغيرهم ممن رأي الكتاتين ان الروضة مختصر المستصفي
 ويظهر ذلك قطعا في اثبات المقدمة للمنطقية مع انه خلاف عادة الاصوليين من
 اصحابنا وكثير من غيرهم ومن متابعتهم على ذكر كثير من فصوص الفاظ
 الشيخ ابي حامد قال الطوفي في اوائل شرحه مختصر الروضة له اقول ان
 الشيخ ابا محمد التقط أبواب المستصفي فنصرف فيها بحسب رايه وأثبتنا وبقي كتابه
 عليها ولم ير الحاجة ماسة إلى ما اعتنى به الشيخ أبو حامد من درج الابواب
 تحت اقطاب الكتاب أو انه أحب ظهور الامتياز بين الكتاتين باختلاف الترتيب
 لئلا يصير مختصر الكتاب وهو انما يصنع كتابا مستقلا في غير المذهب الذي
 وضع فيه أبو حامد كتابه لان أبا حامد اشعري شافعي وأبو محمد أثري حنبلي
 وهو طريقة الحكماء الاوائل وغيرهم لا تكاد تجد لهم كتابا في طب أو فلسفة
 إلا وقد ضبطت مقالاته وأبوابه في أوله بحيث يقف الناظر الذي من مقدمة
 الكتاب على ما في اثباته وقد نهج أبو حامد هذا المنهج في المستصفي * هذا
 كلامه * ثم اعلم ان الشيخ ابا محمد اثبت في أوئل الروضة مقدمة تضمنت مسائل
 من فن المنطق كما فعل مثل ذلك النزالي ثم ابن الحاجب فمن أجل ذلك تبين
 انه كان تابعا للنزالي لان أبا محمد لم يكن متسكبا ولا منطقيًا حتى يقال غاب
 عليه علمه المألوف وقد قال الثقات ان اسحاق العلقمي لما أطلع على الروضة ورأي
 فيها المقدمة المنطقية عاتب الشيخ ابا محمد في إلحاقه هذه المقدمة في كتابه وأنكر
 عليه ذلك فأسقطها من الروضة بعد ان انشثرت بين الناس فلهاذا توجد في نسخة
 دون نسخة ولما اختصر الطوفي الكتاب أسقط المقدمة واعتذر بإعذار (منها) وهو

الذي عول عليه انه لا تحقيق له في فن المنطق ولا أبو محمد له تحقيق به أيضا فلو
 اختصرها لظهر بيان التكلف عليها من الجهتين فلا يتحقق الاتباع بها للطالب
 ويقطع عليه الوقت وأما سحق العلي - بالناء المثنى - فهو سحق بن أحمد بن محمد
 ابن علي بن غانم العلي الحنبلي الامام الزاهد القدوة كان فقها عالما أمارا بالمعروف
 نهيا عن المنكر لا يخاف أحدا إلا الله ولا تأخذه في الله لومة لائم أنكر على
 الخليفة الناصر فمن دونه وواجه الخليفة وصدعه بالحق قال بعضهم هو شيخ
 العراق والقائم بالانكار على الفقهاء والفقراء وغيرهم فيها رخصوا فيه وقال الحافظ
 المندري قيل انه لم يكن في زمانه مثله أكثر انكارا للمنكر منه وحسب على ذلك
 مدة وله رسائل كثيرة إلى الاعيان بالانكار عليهم والنصح لهم توفي سنة اربع
 وثلاثين وسنة ببلده العلك هكذا ترجمه الحافظ ابن رجب وبرهان الدين
 ابن مفلح* ولترجم إلى الكلام على الروضة فنقول انه أفجع كتاب لمن يريد
 تامل الاصول من أصحابنا فمقام هذا الكتاب بين كتب الاصول مقام المنفع
 بين كتب الفروع ولقد ابتدأت في شرحه علي وجه يوضح مناره ويكشف
 استاره ولله الحمد ولاصحابنا في فن الاصول كتب كثيرة (منها) الكافية والمختصر
 والعدة الجميع للقاضي أبي يعلى (ومنها) مسودة بنى تيمية وم الشيخ محمد الدين
 وولده الشيخ عبد الحليم وحفيده شيخ الاسلام الشيخ تقي الدين (ومنها) المنفع
 لابن حمدان (ومنها) الايضاح في الجدل للشيخ أبي محمد ابن الشيخ الامام الحافظ
 عبد الرحمن ابن الجوزي (ومنها) مختصر المنفع لابن حمدان وشرحه كلاهما لابن عبد الله
 محمد بن أحمد الحارثي المعروف بابن الجبال أحد من شرح الحرقى المتوفى سنة
 تسع وأربعين وسبعمائة (ومنها) مجلد كبير للامامة ابن مفلح صاحب الفروع قال
 الشيخ علاء الدين المرادوى وهو أصل كتابنا يعني تحرير المتقول فان غالب
 استمدادنا منه (ومنها) أصول الشيخ عبد اللز من وهو في مجلد كبير (ومنها) مجلد في الاصول
 لعل ابن عباس البعلبي (ومنها) التذكرة في الاصول لابن الحافظ عبد الغني (ومنها)
 مختصر الحاصل ومختصر المحصول ومراج الوصول الى فن الاصول والكل
 للطوفى (ومنها) غير ذلك مما يطول ذكره (وأما) تخريج احاديث الكتب المصنفة
 وكتب الاحكام (فاما) الاول فاني لم أطلع منه الا على تخريج احاديث الكافي في

الفقه للامام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن
 السعدي القديسي الحافظ الكبير لكن هذا التخريج مختصر جداً لم يشف غليلاً
 ولهذا الحافظ كتاب الاحاديث المختارة وهي الاحاديث التي تصلح أن يحتج بها
 سوى ما في الصحيحين خرجها من مسموعاته قال بعضهم هي خير من صحيح
 الحاكم انتهى * قلت وقد اطلمت منها على مجلدات بخطه قال في كشف الظنون
 نقلاً عن كتاب الشواذ الفياح التزم فيه الصيغة فصحيح فيه أحاديث لم يسبق الي تصحيحها
 قال ابن كثير وهذا الكتاب لم يتم وكان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على
 مستدرك الحاكم توفي الضياء سنة ثلاث وأربعين وستمائة (وأما) كتب الاحكام
 فاجلها وأوسعها وأنفعها كتاب منتي الاحكام للامام مجد الدين عبد السلام ابن تيمية
 فإنه جمع فيه الاحاديث التي يعتمد عليها علماء الاسلام في الاحكام انتقاهامن الكتب
 السبعة صحيحة البخاري ومسلم ومسند الامام أحمد بن حنبل وجامع الترمذي
 وسنن النسائي وسنن أبي داود وسنن ابن ماجه وتارة يذكر أحاديث من سنن
 البارقطني وغيره ورتب أحاديثه على ترتيب أبواب كتب الفقه ورتب له أبوابا
 ببعض مادلت عليه أحاديثه من الفوائد وبالجملة فهو كتاب كاف للمجتهد وقد اعتنى
 المحذون بهذا الكتاب اعتناء تاماً واشتهر عندهم اشتهاً وأي اشتهاً فشرحه
 سراج الدين عمر ابن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة لكنه لم يكمله بل
 كتب قطعة وقال في كتابه البدر المنير أحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام ابن
 تيمية المسمى بالمتقى هو كاسمه لولا اطلاقه في كثير من الاحاديث الغزو الى كتب
 الأئمة دون النحسين والضعيف يقول مثلاً رواه أحمد ورواه البارقطني رواه أبو داود
 ويكون الحديث ضعيفاً وأشد من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي ميناضعفه
 فيعزبه اليه من غير بيان ضعه فيبقى للحافظ جمع هذه المواضع وكتبها على
 حواشي هذا الكتاب أو جمعها في مصنف لتكمل فائدة الكتاب وقد شرعت في
 كتب ذلك على حواشي نسختي وأرجو أن يمامه هنا كلامه * ولحمد بن أحمد بن عبد الهادي
 صاحب تنقيح التحقيق تلميقه على المتقى أيضاً لم تسكن ثم لم يزل هذا الكتاب
 يكثر في الإقطار حتى حط ركابه في البلاد البائية فاشتهر هناك ولا كالشمس
 في رابعة النهار فعصدي لشرحه مجتهد القطر الباني محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني

سفتح الشين وسكون الواو نسبة الى قرية من قري السحامية إحدى قبائل خولان
بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم ثم صنعاني الياني وكانت ولادته سنة اثنتين
وسبعين ومائة والوفى سنة خمسین ومائین واثم فيسرا لله انعام شرحه في
ثمان مجلدات ومياه نيل الاوطار من أسرار منقح الاخبار وهو على اختصاره واف
بلمرام قد جرده عن كثير من التفرعات والمباحث خصوصاً في المقامات التي يقل
فيها الاختلاف وأطال في المواطن التي يجتدم فيها الجدال وبين مذاهب الأئمة
حتى مذهب أهل البيت ولم يتمصب فيه لمذهب بل دار مع الدليل كيما داروهذا
الشرح قد طبع في مصر وتداوله كل ذي ذهن وقاد وفكر يسو الى مدارك
الاجتهاد وغض الطرف عنه كل حسود مكابر على ذام التقليد مطبوع وعن غيره
زاجر فسال الله السلامة من شؤم التقليد الاعى ولؤم التمسب النميم وشيطانه الرجيم *
وبما اطلعنا عليه من كتب الاحكام لاصحابنا كتاب المطالع ويقال له مطالع
ابن عبيدان جمع وأليف الشيخ عبدالرحمن بن محمود بن عبيدان البليكي الحنبلي
ولد سنة خمس وسبعين وسمائة وتوفى سنة أربعين وسبعائة وكان مارق بالفتنة وغواضه
والاصول والحديث والعربية ولازم شيخ الاسلام ابن تيمية رضى الله عنه لكنه
مال في آخر أمره الى القول بوحدة الوجود واختل عقله حتى توفاه الله تعالى
وكتابه هذا في مجلد جمعه من السكتب السنة ورمز فيه الى الحديث الصحيح
والحسن ورتبه على أبواب المنفع *

(ومنها) الاحكام الكبرى المرتبة على أحكام ضياء الدين المقدسي للحافظ محمد
ابن أحمد المعروف بابن عبدالمهدي صاحب تقيح التحقيق لكنه لم يكمل بل تم
منها سبع مجلدات *

(ومنها) عمدة الاحكام الكبرى للامام الحافظ عبدالغنى بن عبد الواحد بن علي
ابن سرور الجماعلي المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ستمائة وهو كتاب في ثلاث مجلدات
عز نظيره قال في خطبته حصرت الكلام في خمسة أقسام الاول التعريف بن
ذكر من رواة الحديث إجمالا وله أسماؤه رجالها في مجلد قال أفردت هذا بكتاب سميت
العدة الثاني في أحاديثه الثالث يبين ما وقع فيه من المبهات الرابع في ضبط لفظه
ذكر هذا صاحب كشف الظنون وللحافظ المذكور كتاب عمدة الاحكام أيضا

وهي الصغرى قال في أولها أما بعد فإن بعض اخواني سألني اختصار جملة من
 أحاديث الاحكام مما اتفق عليه الامامان الامام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن
 ابراهيم البخاري ومسلم ابن الحجاج فاجبته الى سؤاله وقد بلغ هذا الكتاب خمسمائة
 حديث وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب فشرحه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
 مرزوق التلمساني المالكي المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبع مائة في خمس مجلدات
 شرحا جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد وابن العطار والفاكهاني وغيرهم وشرحه
 سراج الدين عمر ابن الملقن الشافعي المتوفى سنة اربع وثمانمائة سماه بالاعلام وهو
 من أحسن مصنفاته وشرحه صاحب القاموس محمد الدين محمد بن يعقوب
 الفيروز أبادي الشيرازي وسماه عدة الحكم في شرح عمدة الاحكام وهو مجلدان
 وكانت وفاة المجد سنة سبع عشرة وثمانمائة وشرحه السيد تاج الدين عبد الوهاب
 ابن محمد بن حسن ابن أبي الوفاء العلوي المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة
 وسماه عدة الحكم وشرحه عبد الرحمن بن علي بن خلف الشيخ زين الدين
 أبي المالبي الفارסקوري الشافعي شرحا دل على كثرة فضله وتوفى سنة ثمان وثمانمائة
 قاله في كشف الظنون ثم قال ولعل هذا عمدة الفقه وشرحه الشيخ عماد الدين
 اسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الأمير الحلبي الشافعي ذكر فيه أنه قرأ
 هذا الكتاب على ابن دقيق العيد فشرحه له على طريقة الاملاء وسماه أحكام
 الاحكام قلت وهذا الشرح مطبوع ومشهور بأنه لا بن دقيق العيد وقد رأيت
 وطالعت وشرحه أيضا البرماوي الشافعي وشرحه أيضا الشيخ أحمد بن عبد الله
 الغزي ثم الدمشقي شرحا وصل فيه الى باب الصداق ومات عنه قائمه الشيخ
 رضي الدين الغزي الشافعي الدمشقي وشرحه العلامة الشيخ محمد بن أحمد
 السفاريني الحنبلي في مجلدين وقد كنت طالعت قديما أثناء الطلب ثم أني كنت ممن
 ولع في هذا الكتاب وقرأته درسا في جامع بني أمية تحت قبة النمر ثم شرحته
 في مجلدين وسميته موارد الانعام على سلسيل عمدة الاحكام سائلا منه تعالى أن
 ينفع به من يطالع به وكرمه (١) (واعلم) أيها الطالب للحق أن البحر الزاخر في
 هذا الموضوع والمورد العذب والوايل الصيب أعما هو مسند الامام أحمد بن محمد
 ابن حنبل رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة منقلبه ومثواه وأما منع الاشتغال

(١) والله الحمد طبعناه وعلقنا عليه تعليقا يسر الناظرين

به اشتغالا كالاشتغال بالسنة أمور (أحدها) كونه مرتبا على أحاديث الصحابة وهذا الترتيب أصبح غيره ألوف عند المتوسطين والمتأخرين فصار بحيث لو أراد محدث أن يجمع أحاديث باب منه لاحتاج الى مطالعته من أوله الى آخره وهذا أمر عسر جدا (ثانيا) عزة وجوده لطوله فانه قد ضم ثلاثين ألف حديث وزاد عليه ولله الامام عبدالله عشرة آلاف حديث فصار اربعمائة الف وقد بلغنا أن الحفاظ الكبار كانوا يسيرون إذا ظفروا بجزاء منه ولم يطلع عليه بتمامه الا النادر ولقد كنت سمعت من بعض مشايخنا الخبابة عن لهم الامام بالحديث يزعمون أن المسند قد غرق في دجلة بفداد ونسكر وجوده فكنت أفند مزاعمه وأقول له اني أطلعت على معظمه في خزانة الكتب العمومية بدمشق فيعبر على ما زعمه ويقول هذا مسند عبدالله ثم أن الكتاب طبع ونحى للبيان (ثالثها) أن عزة وجوده كانت سببا لعدم خدمته كما خدمت السنة وغيرها من كتب الحديث ومع هذا فلم يعدم معنيا به وقد وقع له فيه من الثلاثيات ما ينوف عن ثلاثمائة حديث ثلاثية الاستناد وقد كنت رأيت شرحا لها للعلامة محمد بن أحمد السفة الريني الحنبلي ثم غاب عني وقد طلب مني أحد أفاضل النجديين شرحها فابتدأت به وأنا أسأل الله تعالى أن يمن بتمامه وطبعه وقد حكى الحفاظ أن الامام أحمد اشترط أن لا يخرج فامسندة الا حديثا صحيحا عنده قلت وهذا صحيح بالنسبة الى أحاديث الاحكام وقد روى عنه أنه قال إذا كان الحديث في الحلال والحرام شددنا وإذا كان في غيره تساهلنا وحكى البقاعي عن أبي موسى المديني أنه قال يقال أن فيه أحاديث موضوعة كذا قال وتبعه الحفاظ بن الجوزي في كتابه الموضوعات فأورد فيه أحاديث من مسند الامام أحمد واتصهر له الحفاظ أحمد بن حجر المسقلاني في كتابه القول المسدد في اللب عن مسند أحمد وبين خطأ ابن الجوزي ورد عليه أحسن الرد وأبلغ من ذلك أن منها حديثا مخرجا في صحيح مسلم حتى قال ابن حجر هذه غفلة شديدة من ابن الجوزي حيث حكم على هذا الحديث بالوضع ومعهما تمصّب القوم فان أحاديث المسند كلها يصح الاحتجاج بها وهي صحيحة على طريقته التي استقام عليها كما أشرنا الى بعض ذلك عند الكلام على أصوله ولعل الذين قالوا بضعف بعض أحاديث من مسنده جاءهم من طرق ضعيفة غير طريقته فضعفوها باعتبار

ما جاء من طرقها وكثيرا ما يذهب الى مثل هذا أصحاب الحديث من لا يحيط
 علما بالطرق فتأمل هذا واحفظه واعتبر به كتب الحديث فانك تجد الامر واضحا
 هذا وقد جمع غريب المسند أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بعلام ثعلب في
 كتاب ذكر فيه ما في أحاديث المسند من اللغات الغريبة وكان حنبلياروي عنه أنه
 أتم من حفظه ثلاثين ألف ورقة فيما نقل وجميع كتبه التي بأيدي الناس إنما
 أملاها بغير تصديق قاله ابن مفلح في المقصد الارشد وتوفي سنة خمس وأربعين
 وثلاثمائة واختصر المسند الشيخ الامام سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن
 المقن الشافعي المتوفى سنة خمس وثمانمائة وعليه تعلية للسيوطي في إعرابه سماها
 عقود الزبرجد وقد شرح المسند أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي تزيل
 المدينة المنورة المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة والف وقيل سنة ثمان وثلاثين وهو
 شرح مختصر مفيد كما أخبرني من أطلع عليه في خزائن الكتب بالمدينة وهو في
 نحو خمسين كراسة كبار هذا فيه حذو حواشيه على الكتب الستة واختصره
 الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشجاع الحلبي وسماه در المنتقد من مذهب أحمد
 ورأيت في خزانة الكتب العمومية بدمشق كتابا في تراجم رجال المسند تأليف
 الامام الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري سماه المقصد الاحمد
 في رجال أحمد وله أيضا المسند الاحمد فيما يتعلق بمسند أحمد والمصنف الاحمد في
 ختم مسانيد أحمد وتوفي سنة أربع وثلاثين وثمانمائة وممن رتب المسند على
 الابواب علي بن حسين بن عروة كذا ذكره السخاوي في الضوء اللامع وقال في
 المقصد الارشد علي بن عروة قلت وهكذا رأيت بخطه المشرق ثم الدمشقي الحنبلي
 المعروف بابن زكنون فانه رتب في كتاب سماه كواكب الدراري في ترتيب مسند
 أحمد على صحيح البخاري وهذا الكتاب من تعاجيب الكتب وقد وصفه السخاوي
 في الضوء فقال هذا الكتاب رتب فيه المسند وشرحه في مائة وعشرين مجلدا
 طريقته فيه أنه اذا جاء حديث الا فلك مثلا يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض
 فيضعها بجانبها وإذا مرت به مسألة فيها تصديق فرد لابن القيم أو شيخه ابن
 تيمية أو غيرها وضعه بتمامه ويستوفي ذلك الباب من المفتي لابن قدامة ونحوه
 وكل ذلك مع الزهد والورع هذا كلامه قلت وقد رأيت من هذا الكتاب أربعة

وأربعين مجلدا قرأت مجلداته ثارة مفتحة بتفسير القرآن فاذا جاءت آية فيها أو
إشارة إلى مؤلف وضعه بتمه وتارة مفتحة بترتيب المسند فيكون على نمط ما ذكره
السخاوي حتى أن فيه شرح البخاري لابن رجب الذي وصل فيه إلى باب صلاة
العبيدين وغالب مصنفات شيخ الاسلام ابن تيمية نسخت من هذا الكتاب وطبعت حيث
فيه كثير من كتبه ورسائله والناس يظنون أن ما فيه من التفسير لابن تيمية وهذا
غلط واضح لعم رأيت فيما رأيت منه مجلدين خاصين بترتيب المسند ولقد كرر جملة
هذا الرجل لراية فتقول أمره وأمر كتابه ترجمة السخاوي فقال ولقد قبل الستين وسبعائة
ولشأ في ابتدائه جمالا ثم أعرض عن ذلك وحفظ القرآن وفتحه وبرع وسمع
من علماء زمانه الحديث وسرد السخاوي مشايخه ثم قال وانقطع إلى الله تعالى في
مسجد القدم بأخر أرض القيديات بدمشق يؤدب الاطفال احتسابا مع اعتناؤه
بتحصيل نقائس الكتب وجمعها وكل ذلك مع الزهد والورع اللذين صار فيهما
منقطع النظير والتبذل للعبادة ومزيد الاقبال عليها والتقلل من الدنيا وسد رمقه
بما تكتسبه يده في لسيح العبي والاعتصار على عبادة يلبسها والاقبال على ما ينهيه
حتى صار قدوة وحدث سبع منه الفضلاء وقرئ عليه كتاب الكواكب أو
أكثره في أيام الجمع بعد الصلاة بجامع بني أمية ولم يسلم مع هذا كله من طاعن
في علاه ظاعن عن حماء حتى حصلت له شدائد ومحن كثيرة كلها في الله وهو
صابر محتسب حتى مات سنة سبع وثلاثين وثمانمائة في مسجده بالقدم وترجمه
الحافظ ابن حجر في أنباء النعم بنحو ما تقدم وقال كان لا يقبل من أحد شيئا
وثار بينه وبين الشافعية شر كثير بسبب الاعتقاد وذكره البرهان بن مفلح في
المقصد الارشد وقال رتب مسند الامام أحمد رضي الله عنه على الابواب وزاد فيه
أنواعا كثيرة من العلم وقد نوقش في ذلك وكان ممن جيله الله تعالى علي حبا الشيخ
تقي الدين ابن تيمية وكان الناس يظلمونه ويستعدون فيه الصلاح والخير ويتركون
به وبدعائه ويقصدونه من كل ناحية وكان منجما عن الناس في منزله وهو علي
طريق السلف الصالح انتهى *

ومن جمع كتابا في الاحكام العلامة الصالح يوسف بن محمد بن التقي عبدالله
ابن محمد بن محمود جمال الدين المرادوي ذكره الذهبي في المعجم المختص وقال في

حقه الإمام المقتي الصالح أبو الفضل شاب خير إمام في المذهب يعني الحنبلي شيخ
الميزان وله اعتناء بثلثين والاسناد وقال ابن حجي كان عارفا بالمذهب لم يكن فيهم
مثله مع فهم وكلام جيد في البحث والنظر ومشاركة في أصول وعربية وجمع كتابا
في أحاديث الاحكام قال البرهان بن مفلح في المقصد وكتابه هذا سماه الانتصار
وبوبه على أبواب المقتنع في الفقه وهو محفوظنا توفي سنة تسع وستين وسبعائة *

(فصل)

وأما ما اتصل بنا خبره من كتب التفسير لأصحابنا فزاد
المسير في علم التفسير وهو في أربعة أجزاء للحافظ أبي الفرج عبد
الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي البغدادي المتوفى سنة سبع وتسعين
وخمسمائة وقد كنت اطلعت على المجلد الأخير منه (ومنها) تفسير أبي البقاء عبد الله بن
الحسين بن عبد الله بن الحسين المكي الحنبلي ثم البغدادي الفقيه المقرئ المفسر النحوي
الضرر المتوفى سنة ست عشرة وسبعائة وتفسيره هذا غير تفسيره الذي هو أعراب القرآن
وهو مطبوع مشهور (ومنها) ما ذكره في كشف الظنون قال تفسير الحرقى هو الإمام
أبو القاسم عمر بن الحسين الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة
(ومنها) تفسير الفاتحة للشيخ أبي اسحاق إبراهيم بن أحمد الرقي الحنبلي الواعظ
المتوفى سنة ثلاث وسبعائة قال الذهبي في المعبر كان من أولياء الله تعالى ومن كبار
المذكرين وقال الحافظ بن رجب في طبقاته صنف تفسير القرآن ولا أعلم هل
أكمله أم لا *

(ومنها) تفسير المقدسي وهو شهاب الدين أحمد بن محمد بن الحنبلي المتوفى
سنة ثمان وعشرين وسبعائة *

(ومنها) تفسير العلامة عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن الشيخ زين الدين
أبي هريرة عبد الرحمن بن الشيخ محمد العمري العلمي المتوفى سنة (١) وقد
رأيت في مجلد يفسر تفسيراً متوسطاً ويذكر القراءات وإذا جاءت مسألة فرعية
ذكر أقوال الأئمة الأربعة بها وفيه فوائد لطيفة (وأجل) هذه التفسير كلها
وأفصحها تفسير الإمام الحافظ عبد الرزاق رزق الله بن أبي بكر بن خلف ابن أبي الهيثم

الميجاء الرستغنى الفقيه المحدث الحنبلى ولد سنة تسع وثمانين وخمسمائة وسمع من خلق كثير منهم الشيخ موفق الدين المقدسى وفتقه عليه وحفظ كتابه المفتح في الفقه . وذكر الذهبي في طبقات الحفاظ وتوفى سنة ستين وستمائة وتفسيره سماه رموز السكون وهو في أربع مجلدات وفيه فوائد حسنة ويروى فيه أحاديث باسناده وبذكر الفروع الفقهية ميناخلاف الأئمة فيها وله مناقشات مع الزمخشري ولقد اطلعت عليه وارثوت من مورده العذب الزلال وشفت مسامى بتحقيقه وارثوت من كوثر تدقيقه فرحم الله مؤلفه ههنا ما اتصل بناخبره أو رأياه من كتب التفسير لأصحابنا وأرجوه تعالى أن يوفقنى لإتمام التفسير الذي اشتغل الآن به وسمينه جواهر الافكار ومعادن الاسرار في تفسير كلام العزيز الجبار وأن يجمع عني الشواغل عن إتمامه مع إتمام شرح سنن النسائي فانه تعالى واهب الفضل ومفيض الجود *

﴿فصل﴾

(وأما ما اتصل بامن كتب الطبقات الخاصة بتراجم أصحابنا فاجلها الطبقات لأبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء القاضي الشهيد ابن شيخ المذهب القاضي أبي يعلى المقتول في داره ليلا سنة ست وعشرين وخمسمائة وقد جعل هذه الطبقات على سبب الطبقات الاولى ثم الثانية وهكذا مرتبا كل طبقة على حروف المعجم مرتبا الطبقات على تقديم العمر والوفاة وانتهى فيه الى سنة اثنتى عشرة وخمسمائة ثم ذيله الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب فوصل في الذيل الى سنة خمسين وسبعمائة ثم ذيله العلامة يوسف بن حسن ابن أحمد الحنبلى المقدسى مرتبا على الحروف وفرغ من تأليفه سنة إحدى وسبعين وثمانمائة قال في كشف الظنون وذيله أيضا الشيخ قتي الدين مفلح ولم يزد على هذا ولم أدر من مفلح *

:(ومنها) المقصد الارشد في ذكر أصحاب الامام أحمد للامامة برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح صاحب المبدع وهو كتاب مستقل في مجلد ابتداء فيه بترجمة الامام أحمد ثم رتب تراجم الاصحاب على حروف المعجم الى زمنه وكانت وفاته كما تقدم سنة أربع وثمانين وثمانمائة غير أنه مال فيه

الى الاختصار وإذا ترجم من الاصحاب من له مؤلفات يذ كر أحيانا كتابا من مؤلفاته وأحيانا لا يذ كر منها شيئا وقد ~~كنت~~ عزمت على جمع ذيل له أثناء الطلب فسودت منه جانباً ثم بعد ذلك فرت همي لعدم اشتغال الكتاب فصممت أن أجعل مأسودته ذيلاً على طبقات الحافظ ابن رجب لكونه يستوفي أسماء مؤلفات المترجم ويذ كر مالاصحاب الاختيارات كثيراً من اختياراتهم ولكونها أشهر من المقصد وأغزر فائدة (ومنها) طبقات العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العلمي القديسي وأسمها المنهج الاحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد (ومنها) الرياض اليبانة في أعيان المائة التاسعة وكتاب التبيين في طبقات محدثين المتقدمين والمتأخرين كلاهما ليوסף ابن عبد الهادي (ومنها) التتبع الاكمل لأصحاب الامام أحمد بن حنبل للفاضل الاديب محمد كمال الدين بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الدمشقي الشهير بالفزي الشافعي وهى طبقات لطيفة جمع فيها ما كان في القرن التاسع والعاشر من علماء المذهب وقد طالعت بهامة *

﴿فرائد فوائد﴾

من اللازم على من يريد التفقه على مذهب من مذاهب الائمة أن يعرف أموراً (الامر الاول) أن يعرف فن الحساب وهو العلم بقواعد يعرف بها طرق استخراج المجموعات العددية من المعلومات العددية المخصوصة والمراد من الاستخراج معرفة كمياتها وموضوعه العدد إذ يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعدد هو السكية المتألفة من الوحدات فالوحدة مقومة للعدد (وأما) الواحد فليس بعدد ولا مقوم له وقد يقال لكل ما يقع تحت المدقع على الواحد وإنما جعلنا فن الحساب مما يلزم المتفقه أن يعلمه لانه يدخل في كثير من أبواب الفقه فيحتاج اليه فيها وذلك كضبط المعاملات وحفظ الأموال في الشركة والمضاربة وقضاء الديون وقسمة التركات وغير ذلك وما من علم من العلوم الا ويحتاج اليه فيقبح بالمتفقه أن يكون جاهلاً به علويًا عنه وخصوصاً في فن الفرائض فإن مداره على الحساب ولا يستغنى عنه أبداً ومن ثم قالت الحكماء الاحسن الابتداء عند التعليم بفن الحساب لانه معارف منضجة وبراهينه منتظمة فينشأ عنه في النال عقل يدل على الصواب

وقد يقال أن من أخذ نفسه بتعلم الحساب أول أمره يغلب عليه الصدق لما في الحساب من صحة المباني ومناقشة النفس فيصير له ذلك خلقا وجود الصدق ويلتزمه مذهبا (ومن) فروع علم الحساب علم الجبر والمقابلة وإنما كان من فروعه لانه علم يعرف به استخراج مجهولات عديدة من معلومات مخصوصة على وجه مخصوص ومعنى الجبر زيادة قدر ما نقص من الجملة المعادلة بالاستثناء في الجملة الاخرى ليتعادلا ومعنى المقابلة اسقاط الزائد من إحدى الجملةتين للتعادل وقد كان لكثير من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين ولع بفني الحساب والجبر ولهم فيها مؤلفات وقيل إن أول من الف في فن الجبر الاستاذ أبو عبدالله محمد بن موسى الخوارزمي وقد كان كتابه فيه معروفا مشهورا وصنف فيه بعه أبو كامل شجاع بن أسلم كتابه الشامل وهو من أحسن الكتب فيه ومن أحسن شروحه شرح القرشي والمسلمين مؤلفات لا تحصى في هذين الفنين ثم أن الفرنجة أخذوا هذين الفنين وهذبوهما وتحجوها واختاروا أقرب الطرق وأدخلوها في مدارسها ثم أن علماء المسلمين أخذوا كتب الفرنجة وترجموها الى لغاتهم وملكوا فيها طرقهم فانقشروا انتشارا باهرا وهجرت كتب المسلمين في هذين الفنين حتى صار المشتغلون بفن الجبر يعتقدون أن هذا الفن من مخترعات علماء أوروبا ومن حقق الامر وجده من مخترعات علماء الاسلام وذلك أنه عن بعض حكمائهم تحليل المقدمة التي استعملها أرسطيدس في الرابع من الثانية من الكرة والاسطوانة بالجبر فتأدي حلها الى كتاب وأموال وأعداد متعادلة فلم يتفق له حلها بعد أن فكر فيها مليا فجزم بأنه ممنوع حتى تبعه أبو جعفر الخازن وحلها بالقطوع الخروطية ثم افقر بعه جماعة من الهندسين الى عدة أصناف منها قبض تلك الاصناف حل البعض الآخر *

(الامر الثاني) فن المساحة الذي هو فن من فنون الهندسة وهو فن يحتاج الى مسح الارض ومعرفة مقدار الارض المطلوبة بنسبة شبرا وذراعا أو غيرها أو نسبة أرض من أرض إذا قويت بمثل ذلك وهذا الفن يحتاج الى المتفقه في مسألة الماء هل يبلغ قلتي أم لا على قول الشافعي وأحمد فيما إذا كان مكان الماء مدورا أو مثلثا

أو مستطيلاً أو كان على وضع من أوضاع أشكال الهندسة وفي مسألة هل يبلغ سطح الماء عشرة في عشر على قول المتأخرين من الحنفية فيما إذا كان يحمل الماء على وضع من الأوضاع المذكورة ويحتاج اليه في قسمة الأرض المشتركة المتنازع فيها بين الشركاء ويحتاج اليه أيضاً في توظيف الحراج على المزارع والفدن وبساتين التراسه وفي قسمة الحوائط والأراضي بين الشركاء أو الورثة وأمثال ذلك وبإجملة فهو فن لا يستغني الناس عنه ويقبح بالمتفقه جبهه *

(الامر الثالث) فن الميقات إذ به تعرف جهة القبلة للصلوات وتعرف به الاوقات وتصحيح الساعات المختصة لمعرفة الاوقات وهذا يعرف بالاصطراب والعمل به رسائل وكتب كثيرة وبالربيعين الحبيب والمقنطر ولهما أيضاً رسائل وآلات أخر مشهورة وأن يعرف من التجوّم مابه يعرف القبلة وكان للفقهاء اعتناء باتباعها وهذا موفق الدين المقدسي كان من العارفين بهذا الشأن وقد ذكر في كتابه المغني لمعرفة القبلة عدة قواعد تدل على تمكنه من هذا الفن قال لازم على المتفقه أن لا يجهل *

(الامر الرابع) معرفة تراجم علماء مذهب ومالهم من المؤلفات وأن يعرف طبقاتهم وإلا قد سدر به اسم واحد من الحنابلة فيظنه حنفياً أو من الحنفية فيظنه شافعياً أو من المتقدمين فيظنه متأخراً أو من أرباب الأقوال والوجوه في مذهب فيظنه مقلداً بحتاً ومثل هذا يقبح بالمتفقه وينادي على إعطائه عن ذروة السكّال والله يتولى الصالحين *

(الامر الخامس) أن يكون له إلمام بفن العروض والتوافيق وذلك أن كل مذهب لا يخلو من كتاب فيه منظوم وقد يذكّر الفقهاء كثيراً من الشروط أو الواجبات أو السنن أو الآداب أو المسائل الفقهية منظومة ولم يذكروها كذلك إلا ترغيباً للطالب في حفظها فإذا كان المرید لحفظها جاهلاً بفني العروض والتوافيق حفظها مخنّلة الوزن غير مستقيمة وربما كان بحيث لا يفرق بين المنظوم والمنثور ولا سيما إذا كان الناسخ جاهلاً فكاتبه نظم ككتابه لنثر فهناك يفوت المقصود ويعد ذلك من الجبل وقد أدركت من علماء بلدنا السكّار من إذا قرأ نظماً قرأه كقراءته للنثر بالفرق وربما خلن فيه لحناً فاحشاً وما ذلك إلا لعدم مزاولته هذا الفن قال لائق بالمتفقه أن يملئه لئلا يكون جاهلاً به *

(الامر السادس) أن يعلم من مفردات اللغة ما به يستعين على فهم الكتاب الذي يطالع فيه والي هذا وجه الفقهاء أنظار الطلبة فقد ألف المصباح المنير للغات الشرح الكبير على الوجيز للرافعي وألف المغرب للحنفية لهذه الغاية أيضاً ولثلثها ألف المطلع على أبواب المنقح الحنبلي والدر النقي لشرح الفاظ الحنفي وألف المحجوى كتاباً في بيان غريب كتابه الإتناع فينبغي للمتفقه أن لا يكون خلواً من معرفة اللغة فان هذا يشينه ويemie *

(الامر السابع) أن يتعلم من فن التجويد ما يعرفه منه مخارج الحروف وما لا بد للقارئ أن يعلمه فان جهل مثل ذلك ربما أدخل بصلاته وخصوصاً فان لهذا مداخل في باب الامامة حيث يقول الفقهاء يقدم الاقرأ فالأقرأ ومن لم يكن عارفاً بفن التجويد كيف يميز بين القاري والأقرأ وكما رأينا من المتصدين لأقراء الفقه وللإمامة ثم أنهم إذا قرؤوا في الصلاة كانت قراءة الأعجمي أحسن حالاً من قراءتهم وربما لم يفرقوا بين السين وبين التاء المثلثة القوية ويزبدون في الكلمات حروفاً ليست منها ولم لا يشعرون ومثل هذا يعاب به العامي فضلاً عن المتفقه *

﴿ لطائف قواعد ﴾

(اعلم) أن كثيراً من الناس يقضون السنين الطوال في تعلم العلم بل في علم واحد ولا يحصلون منه على طائل وربما قضوا أعمارهم فيه ولم يرتقوا عن درجة المبتدئين وإنما يكون ذلك لاحتاد أمرين (أحدهما) عدم الذكاء الفطري واتقاء الادراك التصوري وهذا لا كلام لنا فيه ولا في علاجه (والثاني) الجهل بطرق التعليم وهذا قد وقع فيه غالب المعلمين فترام يأتي اليهم الطالب المبتدي ليتعلم النحو مثلاً فيشغلونه بالكلام على البسملة ثم على الحمدلة أياماً بل شهوراً اليوموه سعة مداركهم وغزارة عليهم ثم إذا قدر له الخلاص من ذلك أخذوا يلقنونه متناً أو شرحاً بمجواشيه وحواشي حواشيه ويحشرون له خلاف العلماء ويشغلونه بكلام من رد على القائل وما أجيب به عن الرد ولا يزالون يضربون له على ذلك الوتر حتى يرتكز في ذهنه أن نوال هذا الفن من قبيل الصب الذي لا يصل اليه الا من أوتي الولاية وحضر مجلس القرب والاختصاص هذا إذا كان الملقن يفهم ظاهراً من عبارات

المصنفين (وأما) اذا كان من أهل الشنف بالرسوم أشير اليه بأنه عالم فهو على الناس وأنزل نفسه منزلة العلماء المحققين وجلس للتعليم قباية الطالب بكتاب مطول أو مختصر فيقلعه منه سرعا لا يفتح له منه مغلقا ولا يحل له طلبها فاذا سأله ذلك الطالب المسكين عن حل مشكل انتفع أنفه وورم وقابله بالשב والشم ونسبه الى البهائم ورماه بالزندقة وأشاع عنه أنه يطلب الاجتهاد ومن أولئك من لا يروم الحفاقة لكنه يقول اننا نقرأ الكتب للتبرك بمصنفها وأكثر هؤلاء م الذين يصدرون لاقراء كتب المتصوفة قائمهم يصرحون بأن كتبهم لا يفهمها الا أهلها وأنهم انما يشغلون أوقاتهم بها تبركا ولمعري لتبرك هؤلاء بكتاب الله المنزل لكان خيرا لهم من ذلك الفضول وهؤلاء كالنبت لأرضا قطع ولاظهورا أبقي (ومنهم) من يكون دأريا بالمسائل وحل العبارات ولكنه متعاطل في نفسه فاذا جاءه طالب علم الفقه أحاله على شرح منتهى الارادات ان كان حنبليا وعلى الهداية لمن كان حنفيا وعلى التحفة ان كان شافعيا وعلى شرح مختصر خليل للحطاب ان كان مالكيًا ثم ان كان مبتدئا صاح قائلا الى الملتقى يوم الدين وان كان ممن زاول العريية وأخذ طرفا من فن أصول الفقه انتفع اتفاقا نسبيا لاحقيقها وقد تقطن فلاسفة المسلمين لهذا الداء قالف أبو نصر الفارابي رسالة في كيفية المدخل الى كتب ارسطاطليس الفلسفية وحذا حذوه قوم من علماء الشرع قاثبتوا نفا من الكلام في هذا الموضوع اذ غاية أمرهم أنهم يتكلمون على الفنون فيذكرون الكتب المختصرة في الفن والمتوسطة والمطولة وربما كان مذكروه مشهورا في أيامهم ثم عز وجوده وانقطع خبره ثم أنه بعد الالف من الهجرة الف الفاضل احدث الشيخ أحمد الميني الدمشقي كتابا لطيفا مياها الفرائد النخية في الفوائد النحوية وأشار فيه الى طرف من آداب المطالعة وقد خلصت ذلك الطرف في رسالة وزدت عليه أشياء استفدتها بالتجربة وسميت تلك الرسالة آداب المطالعة وذكرت أيضا جملة كافية في مقدمة كتابي ابضاح المعالم من شرح العلامة ابن الناطم الذي هو شرح الفية ابن مالك في النحو وحيث أن كتابي هذا مدخل لعلم الفقه أحيت أن أذكر من النصائح مايتعلق بذلك العلم فاقول لاجرم: أن التصيحة كالقروض وخصوصا على العلماء فالواجب اللديني على المعلم اذا أراد اقراء المبتدئين أن يقرئهم أولا كتاب أخصر المختصرات أو العمادة للشيخ منصور متنا ان كان حنبليا أو الغاية لابن

شجاع (١) ان كان شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا أو مصلحًا أو نورًا لا يوضح ان كان حنفياً ويوجب عليه ان يشرح له المتن بلا زيادة ولا نقصان بحيث يفهم ما اشتد عليه ومما أن يصور مسأله في ذهنه ولا يشغله بما زاد على ذلك وقد كانت هذه طريقة شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عثمان الحنبلي المشهور بخطيب دوما المتوفى بمدينة المنورة سنة ثمان وثلاثمائة بعد الالف وكان رحمه الله يقول لنا لا ينبغي لمن يقرأ كتاباً أن يتصور أنه يريد قراءته مرة ثانية لأن هذا التصور يمنعه عن فهم جميع الكتاب بل يتصور أنه لا يعود اليه مرة ثانية أبداً وكان يقول كل كتاب يشتمل على مسائل مادونه وزيادة فحقق مسائل مادونه لتوفر جدك على فهم الزيادة انتهى. ولما أخذت نصيحته مأخذ القبول لم احتج في القراءة على الاساندة في العلوم والقنون إلى أكثر من سنت سنين فجزاه الله خيراً وأسكنه فراديس جناته فإذا فرغ الطالب من فهم تلك المتن قل له الحنبلي إلى دليل الطالب والشافعي إلى شرح الغاية والحنفي إلى ملقي الأبحر والمالكي إلى مختصر خليل وليشرح له تلك الكتب على النمط الذي أسلفناه فلا يمداه إلى غيره لأن ذهن الطالب لم يزل كليلاً ووهمه لم يزل عنه بالكلية والاولى عندي للحنبلي أن يدل دليل الطالب بمعدة موفق الدين المقدسي ان ظفر بها ليأس الطالب بالحديث ويتعود على الاستدلال به فلا يبقى جامداً ثم إذا شرح له تلك الكتب وكان قد اشتغل بفن العربية على النمط المتقدم أوقفه هناك واشغله بشرح أدنى مختصر في مذهبه من فن أصول الفقه كالورقات لامام الحرمين وشرحها للحلى دون ما لها من شرح الشرح لأن قاسم العبادي والحواشي التي على شرحها فإذا أعياها قل له إلى مختصر التحرير ان كان حنبلياً مثلاً ويخبر له من أصول مذهبه ما هو اعلى من الورقات وشرحها فإذا أتم شرح ذلك اقرأه الحنبلي الروض المربع بشرح زاد المستقنع والحنفي شرح الكنز للطائى والمالكي أحد شروح متن خليل المختصرة والشافعي شرح الخطيب الشريفي للغاية ولا يتجاوز الشروح إلى حواشها ولا يقرئها إياه إلا بعد اطلاعه على طرف من فن أصول الفقه واعلم أنه لا يمكن للطالب أن يصير متقها ما لم تكن له دراية بالاصول ولو قرأ الفقه سنيناً واعواماً ومن

(١) وقد وقفنا والحمد لله لطبع شرح السلامة الحنفية على أبي شجاع وهو في غاية الوضوح وبذلك لكل حكم دليلاً وبين مرتبته من الصحة والضعف

ادعى غير ذلك كان كلامه أما جهلاً وأما مكبرة فإذا انتهى من هذه الكتب وشرحها شرح من يفهم العبارات وبدرج بعض الاشارات نقله الحنبلي إلى شرح المنتهى للشيخ منصور وروضة الناظر وجنة المناظر في الاصول والشانقي إلى التحفة في الفقه وشرح الاسنوى على منهاج البضاوي في الاصول والمالكى إلى شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي وشرح أقرب المسالك لمذهب مالك والحنفى إلى الهداية وشرح المنار في الاصول فإذا فرغ من هذه الكتب وشرحها بهم وأتمهم قرأ ما شاء وطالع ما أراد فلا حرج عليه بعد هذا واعلم * أن للبطالة وللتعليم طرقاً ذكرها العلماء وأما ثبت هنا ما أخذناه بالتجربة ثم نذكر بعضاً من طرقهم ثلاثاً يخلو كتابنا هذا من هذه الفوائد إذا عاهد هذا فاعلم أننا اهتدينا بفضلته تعالى أثناء الطلب إلى قاعدة وهي أننا كنا نأى إلى الماتن أولاً فنأخذ منه جملة كافية للدرس ثم نشتغل بمحل تلك الجملة من غير نظر إلى شرحها وتزاولها حتى نلظن أننا فهمناها ثم قبل على الشرح فنطالع المطالعة الاولى امتحاناً لفهمنا فإن وجدنا فيها فهمنا غلطاً صححناه ثم أقبلنا على تفهم الشرح على نمط ما فصلناه في المتن ثم إذا قلنا أننا فهمناه راجعنا حاشيته إن كان له حاشية مراجعة امتحاناً لفكرنا فإذا علمنا أننا فهمنا الدرس تركنا الكتاب واشتغلنا بتصوير مسائله في ذهننا حفظاً حفظ فهم وتصوير لا حفظ تراكيب وألفاظ ثم نجتهد على أداء معناه ببارات من عندنا غير ملتزمين براكيب المؤلف ثم نذهب إلى الاستاذ للقراءة وهنا لك امتحن فكرنا في حل الدرس وقوم ماعساه أن يكون به من اعوجاج ونوفر المهمة على ما يورده الاستاذ مما هو زائد على المتن والشرح وكنا نرى أن من قرأ كتاباً واحداً من فن على هذه الطريقة سهل عليه جميع كتب هذا مختصراتها ونطولاتها وثبتت قواعده في ذهنه وكان الامر على ذلك ثم إن الاولى في تعليم المبتدى أن يجنبه استاذة عن اقراءه الكتب الشديدة الاختصار السيرة على الفهم كمختصر الاصول لابن الحاجب والكافية له في النحو لان الاشتغال بمثلهذين الكتابين المختصرين اخلال بالحصول لما فيها وفي امثالهما من التخليط على المبتدى بالقاء الغايات من العلم عليه وهو لم يستعد لقبوها بعد وهو من سوء التعليم ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع الفاظ الاختصار

الموصية للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل من بينها لان الفاظ المختصرات تجدها لاجل ذلك صعبة عويصة فينقطع في فهمها حظ صالح عن الوقت كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته ثم قال وبعد ذلك فالملسكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات إذا تم على سداذه ولم تقبه آفة فهي ملسكة قاصرة عن المللكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة بكثرة مايقع في تلك من التكرار والاحالة المقيدين لحصول المللكة التامة وإذا اقتصر على التكرار قصرت المللكة لقلته كشأن هذه الموضوعات المختصرة قصصوا إلى تسهيل الحفظ علي التلمين فاركوبم صعبا يقطعهم عن تحصيل المللكات النافعة وتمكنها هذا كلامه * واعلم أنك إذا قابلت بين من قرأ الكافية وبين من قرأ ابن عقيل شرح الفية ابن مالك وجدت الاول جامدا غير متسع الصدر في ذلك الفن ووجدت الثاني أغزر مادة منفصحا له المجال . وحاصل الامر أن الاستاذ ينبغي أن يكون حكيما يتصرف في طرق التعليم بحسب ما يراه موافقا لاستعداد المتعلم والاضاع الوقت بقليل من الفائدة وربما لم توجد الفائدة أصلا وطرق التعليم أمر ذوقي وأمانة مودعة عند الاساتذة فمن أداها أتيب على أدائها ومن جردها كان مطالبا بها وقد أودع ابن خلدون في مقدمة تاريخه فائس من هذا المباحث كلفندمات ومطالعنها تهدي النتيجة لصادق الهمة مطلق من قيد التقليد ولله در ابن عرفة المالكي حيث قال *

إذا لم يكن في مجلس الدرس نسكنة * وتقرير إيضاح لمشكل صورة
وعزو غريب النقل أو حل مقفل * أو إشكال أبده نتيجة فكرة
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد * ولا تتركن فالترك أفصح خلة
وهنا وقف بنا جواد القلم عن المجال في هذا الميدان على سبيل الاختصار ولو
ركبنا متن الاسهاب لطال الكتاب والهمم قاصرة والاقبال في عصرنا على العلم قد
صار روضة كالهشيم تذروه الرياح وغضونه ذابله وجداوله تشتاق الى الماء فنسأله
تعالى أن يرفع له منارا ويجدد شوقا لاهله على الاقبال عليه بمنه وكرمه *

(رد العجز على الصدر)

لأبغضائك أيا الفاضل أنا صدركا كتابنا وزيناه بما قتلناه عن إمام أهل السنة والآثر

احمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه من رسائله التي نقلت عنه في أصول الدين مما فيه كفاية لمن كان سلفيا وعن لنا الآن أن نختم كتابنا بذكر شيء مما افقه علماء مذهب السلف ليكون البدء موافقا للختم رجاء منه تعالى أنه كما وقفنا للتوحيد وجعلنا من أهلنا أن تكون الخاتمة على توحيدته تعالى الخالص من الزينغ والاحلاد عنه تعالى وكرمه فقول : ان الكتب المؤلفة في هذا العلم ليست محصورة بمؤلفات اصحاب الامام أحمد بل جميع علماء القرون الثلاثة وعلماء الحديث باجمعهم على معتقد السلف لا يشذ منهم عن ذلك الا من جعل الفلسفة طريقه التي يعمل عليها وأساسه الذي يبنى عليه غير ملتفت الى ما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوم باحسان فاعظم كتاب في هذا النوع كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ثم ماورد وصح عن نبيه المصطفى ﷺ فيها الشفاء من الداء العضال والهدي في يبيد الداء والضلال فلا يحتاج بعدها الى تأليف ولا الى تنميق وترصيف تصنيف ولكن لما ترجمت كتب الحكماء وظهرت الفرق وتبع أهلها مقالات أرسطو وأفلاطون وسموا ما يشوه على ذلك بالعلم الالهي احتاج علماء السلف لتأليف الكتب وتصنيفها للرد عليهم وللدلالة الناس على الصراط المستقيم وتكلم الأئمة بالرد على من حاد عن الطريقة المثلى فكثرت الشغب وتفاقم الامر وثبت اتباع الامام أحمد على سبيل الكتاب والسنة وناضلوا عنه أشد النضال والقوا في ذلك كتباً مختصرة ومطولة ولم يتعدوا عما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة الموثوق بهم كابن حنيفة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ومالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد ودأود وأمثالهم قدما ولم يثمنهم عن عزهم طلاقة لسان مخادع ولا سفسة متأول ولا بهرحة ملحد ولا زخرفة متفلسف وكلما انقضت طبقة منهم أنشأ الله تعالى طبقة غيرها على سبيل من قبلها فهم الابدال والاختيار والانتجاب كيف لا وقد أخبر عنهم الصادق الأمين فيما رويناه من سنن ابن ماجه عن أبي عتبة الخولاني وكان قد صلى الى القبلتين مع رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يزال الله يفرس في هذا الدين غرساً يستعملهم في طاعته » وحصلت الاشارة اليهم أيضا في الحديث المشهور المروي بطرق كثيرة عن أبي هريرة وغيره أن النبي ﷺ قال « لا تزال طائفة من أمتي قواماً على أمر الله لا يضرها من خالفها » وقال

ابن مفلح في الآداب الشرعية نقل نعيم بن طريف عن الامام احمد أنه قال في حديث «لا يزال الله يفرس» الى آخره ثم أصحاب الحديث ونص أحمد علي أن الله أبدل في الارض وقال أيضا عنهم إن يكونوا هؤلاء الناس يعني أهل الحديث فلا أدرى من الناس* ثم اعلم أن أجل كتب اعتقاد السلف ما نقله الأئمة الموثوق بهم ورواه الثقات عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد فانهم أكثروا من القول في الاعتقاد الصحيح ولم يختلف كلمتهم فيه وقد بنى أبو جعفر الطحاوي عقيدته علي ما رواه عن أبي حنيفة النعمان بن ثابت وأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني وصرح بأنه نقل عنهم ما يستقدون من أصول الدين ويدنون به رب العالمين وعقيدته هذه سلفية محضة وليست الحنفية من بعده جملا وهذه العقيدة أساس معتقد وأكثر من روي عنه من هذا الشأن الامام أحمد بن حنبل لأن زمنه كان زمن القول بخلق القرآن والقيام بتشديد البدع وامتنع علي ذلك فأكثروا من القول فيه بحيث أن ما نقل عنه من الرسائل في هذا السبيل كاف لتبني سبيل السلف وهذا سبيل جميع الأئمة المجتهدين وعلماء الحديث دع عنك أولئك الذين يسمون أنفسهم بالخلف ويستندون في مقالاتهم الي دلائل التقطوها من مقالات الفلاسفة فانهم مهما جالوا واستطالوا كان قصارى أمرهم الي الحيرة والموقف منهم من رجع آخر أمرهم الي التسليم والتفويض وقدم مذهب سلف الأئمة علي من اتبعه ولا يترك انتساب أولئك الي الامام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالي فانهم عند التحقيق لم يسلكوا مسلكه ولم يفهموا مرامه لان هذا الامام تصدى أولا للرد علي المعتزلة بعد أن كان منهم وصاحب البيت أدري بالذي فيه يكون فسلك في الرد عليهم مسلك فن الجدل وأخذ يقطع عليهم الطريق باي وجه كانت ويزيف مقالاتهم باي واسطة كانت كما هوشأن فن الجدل الذي قصاري أمره غلبة الخصم باي وجه وباي طريقة كانت وكثيرا ما يحتاج الجادل في غلبة خصمه الي السفطة بل الي ابراز المستحيل في صورة الجائز والجائز في صورة الواجب ثم أنه في آخر أمره ألف كتابه المسمى بالإبانة فإبان بها مذهب أهل الحق وباح باعتقاده ولما كانت خصومه من الدهاء والفتنة بدرجة لا تسكر وكان لهم في دولتهم مكانة ولم يطبقوا مدافعة الامام عدوا من بعده الي كتيبه فالتقطوا منها ما قاله في مقام المدافعة

ولم تكن من عقيدته مما يقرب من عقائهم وودونوا ذلك وبعادوا مذهبهم ونسبوا اليه
ثم أخذوا يثبتون مادعوا أنه من معتقده بما انزه من أدلتهم ثم أتى من بعدهم
فدس فيه قواعد الفلاسفة وقواها بادلهم حتى أصبح مانسب اليه من جنس ما يذكر
في العلم المسمى عند أولئك بالاهلي لا فرق بينه وبينه ثم جاء من بعدهم ممن شأنه
التقليد الاعمى والتقليد يعدد عن الحق وبروج الباطل فاعتقد بأن تلك النصف
وتلك المفتراة هي مذهب الامام الاشعري فاخذها قضية مسلمة وتاقى أدلتها بالقبول
فمنهم من اختصرها ومنهم من نظمها ومنهم من شرحها ولو أبصر الاشعري
مالمسبوا اليه لتبرأ منه ولقال لهم أخطأتم المرحي ومالني منكم يبعد ألم تروا كتابي
الابانة الذي هو آخر مؤلفاتي ألم تعلموا مقاصدي في مسالك في الرد على خصومي
والحق يقال أن الاشعري أجل من أن تنسب تلك المفتريات اليه ولقد تنبه لذلك
جماعة من العلماء فتبعوا مذهب الحق وهو ما كان عليه السلف ولولا خوف الملل
لذكرتهم واحدا بعد واحد ولكن أقول أجلبهم لإمام الحرمين ومن رأى كلامه
في آخر عمره يعلم بقينا أنه رجع عن جميع ما كان حيث قال نهاية اقدم القول
عقال وعن صرح بذلك السنوسي صاحب العقيدة المشهورة بين المذيعين بأنهم أشاعرة
قانه نادي بذلك علنا في شرح له كما تقدم ذلك أول الكتاب وتبع
الاشعري الحققي لا الاشعري الوهمي الذي ليس له وجود في الخارج وأنت
أبها المؤيد بنور الحق إذا رأيت كتب الذين يزعمون أنهم أشاعرة رأيتهم على مذهب
ارسطاطليس ومن تبعه كابن سينا والفارابي ورأيت كتبهم عنوانها (علم التوحيد)
وباطنها النوع المسمى (بالالهي) من الفلسفة وإذ كنت في ريب بما قلناه والكلام
فانظر المواضع لعنيد الدين الايجي وشرحه للسيد الجرجاني وما عليه من الحواشي ثم
تأمل كتاب الاشارات وكتاب اشفا لابن سينا وشروح الاول فانك تجد السلك
من واد واحد لا فرق بينهما الا بالصريح باسم المعزلة والجبرية وغيرهما فهل يؤخذ
توحيد من هذه الكتب الا بعد الوقوع بأف ورطة ثم إن سلم السالك من
هذه الطامات ظفر بتوحيد من جنس توحيد الفلاسفة والملاحدة ومثل هذا حال
المشتغل بالطوائف والمطالع وشروحيها وحواشيها وما شبهها ولطالما اشغلنا بهذه
الكتب فلم نر فيها الا أن أصحابها فتحوا على أنفسهم أبواب شبهات عجزوا عن

سدها فأخذوا في اقتناع أنفسهم وكلما أغلقوا منها بابا انفتحت لهم أبواب فأطالوا
 ذبول الكلام وكتبوا الجملات ثم ألزموا الناس بها وأقسمهم لم ينالوا منها هدي
 فكيف غيرهم يهتدي بها على أنهم لو أعطوا عمر نوح وملاوا الدنيا كتبنا يعجزون
 بها عن الهدى لم يجدوه الا في الكتاب والسنة والرجوع الى عقيدة السلف فكفر
 عليها أيها الناصح لنفسه من أول الامر ولا تطوح بنفسك في تلك الاودية فتهلك
 واني لك الناصح الامين والله يتولى هداك وحيث انقضي بنا المقال الى هذا الحد
 لزمنا أن نقول قد ألف العلماء الاعلام في بيان ما كان عليه السلف كتبنا لتأهلي
 مطولة ومختصرة وانا ارشدك الى بعضها لان من طالع كتابا منها فكأنه قد طالع
 الكل لا تقام على طريقة واحدة فأجل ما كتب في هذا الموضوع رسائل الامام
 احمد وأحسن طريقة لمن يطلب التحقيق والبرهان كتب شيخ الاسلام تقي الدين
 احمد بن تيمية الحراني رضى الله عنه فإنه انتصر لمذهب السلف انتصارا لا مزيد عليه
 وأخلص لله تعالى في عمله ونصح لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ولا يوليك
 ما وصحه به أشداؤه فان كلام الحساد كالزبد يذهب جفاء ثم من بعده مصنفات
 صاحبه شمس الدين محمد بن تيم الجوزية فإنه على طريقة شيخه ذلك وأثره اقضى
 وحقيقة، وثقاته بسط مقالات استأذه وذلك كالمواعظ المحرقة والحيوش الاسلامية
 والكافية الشافية المسماة بالنونية (ثم اعلم) أن كتب أولئك القوم تنقسم الى قسمين
 (الاسم الاول) منها قد تسكفل بذكر نحل افترق ثم منهم من يذكر ذلك سردا
 ولم يتعرض المرء على أحد منهم وذلك كابي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي
 المتوفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة في كتابه الفرق بين الفرق وكابي الفتح محمد
 ابن عبد الكريم الشهرستاني المتوفي سنة ثمانية وأربعين وخمسمائة وهذا الكتابان
 مطبوعان ومشهوران ومنهم من يذكر الفرق ويتكفل بالرد عليهم وذلك كابي محمد
 على بن أحمد المعروف بابن حزم في كتابه الفصل - بكسر الفاء وقبح الصاد - وهو
 مطبوع مشهور وكانت وفاة صاحبه سنة ست وخمسين وأربعمائة وقد قال عنه
 الشهرستاني هو عندي خير كتاب صنف وقد اعتدي الشيخ عبد الوهاب ابن السبكي
 على الفصل فقال في كتابه الطبقات هذا من أشهر الكتب وما أبرح المحققون من
 أصحابنا يهون عن النظر فيه لما فيه من الازدراء باهل السنة وقد أفرط في التمهيب

على أبي الحسن الأشعري حتى صرح بنسبته الى البدعة هذا كلامه* أقول أراد باهل السنة من كان على شاكلته من اتباع الأشعري الموهوم الذي لا تحقق له في خلع وإعلاء وجوده في محلة أصحابه وم الذين افتروا على الأشعري الحقيقي فنسبوا اليه ما هو برىء منه وابن حزم كان اندلسيا فالتصفت به تلك المقتريات فظن أنها من محلة الأشعري الحقيقي فرد كلامه فالجرم على المنتسب لاعلى الامام الكامل ابن حزم (والقمم الثاني) منها ما هو موضوع لبيان مذهب الساف وهي كثيرة جدا كما أسلفناه لكننا نرشد الطالب هنا الى ما فيه مقتنع له فنقول (منها) العقيدة الخوية وشرح العقيدة الاصفهانية للشيخ الاسلام ابن تيمية وغيرها من رسائله ومصنفاته (ومنها) لمعة الاعتقاد الهادي الى سبيل الرشاد للامام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي وهي كراسة لطيفة (ومنها) مختصر نهاية المبتدئين للشيخ بدر الدين محمد البلياني (ومنها) العين والاثر للشيخ عبد الباقي (ومنها) عقيدة الامام حافظ الوقت عبد النبي بن سرور عبد الواحد بن علي بن سرور الجماعلي (ومنها) نجاة الخائف في اعتقاد الساف للشيخ عثمان بن أحمد النجدي (ومنها) الدرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية وهي مائتا بيت وبضعة عشر بيتا نظمها الشيخ العلامة محمد بن أحمد السفاريني ثم شرحها في مجلد وسماه لواضع الانوار البية وسواطع الاسرار الاثرية لشرح الدوة المرضية وهو شرح مفيد إلا أنه جري فيه مسلكا وسطا بين أهل الاثر وبين طريقة المتأخرين وسلك فيه غير مسلك التحقيق وزاد في آخر النظم والشرح أشياء لم يرض بذكرها من ساف ولم يحملوها من الاعتقاد في شيء كذكر المهدي وأمثال ذلك مما حقه أن يذكر في كتب اللاحم والواعظ لافي كتب الاعتقاد وقد اخصر شيخ مشايخنا الشيخ حسن الشطلي الحنبلي الدمشقي هذا الشرح الا أنه أخذ كلام السفاريني بلفظه وحذف الاقوال والخلاف فحق هذا المختصر أن ينسب للسفاريني لاله وعلى كل فهذا الشرح مفيد وقد طبع واشتهر (ومنها) كتاب المسند ومختصره كلاهما للقاضي أبي يعلى (ومنها) كتاب الابانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة للامام عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري أحد شيوخ الامام ابن حامد ومن مؤلفاته الابانة الكبير والصغير وغيرهما من الرسائل وقيل ان مصنفاته

تزيد على مائة مصنف توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة وبطة بفتح الباء والطاء المشددة
 قاله في المطلع (ومنها) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله تعالى وصفاته على الاتفاق
 والتفرد للامام محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الاصبهاني وكان من
 أصحابنا وحكي عنه في المقصد الارشد أنه قال طفت الشرق والغرب مرتين ولم
 أسمع من المبتدعين حديثاً توفي سنة نيف وسبعين وأربعمائة وكتابه هذا في سبعة
 أجزاء وابن منده اثنان وهما من أصحابنا أولهما هذا والثاني الامام الحافظ صاحب
 صاحب التصانيف الكثيرة التي منها تاريخ أصحابنا ومناقب الامام احمد رضي الله
 عنه وهو مجلد كبير وفيه فوائد حسنة قال في أوله ومن أعظم جهالتهم يعني المبتدعة
 وغلوهم في مقاتلتهم وقوعهم في الامام المرضي امام الأئمة وكهف الامة ناصر الاسلام
 والسنة ومن لم ترعين مثله علماً وزهداً وديانة وامامة امام أهل الحديث أبي عبد الله
 أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني قدس الله روحه وبرد عليه ضريحه الامام الذي
 لا يجاري والفحل الذي لا يباري ومن أجمع أئمة الدين رضوان الله عليهم ورحمته
 في زمانه على تقدمه في شأنه ونبله وعلو مقامه ومكانه والذي له من المناقب مالا
 يعد ولا يحصى قام لله مقاماً لولاء لجهم الناس ولمشوا على أعقابهم القهقري ولصنف
 الاسلام واندروس العلم ولقد صدق الامام أبو رجاء قتيبة بن سعيد حيث قال ان
 احمد بن حنبل في زمانه بمنزلة أبي بكر وعمر في زمانها وأحسن من قال لو كان
 أحمد في بني اسرائيل لكان آية اعاشنا الله على عقيدته وحشرنا يوم القيامة في زمرة
 وحين وقعت على سرائر هؤلاء وخبت اعتقادهم في هذا الامام قصدت لجموع
 نبهت فيه على بعض فضائله ونبذت من مناقبه وذكرت طرقاً مما منحه الله من
 المنزلة الرفيعة والرتبة العلية في الاسلام والسنة مع أنني لست أدري لتنفى أهلية
 لذلك وأن المشايخ الماضين رحمهم الله تعالى قد عتوا بحججه فشفوا لكني أردت
 أن يبقى لي بجمع مناقبه ذكر وأن أكون مشرفاً فيما بين أهل العلم من أهل السنة
 بانسابي اليه ومحلى بمذهبه وطريقته هذا كلامه توفي سنة إحدى عشرة وقيل اثنتا
 عشرة وخمسمائة باصبهان وبها دفن عند آيائه رحمه الله تعالى (ومنها) كتاب التنبية
 والرد على أهل الاهواء والبدع للحدث الكبير احمد بن محمد اللطلي المعروف
 بالطرائقي وهو كتاب لطيف يذكر فيه الفرق المبتدعة وينصر مذهب أهل

الحديث (ومنها) غير ذلك مما لا يحصى مما هو مشهور وأكثر من أن يذكر وليس قصدنا استقصاء أسماء الكتب بل قصدنا التنبيه على بعض ما اطلعنا عليه مما لو طبع لآتي بفوائد جمة تعود على مطالعته بالنفع والافق كتاب كشف الظنون ما فيه مقنع لمن أراد معرفة أسماء كتب لا يمكن الحصول الا على أقل القليل منها والله الهادي والموفق وهنا التي القلم عصاه واستقر به الثوي فما أجاد به فن فضل الله مقيض الجود والاحسان والكرم وما عساه أن يكون زل به التمس عنه عذرا فان الانسان محل الخطأ والنسيان ففسأله تعالى أن ينفع بما حررناه وأن يقبل ما رقتناه وأن يجعله مقبولا منتفعا به فآثما الاعمال بالثبات وحسبنا الله ونعم الوكيل * وكان الفراغ من كتابة هذه المودة في جمادي الاولى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة والف

في دمشق الزاهرة في مدونة المرحوم عبد الله باشا

العظم على يدي وأنا مؤلفه الفقير عبد القادر

ابن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم ابن

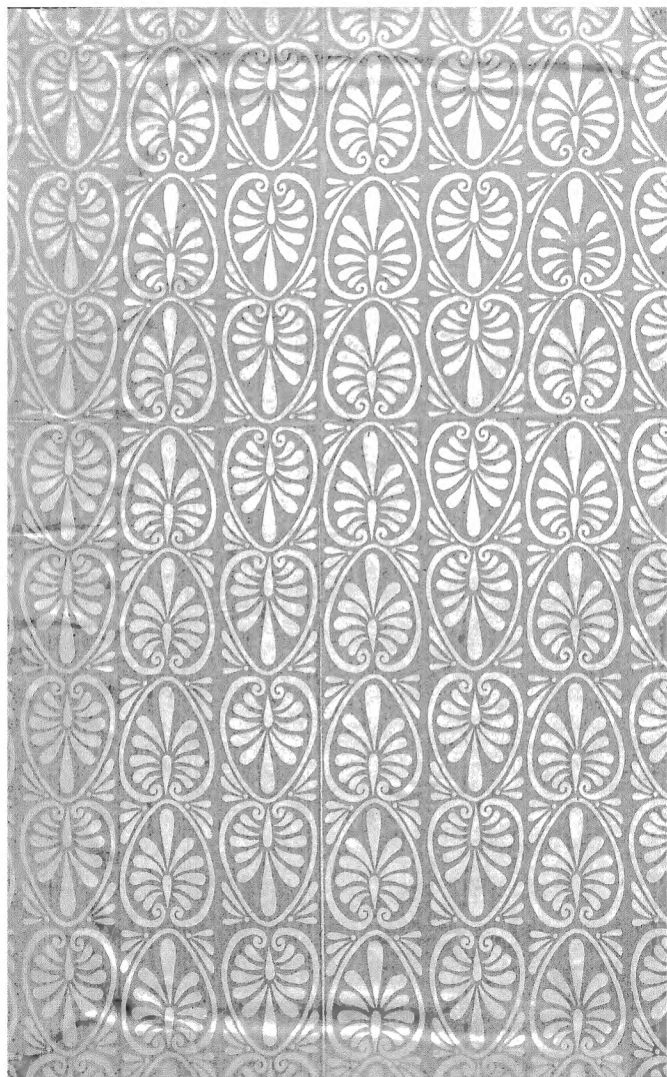
عمد المعروف بابن بدران اللهم

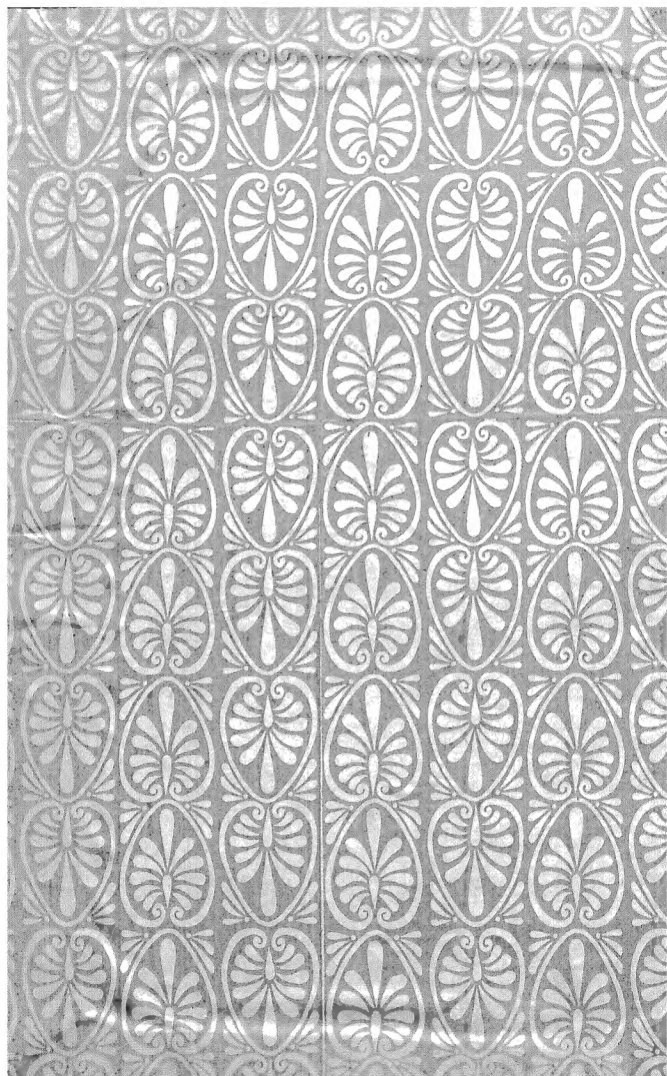
اغفر لي ولوالدي ولشايخني

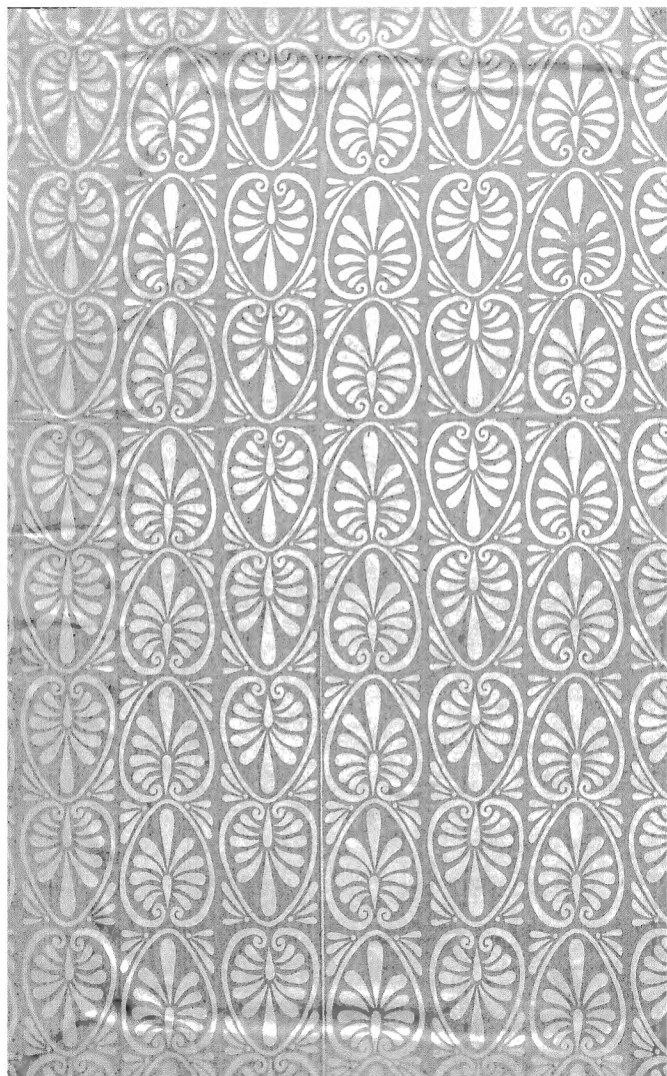
وجميع المسلمين

أجمعين

آمين







Bibliotheca Alexandrina



0398652